الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib

كلية:العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
مخبر:مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أطـروحــة
مقدمة من أجل نيل شهــادة الــدكتــوراه

ميدان:العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد : بونوة الشيخ

العنوان

دور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية كخيار استراتيجي لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر

أعضاء لجنة المناقشة:

زناقي سيد أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عين تموشنت
بن نافلة نصيرة	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة عين تموشنت
دربال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر أ	مشرفا مساعدا	جامعة عين تموشنت
بوقناديل محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة تلمسان
مغنية هواري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة سعيدة
قديد ياقوت	أستاذة التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

سورة العلق [1- 5]

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

﴿من سلَكَ طريقًا يبتغي فيهِ علمًا سلَكَ اللَّهُ بِهِ طريقًا إلى الجنَّةِ وإنَّ الملائِكةَ لتضعُ أجنحتَها رضاءً لطالبِ العلمِ وإنَّ العالمَ ليستغفرُ لَهُ من في السَّمواتِ ومن في الأرضِ حتَّى الحيتانُ في الماءِ وفضلُ العالمِ على العابدِ كفضلِ القمرِ على سائرِ الكواكبِ إنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ إنَّ الأنبياءَ لم يورِّثوا دينارًا ولا درْهمًا إنَّما ورَّثوا العلمَ فمَن أخذَ بِهِ فقد أخذَ بحظٍّ وافرٍ ﴾

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، به نستعين ومنه نستمد القوة و التمكين والصلاة والسلام على معلم الناس أجمعين سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى الأئمة أجمعين ومن سلك نهجهم إلى يوم الدين

إلى أجمل مناداة في الوجود، سيدة الأمهات، نبع الحنان ومستقر العطاء والحب الدائم **أمي الحبيبة** أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية

إلى الذي تربيت في ظله فرسم مستقبلي في راحة كفه، ومسح برقائق كلماته تعب السنين **أبي الغالي** أطال الله في عمره و بارك له في صحته

إلى من حبهم يجري في عروقي ... **أخواتي وأخي**

إلى كل من علمني حرفا ... **أساتذتي الكرام**

إلى كل من منحني الأمل وشجعني... **في العمل والجامعة**

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل ومن الله أرجو التوفيق والسداد

بونوة الشيخ

شكر وعرفان

الشكر لله واسع الفضل والكرم له الثناء الحسن وإليه يرجع الفضل كله، أحمده على توفيقه و امتنانه وأشكره على أن وفقني على إتمام هذا العمل والشكر إلى أصحاب الفضل، من تتلمذنا علي يدهم في كل الأطوار

إلى الأستاذة المشرفة "الدكتورة بن نافلة نصيرة" التي كانت نعم المرشد، فلكي مني أسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام على كل نصائحك وتوجيهاتك الغالية

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة المساعدة "الدكتورة دربال فاطمة الزهراء" على مساعداتها وارشاداتها السديدة

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على إثراء هذا العمل ومناقشته

و إلى كل من كان لنا عونا وسندا خلال هذه السنوات و مد لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة

بونوة الشيخ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	II-VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XV
المقدمة العامة	ب - ش
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد	02
المبحث الأول: مقاربة نظرية للتكامل الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	03
الفرع الأول: التعريف اللغوي للتكامل الاقتصادي	03
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي	03
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي	06
المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي	12
المطلب الرابع: أهداف ومعوقات التكامل الاقتصادي	15
الفرع الأول: أهداف التكامل الاقتصادي	15
الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي	22
المبحث الثاني : التجربة العربية في التكامل الاقتصادي	24
المطلب الأول: دعائم ومقومات التكامل الاقتصادي العربي	25
المطلب الثاني: مراحل مسار التكامل الاقتصادي العربي	28
المطلب الثالث: أهداف ومنافع التكامل الاقتصادي العربي	34
المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	38
المبحث الثالث : العلاقات الإقتصادية وتجارب التكتلات الإقليمية العربية	46

المطلب الأول: قنوات العلاقات الاقتصادية العربية	46
المطلب الثاني: آليات ومداخل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية	49
المطلب الثالث: بعض تجارب التكتلات الإقتصادية بين التجمعات الجزئية للوطن العربي	60
الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي	60
الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي	65
المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي	69
الفرع الأول: التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي	69
الفرع الثاني: متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات المستقبلية	72
خلاصة	75
الفصل الثاني: التجارة البينية وترقية الصادرات العربية	
تمهيد	77
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية بين الدول	78
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	78
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	78
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	80
المطلب الثاني: نظريات وسياسات التجارة الخارجية	83
الفرع الأول: نظريات التجارة الخارجية	83
الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية	94
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومعايير كفاءتها	97
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	97
الفرع الثاني: معايير كفاءة التجارة الخارجية بين الدول	100
المطلب الرابع: التجارة الخارجية الدولية في ظل التكتلات الإقليمية	103
الفرع الأول: فوائد التكتلات الإقليمية على التجارة الخارجية	103
الفرع الثاني: معوقات التجارة الخارجية في ظل التكتلات الإقليمية	104
المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة العربية البينية	106
المطلب الأول: التجارة الخارجية العربية الفرع الأول: أداء التجارة الخارجية العربية	106 107

الفرع الثاني: اتجاه التجارة الخارجية العربية الإجمالية	110
الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية	112
المطلب الثاني: التجارة العربية البينية	114
الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية	114
الفرع الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية العربية الإجمالية	116
الفرع الثالث: اتجاهات التجارة العربية البينية	120
الفرع الرابع: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	122
المطلب الثالث: التجارة العربية البينية للتجمعات العربية	124
الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية للتجمعات العربية	124
الفرع الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية	125
الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة البينية للتجمعات العربية	128
المطلب الرابع: تأثير النفط في التجارة العربية البينية	130
الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية في النفط	130
الفرع الثاني: الاتجاهات الرئيسة للتجارة البينية للبترول الخام	131
المبحث الثالث: ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي	132
المطلب الأول: تطور مؤشرات الصادرات العربية البينية	132
الفرع الأول: تطور مؤشر عدد المنتجات التي تصدرها الدول العربية	132
الفرع الثاني: تطور مؤشر تركز الصادرات العربية	134
الفرع الثالث: تطور مؤشر تنوع الصادرات العربية	135
المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي	137
المطلب الثالث: تحديات ترقية الصادرات العربية	144
المطلب الرابع: آفاق ترقية الصادرات العربية	150
الفرع الأول: الإمكانات التجارية والتصديرية البينية الغير مستغلة	150
الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لترقية الصادرات على المستوى العربي	153
خلاصة	155
الفصل الثالث : ترقية الصادرات كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	157

المبحث الأول: إستراتيجية ترقية الصادرات وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي	158
المطلب الأول: مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات وأهميتها	158
الفرع الأول: تعريف استراتيجية ترقية الصادرات	158
الفرع الثاني: أهمية استراتيجية ترقية الصادرات	159
المطلب الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي	162
الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي	163
الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي	164
الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	168
المطلب الثالث: أهمية ترقية الصادرات في تحقيق التنويع الاقتصادي	170
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول العربية النفطية في مجال التنويع الاقتصادي	175
الفرع الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها	176
الفرع الثاني: تجربة الجزائر في تنويع اقتصادها	179
الفرع الثالث: تجربة السعودية في تنويع اقتصادها	183
المبحث الثاني: تحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	188
المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر	188
الفرع الأول: تطور الميزان التجاري بالجزائر	188
الفرع الثاني: تطور معدل التغطية بالجزائر	191
الفرع الثالث: تطور هيكل الصادرات بالجزائر	192
المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات	194
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	197
المطلب الرابع: مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر	201
الفرع الأول: المشكلات الداخلية	201
الفرع الثاني: المشكلات الخارجية	204
المبحث الثالث: سبل ترقية الصادرات الجزائرية العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر	206
المطلب الأول: إجراءات ترقية الصادرات الجزائرية لتحفيز التنويع الاقتصادي	207
الفرع الأول: الإطار المؤسساتي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	207
الفرع الثاني: الإجراءات المطبقة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	212

المطلب الثاني: واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	221
الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	221
الفرع الثاني: تقييم تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية	223
المطلب الثالث: تحديات وعوائق الصادرات الجزائرية العربية خارج المحروقات	229
المطلب الرابع: فرص وآفاق الصادرات الجزائرية العربية خارج المحروقات	233
خلاصة	237
الفصل الرابع: قياس دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية – العربية باستخدام نموذج الجاذبية	
تمهيد	239
المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية	240
المطلب الأول: ماهية نموذج الجاذبية	240
الفرع الأول: مفهوم نموذج الجاذبية	240
الفرع الثاني: التطور التاريخي لنموذج الجاذبية	242
المطلب الثاني: نموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية	244
المطلب الثالث: مميزات نموذج الجاذبية مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى	249
المطلب الرابع: استخدامات ومشاكل تطبيق نموذج الجاذبية	251
الفرع الأول: استخدامات نموذج الجاذبية	251
الفرع الثاني: مشاكل تطبيق نموذج الجاذبية	254
المبحث الثاني: طرق تقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات البانل Panel Data	258
المطلب الأول: مفهوم وتقسيمات بيانات البانل Panel Data	258
الفرع الأول: مفهوم بيانات البانل Panel Data	258
الفرع الثاني: تقسيمات بيانات البانل Panel Data	260
المطلب الثاني: أهمية استخدام بيانات البانل Panel Data	261
المطلب الثالث: نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data	262
الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	263

الفرع الثاني: نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)	264
الفرع الثالث: نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)	265
المطلب الرابع: المفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data	266
الفرع الأول: الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية	266
الفرع الثاني: الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية	267
المبحث الثالث: تطبيق نموذج الجاذبية لقياس وتحليل دور التكامل العربي على الصادرات الجزائرية – العربية خارج المحروقات للفترة (2010-2021)	268
المطلب الأول: نموذج الجاذبية المقترح وعرض متغيرات الدراسة	268
الفرع الأول: عينة الدراسة	269
الفرع الثاني: معادلة نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	269
الفرع الثالث: تقديم متغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	272
المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	278
الفرع الأول: الوصف الإحصائي لمتغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	278
الفرع الثاني: مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	282
المطلب الثالث: تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	284
الفرع الأول: نتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	284
الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية للتحقق من الافتراضات وصحة النموذج	288
المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	289
خلاصة	293
الخاتمة العامة	295
قائمة المراجع والمصادر	309
الملاحق	336
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	عدد سكان العالم العربي خلال الفترة (2017-2022)	26
1-2	أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2017-2021)	107
2-2	اتجاه الصادرات العربية الاجمالية (2017-2021)	110
3-2	اتجاه الواردات العربية الاجمالية (2017-2021)	111
4-2	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية(2017-2021	112
5-2	أداء التجارة العربية البينية (2017-2021)	114
6-2	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2017-2021)	116
7-2	مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2017-2021)	118
8-2	اتجاهات التجارة البينية للدول العربية (2017-2021)	120
9-2	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية (2017-2021)	122
10-2	أداء التجارة العربية البينية للتجمعات العربية (2017-2021)	124
11-2	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2017-2021)	126
12-2	حصة صادرات التجمعات العربية البينية من بعض المجموعات السلعية ودرجة الصناعات خلال الأعوام 2017 و 2021	128
13-2	التجارة العربية البينية للبترول الخام (2017-2021)	130
14-2	مؤشر عدد المنتجات التي تصدرها الدول العربية (2017-2021)	133
15-2	مؤشر تركز الصادرات في الدول العربية خلال الفترة (2017-2021)	134
16-2	مؤشر تنوع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة (2017-2021)	136
17-2	أبرز ما حققته اتفاقية "منطقة التجارة العربية الحرة" في تشجيع الصادرات البينية	138

18-2	ترتيب الدول العربية عالميا في تقرير ممارسة الأعمال 2020	140
1-3	تطور إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2018-2022)	179
2-3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2018-2022)	180
3-3	معامل هيرفندال- هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	181
4-3	أكبر الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم في عام 2022	183
5-3	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2021)	188
6-3	تطور الصادرات بالجزائر خلال الفترة (2009-2021)	192
7-3	التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)	194
8-3	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2020)	197
9-3	عتبات التمويل لتقديم الدعم المالي للمصدرين من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات	218
10-3	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية (2010-2021)	224
11-3	اتجاه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية (2017-2021)	226
1-4	متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها	277
2-4	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	278
3-4	مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	282
4-4	نتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة	285
5-4	نتائج إختبار مدى صحة مواصفات النموذج الخطي العام	288

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الاتفاقيات التفضيلية للتجارة في العالم خلال الفترة (1948-2022)	08
2-1	مراحل ومستويات التكامل الاقتصادي	12
1-2	أداء التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (%) عام 2021	109
2-2	نسب اتجاهات الصادرات العربية لعام 2021	111
3-2	نسب اتجاهات الواردات العربية لعام 2021	112
4-2	نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%) عام 2021	116
5-2	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية 2021	123
6-2	حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي تجارة التجمعات العربية (2019-2021)	127
7-2	أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التجمعات العربية خلال الأعوام 2017 و 2021	128
8-2	حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2021)	131
9-2	التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2021)	139
10-2	حصة الإمكانات التجارية غير المستغلة، حسب مناطق العالم	151
11-2	الإمكانات التصديرية العربية البينية لقطاع الصناعات التحويلية	152
12-2	الإمكانات التصديرية العربية البينية لقطاع السلع والمنتجات الغذائية	152
1-3	حصة قطاع الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط لعام 2005 و 2021	176
2-3	نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات للفترة 2018-2022	180
3-3	مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	182

4-3	حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية للفترة ما بين 1991-2021	185
5-3	تقييم التنويع الاقتصادي في السعودية ما بين 2012-2022	186
6-3	تطور رصيد الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة (2009-2021)	191
7-3	تطور معدل التغطية بالجزائر خلال الفترة (2009-2021)	191
8-3	تطور نسب إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2021)	194
9-3	نسب التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2020)	200
10-3	تطور عدد الإجراءات الغير جمركية المطبقة في المنطقة العربية بين عام 2000 و 2020	222
11-3	تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية (2010-2021)	225
12-3	حصة الدول العربية فرادى من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2017-2021)	228
1-4	المدرج التكراري للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية	280
2-4	المدرج التكراري للناتج المحلي الإجمالي للجزائر	280
3-4	المدرج التكراري للناتج المحلي الاجمالي لعينة الدول العربية	280
4-4	المدرج التكراري لعدد السكان في الجزائر	281
5-4	المدرج التكراري لعدد السكان في عينة الدول العربية	281
6-4	المدرج التكراري للمسافة الجغرافية بين الجزائر وعينة الدول العربية	281

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الدول العربية محل الدراسة	336
1-2	جدول لوغاريتم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو عينة الدول العربية	337
2-2	جدول لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	338
3-2	جدول لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية	339
4-2	جدول لوغاريتم عدد السكان في الجزائر	340
5-2	جدول لوغاريتم عدد السكان في عينة الدول العربية	341
6-2	جدول لوغاريتم المسافة الجغرافية بين الجزائر وعينة الدول العربية	342
7-2	جدول لوغاريتم معدل سعر الصرف الحقيقي	343
1-3	جدول متغير الحدود المشتركة بين الجزائر وعينة الدول العربية	344
2-3	جدول متغير التاريخ الاستعماري المشترك بين الجزائر وعينة الدول العربية	345
3-3	جدول متغير الاتفاقات التجارية الثنائية بين الجزائر وعينة الدول العربية	346
4-3	جدول متغير الانتماء لـــمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	347
04	الإحصائيات الوصفية لـــمتغيرات الدراسة	349

المقدمة العامة

توطئة

في ظل التكتلات الاقتصادية أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية، وخاصة في ظل ظهور درجات وأنماط مختلفة من التكتلات الاقتصادية، على رأسها الإتحاد الأوربي (EU) الذي يشكل نموذجاً متطورا للتكتل الاقتصادي، يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا NAFTA)، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN)، والحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم (APEC)، ومجموعة دول البريكس (BRICS)، وانتهاءا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) وهي أدنى درجات التكامل الاقتصادي.

إن الأسباب التي أدت إلى نشوء وتشكيل كيانات وتكتلات اقتصادية متعددة، أهمها انتشار ظاهرة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول والتي هي قائمة منذ القدم ولو لم تأخذ أشكال تكتلات ومنظمات تحكمها اتفاقيات وبروتوكولات وقوانين دولية كالتي نشهدها في عصرنا الحالي، وهذا انطلاقا من الدور الحيوي والهام الذي تلعبه التجارة الخارجية كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي الدولي، ومصدر أساسي للنقد الأجنبي، حيث تحرص الدول على مواكبة التطورات في الأسواق العالمية، وتحسين قدراتها التنافسية، من خلال تطوير منتجاتها لتواكب المواصفات العالمية، بغرض الاستدامة، وزيادة حصتها في الأسواق المُستهدفة. وتواجه الدول بعض التحديات بإطار تعزيز وتنمية تجارتها الخارجية من أهمها عدم الاستغلال الأمثل للقدرة على التصدير أو ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، أو كلاهما معاً.

وفي ذات السياق، فإن قيام تكامل اقتصادي عربي يحمل أهمية كبيرة للدول العربية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل العولمة والمنافسة الدولية، حيث يصبح التكامل الاقتصادي العربي ضرورة استراتيجية لتعزيز التعاون بين الدول العربية وتحقيق التنمية المستدامة المشتركة في كل الأقطار العربية.

ومن أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي، تعد التجارة البينية العربية أداة أساسية، كون أن التنفيذ الكامل عبر مختلف مسارات التبادل التجاري العربي البيني سوف يؤدى إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة، مما يؤدي ذلك لتحقيق عوائد في المدى الطويل، مما يؤكد أهمية تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، والتنسيق بينها في اتخاذ

الإجراءات اللازمة لتحقيق إنجازات غير مسبوقة في مجال التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية العربية للوصول إلى أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي، لذا أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، لقيام تنسيق عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي، ويحقق درجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي العربي من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي. وكان محور التبادل التجاري بين الدول العربية من المحاور الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك سواء في إطار الجامعة العربية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والتجارة البينية، أو خارج الجامعة من خلال المجالس الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

إن التطرق إلى استراتيجيات ترقية الصادرات، يتطلب التطرق إلى سياسات التجارة الخارجية بين أنصار حرية التجارة مؤيدي استراتيجية ترقية الصادرات، وأنصار الحماية الذين يدعون إلى تقييد التجارة الخارجية وحماية الانتاج الوطني السبيل الأمثل للدول النامية وهم مؤيدي استراتيجية إحلال الواردات. فأنصار الحرية التجارية يؤكدون على ضرورة التوجه نحو الخارج ضمن استراتيجية ترقية الصادرات بالاعتماد على التوسع في تصدير المواد الاولية، ثم زيادة القدرة على توسيع الصادرات تامة الصنع، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وبلوغ مزايا اقتصادية أخرى من أهمها تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي عموما وتنويع الصادرات خارج ا لـمحروقات خصوصا محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول.

وجدير بالذكر أن للتنويع الاقتصادي جوانب عديدة ومجالات مختلفة بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية على مستوى اقتصاد أي دولة، و يركز التنويع الاقتصادي عادة على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مجالات التجارة الخارجية، ومن هنا تنبثق العلاقة ما بين استراتيجية ترقية الصادرات والتي تركز بالدرجة الأولى على تنويع الصادرات وتنميتها والتي هي بدورها تعتبر شكل من أشكال التنويع الاقتصادي والأهمية الكبيرة لاستراتيجية ترقية الصادرات في تحقيق التنويع الاقتصادي لدول العالم ونخص بالذكر الدول العربية المصدرة للنفط، والتي تحاول تنويع اقتصادها والخروج من دائرة الاقتصاد النفطي. وعلى هذا الأساس فإن الجمع بين التكامل الإقليمي العربي وسياسة ترقية الصادرات هو الذي سيوفر على الأرجح زخمًا أقوى لتوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر والحد من اعتمادها على إيرادات صادرات ا لـمحروقات.

إشكالية الدراسة

و على ضوء ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث كالتالي:

إلى أي مدى يساهم التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية ضمن إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

تندرج إلى هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- إلى أي مدى تمكنت الدول العربية من تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي ؟
- ما مدى مساهمة التجارة العربية البينية في ترقية صادرات الدول العربية ؟
- ما هي سبل ترقية الصادرات الجزائرية – العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف أثر التكامل الاقتصادي العربي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية خلال الفترة من 2010 إلى 2021 ؟

فرضيات الدراسة

حاولنا الإجابة عن إشكالية الدراسة بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- مشروع التكامل الاقتصادي العربي تميز بنجاحاته المحدودة وتعثراته العديدة في التنفيذ.
- الصادرات العربية البينية تشكل جزءا صغيرا نسبيا من الصادرات العربية الإجمالية.
- تساهم الامتيازات ا لـممنوحة للتجارة البينية العربية كمدخل هام للتكامل الاقتصادي العربي في تشجيع الصادرات الجزائرية العربية خارج المحروقات وتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- يوجد أثر معنوي للتكامل الاقتصادي العربي على الصادرات الجزائرية خارج ا لـمحروقات نحو الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2021.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على التكامل الاقتصادي العربي ودوره في تشجيع الصادرات الجزائرية خارج ا لـمحروقات نحو الدول العربية، وهذا في ظل استراتيجية الجزائر وحرصها على تنويع اقتصادها، كما تكمن أهمية الموضوع في ضرورة الجزائر ا لـملحة للاستفادة من مزايا ا لـمدخل التجاري للتكامل العربي

واستهداف السوق العربية خاصة وأن الصادرات الجزائرية تواجه تحديات تتعلق بتنويع الأسواق الخارجية وزيادة حجم الصادرات خارج ا لـمحروقات.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية للتكامل الاقتصادي مع تحليل واقع التكامل الاقتصادي العربي.
- تسليط الضوء على واقع التجارة العربية البينية باعتبارها مدخل هام في التكامل العربي.
- معرفة مختلف إجراءات وتحديات ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي.
- إبرار العلاقة بين إستراتيجية ترقية الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- تحليل واقع التصدير خارج قطاع ا لـمحروقات والتطرق لأهم الإجراءات المتبعة في ترقية الصادرات خارج ا لـمحروقات في الجزائر.
- إبراز سبل ترقية الصادرات الجزائرية العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- تقييم أثر التكامل الاقتصادي العربي بالنسبة للصادرات الجزائرية خارج قطاع ا لـمحروقات نحو الدول العربية.

حدود الدراسة

من أجل إبراز دور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية كخيار استراتيجي في تحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، فإن الإطار الزمني لموضوع الدراسة حددت له الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2021، وهي فترة انضمام الجزائر لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. أما عن الحدود المكانية فسنركز على الجزائر والدول العربية الأعضاء في نفس الاتفاقية والتي عددها 17 دولة.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

فيما يخص المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي بالحديث عن مسار التكامل الاقتصادي العربي والتطرق لأهم ا لـمحطات التي مر بها، وا لـمنهج الوصفي وذلك بوصف الأجزاء النظرية لظاهرة التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية، ومن جهة أخرى وصف التجارة العربية البينية والتصدير في الجزائر، يضاف إلى ذلك استعملنا المنهج التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها

وهذا باستخدام الأساليب الإحصائية القياسية للتعمق والتحليل الكمي عند دراسة وتحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي العربي والصادرات الجزائرية خارج ا لـمحروقات نحو الدول العربية وهذا من خلال استغلال الإحصائيات وا لـمعطيات المتوفرة ونمذجتها باستخدام نموذج الجاذبية من أجل الحصول على نتائج قياسية باستعمال أدوات التحليل الإحصائي مثل برنامج Stata 17.

صعوبات الدراسة

في إطار إنجاز هذه الدراسة، صادفتنا العديد من الصعوبات، فبخصوص الجانب النظري تمثلت الصعوبة في توسع موضوع التكامل العربي ،وكذا ربطه بمؤشرات ترقية الصادرات العربية والتنويع الاقتصادي في الجزائر، ما صعب علينا اختيار أكثر العناصر والمتغيرات شمولا للدراسة، أما من ناحية الجانب التطبيقي فتمثلت أهم الصعوبات في نقص البيانات الخاصة بأداء التجارة الخارجية العربية والصادرات الجزائرية نحو الدول العربية، بالإضافة لاختلاف في البيانات والمعطيات المقدمة من طرف الهيئات والمنظمات المختصة في الموضوع محل الدراسة، كما واجهتنا صعوبة في الدراسة التطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية والذي يتطلب فترة دراسية أطول لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل.

هيكل الدراسة

من أجل تحديد حلول للإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة، حيث تتناول الفصول الثلاثة الأولى الجانب النظري لموضوع الدراسة ويتناول الفصل الأخير الجانب التطبيقي، و يمكن استعراض ذلك على الشكل التالي:

يتناول **الفصل الأول** موضوع التكامل الاقتصادي العربي، وذلك في ثلاث مباحث، أين سنستعرض في المبحث الأول إلى مقاربة نظرية لظاهرة التكامل الاقتصادي حتى يمكن التعريف بها وتوضيح الأشكال التي تتخذها، وأهم المقومات التي ترتكز عليها، بالإضافة الى أبرز أهدافها والمعوقات التي تواجهها، والمبحث الثاني مخصص للتجربة العربية في التكامل الاقتصادي فتناولنا فيه دعائم ومقومات التكامل الاقتصادي العربي، وعرض لمختلف مراحل التجربة العربية في التكامل الاقتصادي، وكذلك التطرق لأبرز أهداف ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي. أما المبحث الثالث فهو مخصص لدراسة العلاقات الإقتصادية وتجارب التكتلات الإقليمية العربية، من خلال عرض مختلف قنوات العلاقات الاقتصادية العربية وأهم آليات ومداخل التكامل

الاقتصادي بين الدول العربية، مع التطرق لبعض تجارب التكتلات الإقتصادية بين التجمعات الجزئية للوطن العربي، و لـمحة عن الآفاق المستقبلية لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي.

أما **الفصل الثاني** تم تخصيصه لدراسة التجارة البينية وترقية الصادرات العربية في ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية بين الدول من خلال سرد مفهومها وأهميتها والتطرق لنظريات وسياسات التجارة الخارجية، بالإضافة للتعرف على العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية والتي من بينها التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو ما دفعنا للتفصيل في وضع التجارة الخارجية الدولية في ظل التكتلات الإقليمية، أما المبحث الثاني يتناول تحليل واقع التجارة العربية البينية باعتبارها من أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي، حيث تم دراسة تطورات كل من التجارة الخارجية العربية والتجارة العربية البينية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى دراسة ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي، وذلك بعرض تطور مؤشرات الصادرات العربية البينية، ثم مختلف إجراءات ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي، بالإضافة لتسليط الضوء على مختلف تحديات وآفاق ترقية الصادرات العربية.

أما **الفصل الثالث** فيتناول ترقية الصادرات كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ثلاث مباحث، وذلك من خلال التطرق لإستراتيجية ترقية الصادرات وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي في المبحث الأول، والذي نستعرض فيه مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات وأهميتها، وكذلك أساسيات حول التنويع الاقتصادي، بالإضافة لإبراز أهمية ترقية الصادرات في تحقيق التنويع الاقتصادي، مع التركيز على عرض تجارب بعض الدول العربية النفطية في مجال التنويع الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فسنقوم بتحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج ا لـمحروقات، من خلال تحليل تطورها وتوزيعها السلعي والجغرافي مع تسليط الضوء على مشاكل التصدير خارج ا لـمحروقات في الجزائر سواء أكانت داخلية أو خارجية، وفي المبحث الثالث سنقوم بالتطرق لسبل ترقية الصادرات الجزائرية العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، بالتركيز على إجراءات ترقية الصادرات الجزائرية لتحفيز التنويع الاقتصادي، وعرض واقع الصادرات الجزائرية خارج ا لـمحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها مرحلة متقدمة ضمن مراحل التكامل الاقتصادي العربي، وهذا في ظل العديد من التحديات والعوائق التي تواجه الصادرات الجزائرية العربية خارج ا لـمحروقات، ولكن بالرغم ذلك هناك فرص واعدة بتوجيه بوصلة التصدير الجزائرية نحو أسواق المنطقة العربية عبر زيادة الصادرات غير النفطية في المستقبل وهو ما يمكن أن يعزز من تنويع الاقتصاد الجزائري.

تناول **الفصل الرابع** الجانب التطبيقي أين سنقوم بقياس دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية – العربية باستخدام نـ.موذج الجاذبية خلال الفترة (2010-2021)، وذلك في ثلاث مباحث، حيث نحاول في المبحث الأول إلقاء الضوء على هذا النموذج بالتطرق إلى إطاره النظري من حيث مفهومه وتطوره التاريخي وتطبيقاته في مجال التجارة البينية بالإضافة لمميزات هذا النموذج مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى وكذلك استخداماته ومشاكل تطبيقه، ثم في المبحث الثاني نقوم بعرض طرق تقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات البانل Panel Data وهذا نظرا لطبيعة البيانات التي يتم استعمالها في دراستنا هذه، أما في المبحث الثالث نقوم بتطبيق نموذج الجاذبية لقياس وتحليل دور التكامل العربي على الصادرات الجزائرية – العربية خارج ا لـمحروقات للفترة (2010-2021)، وذلك بعرض متغيرات الدراسة وخصائصها الإحصائية، ثم القيام بالتحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة وهو ما يسمح بالإجابة على إشكاليات البحث والتحقق من فرضيات الدراسة ومنه الخروج بمقترحات وتوصيات تحاول معالجة إشكالية الأطروحة.

الدراسات السابقة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأبحاث والدراسات السابقة بالإضافة إلى مجموعة من الكتب والتقارير التابعة لصندوق النقد العربي وهيئات أخرى محلية ودولية تطرقت إلى التكامل العربي ودوره في ترقية الصادرات العربية من خلال المدخل التجاري للتكامل الإقليمي، لكن لم تصادفنا دراسة تناولت التكامل العربي وانعكاساته على ترقية الصادرات الجزائرية، ومن خلال دراستنا سوف نحاول دراسة دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية خارج الـ.محروقات ضمن استراتيجية الجزائر في تنويع اقتصادها، وفي ما يلي أهم الدراسات المتعلقة بأحد جوانب الموضوع:

1. **دراسة (Jean-Claude Berthélemy, 2005):** مقال منشور بمجلة revue-d-economie-politique، المجلد 115، العدد 5، تحت عنوان

Commerce international et diversification économique

حاول الباحث مناقشة الحجج الداعمة لسياسة التنويع الاقتصادي، من خلال دراسة فوائد التنويع على ضوء الدروس الحديثة لنظرية التجارة الدولية كما قام بتحليل محددات التنويع بالاعتماد على تحليل اقتصادي مقارن على مجموعة تضم 41 دولة، والتي تشمل معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

(OCDE)، بالإضافة إلى دول مختلفة في مرحلة انتقالية ودول نامية تتميز بوجود نسبة كبيرة من صادرات السلع المصنعة، وذلك باستخدام طرق القياس الاقتصادي واستعمال التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية مع تصحيح الانحرافات المعيارية للتغاير في التباين لبواقي النموذج، وتوصل الباحث إلى أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يكون مرتبطا بشكل وثيق بالأشكال الجديدة للتخصص الدولي، مثل التجارة داخل الفروع وتجزئة العمليات الإنتاجية دوليا، وبالتالي فإن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يتطلب مشاركة نشطة في التكتلات الإقليمية وهو أيضا نتيجة لاستراتيجيات فعالة للمشاركة في العولمة ويسمح للدول تطوير تبادلاتها الدولية لصالحها، كما يمكنها من تعزيز نسيجها الصناعي وتنويع صادراتها.

2. **دراسة (Michel Beiney, Serge Coulombe, 2007):** مقال منشور بمجلة Journal of Economic Geography، المجلد 7، تحت عنوان

Economic integration and the diversification of regional exports: evidence from the Canadian–U.S. Free Trade Agreement

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التكامل التجاري بين كندا والولايات المتحدة على درجة تنوع الصادرات في المناطق الكندية، وتم قياس التكامل التجاري من خلال انخفاض التعريفات الجمركية الموزونة حسب حجم التجارة التي تم تعزيزها من خلال تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة. واستخدمت الدراسة أساليب تحليل القياس الاقتصادي بدمج بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1980-2001 وحساب مؤشرات التخصص استنادا إلى بيانات الصادرات الصناعية بين كندا والولايات المتحدة، وتم التقاط عملية التكامل التجاري من خلال تطور التعريفات الجمركية على حركة الصادرات مع مرور الوقت، والتي تختلف بين المقاطعات الكندية. وتم التوصل إلى وجود دلائل قوية تدعم تأثير التكامل على المدى الطويل في أنماط تنوع الصادرات الصناعية، ومن المهم أن هذه النتيجة تظل قوية حتى عند استبعاد القطاعات الأولية وعند احتمالية وجود جذر وحدة في البيانات. وبالتالي وجود علاقة الإيجابية طويلة الأجل بين التكامل التجاري وتنويع الصادرات.

3. **دراسة (عبد الله تركستاني، عبد القادر شاشي ومحمد باطويح، 2008):** مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 14، العدد 2، تحت عنوان **جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية،** وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم فوائد التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية في نموذج جاذبية معدل للتجارة الدولية، وشملت عينة الدراسة 24 دولة إسلامية

خلال الفترة 1980-2000. وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وجاءت نتائج تقدير نموذج الجاذبية الذي استخدمت فيه الصادرات البينية كمتغير تابع و مجموعة متغيرات تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان للدول المصدرة والمستوردة بالإضافة إلى المسافة بينهم وكذلك المتغيرات الوهمية المشتركة كاللغة والحدود والاستعمار الواحد، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مقومات كثيرة للتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية وهو ما أيدته المعنوية الإحصائية للمتغيرات الوهمية المشتركة والتي تبين وجود الأثر الإيجابي على الصادرات البينية للدول الإسلامية، ولكن واقع هذه الدول بعيد جدا عن استغلال هذه الإمكانيات لصالحه حيث لم تتجاوز التجارة البينة الإسلامية 12%.

4. **دراسة (Javad Abedini, Nicolas Péridy, 2008):** مقال منشور بمجلة Journal of Economic Integration، المجلد 23، العدد 4، تحت عنوان

The Greater Arab Free Trade Area(GAFTA): an Estimation of Its Trade Effects

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى GAFTA على التجارة استنادا إلى التطورات النظرية الحديثة في معادلة الجاذبية، حيث قام الباحث بتقدير نموذج بيانات بانل يغطي التجارة داخل منطقة GAFTA حيث شملت عينة الدراسة على 15 دولة عربية عضوة في الاتفاقية خلال الفترة من 1988 إلى 2005، وتم استخدام عدة مقاربات لتقدير نموذج الجاذبية، وخاصة المؤثرات الثابتة المحولة المتمثلة في هاوسمان وتايلور، وكذلك مقدر الديناميكية باستخدام طريقة GMM، وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة العربية تأثرا إيجابا حيث زادت بنسبة 20% منذ تنفيذ GAFTA.

5. **دراسة (منظر فاضل سعد البطاط، 2008):** مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 21، تحت عنوان **التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية**، حيث قام الباحث بالتطرق إلى أهمية ودور التكامل الاقتصادي العربي في النهوض بالاقتصادات العربية والاستفادة من التجارة التكاملية، وهذا باستخدام المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم وأهمية التكامل الاقتصادي عربيا، وتحليل حجم التجارة العربية البينية والتي توضح مدى نجاح البرنامج المعد لتحقيق التكامل العربي الاقتصادي، ومن أهم ما توصل إليه الباحث هو أن الدول العربية بحاجة ماسة إلى تفعيل التكامل الاقتصادي وذلك نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه من أجل دفع اقتصادات الدول العربية إلى الأمام، فالسير نحو إقامة تكامل إقتصادي عربي يتم بخطى بطيئة وهذا رغم توفر المقومات الأساسية لتحقيقه.

6. **دراسة (وليد عبد مولاه، 2010):** مقال منشور بمجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 97، تحت عنوان **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، حيث ركز الباحث في دراسته على تحليل أثر الاتفاقيات الإقليمية للتجارة على أداء التجاري العربي البيني، وذلك بالاستعانة على الأداة التجريبية والمتمثلة في نموذج الجاذبية، حيث كانت متغيرات الدراسة التفسيرية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي المسافة السكان، الصادرات، مؤشر الحرية التجارية للشريك، مؤشر توافق التجارة، و أخرى متغيرات وهمية تتمثل في الحدود المشتركة، اللغة المشتركة التاريخ الاستعماري المشترك الانتماء إلى الدولة العربية، عضو في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية، عضو في مجلس التعاون الخليجي، عضو في الاتحاد المغاربي، عضو في اتفاقية أغادير، الشريك عضو في الاتحاد الأوروبي، الشريك عضو في النافتا، الشريك عضو في الآسيان بالإضافة إلى الهند والصين وهذه لـ 21 دولة عربية باتجاه 77 شريك تجاري خلال الفترة 1990-2007، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو تأثر مستوى الصادرات العربية ايجابيا بحجم الاقتصاد، وسلبا بالمسافة وهذا ما يتوافق مع نموذج الجاذبية، كما أن مؤشر الحرية التجارية لا تؤدي كما هو متوقع إلى تحفيز التجارة، بينما مؤشر التوافق التجاري مهم إلى جانب الحدود واللغة المشتركة، وفيما يخص منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية أدت إلى تعزيز التجارة البينية لـ 17 دولة عربية، ولكن داخل المنطقة يبقى دون المستوى المرجو ، مقارنة بما حققته العديد من الاتفاقيات الإقليمية التجارية الأخرى.

7. **دراسة (Antti Weckström, 2013):** رسالة ماجستير تحت عنوان

Gravity Model of Trade and Russian Exports

وتهدف هذه الدراسة إلى فهم الأسباب وراء تدفقات الصادرات الروسية باستخدام نموذج الجاذبية للتجارة، و التحقق مما إذا كانت متغيرات الجاذبية الأكثر شيوعا تؤثر على الصادرات الروسية بالطريقة نفسها التي تؤثر بها على معظم الاقتصادات المتقدمة وهذا نظرا إلى أن الصادرات الروسية تتكون بشكل أساسي من الغاز والبترول، وهي تختلف في سلوكها عن صادرات الدول الغربية، وهو ما أجبر روسيا على التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوقي أقرب للنموذج الغربي، وتضاعفت تدفقات التجارة من روسيا مع اندماج البلاد في الأسواق العالمية، وتم استخدام المنهج الوصفي و التحليل الكمي لبيانات صادرات روسيا الإجمالية، وصادرات النفط والغاز الروسية، والصادرات غير النفطية إلى أهم 31 شريكًا تجاريا لها في الفترة من 1996 إلى 2010، تم الحصول على متغيرات الجاذبية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان من قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وقواعد البيانات الوطنية وقاعدة بيانات البنك المركزي الروسي، وتم

حساب المسافات بين الدول المتاجرة بشكل ذاتي، وأجريت الدراسة باستخدام طريقة بيانات Panel، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن في حين عدد سكان روسيا انخفض في المتوسط خلال الفترة المدروسة، نمت الصادرات بشكل كبير، مما يجعل معامل عدد السكان سالبا، كما ارتفع متوسط قيمة الروبل الحقيقي، مما أدى إلى أن يكون معامل سعر الصرف الحقيقي موجبا، وتختلف هذه النتيجة عن أغلب الدول الغربية، حيث يؤدي ارتفاع قيمة العملة عادة إلى انخفاض الصادرات، كما أن المسافة بين روسيا والدولة المستوردة لها معامل سلبي كما هو متوقع، لكنه غير ذو دلالة إحصائية.

8. **دراسة (لطيفة بن يوب، 2014):** مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 3، تحت عنوان **أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1981-2012، وهذا باستخدام طريقة التكامل المتزامن بين المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية وهذا بالاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي Eviews، و توصلت الباحثة إلى أن التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

9. **دراسة (Abu Hatab, Assem, 2015):** مقال منشور بمجلة

Egyptian Journal of Agricultural Economics، المجلد 25، العدد 2، تحت عنوان

The Impact of Regional Integration on Intra-Arab Trade in Agrifood Commodities: A Panel Data Approach.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير ترتيبات التكامل العربي على التجارة الزراعية الغذائية بين الدول العربية. تشير النتائج الرئيسية إلى أن جهود التكامل الإقليمي العربي لم تكن فعالة في تعزيز تدفقات التجارة الزراعية الغذائية بين الدول العربية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على معادلة نموذج الجاذبية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو أن حجم التجارة الفعلي من صادرات وواردات بين الدول العربية في مجال الزراعة والمواد الغذائية أقل بشكل مستمر من القيم المتوقعة وفقًا لنموذج الجاذبية، كما كان لاتفاقيات التجارة العربية شبه الإقليمية تأثير محدود على التجارة الزراعية الغذائية بين الدول العربية، حيث أن هناك إمكانيات تجارية غير مستغلة في السلع الزراعية والغذائية بين الدول العربية، مما يعني أن الدول يمكنها تحقيق مستويات أعمق من التكامل التجاري الزراعي والغذائي، فعلى الرغم من

التقدم الكبير الذي تحقق على مدى العقدين الماضيين في تخفيض الحواجز الجمركية، إلا أن التجارة الزراعية الغذائية بين الدول العربية ظلت دون مستواها المحتمل وهذا يشير بدوره إلى وجود حواجز غير جمركية تعوق تأثير التكامل الاقتصادي العربي على الصادرات والواردات البينية العربية.

10. **دراسة Luqman Afolabi, Nor Aznin Abu Bakar, Aziz MI Azman, (2016):**

مقال منشور بمجلة Актуальні проблеми економіки، العدد 3، تحت عنوان

OPENNESS AND ECOWAS REGIONAL TRADE: A PANEL COINTEGRATION ANALYSIS USING A GRAVITY MODEL

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير اتفاقيات التكامل الإقليمي داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على التجارة بين أعضائها، بالإضافة إلى مستوى الانفتاح التجاري داخل المجموعة، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات بانل تتعلق بالتدفقات الثنائية للصادرات بين 15 دولة من دول المجموعة للفترة 1983- 2013، واستخدمت طريقة التكامل المشترك في التقدير ضمن نموذج الجاذبية، وتوصلت الدراسة بعد نتائج التقدير إلى وجود معامل سلبي وذو دلالة إحصائية لمتغير ECOWAS الوهمي، وكذلك لمتغيري الانفتاح التجاري والانفتاح المالي، عند استخدام طريقة تقدير المربعات الصغرى العادية (POLS)، أما عند استخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) فقد بقي معامل متغير ECOWAS الوهمي إيجابيا ولكن غير دال إحصائيا، كما كان الانفتاح التجاري سالبا وذو دلالة إحصائية، بينما ظل إيجابيا وغير دال إحصائيا في طريقة DLSDV، أما متغير الانفتاح المالي فقد كان غير دال إحصائيا سواء بشكل سلبي أو إيجابي في الطريقتين، كما أشارت الأدلة التجريبية إلى وجود علاقة طويلة الأمد داخل ECOWAS، وهو ما يعني أهمية التوجه نحو تكامل إقليمي أفضل لتعزيز التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن مستوى الانفتاح المالي والتجاري يختلف بين الدول، ومن بين الطرق التي يمكن من خلالها تحسين أداء ECOWAS هو تطوير سياسات قوية بشأن الإنتاج الصناعي لتعزيز القدرة التنافسية بين جميع الأعضاء والانتقال إلى مستوى جديد من التكامل الإقليمي لتحسين أدائها العام وتعزيز فعالية التكتل الاقتصادي.

11. **دراسة (Umar Fakhrudin, Fithra Faisal Hastiadi, 2016):** مقال منشور بمجلة Economics and Business، المجلد 3، تحت عنوان

Impact Analysis of Normalized Revealed Comparative Advantageon ASEAN's Non-Oil and Gas Export Pattern Using Gravity-Model Approach

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التكامل الاقتصادي ضمن إطار التعاون الاقتصادي لدول الآسيان (ASEAN) ودمج العديد من اتفاقيات "آسيان بلس" في شراكة اقتصادية إقليمية شاملة (RCEP) على صادرات غير النفطية لدول الآسيان، وهذا من خلال دراسة تأثير مؤشر الميزة النسبية المكتشفة المعيارية (NRCA) على نمط الصادرات غير النفطية لدول الآسيان باستخدام نموذج الجاذبية المعزز كمنهج بحثي لتقدير نموذج الدراسة والذي اعتمد على المتغير التابع وهو الصادرات الغير نفطية لدول الآسيان، في حين تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان وتكاليف النقل بالإضافة للمتغير الوهمي والذي يعبر عن انتماء الدول إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA)، وتوصلت الدراسة إلى أن صادرات الآسيان غير النفطية تتأثر بمستوى اقتصادات دول الآسيان و شركائها التجاريين، وبحجم سكان الآسيان و شركائها التجاريين الذي يعكس حجم السوق للمصدرين والمستوردين، كما تتأثر بتكاليف التجارة ووضعية اتفاقية منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA)، بالإضافة إلى التغيرات في الفروقات بين الميزة النسبية للآسيان كمصدر والميزة النسبية للشريك التجاري لبعض السلع في السوق الإقليمية للآسيان.

12. **دراسة (Roberto Basile, Aleksandra Parteka, Rosanna Pittiglio, 2018):**

مقال منشور بمجلة Review of International Economics، المجلد 26، العدد 3، تحت عنوان

Export diversification and economic development: A dynamic spatial data analysis

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين "تنوع الصادرات" (تنويع الصادرات) والتنمية الاقتصادية من خلال التطرق لتأثير الانتشار المكاني لصدمات تنويع الصادرات، وتم استعمال طرق التحليل بواسطة القياس الاقتصادي لعينة واسعة جدًا وهي 114 اقتصادا في جميع مراحل التنمية خلال الفترة 1992-2012، وهي تغطي أكثر من 90 في المائة من إجمالي صادرات التجارة الدولية، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تأثيرات الشبكة المكانية مهمة جدًا في تحديد تأثير نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدولة على درجة تنويع الصادرات، حيث تؤكد نتائج تقدير نموذج بيانات بانل المكانية الديناميكية أهمية تأثيرات الشبكة المكانية في تنويع الصادرات، حيث تعمل التأثيرات غير المباشرة (التأثيرات المكانية) على تعزيز التأثيرات المباشرة بقوة، في حين يعمل القرب المكاني من البلدان الكبيرة على تسريع عملية التنويع، وفي غضون 10 سنوات تقريبا، يتم الانتهاء من انتشار صدمة التنويع المكاني والزماني على نطاق واسع، كما تم الكشف أن التأثير الطويل الأمد

الناجم عن البلدان الأوروبية أعلى بكثير من التأثير الناجم عن بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة، أو اليابان، أو مجموعة البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا).

13. **دراسة (Kianoush Jamakoohi, E Alizadeh, HM Esfandabadi, 2019):**

مقال منشور بمجلة iBusiness ، العدد 11، تحت عنوان

Analyzing the Capacity of Iran Non-Oil Exports to the Region No. 2* Countries

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض قدرة إيران على التصدير (غير النفطي) نحو دول المنطقة رقم 2 (تركيا، أذربيجان، روسيا، أرمينيا والعراق)، باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 2011-2015، حيث أن المتغير التابع هو الصادرات الإيرانية بينما المتغيرات المستقلة تمثلت في كل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان لكلا من الدولة المصدرة و دول المنطقة 2 المستوردة بالإضافة إلى المسافة وسعر الصرف الحقيقي بين الشركاء التجاريين وكذلك المتغيرات الوهمية التي تعبر عن النقاط المشتركة بين الدولة المصدرة و المستوردة، وأشارت النتائج المقدرة إلى أن إيران من بين الدول في المنطقة رقم 2 لديها أعلى فرص التصدير للسلع الغير نفطية إلى العراق وأقل إمكانات مخصصة لأرمينيا، وأن أعلى نسبة من الطاقة الغير المستخدمة في إيران كانت من نصيب أذربيجان وأقل نسبة من الطاقة غير المستخدمة كانت من نصيب أرمينيا، كما توصلت هذه الدراسة على العموم أن جميع الدول الخمس تركيا وأذربيجان وروسيا وأرمينيا والعراق هي بدائل جيدة لتوسيع التعاون التجاري وأن هناك إمكانات تجارية عالية بين إيران وأي دولة في المنطقة 2، فتوسيع التجارة مع هذه الدول وإنشاء مزيج تجاري من شأنه أن يزيد من تدفقات الصادرات الإيرانية غير النفطية إلى هذه الدول.

14. **دراسة (Rodgers Mukwaya, 2019):** مقال منشور بمجلة Journal of African Trade، المجلد 6، العدد 2، تحت عنوان

The Impact of Regional Integration on Africa's Manufacturing Exports

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) على صادرات السلع المصنعة داخل المناطق في إفريقيا، وهذا باستخدام بيانات تغطي الفترة من 1990 إلى 2015 لـ 45 دولة إفريقية، وتم تقدير نموذج جاذبية هيكلي باستخدام طريقة التقدير شبه القصوى لاحتمالية بواسون (PPML)، كما تناولت الدراسة تأثيرات المقاومة متعددة الأطراف، وعلاقة التداخل بين اتفاقيات التجارة الإقليمية، وتأثيرات هذه الاتفاقيات مع مرور الوقت، وأظهرت النتائج أن اتفاقية التجارة الإقليمية تؤدي في المتوسط إلى زيادة بنسبة 72% في الصادرات الصناعية بين الدول الافريقية.

15. **دراسة (نبيل بن موسى ، 2019):** مقال منشور بالمجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، تحت عنوان **دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر**، حيث تطرق الباحث إلى سوق البترول العالمي حيث أصبح خلال السنوات الأخيرة أكثر تقلبا، ما يعرض اقتصادات لدول العربية النفطية إلى اختلالات خطيرة تمس عملية التنمية الاقتصادية فيها، ولمواجهة تلك التحديات تظهر حاجة تلك الدول بما فيها الجزائر للبحث عن بدائل اقتصادية تستطيع بها مباشرة اقلاع اقتصادي حقيقي ومستدام قوامه التنويع الاقتصادي، حيث تهدف الدراسة إلى البحث في البدائل الممكنة لتمكين الجزائر من تحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق الإقلاع المنشود، ومن أبرز البدائل المطروحة هو الاستفادة من مؤسسات وأجهزة التكامل الاقتصادي العربي القائمة، وذلك على اعتبار المزايا التي يتيحها للدول العربية لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية وتعزيز التجارة العربية البينية والاستثمارات البينية بما يؤدي إلى تطوير وتوسيع الطاقة الإنتاجية، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في تطرقه لتطور السوق العالمي للبترول وتطور ترتيبات التكامل الاقتصادي العربي، ودور مؤسسات التكامل العربي في تنمية الاقتصادات العربية، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه يتحتم على الجزائر مجابهة خطر تدهور أسعار النفط والتراجع الحاد في إيرادات الدولة النفطية، من خلال الإسراع في تبني خطوات جادة تكفل النهوض بالقطاعات الاقتصادية الغير نفطية، بما يسهم في بناء اقتصاد متنوع ومتوازن والخروج من التبعية المفرطة للبترول، ومن أبرز البدائل الفاعلة في هذا المجال هو تفعيل عضويتها أكثر في مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي والاستفادة أكثر من أدواتها المتوفرة، وهذا رغم الانتقادات الكثيرة التي طالت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي على أساس النتائج المحدودة المتحصل عليها، إلا أن للتجربة حصائل ايجابية تستحق التثمين من خلال الاستفادة من الهيئات والمؤسسات العربية التي تغطي جوانب التجارة والاستثمارات وأجهزة التمويل المنخفضة التكلفة.

16. **دراسة (مليكة خالدي، 2020/2019):** أطروحة دكتوراه بعنوان **أثر الإقليمية الجديدة على أداء التجارة العربية البينية للفترة 2000-2017**، وحاولت الباحثة قياس أثر التكتلات الاقتصادية أو ما يعرف بظاهرة الإقليمية الجديدة على توجهات التجارة العربية وهذا باستخدام مجموعة من المتغيرات كالصادرات والواردات و المسافة وعدد السكان وغيره للفترة 2000-2017، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية لعينة من الدول العربية والتي عددها 22 مع الاعتماد على الأسلوب الإحصائي القياسي لتحليل البيانات المجمعة (Panal data) بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي Stata16، وكانت نتائج هذه الدراسة

هي أن اتفاقيات التجارة الإقليمية (الشراكة الأورو متوسطية، الشراكة الأمريكية) متوسطة التأثير على حجم المبادلات التجارية العربية البينية مما يعكس أن طبيعة هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي علاقة تبعية للخارج لأن باقي المتغيرات لم تكن مؤثرة بالدرجة المطلوبة، كما توصلت الدراسة أن السياسة التجارية الحمائية للدول العربية هي وراء فشل بناء تكتل عربي تجاري مشترك.

17. **دراسة (Irshad Karimli Abdul, Bahruz Babayev ,2020):** مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي في طبعته 55 حول الاقتصاد والتنمية الاجتماعية -أذربيجان- أيام 18-19 جوان 2020 تحت عنوان **أثر التكامل الاقتصادي العالمي على نمو الصادرات الوطنية الغير نفطية: حالة الامارات ونيجيريا،** حيث حاولا الباحثان الكشف عن مدى ارتباط نمو الصادرات الوطنية وتنويعها بدرجة التكامل الاقتصادي العالمي، وذلك بإجراء مقارنة بين حالتي الامارات ونيجيريا، وتوصلت نتائج هذه الورقة البحثية إلى أن التكامل الاقتصادي العالمي لم يكن له تأثير على معدل نمو الصادرات الغير نفطية في نيجيريا وهذا راجع إلى أن الاقتصاد النيجيري يعاني الانهيار بسبب أن نيجيريا لا تستثمر عائداتها النفطية في تطوير البنية التحتية، كما يتعرض الاقتصاد النيجيري من الاستبعاد من الاقتصاد العالمي، حيث يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي العالمي على الموقع الجغرافي. في حين أثر التكامل الاقتصادي العالمي بشكل إيجابي على تنويع الصادرات في الامارات الأمر الذي أدى إلى التقليل من اعتمادها على المنتجات النفطية نتيجة توجهها إلى دمج صادراتها في الاقتصاد العالمي وهو التأكيد على أهمية التكامل الاقتصادي العالمي في زيادة تنافسية اقتصادها وإبراز مزاياها النسبية في السوق العالمية.

18. **دراسة (روابح عبد الرحمان، الجودي محمد علي وقويدر بورقبة، 2020):** مقال منشور بمجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد 03، العدد 01، تحت عنوان **دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية،** حيث حاول الباحثين التعرف على دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية بشقيها سواء الصادرات أو الواردات من السلع والخدمات، وهذا باستخدام المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي و حركة التجارة الخارجية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي له دور فعال في حركة التجارة الخارجية من خلال زيادة التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء، وبالتالي وجود لأثر إنشائي (خلق التجارة) ووجود أثر تحويلي (تحويل التجارة).

19. **دراسة (Mohamed A Matallah, MA Benmehaia, A Benmebarek, 2021):**
مقال منشور بمجلة iBusiness، المجلد 9، العدد 2، تحت عنوان

Agricultural exports and potentials of Algeria: an econometric investigation through gravity model

تبحث هذه الدراسة في تدفقات الصادرات الجزائرية، مع إشارة خاصة إلى الصادرات الزراعية، من خلال تحليل قياسي اقتصادي، واستنادا إلى بيانات بانل تم استخدام نهج نموذج الجاذبية لتقدير محددات صادرات الجزائر من خلال البيانات السنوية التي تغطي الفترة من 2001-2017، وعينة من 98 شريكا تجاريا للجزائر، وتستخدم الدراسة أيضا مقاييس ميول وإمكانات التصدير لفحص أداء الصادرات الجزائرية الزراعية، وتشير النتائج الرئيسية لنموذج الجاذبية فيما يخص قطاع التصدير الجزائري، وأن الناتج المحلي الإجمالي للمستوردين والمسافة هي العوامل ا لمحركة المهمة له، وأن الثقافة المشتركة باعتبارها متغير تفسيري لها تأثير كبير على قطاع الصادرات الزراعية، وهناك المزيد من الإمكانات التي يمكن استغلالها، وتم استخلاص بعض التوصيات السياسية من هذه الدراسة لتعزيز أداء قطاع الصادرات الزراعية، حيث ينبغي للسياسة التجارية أن تعطي الأولوية لجيرانها (وخاصة دول البحر الأبيض المتوسط، وبعض الاقتصادات الناشئة)، كما أن الصادرات الغذائية والزراعية الجزائرية تميل إلى دول ذات الثقافة المشتركة، تم اقتراح توسيع وتعزيز التصدير إلى تلك البلدان.

20. **دراسة (Leena Ajit Kaushal, 2021):** مقال منشور بمجلة

Cogent Economics & Finance، المجلد 6، العدد 2، تحت عنوان

Impact of regional trade agreements on export efficiency – A case study of India

حاولت الباحثة قياس دور اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) في تحديد كفاءة صادرات الهند باستخدام نسخة حدود عشوائية من نموذج الجاذبية، وتم تقدير تأثير بعض الاتفاقيات التجارية الثنائية (SAFTA، APTA، ASEAN، وتكتل MERCOSUR) وجودة التنظيم في دول الشركاء التجاريين على كفاءة صادرات الهند خلال الفترة من 2008-2018، مع اعتماد النموذج على المتغير التابع وهو الصادرات الهندية نحو شركاءها والمتغيرات التابعة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف مقابل الدولار للدولة المصدرة والمستوردة والمسافة بينهم بالإضافة لمتغيرات تعبر عن الانضمام المشترك لكل اتفاقية تجارية مشتركة، وتوصلت الباحثة إلى أن الهند تمكنت بشكل كبير من استغلال كفاءة الصادرات مع شركائها التجاريين بموجب اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية مقارنة باتفاقيات التجارة التفضيلية، مما يشير إلى أن الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية يعزز كفاءة صادرات الهند، كما أن جودة التنظيم في دول الاستيراد لها تأثير إيجابي كبير

على كفاءة صادرات الهند، مما يبرز أهمية المؤسسات الجيدة وجودة التنظيم العالية في تحقيق المستوى المحتمل من الصادرات مع الدول الشريكة.

21.دراسة **(Gazmend Qorraj, Gezim Jusufi, 2021):** مقال منشور بمجلة international and european law, economics and market integrations، المجلد 8، العدد 01، تحت عنوان

Does EU trade integration support export promotion: Probit analysis, evidence from Kosovo

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف فرص التجارة في الاتحاد الأوروبي في سياق التكامل الإقليمي لكوسوفو، كون أن الاتحاد الأوروبي يلعب دورا في الاستثمار ومراقبة وتسوية المنازعات التجارية،بالإضافة إلى الفوائد التي تعود على بلدان المنطقة من الانفتاح التجاري للاتحاد الأوروبي. وتم استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية لتحليل نموذج Probit للفترة ما بين جانفي و مارس 2018 لعينة مكونة من 200 شركة مقسومة بين نوعين من الشركات في كوسوفو وهي الشركات المصدرة للاتحاد الأوربي والغير مصدرة له وهذا لمعرفة ما إذا كان التكامل التجاري شرطًا مهما لأداء التصدير للشركات من خلال استكشاف العلاقة بين خصائص الشركات والتكامل السوقي، ومدى وصولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المصدرة حصلت على تمويل خارجي من الاتحاد الأوربي استثمرته في قدرات الإنتاج مما أثر إيجابا على حجم صادراتها، بينما استخدمت الشركات غير المصدرة مواردها المالية المحدودة والتي لم تتحصل على تمويل خارجي من الاتحاد الأوربي وكان حجم صادراتها ضئيل.

22. **دراسة (عبيد سعاد ، طهراوي فريد ، 2021):** مقال منشور بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 1، تحت عنوان **نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية (دراسة حالة: الجزائر وزبنائها التجاريين)**، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على التبادل التجاري للجزائر مع أهم زبنائها خلال الفترة 2000-2018، واستخدمت هده الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في وصف نماذج البانل ونموذج الجاذبية، كما استخدمت في الدراسة التطبيقية المنهج القياسي الكمي عن طريق استخدام نماذج الجاذبية بالاستعانة ببرنامج Stata، وكانت عينة الدراسة من 6 دول (إيطاليا، اسبانيا، فرنسا، أمريكا، تركيا والصين)، كما اعتمد نموذج الجاذبية المطبق في هذه الدراسة على الأحجام الاقتصادية للدولتين المصدرة والمستوردة، بالإضافة إلى عدد السكان و المسافة الجغرافية وعدد من المتغيرات الصورية كمفسر للتبادل التجاري

الجزائري، وتوصلت نتائج هذه الدراسة الى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر والدول المستوردة لها علاقة طردية مع حجم الصادرات عكس باقي المتغيرات (حجم السكان سواء للجزائر أو زبنائها والمسافة بينهم) والتي كانت علاقة عكسية، وخرجت هذه الدراسة بتوصيات أهمها العمل على تهيئة البنى التحتية كالطرقات والسكك الحديدة ،الموانئ والمطارات لتسهيل عملية التبادل التجاري وبالتالي خفض تكلفة التبادل التجاري وتقليل الأثر السلبي لها على حجم الصادرات الجزائرية.

23. **دراسة (NKANSAH Kwabena, Paul O Takyi, Daniel Sakyi, 2022):**

مقال منشور بمجلة Journal of African Trade، المجلد 14، العدد 3، تحت عنوان

Economic Integration Agreements and Export Survival in Ghana

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التكامل الإقليمي وبالتحديد تأثير الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) كاتفاقية تكامل اقتصادي، بفحص مدى أهمية اتفاقيات التكامل الاقتصادي في بقاء صادرات غانا باستخدام بيانات التدفقات التجارية الثنائية السنوية، بالاعتماد على بيانات التدفقات التجارية الثنائية على مستوى المنتجات المصدرة نحو 28 دولة مستوردة، منها 14 دولة عضو في ECOWAS و14 دولة غير عضوة للفترة من 1996 إلى 2018، وتستخدم الدراسة نموذجا خطيا تكامليا زمنيا مع تقنية تقدير الانحدار العشوائي، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تؤثر بشكل سلبي كبير على معدل الخطر لصادرات غانا، مما يعني أن هذه الاتفاقية تزيد من معدل بقاء صادرات غانا، سواء على مستوى الصادرات الإجمالية أو الصادرات الخاصة بسلع محددة غير تقليدية، وعلاوة على ذلك وجد أن تأثير التباين الناتج عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الأخرى يعزز أيضا معدل بقاء الصادرات في غانا على المدى الطويل من خلال ضمان زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء التصديري لمختلف القطاعات.

24. **دراسة (خالد هاشم عبد الحميد، 2024):** مقال منشور بمجلة دراسات، العدد 3، تحت عنوان **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأثرها على الصادرات المصرية خلال الفترة 2016-2020**، حيث تناول الباحث في دراسته لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كأحد محاولات لتحقيق التكامل القاري بين الدول الإفريقية لغرض زيادة التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الصادرات المصرية من خلال استخدام نموذج الجاذبية وبيانات السلاسل المقطعية لمجموعة 28 دولة إفريقية خلال الفترة 2016-2020، وتم الاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Eviews، حيث تم استخدام إجمالي الصادرات المصرية نحو الدول الإفريقية كمتغير

تابع بينما الناتج المحلي الإجمالي واجمالي عدد سكان دول منطقة التجارة الحرة الافريقية والمسافة الجغرافية واللغة المشتركة كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الصادرات المصرية.

مساهمة البحث

بعدما تعرضنا إلى تحليل وفهم مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع، يمكن تمييز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة من خلال ما يلي:

- ✓ تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التكامل الاقتصادي العربي وإبراز دوره في تعزيز الصادرات خارج ا لـمحروقات الجزائريةباعتبارها متغير هام يعبر بدقة عن التنويع الاقتصادي، في حين اعتمدت دراسات سابقة على تحديد دور التكامل الاقتصادي العربي على متغيرات شاملة كالصادرات الإجمالية (النفطية والسلعية غير النفطية) أو حجم التجارة الإجمالية (صادرات وواردات).
- ✓ طبقت دراستنا على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو 17 دولة عربية خلال الفترة من 2010 إلى 2021، وهي فترة ملائمة تسمح بتوفر البيانات الحديثة والتي لم تكن تتوفر من قبل وهذا نظرا لانضمام الجزائر بعد عام 2009 إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) بهدف الاستفادة الفعلية من فرص التكامل الاقتصادي العربي من خلال ا لـمدخل التجاري في تعزيز الصادرات وتنويع الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تقدم الدراسة إثراء من الجانب الكمي باستخدام أساليب إحصائية وقياسية.

الفصل الأول

الفصل الأول : التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

تعتبر التكتلات الإقليمية سمة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، حيث لا نكاد نجد قارة أو إقليماً يضم دولا متجانسة ولها نقاط مشتركة إلا ودخلت في تكتل تحمي فيه مصالحها وتطور مواردها لخدمة مستقبل شعوبها، فعبر التكامل والاندماج تستطيع الدول تحقيق الكثير من الامتيازات والأهداف والتي لم تكن لتحققها منفردة. فلقد بات التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول العربية من الأهمية بمكان، حيث لا تستطيع هذه الأقطار مواجهة متطلبات التنمية المستدامة والشاملة اعتماداً على الإمكانات القطرية، فالترابط والتكامل الاقتصادي العربي أصبح قضية مصيرية، ولكن من المخيب للآمال هو أن نرى حماس الدول العربية للتكتل والاندماج يضعف ويخبو في الوقت الذي أصبح فيه الاندماج والتكتل سمة العصر. فليس من الحكمة أن تقف أقطار الوطن العربي مكتوفة الأيدي إزاء ظاهرة العولمة، بل يجب أن تأخذ بالأسباب لمواجهة سلبياتها بالموضوعية قبل فوات الأوان، في ضوء التحديات والمستجدات التي يشهدها العالم فإنه لا خيار للدول العربية في المرحلة المقبلة سوى الاعتماد على الذات وصياغة مشروع مستقبلي قادر على إعادة الديناميكية إلى الأمة العربية ومؤسساتها، وتعزيز لحمة التكامل الاقتصادي والتنموي بين أقطارها.

إن تكوين تكامل اقتصادي عربي يحتاج إلى إرادة قوية، وشعور جماعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الوطن العربي، والتي تتعاظم في ظل تدني مستوى التعاون بين الدول العربية، ولا يتم ذلك إلا بوضع إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي، والمحاولة الجادة من طرف الدول العربية لإيجاد موقع لها في عالم يعيش سباقا نحو التكتلات الإقليمية والاتحادات من خلال التكامل الاقتصادي العربي.

وعليه يحاول هذا الفصل التعرض للتكامل الاقتصادي العربي، وبناءا على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول مقاربة نظرية للتكامل الاقتصادي، ويتعرض المبحث الثاني للتجربة العربية في التكامل الاقتصادي، في حين يتناول المبحث الثالث إلى العلاقات الاقتصادية وتجارب التكتلات الإقليمية العربية.

1. المبحث الأول: مقاربة نظرية للتكامل الاقتصادي

يُعد التكامل الاقتصادي من الموضوعات التي حَفِلَ بها الأدب الاقتصادي، وكان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً حيث يشهد العالم نشاطا واسعا في مجال تكوين التكتلات الإقليمية والتكاملات الاقتصادية وذلك للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول، فالعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن تتميز بعدم التكافئ نتيجة للعديد من التغيرات الموضوعية التي لحقت بالعلاقات ما بين الدول.

كما أن الصراع اليوم يدور بين عدد من الدول الكبرى حول حجم الإنتاج وقدرات التصدير، وامتلاك الأسواق والسبق التكنولوجي، ومكانة الدولة في ميدان الإبداع والابتكار. فالعديد من الدول تحاول أن تجد لها مكاناً بجوار الدول العملاقة اقتصاديا، فلا تجد طريقاً لذلك إلا بالتكامل فيما بينها، وتوحيد سياساتها الاقتصادية.

1.1 المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

1.1.1 الفرع الأول: التعريف اللغوي للتكامل الاقتصادي

تعني كلمة التكامل من الناحية اللغوية التكميل أو التمام أو الكل التام، حيث أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas ، أما الفعل اللاتيني فهو Integer .بمعنى يكمل، أو يجمع ويكمل لتكوين وحدة أكبر، أو ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها واضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل.[1]

كما تشير كلمة التكامل أيضًا إلى "دمج مجموعة من الأجزاء في نطاق واحد". وإذا كانت هذه الأجزاء عبارة عن مجموعة من الدول فهي عندما تتكامل فإنها تدمج اقتصاداتها المختلفة من خلال إنشاء توافقات مبنية على تقاربات اقتصادية واجتماعية وسياسية قوية مع بعضها البعض، ويسمى تجمع عدة دول داخل منطقة جغرافية محددة بالتكامل الإقليمي.[2]

2.1.1 الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 277.

[2] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 2.

لقد وردت العديد من التعاريف للتكامل الاقتصادي فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة للباحثين الاقتصاديين لوضع تعريف موحد للتكامل الاقتصادي، ويصعب إعطاء تعريف محدد لهذا المصطلح نظرا لاختلاف وجهات النظر وانتماء الباحثين والكتاب، والغاية والوسيلة من التكامل الاقتصادي، وعليه وتماشيا مع ذلك فإن هناك تنوعا كبيرا على مستوى الأدبيات الاقتصادية في إعطاء مفهوم للتكامل الاقتصادي.

أما من الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه، ويفهم بشكل مختلف تماما، من تصور ضيق واقتصادي بحت إلى تصور واسع وشامل، ومن تصور جامد موجه نحو تصور ديناميكي يتغير بتغير الظروف المحيطة والمؤثرة ومن تحليل ثابت يشرح الفوائد المحتملة للتكامل، الى تحليل للترتيبات الاقتصادية الجديدة للتكامل.[1]

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي Economic Integration في مجال الاقتصاد الدولي بصفة عامة، إلى العملية التي يتم بموجبها اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير بين دولتين أو أكثر من التخفيف أو إزالة القيود والحواجز المفروضة على حرية انتقال بعض أو كل السلع والخدمات وعناصر الانتاج فيما بينها، وربما يصل الأمر أيضا إلى التنسيق بين سياساتها الاقتصادية المختلفة.[2]

يعرف Béla Balassa صاحب نظرية التكامل الاقتصادي (1961) أن التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة في نفس الوقت، فمن جهة أنه عملية فهو يتضمن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف أساسا الى إزالة التمييز والغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، ومن جهة أخرى أنه حالة كون أنه تلك الحالة التي يزول فيها كل تمييز بين هذه الوحدات.[3]

وعلى أساس هذا التعريف ركز Béla Balassa في تعريفه للتكامل على أنه تدخل الدولة بإزالة الحواجز الجمركية يعتبر شرطا ضروريا بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي لإلغاء أمور التفرقة بين

[1] Eduard Marinov, **Economic Integration Theories and the Developing Counties**, Proceedings of the 9th Annual South-East European Doctoral Student Conference, 2014, p 164.

[2] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 199.

[3] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 220.

اقتصاديات الدول الاطراف،[1] وزيادة على ما ذكر فإن Peter Robson يشدد على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الوسائل والموارد بين الدول الأعضاء.[2]

أما تعريف Pindier للتكامل الاقتصادي فهو إزالة للفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء والربط بينهم في إطار التعاون الاقتصادي بين الدول، للعمل وخلق سياسات اقتصادية مشتركة.[3]

وهناك من تطرق للتكامل الاقتصادي في النماذج البحتة لنظرية التجارة والتي تعرف التكامل الاقتصادي بأنه معكوس تكاليف النقل. في هذه النماذج، يفترض أن التكامل يمتد من الاكتفاء الذاتي (عدم التكامل على الإطلاق) إلى حرية التجارة غير المقيدة (التكامل الكامل). علاوة على ذلك ، يشير التكامل عادة إلى حرية تبادل السلع والخدمات فقط.[4]

ويؤكد F. Machlup على ان الفكرة من التكامل الاقتصادي وجوهره هو الاستفادة الفعلية من كل الفرص الفعلية لحرية انتقال اليد العاملة ، رؤوس الأموال والسلع وهذا بإلغاء كافة العقبات وهو ما يحقق الوصول لدرجة التكامل التام. [5]

وذهب G.Myrdal في تعريفه للتكامل الاقتصادي بصفة أكثر شمولية ومثالية حيث يعرفه على أساس ان الاقتصاد يكون متكاملا في حالة إذا كانت هناك حرية لتنقل الافراد والمساواة ما بين وسائل الإنتاج بغض النظر عن الاختلاف في الجنسية والعرق والثقافة، فالتكامل الاقتصادي الدولي يتحقق في ظل تحقق شرط تحرير التجارة الخارجية بين الدول مما يحقق المساواة في الأسعار ووسائل الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتحقق في حالة حرية انتقال وسائل الإنتاج بحد ذاتها.[6]

---

[1] Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration**, homewood, Richard D. Irwin, 1961, p1.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 24.

[3] حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009، ص 06.

[4] Christiane Krieger-Boden, Rüdiger Soltwedel, **European Economic Integration in Econometric Modelling – Concepts, Measures and Illustration,** Kiel Working Paper No. 1661, 2010, p 2.

[5] اكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص43.

[6] G. Myrdal, **An International Economy Problems and Prospects, Harper and Row**, New York, 1956, p11.

أما الدكتور عبد الغني عماد، فيعتبر التكامل الاقتصادي على انه هو توحيد ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.[1]

في حين عرف أحمد الغندور التكامل الاقتصادي تحت مسمى الاندماج الاقتصادي ، على انه هو إذابة الاقتصاديات المختلفة في شكل اقتصاد موحد ، حيث يرى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج الاقتصادي.[2]

كما قدم الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد تعريفا للتكامل الاقتصادي على أنه عمل ارادي لدولتين او أكثر يقوم على إزالة كافة القيود والحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية للسلع، وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وتقسيم للعمل بين الدول الاعضاء بهدف تحقيق اهداف اقتصادية مشتركة لهذه الدول ، مع مراعاة تكافئ الفرص لكل دولة عضو.[3]

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن التكامل الاقتصادي وسيلة تعتمد على إزالة القيود والحواجز وهذا من أجل تحقيق اهداف اقتصادية مشتركة بين دولتين او أكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، وذلك بالرغم من اختلاف الظروف واختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء.

2.1 المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي حسب درجة تطوره ومراحل تكوينه ولذلك سنتطرق إلى هذه المراحل، يتضمن آخرها وصول الدول إلى الوحدة الإقتصادية التامة، مثل الاتحاد الأوروبي الذي تدرج في

[1] عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة** (سلسلة كتب المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد22 ، العدد 250، 1999، ص 65.

[2] أحمد الغندور ، **التكامل الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970، ص 2.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة** ، الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص 15.

مراحل التكامل الاقتصادي ليصل إلى الاتحاد النقدي والذي يعتبر شكلا متميزا من مراحل التكامل الاقتصادي.

وسيتم تناول فيما يلي المراحل المختلفة التي يمر عليها التكامل الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار أن درجات التكامل هي ستة مراحل، وهي كالاتي:

أولا: اتفاقيات التجارة التفضيلية: وهي أضعف أشكال التكامل الإقليمي وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي يكون التخفيض في العوائق التجارية غالبا من جانب واحد حيث تخفض مجموعة من الدول القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات من الدول المشتركة معها الأخرى، في حين لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل من تخفيض العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء.[1]

وتتميز هذه المرحلة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية دون إلغائها فهي بهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي تسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر.

كما تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط ولا تمتد لتشمل الجانب النقدي والجانب الخاص بخدمات راس المال. وتحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياساتها الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء. [2]

وذهب البعض إلى درجة أعلى من التعميم في تعريفه لاتفاقيات التجارة التفضيلية تدعى بالتفضيل الجزئي معتبرا إياها أبسط صور التكامل الاقتصادي وتعني مجرد منح بعض التفضيلات في المعاملة التجارية من جانب دولة أو منطقة معينة لدولة أو دول أخرى تتعامل معها تجاريا .[3]

ويعد عدم التمييز بين شركاء الأعمال أحد المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقيات التفضيلية التجارية، وقد زاد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية الحرة بكل أنواعها، وامتد نطاقها على مر السنين، مع زيادة كبيرة في الاتفاقيات المتعددة الأطراف الرئيسية، حيث زاد الاهتمام بالاتفاقيات التجارية التفضيلية الحرة بكل أنواعها

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[2] لرباع الهادي، **التكامل الاقتصادي الإقليمي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، عنابة، 2015، ص 34.

[3] على القزويني، **التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي**، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا ، 2004 ، ص 244 .

حيث وصل عددها إلى أكثر من 355 اتفاق ساري النشاط أواخر عام 2022 ومجتمعة معها الاتفاقات الغير نشطة إلى ما يقارب أكثر من 583 اتفاق تجاري حر، وكانت اكثر فترة عرفت منحى تصاعدي وعدد كبير من الاتفاقيات التفضيلية التجارية هي ما بين عام 2000 حتى نهاية عام 2022. والشكل التالي يبين تطور الاتفاقيات التفضيلية للتجارة في العالم خلال الفترة ما بين (1948-2022).

شكل رقم 1-1: تطور الاتفاقيات التفضيلية للتجارة في العالم خلال الفترة (1948-2022).

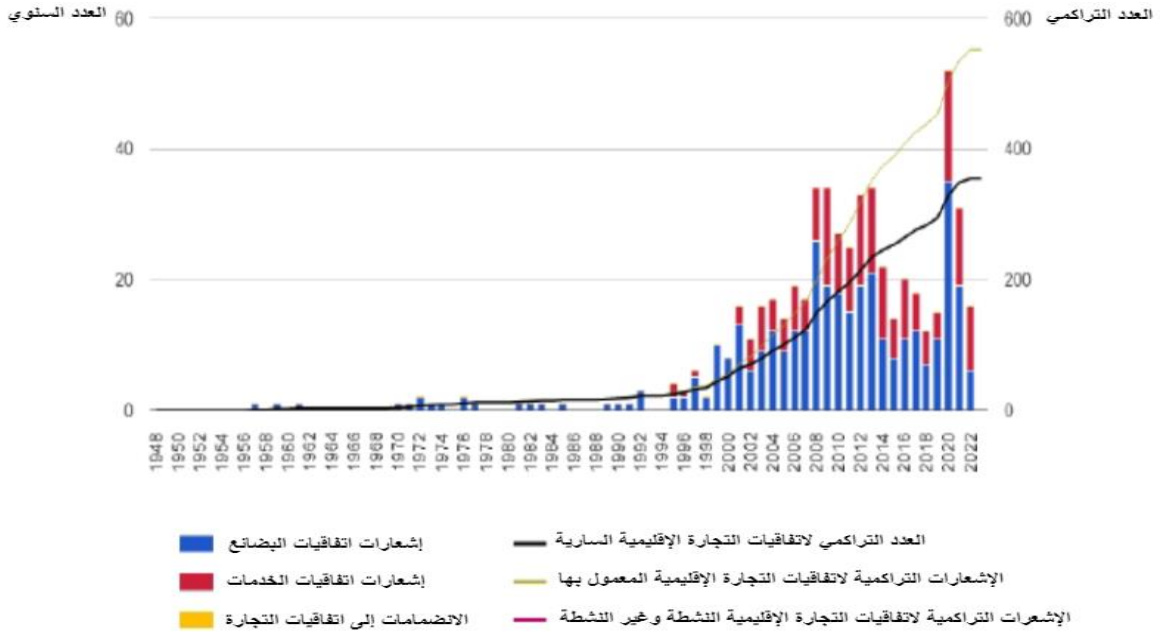

المصدر: قاعدة بيانات موقع المنظمة العالمية للتجارة، https://rtais.wto.org/UI/Charts.aspx .

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

هي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، ويتم فيها الغاء التعريفة والقيود الكمية والقيود الأخرى على التجارة، حيث تعمد البلدان الأعضاء إلى تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى تزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع،[1] ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة بالضرورة حرية انتقال الأسواق والأشخاص، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء.

وتعتبر هذه المرحلة من مراحل التكامل والتي تعطي نموذجا حقيقيا للتكامل الاقتصادي، فمنطقة التجارة الحرة تتضمن العديد من المبادئ منها التحرير التصاعدي لتجارة السلع وكذا إزالة القيود على التجارة

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص 29.

في العديد من الخدمات المالية، وتحرير سياسات الاستثمار قي السلع والخدمات، والغاء الرسم الضريبي المحلي ومتطلبات أداء التصدير وموازنة التجارة.[1]

ومن الأمثلة على هذه الصورة من صور التكامل و من اعمق التجارب التي أقيمت في العالم هو منطقة التجارة الحرة بين الدول الاسيوية المعروفة باسم "الآسيان" (ASEAN) ، وكذلك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "النافتا" (NAFTA) بين أمريكا وكندا والمكسيك.[2]

ثالثا: الإتحاد الجمركي:

هو مرحلة من مراحل التكامل حيث يتميز بإلغاء جميع أصناف التمييزات والحواجز الجمركية فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص[3]. فالاتحاد الجمركي هو شكل من أشكال التجارة الحرة الإقليمية التي تسعى إلى تحرير التجارة حصريا بين أعضائها ، علاوة على اتفاقية التجارة الحرة ، وتعريفة خارجية مشتركة، وبالتالي تأسيس سياسة تجارية خارجية مشتركة.[4]

من مميزات الاتحاد الجمركي انه أسهل في الإدارة من اتفاقيات التجارة الحرة لأنه لا توجد حاجة للاتفاق على قواعد المنشأ للمنتجات المتداولة بين أعضاء الاتحاد الجمركي، ومع ذلك لا يمكن متابعة التعريفة الجمركية أو سياسات التجارة الخاصة بهم مع أطراف ثالثة،[5] وغالبا ما يكون من الصعب قبول هذا التقييد للسيادة الوطنية وهذا ما يفسر جزئيا على أن الاتحادات الجمركية أقل رواجا إلى حد ما عكس اتفاقيات التجارة الحرة الكلاسيكية.

رابعا: السوق المشتركة:

---

[1] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص57.

[2] عبد الرزاق حمد حسين، **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الاول 2011، ص 92.

[3] Dominick Salvatore , **ECONOMIE INTERNQTIONAL "cours et problèmes** "traduit par François contenson , Mc graw hill . paris ,1982 , p 80.

[4] Iana Dreyer and Nicu Popescu, **The Eurasian Customs Union: The economics and the politics**, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2014, p 2.

[5] حمزة فطيمة، **التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية**، مجلة العموم الإنسانية، 2022، ص 429.

وتمثل مرحلة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من المراحل السابقة، فهي تشكل درجة متقدمة من السير نحو التكامل الاقتصادي التام لأن الإلغاء للقيود لا يشمل التعريفات الجمركية فقط، بل يتضمن ايضا حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء تعلق الأمر بالعمل أو برأس المال.

ولا شك أن التحرير المتعلق بعناصر الإنتاج له أثر كبير على مدى ما يمكن أن يتحقق من خلال السوق المشتركة باعتبارها شكل مهم من اشكال ومراحل التكامل الاقتصادي، إذ أن الأمر لا يتوقف على تحرير تجارة السلع بل وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، ومن ثم على إنتاجيتها وتكاليفها وأسعار منتجاتها، مما يؤثر كليا على تجارتها.[1]

فالسوق المشتركة هي دمج لمميزات الاتحاد الجمركي بالإضافة الى حرية انتقال عناصر الانتاج مما يؤدي الى دمج أسواق السلع ودمج أسواق عوامل الإنتاج ، وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدا تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة كما يصبح في استطاعة العمال أن يعملوا في أي منطقة مشروع فيها دون تمييز ويصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.[2]

خامسا: الوحدة الاقتصادية:

تعد مرحلة توسعية في التكامل كونها تتضمن أكثر تنسيقا وتجانسا للسياسات الاقتصادية العامة بين الدول الأعضاء، وإنشاء مؤسسات اقتصادية تتمتع بسلطة فوق قومية تتمكن من تحقيق هذا التنسيق.[3] فالوحدة الاقتصادية هي المرحلة التي إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بغية إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.

إن مصطلح الوحدة الاقتصادية يشمل درجات كثيرة من التكامل، وأدنى ما تتطلبه الوحدة الاقتصادية هو أنه تكون عملات الدولة المشتركة في هذه الوحدة قابلة للتحويل بسهولة دون قيود أو إجراءات معقدة، كما أن الوحدة الاقتصادية يصبح لها معنى إذا تعهدت الدول المشتركة فيها بإزالة كافة الحواجز والمعوقات التجارية مرة واحدة أو تدريجيا بصفة تكون مدروسة.[4]

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] أدهم إبراهيم جلال الدين ، **التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2017، ص 66.

[3] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[4] أرثر لويس، **أسس التخطيط الاقتصادي**، ترجمة فريد مصطفى، وكالة الصحافة العربية للنشر، مصر، 2019، ص 142.

سادسا: التكامل الاقتصادي التام:

التكامل الاقتصادي التام هو آخر درجات الاندماج الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء في شكل إقتصاد واحد، أي هو المرحلة التي يتم فيها توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء في هذا الاتحاد الاقتصادي، فاتفاقات التكامل الاقتصادي الكامل تتعدى مجرد اجراء تخفيضات جبائية وللحصص او الغاء لتعريفات جمركية.[1]

في ظل التكامل الاقتصادي التام تتحول الأقاليم الجزئية الى اقليم اقتصادي كبير حيث تفقد السلطات الاقتصادية القومية تميزها فيه، وتذوب وتندمج في سلطة واحدة اتحادية عليا تسيطر على الموارد الكامنة للدول الأعضاء وتوجهها لحل المشاكل الإقتصادية على مستوى الاتحاد ككل.[2]

إن التكامل الاقتصادي يمثل النمط التكاملي الأرقى، حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة، وذلك بإنشاء بنك مركزي موحد، وعملة موحدة. حيث يتضمن نفس سِمات السُوق المشتركة من حيث اتفاق مجموعة من الدول على إزالة كافة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة (التنسيق بين السياسات التجارية) في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحرك خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بينها، ولكنه يمتاز عن السوق المشتركة في وجود تنسيق وربما توحيد للسياسات الاقتصادية الأخرى (المالية والنقدية) ، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق هذا التنسيق، الأمر الذي يعني تنازل كل دولة في الاتحاد عن جزء من سيادتها الاقتصادية رغم استقلالها السياسي، وعندما يصدر الاتحاد الاقتصادي عملة نقدية واحدة ويستخدمها يتحول إلى اتحاد نقدي.[3]

والشكل التالي يوضح مراحل ومستويات التكامل الاقتصادي:

---

[1] Goldstein Andrea, **The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye? OECD Development Center policy Brief**, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, 2002, p11.

[2] لطيفة بن يوب، خديجة خرافي، **أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الإيموا، السيماك والكوميسا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 2020، ص 45.

[3] مسيود عبد الله، **مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكسيت**، أطروحة دكتوراه ، قالمة، 2019، ص 33.

شكل رقم 1-2: مراحل ومستويات التكامل الاقتصادي.

المصدر: من اعداد الباحث.

و استنادا إلى ما سبق ومن خلال ذكر المراحل السابقة، فالتكامل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تتم عبر الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل والإتحاد فيما بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق أهداف مشتركة بالسرعة والفعالية المطلوبة لتحقيق ذلك.

3.1 المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي

ينبغي أن يستند التكامل الاقتصادي إلى مقومات أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية، ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي، حيث يتضمن قيام التكامل الاقتصادي على جملة من المقومات، هذه المقومات تتباين فيما بينها من حيث درجة أهميتها في وجود التكامل الاقتصادي رغم ترابطها مع بعضها البعض وضرورة توفرها مجتمعة لضمان بقاء التكتل. وأهم هذه المقومات ما يلي:

أولا : المقومات الاقتصادية:

– قيام أو نمو العديد التكاملات الاقتصادية والتي تشترك جميعها في الغاء الحواجز يعتمد على تحرير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين الدول الاعضاء المتكاملة اقتصاديا ضمن التكتل الإقليمي، حيث بات تحرير التجارة مرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة الغاء الحواجز المتنوعة القائمة.[1]

– توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية يبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية بالإضافة الى العامل المالي أو رؤوس الاموال، فلابد من تواجد تقارب في الإمكانيات المالية للدول الأطراف من أجل ضمان الحفاظ على وجود تقارب في هياكلها الاقتصادية.

– تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لضمان حرية انتقال السلع وتسمح بالإنتاج والعمل والمنافسة في ظروف ملائمة. هذا التنسيق ينبغي ان يتناول شؤون التعريفة الجمركية والسياسة التجارية تجاه الدول خارج المنطقة التكاملية، وسياسة الاستثمار والمشاريع المشتركة.

– تعزيز ما تم تحقيقه عبر مراحل التكامل وخاصة مرحلة السوق المشتركة وذلك بغرض الوصول الى صيغة الاندماج الاقتصادي التام، تعتمد خلاله قرارات مشتركة بشأن كافة القضايا الإنتاجية والتبادلية والمالية وتحرير حركات عوامل الإنتاج المختلفة .[2]

– توفر البنية الأساسية من طرق ووسائل النقل والاتصال...الخ، إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي. فتوفر وساءل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا يحفز الى توسع التكامل تجاريا وتشجيع التخصص الإنتاجي بينها، مما يسهل تسهيل العملية التسويقية للمنتجات والنهوض بالصناعات الكبرى.

– توفر الموارد الطبيعية: هو عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث إن عـــدم تـــوفـــر المـــوارد الطبيعية بشكل كاف او انعدامها، لدى بعض الدول قد يعتبر حافزاً لها للبحث عن هذه المصادر الطبيعية و يدفعها للدخول في تكامـــل مـــع غيرها من الدول التي تتوفر على تلك الموارد . فالتباين في امتلاك الموارد الطبيعية

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 138.

[2] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 138.

بين دول التكتل الاقتصادي ولعل هذا العامل يكون في مقدمة العوامل التي تجعل مشروعات التكامل تجري على مستوى إقليمي لتقليل تكلفة الحصول على الموارد الأولية الطبيعية.

– إن التكامل الاقتصادي الإقليمي يرتكز على التأثير الكبير للعامل الجغرافي والمتغيرات الجغرافية، فالتقارب الجغرافي والذي يعتبر من اهم شروط نجاح التكامل لدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية ، كما يساهم في تخفيض تكاليف النقل عكس المناطق التي تكون متباعدة ومتناثرة جغرافيا. وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا، نجد أن هناك تواصلا جغرافيا متينا بين الدول العربية وعلى منطقة شاسعة، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا .

ثانيا: المقومات السياسية والتشريعية:

– من الناحية السياسية ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الإيديولوجية، ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم، في حين ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول التي سعت إلى إقامة تكامل في نجاح تكاملها.[1] فالأنظمة السياسية يجب ان تكون على درجة من التجانس والتي تمكنها من اتخاذ قرارات مشتركة أو التنازل عن بعض أوجه السيادة الوطنية لصالح تحقيق تكامل اقتصادي ناجح.

– إن ما يسهم في بناء التكامل الاقتصادي ونموه هو البناء المؤسسي والتشريعي والذي يلتقي في هدف محوري للاندماج الاقتصادي، والذي يتم وفق تدرج مرحلي وتحول تدريجي حيث ان القواعد التشريعية والمؤسسية التي يبنى عليها التكامل الاقتصادي تتم بشكل تدريجي مدروس ، وذلك بإدخال نشاطات أخرى في تكامل اقتصاديات الدول، واتخاذ قرارات مشتركة لعدم تشتت السلطات المحلية بشأن قيام كيان التكامل الاقتصادي.

– التوجيه السياسي والدعوى فيما يخص التكامل يعود إلى السلطات الرسمية للدول الأطراف، بمشاركة وزراء الخارجية المالية، ولجان تفاوضية مع تأسيس مجالس اقتصادية وتدخل ممثلي البرلمانات للدول الاعضاء، وخلق توازن سياسي بين السلطات الخاصة للدول الأعضاء.

ثالثا: المقومات الثقافية والاجتماعية:

[1] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص 64.

– نقصد بها كل ما يتعلق بإنسان المنطقة ودوافع مشتركة تساهم في تعزيز أو إضعاف الاندماج. هذه الخصائص تأخذ طابعا سيكولوجيا متمثلا في وجود أحاسيس ودوافع مشتركة أو حضاريا كالديانات والنظم السائدة أو ثقافيا كالعادات والأذواق والأنماط المشتركة.[1] إلا أنها ليست كافية لوحدها حيث تعد المقومات الإقتصادية هي الشرط الكافي والأهم في العملية التكاملية.

– المقومات الثقافية تعتبر عاملاً أساسياً ومهماً بين الدول المتكاملة. ذلك أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد. بالرغم من أن المقومات الثقافية والاجتماعية ضرورية لنجاح التكامل .[2] و في نفس الوقت أثبت نموذج الاتحاد الأوروبي بعـــد نضوج مراحله التكاملية، ان تنـــوع الأصول القومية يمكن أن يكون عنصر قوة في عملية الاندماج الاقتصادي والسياسي إذا ما توفرت الإرادة الحرة والواعية لشعوب الدول المعنية بهذه العملية وخاصة في ربط التكامل الإقليمي ببناء نظام لتقسيم العمل الدولي الذي يقوم على الكفاءة التنافسية لاقتصادات قادرة على خلـــق الفوائض السلعية والخدمية والمالية والتكنولوجية التي تساهم في تعميق وتكثيف الارتباطات الإنتاجية والتسويقية الإقليمية وتزيد من الأهمية النسبية للدول الأعضاء ونشاطاتها الوطنية والمشتركة في الاقتصاد العالمي. ولا شك أن الإرادة الحرة والواعية ترتبط بالهياكل المؤسسية والتشريعية الديموقراطية. [3]

4.1 المطلب الرابع: أهداف ومعوقات التكامل الاقتصادي

1.4.1 الفرع الأول: أهداف التكامل الاقتصادي

يمكن تقسيم أهداف التكامل الاقتصادي في مضمونه العام إلى أهداف التكامل الاقتصادي بين الدول النامية وأخرى اهداف للتكامل الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة، وهذا الاختلاف في الأهداف والمبررات يرجع الى اتساع الفجوة القائمة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية،[4] فالخصائص الاقتصادية للبلدان النامية يميزها "التخلف الاقتصادي" نظرا لتخلف الإنتاجية فيها نتيجة عدم

[1] محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**، دار الخليج للصحافة والنشر، الاردن، 2019، ص 33.

[2] خاطر إسمان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة دكتوراه، بسكرة، 2013، ص 20.

[3] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 140- 141.

[4] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 156.

كفاءتها استغلال الموارد الإنتاجية، و سوء توزيع لتلك الموارد بين الأنشطة الاقتصادية، عكس الدول الصناعية المتقدمة و التي يميزها صفة "الاقتصاد المستثمر" لأن مستوردي المواد الأولية للأقطار النامية هم عادة من البلدان الصناعية.[1]

أولا : اهداف التكامل الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة :

- ✓ **الاستقرار والتقدم الاقتصادي:** تسعي الدول الصناعية المتقدمة الى تحقيق العديد من الأهداف الناجمة عن التكامل الاقتصادي والتي تعتبر بالنسبة لها اهداف ديناميكية حيث تهدف إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية، كما تساهم الهياكل الاقتصادية لهذه الدول بالاستقرار والتقدم والاسهام في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل أسرع وأيسر عما لو قامت به كل دولة منفردة وذلك بوضع سياسة عامة من أجل استغلال شامل للإمكانيات الاقتصادية لها. وعليه فإن تغير هذه الهياكل استجابة للتكتل الاقتصادي وبرامجه ومخططاته يكون له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بشكل عام فيكتسب العديد من الديناميكية والفاعلية الاقتصادية.[2]

كما ان الهدف الاندماجي للدول المتقدمة لا يقتصر على تحقيق التنمية الاقتصادية بل يركز أساسا على التوازن في تحقيقها والتأكيد على التطوير والتقويم.[3]وزيادة الإنتاجية نتيجة تخصيص الموارد بين هذه الدول المتكاملة والرفع من مستوى التشغيل، فالدول الصناعية المتقدمة تتميز بعوامل انتاج قوية ويد عاملة متخصصة ومتمكنة ، مما يؤدي للاستخدام الأمثل وبشكل فعال لعوامل الإنتاج، ويقلل من درجة التعرض للمخاطر والازمات الدولية الناجمة عن التغيرات المفاجئة والصدمات الاقتصادية الحادثة والمتأتية من خارج منطقة التكامل الاقتصادي.

- ✓ **ضمان رفاهية سكان الدول المتكاملة:** وهذا بالاهتمام بالميادين الاقتصادية الأكثر أهمية في حياة المواطنين ورفع مستوى معيشة سكانها، وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها قبل التكتلات الإقتصادية

[1] عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 396.

[2] السيد السريتي، أحمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، 2017، ص 219.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص28.

الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح يعرف بعصر التكتلات الإقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا، مما يحقق رفاهية المواطنين.[1] حيث تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتّع بها الدول الأخرى وبالتالي تعم الرفاهية بين سكان الدول المتكاملة. ومن زاوية أخرى يكون للتكامل الاقتصادي تأثير على الاستهلاك حيث يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك من خلال استبدال السلع بأسعار باهظة بسلع منخفضة السعر وزيادة عدد السلع المتاحة وتنوعها مع تحسين جودتها. [2]

- ✓ **الاندماج النقدي الفعال:** من اهم اهداف الدول المتقدمة والمتكاملة اقتصاديا هو الزيادة في ارادتها في دفع النظام النقدي الى المزيد من الفعالية.[3] من خلال قيام اتحاد اقتصادي ونقدي لتحقيق الوحدة النقدية، وذلك من اجل الوصول لدرجة تشكيل منطقة تكاملية نقدية مثلى، ومن الأمثلة البارزة هو الاتحاد النقدي الأوربي كأنجح نموذج في الاقتصاد المعاصر، وقيام الوحدة النقدية الاوربية او ما يعرف بمنطقة (اليورو) من خلال توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة والتي تخضع لتسيير بنك مركزي اوربي. وهي السلطة النقدية الوحيدة التي تحدد السياسة النقدية الواجب تطبيقها في المنطقة كاملة كمرحلة اولى .[4] وتزعم النظام النقدي العالمي كمرحلة ثانية.
- ✓ **السعي إلى الاندماج المالي القوي:** والذي يؤدي الى تحرير وتسهيل حركة رؤوس الأموال وبالتالي المساهمة في توازن مالي داخل اقتصاديات الدول المتكاملة اقتصاديا ومجابهة الازمات المالية من خلال انتقال تدفقات رؤوس الأموال في شكل قروض من الدول ذات الفائض المالي نحو الدول التي تعرف عجزا ماليا ما يؤدي لتصحيح الاختلالات المالية داخل منطقة التكامل والاندماج الاقتصادي.[5]
- ✓ **الوحدة السياسية والعسكرية:** إذا كانت الدوافع المبدئية اقتصادية فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة، بعد الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ما يمهد الطريق أمام الاتحاد

---

[1] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص22.

[2] ABAD, Mustafa Kazemi Najaf, **Regional Economic Integration To Counter The Global Recession (Researchsample: Republic Of Iraq From 2013 – 2017)**, PalArch's Journal of Archaeology of Egypt, 2020, p 13523.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص28.

[4] سعدوني محمد، بن بوزيان، **الوحدة النقدية الاوربية وإشكالية المنطقة النقدية المثلى**، مجلة دفاتر MECAS ، 2009، ص 250.

[5] سعدوني محمد، بن بوزيان، مرجع سبق ذكره ، ص 253.

السياسي حتى يشعر شعوب الدول المندمجة بوحدة مصالحها الاقتصادية مع وجود اهداف وأدوات سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور في مختلف القضايا، وبالتالي الوصول لتكامل اقتصادي كّلي أمثل يحل المشكلات الاقتصادية بالوسائل والعمليات السياسية. كما ان للعوامل السياسية دور هام جدا وهدًفا أصليا فهو يزيد القوة الدفاعية تجاه العالم الخارجي وفق سياسة دفاعية موحدة وتقوية فرص السلم العالمي بإنشاء وحدة عسكرية داخل بلدان المنطقة وأكبر أمثلة ذلك تكوين اتحاد أوربي بعد الحرب العالمية الثانية، وحدة بقوة اقتصادية، سياسية وعسكرية تقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي بكل جدارة.

- ✓ **تعزيز التقدم التقني والتكنولوجي:** تعد الدول المتقدمة صناعيا رائدة في مجال التكنولوجيا بشكل عام، فالتكامل بينها يسمح لها بتعزيز الابتكار وتبادل المهارات التقنية بين هذه الدول الرائدة تكنولوجيا في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة. وقيادة الثورات الصناعية على المستوى العالمي.
- ✓ **إعطاء البعد الدولي للتكامل الاقتصادي:** ان القيم الاقتصادية والسياسية متقاربة الى حد كبير بين الدول المتقدمة حيث تسعى من خلال التكامل والاتحاد الاقتصادي الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي، وتدعيم الحقوق الأساسية لضمان الحقوق المدنية والسياسية وضمان الحرية والامن والعدل لمواطني الدول الأعضاء، وتحقيق تشريعات متوازية بين الدول الأعضاء في ميادين القضاء والشؤون الداخلية وبحرية تنقل الأشخاص. والعمل على تقوية دور الاتحاد خارجيا فيما يخص قضايا العالم في مختلف مجالات السياسة والبيئة والأمن.[1]

ولابد من التأكيد أن التكامل الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة يتخطى التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، فمعظم الدول المتقدمة تعتبر مكتملة النمو، بل يتعلق بجوانب أخرى أكثر عمقا من خلال إعطاء البعد الدولي لسياسة الاندماج الاقتصادي للمنطقة المتكاملة.[2] فالدول الأعضاء تتوجه الى المجتمع الدولي كجماعة موحدة تحمل نفس المبادئ و تسعى لنفس الأهداف وهو ما يزيدها قوة الاندماج بينها ويمنحها بذلك ميزة الريادة في مواجهة التكتلات

[1] محمد راتول، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 299.

[2] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 28- 29.

الاقتصادية الأخرى في خضم عصر التكتلات الإقليمية الاقتصادية و التغيرات السياسية و الاقتصادية الحادثة على مستوى العالم ككل.

ثانيا : أهداف التكامل الاقتصادي بين الدول النامية :

- ✓ **تحقيق التنمية الاقتصادية:** فيما يخص الدول النامية فأهدافها من التكامل الاقتصادي هي اهداف هيكلية ترتكز بالدرجة الاولى على دعم وتسهيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إقامة المشروعات المشتركة بين دول التكامل، فبمفهومها التكاملي فإن هذه المشروعات تمثل نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الانتاجية لاقتصاديات الدول الأطراف،[1] مما يؤدي الى تشجيع القطاع الصناعي و زيادة حجم المشروعات الإنتاجية الجديدة، و هذا بالعمل المشترك ضمن النطاق التكاملي الاقتصادي مع باقي الدول المشاركة فيه، مما يمكن بعضها من إقامة صناعات لم تكن لتقوم في إحداها أو في بعضها نتيجة ضيق السوق المحلية لدى كل منها منفردة وعدم كفاية الطاقة الاستيعابية لتلك الأسواق لتصريف إنتاج تلك الصناعـــات بما تتطلبه من حد أدنى من الحجم الاقتصادي المناسب لقيامها، فالتكامل الاقتصادي يهدف للاستفادة من تنوع الإمكانيات واتساع السوق وبالتالي إمكانية تصدير السلع المنتجة بالدول النامية المتكاملة اقتصاديا بأسعار تنافسية لأسواق الدول الأخرى.[2]
- ✓ **خفض معدلات الفقر وتحسين المستوى المعيشي:** إقامة تكامل اقتصادي على مستوى التجمعات الاقتصادية هو عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول النامية والتحسين من مستوى معيشة المواطنين فيها والقضاء على الفقر. إن مستوى الرفاهية في الدول النامية منخفض على غرار البلدان العربية و التي تملك ثروة مادية لكنها غير متطورة بشريا وهذا حسب المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية.[3] كما أن الدول النامية تعاني من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين بها و ارتفاع نسبة الفقر، مما أسهم ذلك في ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محلياً، وانخفاض أسعار المواد الأولية، وتراجع التجارة الخارجية من صعيد التجارة العالمية، دون أن ننسى

---

[1] بوقاعة زينب، **معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، سطيف، 2018، ص 66.

[2] السيد السريتي، أحمد الخضراوي، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

[3] منذر ماخوس، **إرهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 138.

ضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول وانخفاض نصيب الفرد منه، كل ذلك دفع بالدول النامية إلى التوجه إلى فكرة التكامل الاقتصادي كسبيل إلى تقوية اقتصادياتها في مواجهة الأسواق العالمية ، وذلك بإنشاء سوق مشتركة واحدة كعامل هام لكسر او التخفيف من حدة الاحتكارات الأجنبية.[1]

- ✓ **التخلص من التبعية الاقتصادية:** التكامل الإقتصادي بين الدول النامية يؤدى إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية لبعض الاقتصاديات الصناعية المتقدمة والتكتلات الاقتصادية العظمى،[2]وهذا من خلال اتساع حجم السوق، فتوسيع رقعة السوق وإزالة الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، فيحصل المستهلكون على السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار.

كما أن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة إلى أخرى في إطار التكامل يؤدي إلى تخفيض تكاليف عناصر الإنتاج وتوظيفها مما ينتج عنه ارتفاع مستوى الإنتاج في المنطقة المتكاملة اقتصاديا.[3]وبالتالي تقوية مركز البلدان المنظمة الى هذا التكامل في مواجهة البلدان الأخرى، والصمود في وجه عدوى الازمات الاقتصادية التي تعود أصولها الى خارج المنطقة المتكاملة اقتصاديا.

وعلى الرغم من أن الاقتصادات الأصغر حجمًا تشعر بأنها أكثر عرضة للخطر وأكثر تعرضًا للصدمات الاقتصادية الخارجية، إلا أن هناك حاجة لفتح حدودها من أجل استغلال مكاسب التكامل الاقتصادي.[4]

- ✓ **توسيع التجارة البينية بين دول التكامل:** تسعى الدول النامية الى زيادة أداء أسواقها باعتمادها على الإنتاج المحلي لسد حاجاتها كأولوية الأولويات، وأن تصدر قسما من انتاجها للبلدان الداخلة ضمن

---

[1] كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، **عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوربي ومعوقاته بالاتحاد الافريقي**، مجلة التكامل الاقتصادي، 2019 ، ص 13.

[2] أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3] محمد بولعسل، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، أطروحة دكتوراه، المدية، 2017، ص 16.

[4] Pasara, Michael Takudzwa, **An overview of the obstacles to the African economic integration process in view of the African continental free trade area**, Africa Review, vol 12, no 1, 2020, p 7.

نطاق السوق الموسعة الناجمة عن التكتل على اعتبار قدرة منتوجاتها على المنافسة مما يوسع من حجم ودائرة المواد المصدرة والتحكم في أسعارها من خلال توسع التجارة البينية بين دول التكامل الإقليمي وتحفيز التجارة الخارجية،[1] فالتصدير نحو الأسواق الخارجية للدول النامية يشكل أحد العناصر الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي.[2] فالدول النامية في تحدي دائم يتمحور في إنعاش وتسريع وتيرة النمو ورفع المداخيل وبالتالي محاولة تحسين المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول.

- ✓ **تنويع الصادرات:** من اهم الأهداف والمبررات التي تدفع الدول النامية الى انتهاج استراتيجية التكامل الاقتصادي فيما بينها هو تنويع مداخيلها وهذا بتنويع صادراتها إلى العالم الخارجي، فمعظم الدول النامية صادراتها هي عبارة عن مواد اولية فهي تسعى من خلال التكامل الى تخفيف أثر تقلبات حصيلة وأسعار الصادرات من المنتجات الأولية، والتعاون في سد العجز الطارئ في موازين المدفوعات، وتحقيق الاستقرار النسبي لأسعار صرف عملاتها الوطنية، والعمل على تصحيح الأوضاع السعرية لصادراتها من المنتجات الأولية.[3]
- ✓ **تحقيق وفورات الإنتاج:** ان من بين اهم الأهداف الأساسية للتكامل الاقتصادي في الدول النامية هو تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، وتزداد أهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بهذه البلدان والحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين لتوجهات السلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى وتحرير حركتها.[4]
- ✓ **خفض معدلات البطالة:** دمج أسواق العمل للدول النامية لتصبح امتدادا لبعضها البعض حيث من المفروض أن الاندماج الاقتصادي يؤدي إلى تقسيم العمل الوظيفي والتقني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لليد العاملة ومحاولة الاستفادة من القدرات والمهارات الفنية للعمالة الكفأة، وتحقيق وفرة لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة نتيجة حرية تنقل العمالة داخل الفضاء الاقتصادي الموحد.

---

[1] Richard. Baldwin , Anthony J. Venables , **REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION** , Handbook of International Economics, Edited by G. Grossman and K. Rogoff, vol 3, Chapter 31, 1995, p 1605.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3] أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[4] لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 2015 ، ص 157.

- ✓ **تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول النامية:** يسمح التكامل الاقتصادي باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج. وهذا يتطلب إمكانيات ضخمة ، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل، هذا لأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجي بمفردها.[1]وهذا ما يعتبر تحديا نحو التقليل من الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة.

2.4.1 الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

تتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعيقة لعملية التكامل الاقتصادي والمرتبطة أساسا بمواصفات الدول المختلفة واختلاف مصالحها والتي قد لا تتوافق بالضرورة مع بعضها البعض كما ان البيئة الدولية قد تضيف تحدي لا يستطيع التكامل الاقتصادي التكيف معه او مواكبته. ويمكن حصر هذه المعوقات في:

أولا: العوائق السياسية:

– التكامل الاقتصادي كحالة يحدث عندما يتوفر الشرط الأساسي الا وهو الثقة المتبادلة والقبول بين أطراف التكامل، لكن عادة ما يتم الرفض من طرف الوحدات السياسية حول قيام هذا الاندماج نظرا لتناقض وجهات الراي حول القضايا السياسية وتعارض المصالح والاهتمامات مع الجانب التقني والاقتصادي.

– هناك اختلافات عديدة أخرى في الأوضاع السياسية من حيث الاستقرار السياسي وعدم تجانس الأنظمة السياسية من حيث توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة مختلف البلدان وحكوماتها نحو التكامل، ناهيك عن العديد من النزاعات والمشاكل الإقليمية وخصوصا في دول العالم الثالث وجنوب أوروبا.

– التغيرات الدولية أدخلت شروط جديدة على اتفاقيات التكامل منها مسألة دور القيادة الإقليمية المتمثل في وجود دولة أو مجموعة دول قائدة ودورها المحتمل في نجاح المبادرات الرامية إلى تحقيق التكامل من

[1] أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2017 ، ص 79.

خلال المرجعية التي قد تشكلها في مجالات تنسيق القواعد والسياسات. ففقدان الدولة القائد في التكتل الاقتصادي يشكل عائقا في وجه عملية التكامل وفقا للمعايير الدولية الراهنة.[1]

– غياب الإرادة السياسية والتعصب للمواقف والقرارات السياسية القطرية تعد من أبرز المشكلات التي تواجه عملية التكامل، وذلك نظرا للعلاقة المباشرة والعكسية بين الالتزام بمسألة السيادة ومهمة اتخاذ القرارات المشتركة. وأولوية هذه المشكلة تكمن في أن الارادة السياسية المشتركة تشكل الشرط المسبق واللازم لعملية التكامل، والتي تتحدد على أساسها ليس فقط أهداف وآليات وحدود عملية التكامل، بل كذلك على مهمة إقامة واستمرارية هذا التكامل[2]. كما ان من مظاهر غياب الإرادة السياسية هي التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية وحتى في حالة التوقيع على الاتفاقيات في معظم الأحيان يتم عدم تنفيذها أو التباطؤ في تنفيذها وهذا ما يعرقل ويؤخر مسار التكامل.

ثانيا: العوائق الاقتصادية:

– ظاهرة التكامل الاقتصادي عادة ما تتم على مراحل مختلفة ولا تتم دفعة واحدة وهذه المراحل تتعرض لمعارضة قوية في بعض الأحيان وقد تصل للرفض الغير المبرر بسبب عدم الاجماع حولها نظرا للاختلاف الاقتصادي من ناحية نمط الاقتصاد المنتهج في دولة ما، والذي يختلف كليا عن باقي الدول الراغبة في التكتل مما يطرح إشكالية تكييف وإعادة هيكلة الاقتصاديات مع النمط المتفق عليه ضمن اهداف التكامل.[3]

– تكمن أهم الإشكاليات والتي أدت الى إعاقة التكامل الإقليمي ذات المحور جنوب جنوب (مثل المجموعات الافريقية ومجلس الكوميكون..) في التصاعد الكبير للتبعية الاقتصادية للدول الصناعية، والتي تسعى الى الهيمنة العالمية في ظل النظام الدولي الذي يتسم بالأحادية القطبية، مما يعيق انخراط التكتلات الإقليمية للدول النامية ضمن منظومة الاقتصاد الدولي، حيث السائد ان هذه التكتلات جاءت لمواجهة

[1] بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره ، ص 238.

[2] بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

عولمة الاقتصاد وهو ما يتعارض مع ترتيبات منظمة الجات سابقا ومنظمة التجارة العالمية حاليا والتي أدت بالاقتصاد العالمي الى عولمته وليس العكس.[1]

ثالثا: العوائق الجغرافية:

– تعمل العوائق الجغرافية وبعد المسافات على زيادة مصاريف النقل وتحد من آليات التقارب بين الدول، فالتكامل الاقتصادي يتطلب بنية تحتية فعالة ومسالك سهلة وطرقات جيدة لتوسيع ودمج الأسواق البعيدة عن بعضها البعض، من اجل تحقيق وفورات الحجم إلا أن التقدم التكنولوجي في مجال والاتصالات السلكية واللاسلكية وتطور وسائل النقل مثل السكك الحديدية، والبواخر وغيرها ، ساهم في التقليل من الحواجز الجغرافية، وإعطاء مرونة أكثر لتنقل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

رابعا: العوائق الثقافية والتاريخية:

– يمكن أن تشكل بعض الاختلافات الثقافية والنزاعات التاريخية حواجز كبيرة لتنقل المؤسسات والأفراد، حيث أن تقارب الثقافات واللغات يساعد على زيادة تدفق المهاجرين لاسيما الأشخاص والمؤسسات.

– عدم الاتفاق حول الهوية الثقافية والعرقية والتحفظ على اسلوب التعنت والحقد والكراهية بين الشعوب يؤثر على ترابط الشعوب والمنطقة المتكاملة، مما يؤدي للفشل الذريع تجاه الجهود والمبادرات الرامية نحو التكامل الاقتصادي.

2. المبحث الثاني : التجربة العربية في التكامل الاقتصادي

لقد اجتمعت أمم متباعدة في اللغة والأعراف والثقافات، وأصبحت تُشكل تجمعات اقتصادية كبيرة لها وزنها في النظام العالمي الجديد، وإذا كانت الدول المتقدمة قد تكاملت بين بعضها البعض وشكلت تكتلات كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المنطقة، فإنه من الواجب أن تستفيق الأمة العربية التي تشترك في مقومات حضارية واحدة كاللغة والعقيدة والثقافة والحدود والمصير المشترك. فالتكتلات الاقتصادية أصبحت تمليها الضرورة والمصلحة الاقتصادية العامة بل وتعتبر فرض عين على كل شعوب

[1] عثمان خالد أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 173.

وحكام هذه الدول العربية لمواجهة الخطر القادم من الغرب ومواجهة ما يعيشه العالم من متغيرات عديدة، لهذا سيظل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هو التحدي الذي يفرض نفسه على مستقبل الدول العربية، ذلك أن تحديد موقع الوطن العربي على الخريطة السياسية والاقتصادية أمر بالغ الأهمية حيث لا مكان للكيانات الصغيرة في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية العملاقة. بعبارة أخرى هو أن التكامل الاقتصادي في شكل كيان كبير هو مفتاح التعامل مع العالم المعاصر، لذا تُوجب على دول الوطن العربي النظر مرة أخرى في سياساتها الاقتصادية، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات مسألة لا يُؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة. واستغلال الروابط الكثيرة المشتركة بينها والمقومات الموجودة، والتي تعد بنية أساسية متينة لإقامة تكامل اقتصادي.

1.2 المطلب الأول: دعائم ومقومات التكامل الاقتصادي العربي

الوطن العربي يتوفر على العديد المقومات الاقتصادية وغير الاقتصادية لقيام تكامل اقتصادي ناجح بمفهومه الحقيقي، وضمان تطور مسار التكامل الاقتصادي العربي من أجل تحقيق نهضة تنموية عربية شاملة ومواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية فنحن نعيش الآن فترة يمكن أن يطلق عليها فترة التكتلات الاقتصادية التي يتوقع استمرارها وتعميقها في المستقبل. وهذه المقومات هي:

أولا: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

تتوافر دول الوطن العربي على العديد من المقومات الاقتصادية لإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات الاقتصادية التالية:

- يتوفر الوطن العربي على موارد طبيعية ضخمة فهي موزعة بصفة غير متوازنة من دولة لأخرى تتمثل في الأراضي الزراعية الشاسعة، وهي كافية لو أحسن استغلالها لأن تمد الوطن العربي كافة بكل احتياجاته من المحاصيل الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة إلى جانب المخزون الهائل من البترول والغاز، سواء ما يستخرج منه حاليا أو ما يمكن اكتشافه منه مستقبلاً، إلى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية.[1]

[1] اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص 101- 102.

– إن موقع الوطن العربي له أهميته الاقتصادية والاستراتيجية الخاصة به ولا يمتلكها أي تكتل إقليمي اخر، حيث تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 13,132,327 كم مربع موزعين ما بين قارتي اسيا وافريقيا، [1]كما تطل معظم الدول العربية على بحـــار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري وانهار ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة .

– توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي وذلك يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح، وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع اقتصادي، مع توافر حـــد أدنى من المهارات الفنية والخبرة. هذا وتوجد أعداد هائلة من خريجي المدارس التقنية والمعاهد المتخصصة والجامعات من لا يعملون بكامل طاقاتهم، أو يعملون في وظائف ومناصب شغل لا تتناسب مع إمكاناتهم مما يعد تبديداً مضاعفاً لطاقات وثروات بشرية يمكن أن تساهم في نهضة الوطن العربي، وتفعيل دور التكامل في مجال تبادل الأيدي العاملة العربية والتي بلغ عددها إلى أكثر من 10 ملايين في الوطن العربي على أقل تقدير، وتعد دول الخليج أكثر الدول العربية استقطابا لليد العاملة العربية في مختلف المجالات.[2]

– اتساع السوق العربية، واتساع هيكل توزيع التجارة، حيث يضم هذا السوق على ما يقارب 464 مليون مستهلك حسب إحصائيات البنك الدولي لعدد سكان العالم العربي لعام 2022.[3]

والجدول التالي يبين تطور عدد سكان العالم العربي للفترة (2017-2022):

جدول رقم 1-1: عدد سكان العالم العربي خلال الفترة (2017-2022). (الوحدة: مليون نسمة)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد سكان العالم العربي	423	432	441	449	456	464

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **الوطن العربي**، الأرض والسكان، بتاريخ 2023/06/04، سا 20 :17، https://ar.wikipedia.org/wiki/الوطن_العربي .

[2] عثمان خالد أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[3] البنك الدولي، **العالم العربي** ، بيانات تعداد السكان الإجمالي ، بتاريخ 2023/06/05، سا 18:30، https://data.albankaldawli.org/country/1A .

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org.

وما يلاحظ هو أن تطور التعداد السكاني لدول العالم العربي عرفت تزايدا متسارعا، فقد عرف النمو الديمغرافي في المنطقة العربية نموا سريعا وانتقل من 423 مليون نسمة عام 2017 ليصل إلى 464 مليون نسمة عام 2022، وهو ما يعني تزايد حجم المستهلكين في العالم العربي، وبالتالي هي فرص للسوق العربية.

وحسب أحدث الاحصائيات فقد وصل عدد السكان في العالم العربي إلى 473 مليون في عام 2023، وهو ما يمثل 5.9% من الإجمالي العالمي. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المنطقة ليتخطى 533مليون نسمة بحلول عام 2030 و694 مليون نسمة بحلول عام 2050.[1] مما يجعلها أن تكون سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها،[2] هذا ما يسمح للدول العربية بتحسين أدائها الاقتصادي عن طريق الانتفاع بمزايا التخصص واتساع السوق، حيث توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة.

– يتوفر الوطن العربي على رؤوس أموال هائلة ، لكن معظمها يتم استثماره في الخارج كما يتم إيداعه في البنوك الاجنبية،[3] ولو يتم جلبها من الخارج يمكن أن توجه لتجسيد خطط التنمية الاقتصادية العربية والتسريع فيها، مما يسهل عملية التكتل الاقتصادي العربي. ويتضح من هذا أن هناك العديد من المقومات، التي يتميز بها الوطن العربي والتي تدفعه دفعاً لتكميل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. وقد لا تتوافر هذه المقومات لتكتلات أخرى.

ثانيا: المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

تتوافر مقومات نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وما يميز هذه الدول هو وحدة الدين واللغة المشركة والعادات والتقاليد ووحدة الأصل والقيم الروحية،كما أن ما يميز سكان مجموعة البلدان

[1] المجلس الأعلى للسكان، اليوم العربي للسكان، بتاريخ 2023/06/30، سا 22:30، https://hpc.org.jo/ar/content/ .

[2] توات عثمان، **التكامل مع الجيران : هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابكة خيارا ناجعا لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية؟**، مجلة التكامل الاقتصادي، 2014 ، ص 87.

[3] Benchenane Mustapha, **L'intégration économique arabe**, Revue Tiers Monde, tome 24, n°96, 1983 , p 907.

العربية هو التجاور مكاني والتشابه في الحياة الاجتماعية وامتلاكها لإرث وتاريخ حضاري وثقافة مشركة.[1] فالشعوب العربية تحدوها امال واحدة يميزها وحدة الشعور والمصائر والمتجهات فهي أمة متكاملة لها ما لكل الأمم الاصيلة من صفات ومقومات مادية ومعنوية وروحية.[2]

2.2 المطلب الثاني: مراحل مسار التكامل الاقتصادي العربي

كانت هناك العديد من المحاولات لدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ضمن عملية تكثيف التعاون الاقتصادي، والاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي العربي. وادراكا من حكومات الدول العربية لحيوية التكامل الاقتصادي كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية كوسيلة اساسية لحل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتعزيز التنمية العربية الشاملة، تم ابرام العديد من الاتفاقيات الجماعية، وفي ما يلي عرض لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي من خلال استعراض أبرز هذه الاتفاقيات :

أولا: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية :

وقعت هذه الاتفاقية من قبل سبع دول (مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، لبنان، السعودية، الكويت) في عام 1953 وبموجبها تم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة 25% لضمان المعاملة غير التمييزية بين السلع المحلية والسلع العربية، مع توفير معاملة تفضيلية من حيث تراخيص التصدير و الاستيراد وتسهيل الاجراءات التجارية بين الدول أطراف الاتفاقية.[3]ورغم بعض النجاح الذي حققته الاتفاقية الا ان تأثيرها بقي محدودا بسبب عدم شمولها لكل الدول العربية .

ثانيا: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال:

أقر مجلس الجامعة العربية هذه الاتفاقية في نفس تاريخ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وهو 07 سبتمبر 1953 وحدد تاريخ سريانها سنة 1954، صادقت عليها ست دول هي مصر، لبنان، الأردن،

[1] إلياس حناش، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2018 ، ص 109.

[2] محمد مصطفى زيدان، محمود محمد احمد بلال، **القومية العربية بين القوميات والمذاهب السياسية المعاصرة**، منشأ المعارف، الاسكندرية، 1967، ص 31.

[3] عبد الرزاق حمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص93.

السعودية، سوريا والعراق، وهدفت إلى تسهيل عمليات تحويل مدفوعات المعاملات الجارية عن السلع والخدمات المحددة مع إعطاءها أقصى معاملة تفضيلية. كما سمحت بانتقال رؤوس الأموال للمساهمة في مشروعات التنمية في الدول الأعضاء مع تقديم ضمانات لهذه الأموال وحمايتها من التسرب نحو الخارج واعفاءها من كافة الرسوم والضرائب.[1]

وما يعيب هذه الاتفاقية انها لم ترتق حتى لمستوى الاتفاقيات الثنائية القائمة حينذاك والتي كانت أكثر فاعلية. كما فشلت اتفاقية 1953 في تحرير وتنمية التجارة بين البلاد العربية، كون الاحكام التي تضمنتها لم تحل المشكلات الحقيقية للتجارة العربية.[2]

ثالثا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية:

أنشئت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بقرار من المجلس الاقتصادي العربي في منتصف عام 1957، وصادقت عليها كل من مصر وسوريا والعراق والكويت والأردن واليمن والسودان وليبيا والإمارات والصومال وموريتانيا وفلسطين، ودخلت حيز التنفيذ عام 1964، وانبثق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كهيئة دائمة تعمل على تحقيق أهداف الاتفاقية .وكان من أهم أهدافها : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية العمل والاستخدام والإقامة والتملك، وتسهيل تبادل المنتجات العربية مع حرية نقل بضائع الترانزيت واستخدام الموانئ والمطارات، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع عدم الإضرار بمصالح بعض الدول الأطراف.

وللوصول إلى تحقيق هدف الوحدة، تم الاتفاق على أن تعمل الأطراف المتعاقدة على:[3]

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير وأنظمتها.

---

[1] حسن العمري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى درس الماضي وآفاق المستقبل**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الجارية، العدد 02/ 2009، ص 13.

[2] بلقاسم فيلالي خيرة، **دور برنامج تمويل التجارة العربية البينية في تطوير التجارة العربية البينية (1980-2010)**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2012، ص 47.

[3] محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية (سلسلة عالم المعرفة)**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 147.

- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة.
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم بما يكفل تكافؤ الفرص وتلافي الازدواج الضريبي والرسوم.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيدا لتوحيد النقد.
- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.
- اتخاذ أية إجراءات تلزم لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

لكن ما لوحظ على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هو تجاهلها للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء، وخلوها من بنود إلزامية أو إجراءات تنفيذية لتحقيق أهدافها.[1]

رابعا: السوق العربية المشتركة:

أصدر المجلس الاقتصادي العربي في عام 1964 موافقته على إنشاء السوق العربية المشتركة ، وكان الهدف منها إلغاء كامل التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية والعمل على تشجيع التجارة الحرة بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء القيود المفروضة على السلع ، وتم فعلا إلغاء الرسوم الجمركية اعتبا راً من عام1971، بين أربع دول هي (الأردن وسوريا والعراق ومصر)، وانظمت ليبيا لاحقاً، لكن هذه التجربة تعثرت وعوض عنها باتفاقية لتسهيل ا لتبادل التجاري بين الدول العربية .[2]

لكن ما يعيب انشاء السوق العربية المشتركة أنه اقتصر على قواعد تحرير التجارة دون ان يتضمن أي تنظيم لتحقيق تنمية مستدامة ومتناسقة، فقرار إقامة السوق لم ينص على تحرير حركة عناصر الانتاج وتبادلها وركزت نصوصه على تحرير التبادل التجاري فقط.[3]

---

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] عبد الرزاق حمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] موسى خلف عواد، **الترتيبات التجارية في العمل الاقتصادي العربي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد (قراءة في شروط التكيف والموائمة)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2/ 2012، ص 253.

خامسا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية رقم 712 بتاريخ 22 فبراير 1978، بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة تساير الأوضاع الاقتصادية المتطورة في الوطن العربي. وتنفيذا لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية المنعقدة في عمان 1980، تم ابرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، على اعتبار انها اتفاقية أكثر تقدما من اتفاقية عام 1953.[1] وتعد هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التجارية التي أبرمت في إطار جامعة الدول العربية والتي تربط ما بين الأهداف التنموية وتحقيق الأهداف التجارية . حيث أن هذه الاتفاقية تميزت بالمرونة، وبالتالي شكلت هذه الاتفاقية قاعدة قانونية لبناء عملية التكامل الاقتصادي على نحو تدريجي. واتفقت الدول العربية العضوة في فيما بينها حسب المادة 2 من الاتفاقية على ما يلي: [2]

– تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا للأسس الاتية: تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة على المنتجات غير القطرية.

– التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

– توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

– تحديد السلع والمنتجات المشار إليها بالفقرات السابقة في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقررها المجلس.

– الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها. وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

– تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

– منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف

[1] حسن العمري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] وسيم حسام الدين، **الاتفاقيات الغربية المعنية بالشأن الاقتصادي**، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، الأردن ، ص 61-62.

- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها.

- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

غير أن هذه الاتفاقية لم تؤت ثمارها حيث لم تتمكن المفاوضات التي تمت بين الدول العربية، في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام من 1985 إلى 1992 من الوصول إلى اتفاق بشأن تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، آما الدول العربية اختلفت بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، وارتأى البعض إخضاعها للتخفيض التدريجي. و لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل التطورات الإقتصادية الدولية التي سبق الإشارة إليها، وحرصا من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كانت آخر محاولة هي إنشاء منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة، وبأكثر واقعية ومرونة وفعالية.[1]

سادسا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

هي منطقة تضم الدول العربية المنطوية تحت لواء جامعة الدول العربية، والجامعة هي المبادرة بإنشائها بموجب توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بقرار صادر بتاريخ 19 مارس 1997، حيث اصطحبت بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. وتم الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى ودخولها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 01 جانفي 1998، فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف تهدف للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات، وذلك باستخدام الأسلوب المتدرج بنسبة 10 بالمئة سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر: **التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، 2002، ص 2.

ذات الأثر المماثل، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة العربية.[1]

وتبلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية حاليا 18 دولة عربية وهي: الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، فلسطين، السودان، في حين لم تنضم بعد كل من الصومال، جيبوتي وجزر القمر، وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا كانت من بين الدول التي صادقت على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري إلا أنها لم تطبق بعد البرنامج التنفيذي للاتفاقية.[2]

وهدفت عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية والتي نذكر منها:[3]

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية .
- تنظيم التجارة العربية البينية لتحقيق الهدف الرئيسي للإصلاحات التجارية وهو تعزيز الصادرات على أساس المعاملة بالمثل.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من المتغيرات الجارية في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.
- تحقيق مزايا اقتصادية للدول العربية بصفة جماعية.

إن العمل بموجب برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من شأنه أن تكون له العديد من الآثار الإيجابية المحتملة من إقامة المنطقة على الاقتصاديات العربية، وعلى قطاع التجارة العربية الخارجية والبينية،

[1] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، **آثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 2017، ص 181.

[2] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3] محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 323-324.

إذ يتوقع حدوث زيادة حجم الصادرات السلعية الصناعية الاستهلاكية، ومن ناحية أخرى يتوقع زيادة الصادرات من السلع الاستثمارية في الأجل المتوسطة الأسواق العربية، وتقديم خدمات التمويل للتجارة العربية البينية، عن طريق برنامج للتمويل ونظام لتسوية المدفوعات الجارية.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية ثمرة جهود جامعة الدول العربية في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وملاذا آمنا للاقتصاديات العربية لتحتمي وتتحصن فيه خاصة بعد انضمام أغلب الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتوقيعها لاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1] إلا أنه تباينت مواقف الدول العربية الأعضاء بخصوص نسب القيمة المضافة للسلع الصناعية من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام انتاجها لمنحها صفة المنشأ الوطني لأغراض تطبيق المعاملة التفضيلية في إطار اتفاقية التجارة الحرة، حيث إن التشدد في مجال قواعد المنشأ بإمكانه التأثير على التقدم في إنجاز مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، ويعرقل نفاذ الصادرات العربية لأسواق الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويعطي فرصة للصادرات الأجنبية لإغراق الأسواق العربية والإضرار بالإنتاج في الدول العربية، كما أن هذا التشدد يضر بتدفق الاستثمارات العربية المشتركة بين الدول العربية،[2] هذا ما يؤثر سلبا على التكامل الاقتصادي العربي ويعرقل مساره.

3.2 المطلب الثالث: أهداف ومنافع التكامل الاقتصادي العربي

لقد بات التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول العربية من الأهمية بمكان، فالترابط والتكامل أصبح قضية مصيرية للشعوب العربية والتي تمتلك كما تطرقنا سابقا لمقومات وإمكانيات كبيرة تتيح لها في حالة العمل الجماعي بتحقيق خطوات متسارعة نحو التنمية في الوطن العربي وتجسيد مختلف أهداف التكامل الاقتصادي. وتتلخص أهم اهداف التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي :

– **دفع جهود التنمية الاقتصادية بين الدول العربية في التكامل:** من خلال الجهود المشتركة للدول العربية وبواسطة المقومات والطاقات المجتمعة للدول الأعضاء والتي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة والنهوض بالقدرات الإنتاجية وتحقيق التصنيع والتغيير البنياني لهياكل الإنتاج ، والتحرر الاقتصادي من التبعية

[1] عزالدين رضوان، رشاش عباسية، **قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها على نفاذ الصادرات نحو الأسواق العربية**، مجلة التمويل والاستجمار والتنمية المستدامة، 2022، ص 171.

[2] عزالدين رضوان، رشاش عباسية، مرجع سبق ذكره، ص 176.

الاقتصادية للخارج.[1] فالتكامل الاقتصادي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ويخلق فرصة للدول العربية كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات التي تميز اغلب الدول العربية.

– **خلق سوق اقتصادية عربية كبيرة:** وهذا بالاستفادة من اتساع الســـوق نتيجة اندماج أو انضمام الأسواق المحلية للدول العربية في ســـوق عربية مشتركة واحدة. وبذلك يساعد اتساع السوق الناتج عن التكامل على توسعه أو زيادة حجم وفورات داخلية وخارجية لم تكن لتتولد في ظل الأحجام الصغيرة للمشروعات لدى كل دولة على حدة. ولا يخفى ما يترتب على تلك الوفورات من خفض متوسط التكلفة الإنتاجية، وبالتالي إمكانية تصدير السلع لأسواق الدول الأطراف في التكامل بأسعار تنافسية لأسواق الدول الأخرى.[2]

– **حرية انتقال عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) :** يؤدى التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال والعمال من الدول التي تقل فيها الإنتاجية الحدية إلى الدول التي ترتفع فيها هـــذه الإنتاجية. وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمالة في مصلحة الدول المرسلة والدول المستقبلة، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في الدول المتكاملة فيما بينها. فتسهيل انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة وحرية انتقال المستثمرين العرب بين الدول العربية يؤدي لتوفير مناخ ملائم للاستثمار العربي المشترك بما يخدم التنمية المستدامة فيها ويدعم مستثمريها.[3]

– **تحسين مستوى معيشة مواطني الوطن العربي:** إمكانية الإفادة من التخصص أو تقسيم العمل بين الدول الأطراف في التكامل الاقتصادي وهذا بحسب نظرية التخصص والمزايا النسبية اين تقوم كل دولة في التكامل بالتخصص في إنتاج ما تستطيع إنتاجه من السلع بكفاءة إنتاجية أعلى وبمستوى تكلفة أقل، مما يتيح لكافة

[1] أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] جابر محمد محمد الجزار، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**، مطابع التجارية، مصر، 2006 ، ص 5.

[3] وسيم حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المستهلكين في دول التكامل الحصول على السلعة بقيمة أقل، مما ينهض بمستوى رفاهيتهم، وذلك نتيجة التكامل وما ينجم منه من تحرير التجارة بين البلاد الأطراف فيه.

- **التضامن في مواجهة واقع العلاقات الاقتصادية الدولية:** ان ما يسود من نمط التخصص الدولي المنحاز لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة يدفع الدول العربية الى المواجهة والتنسيق مع بقية الدول النامية من أجل إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية والتصدي لها.[1] إن المواجهة المذكورة لا تتأتى إلا من واقع جهود مشتركة تضامنية، ولا تجدى فيها أية جهود منفردة للدول. ويمكن بفضل التكامل اتخاذ موقع هام والتأثير على المنظمات الحاكمة للنظام النقدي الدولي ومؤسسات التمويل الدولية.[2]

- **النهوض بالتجارة الخارجية:** على اعتبار ان التجارة الخارجية تعد من محركات النمو الاقتصادي فالتكامل الاقتصادي يهدف على إيجاد حلول ومعالجة اختلال ميزان مدفوعات من خلال رسم الدول المتكاملة لاستراتيجيات تشجيع التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والتجارة العربية البينية بصفة خاصة وذلك ضمن العمل المشترك نحو تجسيد استراتيجية تنويع صادراتها إلى العالم الخارجي، بغرض تفادي الصدمات السعرية للمواد الأولية المصدرة للخارج كالبترول والغاز، والعمل على تصحيح الأوضاع السعرية لصادراتها من المنتجات الأولية .[3]

- **تحسين مناخ الاستثمار العربي لإقامة مشروعات عربية مشتركة:** إن إنشاء مشروعات عربية مشتركة له عناية خاصة، نظراً لدورها في تأكيد البعد القومي للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي تمكين الاقتصاد العربي من تحقيق نوع من التكامل والاندماج فيها بين البلدان العربية وفي تحقيق تنمية متوازنة ومتسارعة. حيث أن هدف التكامـــل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه عن طريق اجراءات تحرير التبادل التجاري

[1] Adnan Mnati Salih, Economic Globalization and the Problem of Achieving Arab Economic Integration, Asian Journal of Convergence in Technology, 2021 , p 216.

[2] حمزة فطيمة، **التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية "دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية"**، مجلة العلوم الإنسانية، 2022 ، ص 426 -427 .

[3] جابر محمد محمد الجزار، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

وحدها، بسبب القدرات الانتاجية المحدودة لكل بلد عربي والصفة التنافسية لمنتوجاته، إذ لا بد أن يرافق هذه الإجراءات جهد تنموي يوسع قاعدة الإنتاج، ويزيد من حجم وأنواع السلع المنتجة في البلدان العربية. ومن أهم وسائل التغيير في نمط وحجم القدرات الإنتاجية العربية، هو إنشاء مشاريع عربية مشتركة تتوافر لها موارد أكبر من تلك المتاحة حالياً للمشروعات المحلية الوطنية مع تظافر الإمكانات لتحقيق أهداف جماعية وفاعلية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي.[1]

- **علاج مشكلة المديونية الخارجية:** كما تشمل أهداف المدى القصير للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية العربية تقوية أواصر وعلاقات التبادل البيني فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين الدول النامية الأخرى في إطار التكامل (جنوب- جنوب)، والتضامن في مجال علاج مشكلة المديونية الخارجية التي تعيشها الكثير من البلدان العربية.

- **مقاومة النزعة الاحتكارية الخارجية :** تمارس الدول المتقدمة الصناعية نوع من سياسة الاحتكار في فرض أسعار مرتفعة لواردات الدول العربية من منتجات الصناعية للغرب ، تستطيع بالتكامل الدول النامية العربية أن تتعاون وتتضامن فيما بينها في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى من استغلال المزايا الاحتكارية التي تملكها في إنتاج وتصدير بعض السلع التي تمتلك فيها بعض الدول العربية مزايـــا احتكارية كالبترول الذي تمثل ثروات الدول العربية منه نسبة عالية من الاحتياطي العالمي.

- **تكريس روح المصلحة القومية العربية :** تجدر الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي العربي يعمل على تقدم البلدان المتكاملة من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وانشاء تكتل اقتصادي فعال يخرجها من مأزق الخلافات السياسية والايديولوجية، ويكرس لديها روح تغليب المصلحة القومية على المصالح المحلية الوطنية.[2]

ويمكن القول أن الأهداف التي تسعى إليها الدول العربية من التكامل والتكتل الاقتصادي ليست أهداف ديناميكية بقدر ما هي أهداف هيكلية، فهي تعتمد على التنسيق بينها على تنمية القطاعات الاقتصادية

---

[1] سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق (سلسلة الثقافة القومية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص 25.

[2] عثمان خالد أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

كخلق صناعات جديدة نظرا لتنوع الإمكانيات العربية وإتساع السوق، كما أن عوائد الكفاءة منخفضة بسبب ضعف الهياكل الصناعية في الأقطار العربية مجتمعة ، ونقص مستويات التجارة العربية البينية.

4.2 المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

لقد تعددت العوائق المانعة للتكامل الاقتصادي العربي بين أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية كانت الحائل دون الوصول إلى المستوى المقبول لمسيرة تحقيق التكامل العربي، ونظرا لأهمية تقييم التكامل العربي لابد من الوقوف على العراقيل التي تعيق تنفيذ التكامل ومراحله وبالتالي تشخيصها في أوانها من أجل معالجتها مستقبلا، فيمكن القول أن هناك إجماعا من مختلف المتتبعين لمنطقة الوطن العربي سواء الهيئات المختصة والمعتمدة من الجامعة العربية أو الهيئات والمؤسسات العربية المعنية بتلك العراقيل أو حتى الباحثين المستقلين، على مجموعة من الموانع والتي تعترض طريق التكامل الاقتصادي العربي تحول دون الوصول الى حالة التكتل العربي الذي يضمن مصالح الجميع في مواجهة العالم الخارجي. ويمكن ايجاز هذه العوائق فيما يلي :

أولا : المعوقات الاقتصادية:

عانى العمل العربي المشترك من عوائق وعقبات اقتصادية لاتزال تحول دون اسهامه في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تتفق وطموح الأمة العربية ، ولعل ارساء الأسس الصحيحة لاتجاهات التكامل الاقتصادي وصياغتها في استراتيجية اقتصادية موحدة هي احدى الدعائم الأساسية التي ينبغي العمل من أجل تثبيتها بغية الوصول الى هدف الاندماج الاقتصادي العربي. وفي هذا الإطار يمكن تفسير افتقاد الدول العربية الى الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي كنتيجة لعدة عوامل يمكن ايجازها كالاتي:

- **تباين التنمية الاقتصادية في الدول العربية :** يعاني العالم العربي مجموعة من التحديات والمشاكل نذكر منها ظاهرة التصحر المأساوية من خلال الافتقار إلى الصيانة والإهمال في حماية الأراضي الزراعية. كما أن البلدان العربية تستورد المزيد من الأغذية حيث تفضل الطبقات الحاكمة شراء الغذاء بتكاليف باهظة ودفع عمولات كبيرة بالعملة الصعبة الى الخارج. كما يعرف العالم العربي تأخر في التصنيع كما تعتمد اقتصادات الدول العربية على النفط، على الأقل الدول التي تمتلكه، والإيرادات التي يوفرها ما يسبب محدودية الموارد العربية

وسوء استغلالها، وتصاعد معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وارتفاع اسعار الطاقة والمواد الغذائية، والفساد وتدنى مستوى الحوكمة.[1]

وبالتالي يواجه العمل العربي التنموي المشترك حجم كبير من التحديات في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية، وتمثل هذه التحديات الاقتصادية خطراً على تحقيق التنمية العربية المشتركة و المتساوية بين الدول الأعضاء كقضية أساسية.

ويمكن القول ان الفشل في حل المشاكل الاقتصادية والتنموية يعرقل خطوات السير بخطوات متسارعة نحو التكامل الاقتصادي العربي الفعلي. مما يوجد حلقة مفرغة بين عدم الاستقرار في جهود التنمية سواء على المستوى القطري او على مستوى التكامل الاقتصادي العربي سواء الفرعي أو الشمولي.[2]

– **اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية:** هناك تباين على مستوى الدخول بين الدول العربية كما تختلف مستويات المعيشة و التنمية الصناعية و الزراعية بالدول العربية ، و اختلاف الهياكل الإنتاجية في ظل ضغوط داخلية و خارجية. مع اختلاف الموارد التي تتميز بالتبعية وأهمية قطاع النفط والاعتماد الكبير في عدد من هذه الدول على التعريفة الجمركية كمورد مالي بالإضافة إلى تعدد أسعار الصرف والقيود على التمويل الخارجي.[3] هذا ما يدفع الحكومات العربية على انتهاج سياسات اقتصادية مختلفة مع تعدد السياسات التنموية باعتماد كل دولة عربية نمطاً تنموياً قطرياً غاب عنه البعد القومي نتيجة الاهتمام والتركيز على القضايا القطرية الداخلية.[4]

– **تباين سياسات التجارة الخارجية :** فبعض الدول ذات نظم تجارية حرة (كدول الخليج) تصديرا واستيرادا، حيث تتضاءل فيها القيود على حركة السلع والخدمات، بينما نجد دولا أخرى تتمتع بأنظمة تجارية حمائية ذات رسوم جمركية وقيود تعريفية وإدارية مرتفعة. فضلا عن غياب قاعدة للمعلومات المتعلقة بالتجارة

---

[1] Mustapha Benchenane, Op cit , p 904-905 .

[2] خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، مذكرة ماجستير، 2006، ص 173.

[3] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[4] محمد مصطفى زيدان، محمود محمد احمد بلال، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

والاستثمار ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية إلى جانب الروتين البيروقراطي، حيث تعد إجراءات التخليص الجمركي أهم مصدر لتكاليف التداول غير الجمركية.[1] كما تعرف الدول العربية بتبعيتها الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة على غرار الأسواق الاوربية وأمريكا والصين وروسيا، وتركيا، هذا وفقا لاتفاقيات تجارية واقتصادية ثنائية تربط الدول العربية فرادا مع الأطراف الاجنبية.

- **عدم كفاءة الهياكل الأساسية للبنية التحتية:** غياب أو نقص مرافق البنية الأساسية والطرق ووسائل النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها بين مناطق الوطن العربي،[2] فنظرا لضعف العوامل اللوجستيكية في معظم الدول العربية وبعد المسافات بين أطراف الوطن العربي المترامي المعروف بمساحته الشاسعة، كلها عوامل اثرت سلبا على مشروع التكامل الاقتصادي العربي كون مؤشر التجارة البينية العربية مهم جدا في تحديد مدى تقدم التكامل الاقتصادي العربي. فالرفع من نسب ومعدلات التعامل التجاري بين اقطار الوطن العربي يحتاج لحد أدني من البنى تحتية واللوجيستيكية المتعلقة بالعمليات التجارية، وهذا ما لم يتوفر لدى معظم الدول العربية.

- **تباين نظم الصرف الأجنبي وسياساته في الدول العربية :** فعلى غرار القيود المفروضة على السلع والخدمات في بعض الدول، والقيود المماثلة على حركة النقود ورؤوس الأموال، نجد اختلاف وتباين في نظم وسياسات الصرف في الدول العربية، فعلى سبيل المثال عرف نظام الصرف في كل من الكويت ومصر تطورات هامة خلال سنة 2003 تمثلت في قرار الكويت بربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وإعلان مصر في أواخر يناير 2003 تعويم سعر صرف الجنيه المصري، أما فيما يتعلق بنظم الصرف العربية الأخرى لم يطرأ عليها أي تغيير، حيث تربط رسما كل من الأردن، سوريا ولبنان بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي عملتها بأسعار صرف ثابتة أمام الدولار الأمريكي، كما يقوم السودان يربط الدينار بالدولار

[1] Ahmed galal, Bernard hoekman, **Between Hope and Reality: An Overview of Arab Economic Integration**, Brookings Institution Press, Égypte, 2003, P 5.

[2] عطية معتق سلمي المسعودي، **التكامل الاقتصادي الافريقي (الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول)**، ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة في افريقيا، جامعة القاهرة(مصر): معهد البحوث والدراسات الإفريقية، يومي 7-8 ماي 2018، ص 17.

الأمريكي لكن ليس بسعر ثابت، و علية فان الاختلاف نظم الصرف بين الدول العربية شكل عائقا امام التكامل الاقتصادي و النقدي العربي.[1]

ثانيا: المعوقات السياسية:

يعد العامل السياسي أساس كل فكرة للتكامل الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن العمل العربي المشترك يجري في إطار عملية مركبة تتكون من مجموعة عوامل سياسية واقتصادية ، وأن نجاح هذه العملية يحدده مدى توافق وتآلف تلك العوامل مع بعضها لخدمة التكامل وتفعيله ، غير ان المتتبع لتطور مسار التكامل العربي يلمس وجود فجوة بين ما خطط له من اهداف وبين ما هو محقق على ارض الواقع، وهذا لوجود عدة معوقات سياسية عديدة. ويمكن إيجاز أهمها بما يأتي:

- **عدم وجود إرادة سياسية موحدة للعمل العربي الاقتصادي المشترك :** بسبب طبيعة الأنظمة الحاكمة العربية التي تخشى ان تفقد سيادتها بعد الاندماج والتكامل فيما بينها وبين باقي الدول العربية، وفي المقابل اعتمادها على البلدان الأجنبية، وترجع هذه السياسة إلى طبيعة الأنظمة القائمة التي تفضل التضحية بمستقبل الأجيال القادمة لبلدها ويضعون بلادهم تحت رحمة قوى أجنبية من أجل تحقيق السلام الاجتماعي والبقاء في السلطة فهي تعمل جاهدة لحماية هذا الاستقلال بالتبعية للغرب.[2] كما أن أغلب الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الجامعة العربية والتي تتناول مواضيع التكامل الاقتصادي العربي تتضمن نصوصاً يكون بمقتضاها للدول الأعضاء الحق في إيقاف تنفيذ الاتفاقية أو طلب استثناءها من سريان بعض الأحكام عليها ، وذلك في حالة وجود ظروف طارئة. وتستخدم الدول العربية حجة وجود ظروف طارئة حتى وإن لم توجد مثل هذه الظروف ، مما يعكس غياب الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ.[3]

---

[1] جمال عمورة، **معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 2013، ص97- 98.

[2] Mustapha Benchenane, Op cit, p 906.

[3] الحوار المتمدن، **العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحدي الإرادة السياسية**، توفيق الحفار، 2022/10/01، 20:54، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147224 .

- **تباين الأنظمة السياسية وأنظمة الحكم العربية:** الترابط الاقليمي العربي يواجه مشكلة وهي أنه لا يؤدي مباشرة إلى نمو المجتمع السياسي الموحد وتنفيذ الاولويات التنموية والاقتصادية، ومن الواضح أن هناك العديد من الهويات المجتمعية المتنافسة و اختلاف المصالح عبر هذه المنطقة النائية الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج.[1] و يرجع عدم الترابط الى الاختلاف في الأنظمة الحاكمة بين الدول العربية و الذي يترتب عنه تباين في الأولويات الاقتصادية و الاجتماعية، مما يدفع البلدان العربية الى الاهتمام بحل مشاكلها القطرية المحلية كل بطريقته الخاصة على حساب العمل القومي العربي الموحد ذو الأهداف الجماعية الإقليمية المشتركة.

- **غياب التنسيق بين الأنظمة السياسية العربية:** بالرغم ان محاولات التكامل العربي عمرها سابق لمحاولات التكامل للدول الاوربية. وبالنظر لمسار التكامل لكلتا المنطقتين، فأوربا حققت الاندماج الاقتصادي الكامل. أما الدول العربية لاتزال تحتاج للتنسيق فيما بينها، حيث لاتزال الأولوية القصوى لمبدأ السيادة الوطنية بالنسبة للأنظمة العربية وكل دولة تقيم أي خطوة باتجاه التكامل الاقتصادي من منظور مصلحتها الوطنية فقط، وبالتالي فهي تفوت على نفسها فرصة الاستفادة الجماعية من نتائج هذا التكامل والعمل العربي المشترك.

- **الخلافات السياسية العربية ــ العربية:** يعاني الكيان العربي من تعقيدات سياسية عديدة وخلافات إقليمية وجهوية حادة، حيث تعاني ساحة العلاقات العربية من قضايا شائكة لم يتم إيجاد سبيل لتسويتها والتخلص من الخلافات الناجمة عنها والتي تتسبب في إعاقة التكامل العربي اقتصاديا وسياسيا، في ظل تشبث أطراف الخلاف بمواقفهم الثابتة . ونذكر من أبرز قضايا النـــزاع هو قضية الصحراء الغربية، والتي شكلت حجر الزاوية في الخلافات بين الجزائر والمغرب وأدت إلى غلق الحدود. ما أعاق سير التكامل الاقتصادي المغاربي نظرا لما ترتب عن ذلك خسارة اقتصادية بالغة واهدار لإمكانيات الاستثمار التي يتيحها تكامل الموارد وتداخل المصالح والأهداف على الصعيد المغاربي.[2]

[1] Michael C. Hudson, **Middle East Dilemma:The Politics and Economics of Arab Integration**, Columbia University Press, 1999, p 4.

[2] سليماني مباركة، **أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، 2014، ص 126-127.

وفي سياق النزاعات العربية بين الدول العربية، نجد الخلاف الحدودي القائم بين مصر والسودان بسبب منطقة حلايب وشلاتين المتنازع عليهما ومياه نهر النيل، هذا ما خلق جوا مشحونا وتدهور للعلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين. كما تجدر الإشارة عن غياب الدور الفعال لجامعة الدول العربية والتي فشلت لحد الان في حل هذه النزاعات والازمات العالقة، على اعتبار ان التخوف بالنسبة للأنظمة الحاكمة للدول العربية من فقدان جزء من سيادتها يعتبر بمثابة عقبة رئيسية في سبيل التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن القول أن الخلافات السياسية وغياب تصور شامل وكامل للأوضاع والأهداف، كلها عوامل اثرت سلبا على العمل العربي المشترك، حيث كانت اقامة التجمعات الإقليمية العربية الحالية والمنهارة نتيجة قرارات سياسية إرادية للأنظمة الحاكمة. حيث غلب التسرع والحماس على التريث والتحضير الجيد والجدي.[1] كما غابت روح التنازل في حل الخلافات وهذا لتحقيق تداخل اقتصادي حقيقي دائم بين الدول العربية.

- **تكريس القطرية على حساب القومية:** هذا من خلال تغليب الإتجاه للأنظمة العربية نحو العمل القطري بدلا من اختيار القومية والعمل الجماعي، وبالتالي تضييق الهامش المتاح للعمل الجماعي تحت لواء الجامعة العربية، ذلك الهامش الذي يعكس تغليب المصلحة القومية الشاملة والذي تحكمه الظروف السياسية السائدة والتي تختلف من وقت لآخر. فأقطار الجامعة العربية لم تسعى السير باتجاه القبول بالتخلي عن جزء من سيادتها و آرائها المتزمتة، مما يبعد الدول العربية ويحيدها عن التوجه نحو تحقيق الأهداف الفوق قطرية والتي تشمل أساسا في الوحدة العربية وتحقيق التكامل العربي.

- **وجود مشاريع أخرى بديلة للتكامل العربي:** حيث أن هناك أخطر تحد يواجه الوطن العربي، ألا وهو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة العربية، ومن أهم هذه التكتلات التكتل الأورو- المتوسطي الذي تدعو له أوروبا وتكتل الشرق الأوسطي الذي تتزعمه أمريكا واسرائيل وتروج له المؤسسات الدولية، وهناك أيضاً تحدي العولمة، ذلك التحدي القادم الذي لم تُعد له الدول العربية العدة ولا تعرف كيف تواجهه أو تتعامل معه،[2] وما يجعل هذه المشاريع الإقليمية البديلة المقامة بصورتها الحديثة على غرار مشروع الشرق الاوسطي تتعارض كلية مع مفهوم التكامل العربي، كما له اثار سلبية على التنظيم الإقليمي العربي كونه جاء من خارج المنطقة و يعبر عن الرؤية الامريكية لمستقبل المنطقة وحماية اسرائيل بالدرجة الأولى، كما أنه لا

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 261.

يحمل بعدا اقتصاديا فقط بل يتعداه للجوانب العسكرية وينذر بأخطار على صعيد الامن القومي العربي.[1] هذا ما يشكل ضغطا خارجيا اتجاه المنطقة العربية، واختلافا من حيث الأهداف والوسائل بين مشروع الشرق الاوسطي والتكامل الاقتصادي العربي، أي انه يقف حاجزا نحو تحقيق نتائج ملموسة في مجال تجسيد العمل العربي المشترك.

ثالثا: المعوقات الاجتماعية :

إذا نظرنا إلى أوضاع التكامل الاقتصادي العربي السائدة حاليا، نجد انه على الرغم من أهدافه الجماعية للمنطقة العربية وشعوبها، فهو مازال يحيطه العديد من المشاكل الخاصة بالمجتمع العربي بسبب تزايد السكان في العالم العربي رغم ان الأرض العربية تزخر بموارد طبيعية تحسده باقي الأمم عليها. الا انه هناك معوقات اجتماعية كثيرة والتي تضعف تقدم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نذكر منها:

– **المناخ العام المعقد في العلاقات بين الدول العربية :** يعد أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي هي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دور الزعامة و عقدة السيادة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة، ولقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج الثانيـــة بصورة أكبر مما أثر سلباً ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي، والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العـــربـــيـــة ، حيث أصبح هناك شك في مفهوم القومية العربية، وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية حيث تجمد الوعي العربي الموحد.[2]

– **تفاوت مستويات المعيشة بين شعوب الدول العربية :** يضم الوطن العربي بين أقطاره، دولا غنية وأخرى فقيرة، فالتباين في المستوى المعيشي يعد من أقوى عقبات التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي. فبينما عانت عديد الدول العربية على غرار الصومال من الهشاشة الاجتماعية و المجاعة كانت دول الخليج البترولية تتمتع بالغنى و الرخاء، كما أن تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل

[1] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص 118- 119.

[2] اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 93.

كبير بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وتناقص اليد العاملة المتمكنة، ما أدى الى تفاوت المستويات الاجتماعية والتناقضات الطبقية بين محدودية الطبقة الوسطى وثراء طبقة الأغنياء، حيث أن هذه الاخيرة تشعر بتعارض مصالحها مع إجراءات التكامل وما ينتج عنه من تشابك المصالح الاقتصادية ووحدتها .

- **تفشي الأمية العلمية والتكاملية وتخلف ثقافة الوحدة :** بشكل كبير في المجتمعات العربية، التي تصل في المتوسط العام إلى حوالي 50% من إجمالي السكان فضلاً عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله ويضاف إلى هذا الأمية «الأمية العلمية» أمية أخرى أكثر خطورة ألا وهي «الأمية التكاملية»، وهي آفة يصاب بها المسئولون عن إصدار القرارات القطرية. وقد أدت هذه الأمية بنوعيها إلى تفاقم المشكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعي السليم، ومن بينها مشاكل الإرهاب والتطرف، بالإضافة الى التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهرة الاجتماعية للمجتمعات العربية من جانب آخر . الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية في العديد من البلدان العربية.

فمن الناحية الثقافية العربية ، فهي لم تتطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، على نحو يجعلها أساسا لمقاومة القطرية والتجزئة والسير نحو تحقيق تكامل عربي على الصعيد السياسي والاقتصادي م، بل كان التطور الثقافي العربي في الاتجاه العكس. فقد نمت وطغت عملية «تغريب» الثقافة العربية، حيث تأثرت بقوة بالثقافة الغربية على حساب الثقافة العربية المفترض أن يكونوا متأثرين بها فأدى هذا إلى تخلف الفكر القومي، وابتداع المثقفين تبريرات للمواقف القطرية للسلطات السياسية.[1]

- **تراجع دور الأيديولوجيا القومية في تحقيق التعاون العربي:** فالمنطلق الأيديولوجي القومي للعمل الجماعي العربي استعمل لإقامة التنسيق والوحدة بين مجتمعات الأقطار العربية هذا وحده لم يكن كافيا. فالانطلاق من وحدة التاريخ، والثقافة، واللغة، والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية، لم يكن حساسا بالقدر الكافي للظروف الخاصة بكل قطر عربي على حدة سواء أكانت داخلية أم خارجية. ولذلك فالمطلوب خلال السير

[1] اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

نحو العمل الجماعي العربي الاعتراف بوجود هذه المصالح، وبناء استراتيجيات التعاون العربي على أساسها، وخاصة إذا ما تم تطوير تقسيم للعمل يؤدي إلى توطين التكنولوجيا، فالتكامل بحاجة إلى تطوير أصيل في وسائل الإنتاج المرتبطة بخلق التكنولوجيا، فتبعية الوطن العربي التكنولوجية لا يمكن أن تقلل من تبعية المجتمع العربي، وتطور هذا المجتمع الداخلي لا يمكن أن يتحقق بدون الوصول إلى مستوى من التقدم العلمي الذي يؤدي إلى إنتاج وسائل الإنتاج التكنولوجية محليا. وهذا المستوى يمكن الوصول إليه بتطوير سياسات تكنولوجية واقعية وممكنة بتظافر جهود العقل العربي ومنحه الفرصة على ابراز قدراته التطويرية في مجال التحكم التكنولوجي.[1]

3. المبحث الثالث : العلاقات الإقتصادية وتجارب التكتلات الإقليمية العربية

مع تطور مظاهر وآليات العولمة، أصبحت الحاجة ملحة للتفكير في التكامل الاقتصادي العربي الكلي وتعزيزه بطرق عديدة ومبتكرة، وذلك بالتمسك بالانفتاح التجاري من خلال تفعيل المبادلات التجارية العربية البينية إلى جانب المشاريع العربية المشتركة، بهدف تحديد الأولويات الوطنية لسياسات الاستثمار، وأيضا تكامل الأسواق المالية العربية، حيث يعتبر تكاملها مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي.

واستجابة لهذه التحديات وتفعيلا لهذه الآليات، كانت هناك محاولات متفرقة لقيام تجمعات جزئية إقليمية عربية، ومما لا شك فيه أن التجمعات الإقليمية العربية هي ظاهرة ايجابية لان هذه التجمعات تعبر عن بعض أشكال التكامل والتنسيق بين أقطار الدول العربية، فأي تكامل أو تنسيق بين دولتين أو أكثر هو بلا شك أفضل من العمل الفردي، وذلك وفق منظور إستراتيجي مستقبلي للتكامل والتكتل الإقتصادي العربي.

1.3 المطلب الأول: قنوات العلاقات الاقتصادية العربية

إن الأهمية المحورية للجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية المعاصرة، وانتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية يرجع الى أن المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية ، والتي تعتبر أمرا ذا أهمية وضرورة وإلحاح وملاءمة، أكثر منه بين أي مجموعة إقليمية أخرى من الدول في العالم، وذلك لأسباب عديدة، تتلخص في تطوير ودفع العلاقات الاقتصادية العربية – العربية نحو التكامل وليس مجرد التعاون، كما يجعل منها أداة

[1] مجد الدين خمش، **الدولة والتنمية في إطار العولمة**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 281.

للتنمية والتقدم، وسبيلا لمواجهة المخاطر الدولية والإقليمية المحدقة بالوطن العربي، وأساسا للحوار مع التكتلات الاقتصادية الأخرى عبر العالم. وتتميز أهمية الجانب الاقتصادي من العلاقات العربية، بتوافر المقومات الضرورية والأساسية له، والتي تتطلب ضرورة تجاوز حدود الكيانات الاقتصادية الوطنية الصغيرة، والأسواق المحلية المحدودة، إلى كيان اقتصادي إقليمي أكبر وأسواق أوسع، بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادي الديناميكي لجميع الدول العربية. وتتمثل قنوات العلاقات الاقتصادية العربية فيما يلي:[1]

أولا: القنوات الثنائية الحكومية:

كانت بداية العلاقات الاقتصادية العربية في تجاربها الأولى بالقنوات الثنائية، وأضيفت إليها القنوات الجماعية المتعددة الأطراف فيما بعد، والتي اكتسبت أهمية أكبر في سنوات الستينات والسبعينات، ثم عرفت تراجعا، لتعود من جديد وتفسح مكانها للصيغ والعلاقات الثنائية في عقد التسعينات، على حساب العمل الاقتصادي الجماعي، حيث تنظمها اتفاقيات اقتصادية ثنائية بين الحكومات العربية، بواسطة لجان مشتركة تشرف على تنفيذها، وتجتمع دوريا بمستويات مختلفة. ومن بين هذه الإتفاقيات نذكر منها: [2]

- إتفاقية الأردن ومصر عام 1951م.
- إتفاقية الأردن والعراق عام 1953م.
- إتفاقية الأردن وسوريا عام 1953م.
- إتفاقية سوريا والعراق عام 1961م.
- إتفاقية العراق والكويت عام 1974م.

وكانت لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية لكنها محدودة للغاية لعدم وجود تنسيق وتكامل بين إقتصاديات الدول المتعاقدة، حيث أن الأنشطة الإنتاجية في الدول العربية متشابهة، مما يؤثر على حركة تجارة السلع.

---

[1] حسن إبراهيم، **مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي**، كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية – بالإشتراك مع معهد الشؤون الدولية – بروما، مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوربا والعالم العربي، أيام 23/22 فبراير 1999 ، الإسكندرية/مصر، ص 141-142.

[2] إسماعيل شلبي، **التحديات الاقتصادية تحدي الوحدة والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية (إمكانيات و معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية)**، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، 2000، ص 9.

ثانيا: القنوات تحت الإقليمية والمتعددة الأطراف الحكومية:

شهدت العلاقات الاقتصادية العربية عدة صيغ من التكامل بين تجمعات جزئية من الدول العربية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، واتحاد الجمهوريات العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجموعة إعلان دمشق، واتفاقية أغادير التي تم الإعلان عنها بالمغرب في ماي 2001، حيث أعلنت كل من الأردن، تونس، مصر، المغرب، رغبتهم في إقامة منطقة بذارة حرة فيما بينهم، و بدا التنفيذ الفعلي للاتفاقية في مارس 2007.

وقد إتخذت هذه القنوات أشكالا مختلفة من التعاون أو التكامل الاقتصادي، والذي يتراوح بين تنظيم العلاقات في مجالات محددة عن طريق إتفاقيات وآليات متنوعة، أو إقامة مناطق تجارة حرة، أو التحرك نحو الاندماج الاقتصادي في صورة اتحاد اقتصادي كامل في نهاية المطاف، وقد حققت هذه القنوات درجات متفاوتة من التحرك نحو أهدافها، تتراوح بين النجاح النسبي والتقلب والتباطؤ والتجميد.

ثالثا: القنوات الجماعية (المشتركة) الحكومية:

تتمثل هذه القنوات، في العمل الاقتصادي العربي المشترك، في إطار جامعة الدول العربية ومنظومة المؤسسات والاتفاقيات والمواثيق العربية الجماعية. وقد تراوحت في طبيعتها ومداها بين تنظيم التكامل الجزئي في مجالات متخصصة ومحددة، وبين الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الشامل، من خلال إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وتضم هذه القنوات : المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية النوعية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجموعة المنظمات العربية المتخصصة، ومجموع المؤسسات المالية العربية، وما انبثق عنها من اتفاقيات في مجالات تحرير التجارة و تشجيع الاستثمار المشترك والجوانب المالية والضرائب والعمالة، وقرارات لتنظيم التعاون أو التكامل أو التنسيق.

رابعا: القنوات غير الحكومية:

تتخذ هذه القنوات الغير حكومية، من حيث تكوينها الجغرافي ، نفس المسارات الحكومية، حيث يوجد منها ما هو ثنائي أو تحت الإقليمي أو الجماعي، وتضم أجهزة وفعاليات اقتصادية من القطاع العربي الخاص أو المختلط. ومن أهم اشكالها وروابطها العضوية، الاتحادات العربية النوعية

المتخصصة، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية ومجالس رجال الأعمال، والشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال خاصة أو مختلطة.

2.3 المطلب الثاني: آليات ومداخل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية

يرتبط تحقيق التكامل بين اقتصاديات الأقطار العربية بتحقيق وتقويم مداخل على مستويات عديدة فهي تخص عمليات تكامل الأسواق وتكامل السياسات الاقتصادية العربية وعلى المستوى المؤسسي التنظيمي. حيث يمكن تقسيم الآليات المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات والى غاية الفترة الحالية إلى المداخل التالية:

أولا: التبادل التجاري العربي

إن من أهم أولويات الجامعة العربية هو دراسة مشاريع القرارات الاقتصادية ذات الأولوية نظرا لارتباطها الوثيق بالسياسات التنموية الوطنية للدول العربية وسعيا لإتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي. لا سيما التبادل التجاري بين الدول العربية، إذ تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت الدول العربية إلى تحقيقها واعتبارها كمورد رئيسي لها من خلال خلق فرص التصدير .

وظل المدخل التجاري العربي يحوز أولوية قصوى وأهمية خاصة ، فقد سعت البلدان العربية إلى تنمية تجارتها البينية من خلال خطط وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك على مختلف مستوياته وإنشاء جامعة الدول العربية وحتى الآن، واتخذت العديد من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية كان آخرها في عام 1998 بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها تمثل إحدى مراحل التكامل الاقتصادي العربي.

وقد تمثلت انطلاقة المدخل التجاري بين الدول العربية الأولى في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1954، ثم في اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 والقرارات اللاحقة والمكملة له، في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لاستئناف وتفعيل السوق العربية المشتركة، وكذلك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1971، والتي صدر برنامج تنفيذي لها عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997، والذي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى على مدى عشر سنوات بداية من سنة 1998، حيث استحوذت النقاشات المتعلقة

بإنشائها وتمحورت حول العمل على تحرير التجارة العربية تدريجياً وتنمية التجارة العربية البينية، والتي ستظل في مقدمة الأولويات التي تتضمنها برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي. وجدير بالذكر أن نسبة التبادل التجاري البيني من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية يتميز بالضعف، وهذا عبر مراحل ومسارات التكامل الاقتصادي العربي، ويرجع هذا التواضع في التجارة العربية البينية إلى العوامل التالية:[1]

– عدم توافر الإرادة السياسية الفعلية والمصارحة الصادقة في العمل العريب المشترك في تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية.

– تشابه الهياكل سواءا فيما يخص الإنتاج والصادرات والتي تتشكل في مجملها من صادرات لمواد أولية (نفط، غاز، قطن، فوسفاط وحديد...إلخ).

– عوائق نقل السلع سواءا من نقص خطوط النقل المنتظمة بين الدول العربية، وارتفاع تكاليف النقل البري مما يؤثر على عملية التسويق.

– إرتفاع معدلات الحماية والقيود الجمركية في الدول العربية، والتي تظهر عند إختراق الأسواق من طرف المصدرين العرب.

– إرتباط الدول العربية تجاريا مع أطراف أخرى خارج المنطقة العربية كأمريكا والاتحاد الأوربي.

هناك عدة ظروف تفرض على الدول العربية ضرورة العمل على رفع مستوى التجارة العربية البينية عن ما هو عليه، فهي تملك أهمية في تعميق التنمية الاقتصادية ولتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير، والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التبادل التجاري لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة، وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البيئية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينيا وإلى الخارج،[2] فالتبادل التجاري المشترك تصديرا واستيرادا يصب في مصلحة جميع كل الدول العربية، للوصول مستقبلا لدرجة تحقيق الأهداف الديناميكية للتكامل الاقتصادي العربي في مجال تحقيق مزيد من فرص الاستثمار والعمل بدلا من الوقوف عند الأهداف الهيكلية فقط.

[1] جابر محمد محمد الجزار، مرجع سبق ذكره ، ص 71–72.

[2] ثامر محسن، عبيدة زهير، **مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول**، مجلة المنهل الاقتصادي، 2021، ص 467.

ثانيا: الـــمشروعات العربية المشتركة

تعتبر المشروعات العربية المشتركة الصيغة الأبسط لآليات التكامل القومي العربي، إذ أنها تجري على مستوى المشروع الواحد، وأداة هذا التكامل هي المشروع المشترك بين أكثر من دولة عربية. فالغاية هي إنتاج مشترك يكون من شأنه خلق روابط بين القطاعات الصناعية سواءا على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الأقطار المشتركة في المشروع، وذلك بالاعتماد على العائد الذي يحدثه كل مشروع إنتاجي في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد ظهرت فكرة المشاريع المشتركة منذ فترة طويلـــة في مسار العلاقـــات الاقتصادية العربية، سواء كان ذلـــك في نطـــاق المجلس الاقتصادي العربي أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو مـــن خـــلال محاولات ثنائية بين دولة وأخرى، فيما بين الأقطار العربية خارج مؤسســـات جامعة الدول العربية ، للوصول إلى اتفاقات بإقامة العديد من هذه المشاريع.[1]

فالمشروعات العربية المشتركة في حقيقة أمرها ليست بجديدة، فقد تم طرحها في الستينيات على مستوى العمل العربي المشترك، كاستحداث الطيران والنقل البحري وإعادة التأمين والمقاولات، لتضاف لاحقا بحالات البتروكيماويات والصناعات الهندسية، وقامت بالفعل مشروعات مشتركة منها المشروع المشترك لإنتاج الإسمنت بين الجزائر وتونس، وإنشاء أول شركة استثمار صناعي عربي مشترك بين العراق ومصر تكون نواتها الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية والنصر للسيارات في القاهرة، ومصنعان آخران في مصر والعراق لإنتاج الجرارات والسيارات. [2]كما أن المنطقة العربية عرفت توسعا في المشروعات العربية المشتركة لتشمل مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد العربية المتاحة دون الاصطدام بالمصالح العربية والقطرية المتناقضة. فالمشروعات المشتركة بعكس أسلوب منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة لا تمس إلا جزءا من الاقتصاد القومي، ولا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفا، ولهذا السبب نفسه فإن ما تثيره محاولات إنشائها من مشكلات لا بد أن تكون أقل عددا وأكثر قابلية للحل. ذلك أنه نادرا ما تتطلب إقامة مشروع مشترك أن تتخذ الدول

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الأطراف إجراءات مساعدة، أو يفرض عليها أعباء إضافية في خارج القطاع الذي ينتسب إليه المشروع، ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة في خارج هذا القطاع.[1]

أما خصائص المشاريع العربية المشتركة، فتتمثل في المشاريع الصناعية المشتركة، المشاريع الزراعية المشتركة، مشاريع التركيب التحتي، والمشاريع المشتركة الأخرى. ومن أبرز هذه المشاريع ما يأتي: [2]

- المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي،
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
- السوق العربية لناقلات البترول،
- الشركة العربية للملاحة البحرية،
- شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة،
- اتحاد المدفوعات العربي،
- المنظمة العربية للبترول،
- المعهد العربي لبحوث البترول،
- إقامة معامل التكرار المشتركة.

ورغم أهمية المشاريع المشتركة والتي تعد قاعدة أساسية ارتكازيـــة في العلاقات الاقتصادية العربية، إلا أن ما يلاحظ عليها أنها مشاريع ذات طابع خدمي، وبالتالي تتميز بضعف القدرة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وجدير بالذكر أن تجسيد هذه المشاريع العربية المشتركة عرفت ولازالت تعرف العديد من المشاكل والمعوقات القائمة، أهمها:

- مشاكل البحث العلمي، حيث لا تزال الدراسات العلمية والبحوث التطبيقية والتقنية تفتقر إلى الحد الأدنى من مستلزماتها والتي تمكنها من التجسيد على أرض الواقع، بالإضافة لعدم مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة نتيجة الفجوة التكنولوجية بين العالم العربي والعالم الغربي المتقدم.

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

– غياب التخصص بالنسبة للمؤسسات الإقليمية العربية في مجال تطوير هذا النوع من العلاقات الاقتصادية العربية. وإن سلمنا أنها موجودة فهذه الأجهزة مجال عملها لا يتعدى الدراسات والاستشارات فهي مؤسسات تشريعية وتنفيذية.

– عدم جود حرية استثمارية للقطاع الخاص العربي الذي يعرف عليه انه أكثر مرونة، عكس الاستثمارات الحكومية العربية المشتركة والتي تعاني الكثير من التعقيدات. فالقطاع الخاص يعاني من غياب الحرية في انتقال رؤوس الأموال.

– غياب الظروف الملائمة من خلال صعوبة الحصول على التراخيص الخاصة بالعمل بالدول العربية .

وفي نفس الصدد وفيما يخص التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربي، فقد شكل بدوره جانبا بارزا من جوانب المشروعات العربية المشتركة، فالقطاع الخاص العربي له دور متميز في التكامل الاقتصادي لما له من أهمية على اختراق حواجز التباعد الاقتصادي بين الدول العربية، نظرا لما تتمتع به هذه المؤسسات من مرونة حركية وتحرر رؤيتها الاقتصادية والإدارية. ونظرا لمعانات الاستثمارات المباشرة العربية البينية داخل المنطقة العربية من عدم ملائمة مناخ الاستثمار العربي في مجموعه لجذب تلك الاستثمارات بشكل كبير، إلا أنه مع بداية التسعينيات اتجهت معظم الدول العربية إلى تبني سياسات اقتصادية تعمل على جذب الاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية، والاستثمار المباشر بشكل متزايد، من خلال دفع القطاع الخاص العربي نحو توظيف مدخراته وأمواله في مجالات الاستثمار المختلفة، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، والتحول لآليات السوق والتحرير الاقتصادي وتقوية البنية الأساسية، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية عموما، وتبني الكثيرين برامج للخصخصة مما يفتح الباب بقـــوة لمساهمة القطاع الخاص العربي في المشروعات القائمة عن طريق سوق الأوراق المالية فيما يطلق عليه الاستثمار غير المباشر.[1]

وقد بدأ القطاع الخاص العربي ينشط في مجال زيادة الاستثمارات العربية البينية، والقيام بالبحث المستمر والمتواصل عن فرص الاستثمار، لذلك يعقد العديد من المؤتمرات الخاصة بهذا الغرض للمستثمرين ورجال الأعمال العرب ومؤتمرات اتحاد الغرف التجارية العربية، واتحاد المستثمرين العرب، وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال العرب. كما تم الاتفاق على تعزيز إمكانية هذه الصناديق لإنشاء مشاريع إنتاجية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 186.

جديدة والمساهمة في مشاريع وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص في المنطقة العربية من أجل تلبية الطلب الداخلي المتزايد على العديد من السلع سواءا الغذائية والخدمات من ماء وكهرباء ونقل، ومعالجة مشكلة تزايد معدلات البطالة في معظم بلدان المنطقة، بالإضافة لفتح المجال وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف القطاعات، من خلال تبني طرق التمويل الحديثة المعروفة بالبناء والتشغيل والتحويل.[1]

ثالثا: تسهيل انتقال رؤوس الأموال وتحقيق تكامل الأسواق المالية العربية

إن من أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي هو إزالة القيود على إنتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وعن طريق توفير المناخ الملائم الذي يؤدي إلى إنتقال الأموال التابعة لبعض الدول العربية من أجل تمويل الاستثمارات في دول عربية أخرى، كما يستند هذا المدخل إلى أن قابلية وحرية انتقـــال عنصر رأس المـــال بين مجموعة الأقطار تؤدي إلى توزيعه وتوطينه بين هذه الأقطار العربية بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية. هذا على إعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المداخل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ومن أهم آليات هذا التكامل هو تحقيق التكامل بين الأسواق المالية والذي عبره تمنح تسهيلات أكبر لحركة رؤوس الأموال والإستثمارات العربية بين الدول العربية وتوفير مصادر التمويل للإستثمارات، وعلى هذا الأساس تم إنشاء اتحاد أسواق المال العربية رغبة من الدول العربية في تطوير أواصر التعاون بينها وخلق كيان موحد خدمة للمصالح العربية المشتركة وبغية زيادة فعالية الدور الذي تقوم به لخدمة التكامل والتنمية الإقتصادية العربية المشتركة. ويهدف الاتحاد بشكل عام إلى تنسيق العمل بين أعضائه وتقديم الدعم التقني المتخصص والمساهمة في تنسيق وتوجيه القوانين ، وتذليل الصعوبات التي تعترض الإستثمار العربي وتوسيع قاعدته وتشجيع ادارج وتبادل الأوراق المالية العربية في الوطن العربي وتشجيع توظيف استثمار رؤوس الأموال العربية في مجالات التنمية المشتركة بالوطن العربي، وتسهيل تبادل الأوراق المالية العربية.[2]

وقد تم الموافقة على إنشاء السوق العربية للأوراق المالية (البورصة العربية الموحدة) في إجتماع مجلس اتحاد أسواق المال العربية في ديسمبر 2003، وتأسست في نهاية 2004 البورصة العربية الموحدة ومقرها

---

[1] رياش سهام، **الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015، ص 172.

[2] جابر محمد محمد الجزار، مرجع سبق ذكره، ص 114.

القاهرة، كما نشطت عمليـــات الإدراج المشترك الثنائي بين عدد من البورصات العربية، وفي فبراير 2005 تم توقيع إتفاقية إنشاء وإدارة البورصة العربية الموحدة على أن تكون البورصة العربية جهاز تابع لاتحاد أسواق المال العربية ومرتبط به ويعمل فـــي إطـــاره إدارة البورصة العربية وتوفير الأجهـــزة الفنيـــة والتقنية والنظم والبرامج التي سيعمل نظام التداول من خلالها ، هذا بالإضافة إلى توفير متطلبات ضمان تنفيذ المعاملات التي تتم في البورصة العربية ومن خلال نظـــام التسوية والمقاصـــة والحفظ المركزي. حيث طبقت الدول العربية إجراءات ملحوظة خلال عام 2004 لزيادة عمق واتساع أســـواقها المالية، وتطوير أدوات جديدة مواكبه للمستجدات أهمها تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، بمعنى إيجاد وسائل للربط فيما بينها حتى يتحقق الإتساع الكافي للسوق على مستوى العالم العربي، وبما يساعد على ضخ المدخرات العربية إلى توظيفات واستثمارات داخل المنطقة العربية و لم تدخر المؤسسات العربية المشتركة ، وعلى رأسها صندوق النقد العربي، جهدا في دراسة سبل الوصول إلى تحقيق هذه الغاية، ويتبنى الصندوق استراتيجية تسعى للربط ما بين أسواق الأوراق المالية العربية من خلال السماح بالإكتتاب والتداول في أسواق بخلاف أسواق الإصدار، مع انشاء سوق عربية اقليمية لتداول الأوراق المالية العربية إلى جانب الأسواق المحلية، مع العمل في ذلك على توحيد التشريعات المنظمة.[1]

إن أسواق المال العربية لاتزال في معظمها هشة وضعيفة الأداء، كونها تعاني العديد من المعوقات الإدارية والقيود الرقابية على النقد والتي تعرقل عملية الربط بين الأسواق المالية العربية، مما يجعل تكاملها امرا ملحا لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.[2] وفي هذا الإطار يتم العمل المشترك العربي للسير نحو تعزيز التكامل على مستوى الأسواق المالية العربية من أجل تحقيق أهداف لفائدة المصلحة العامة، وهو الحلم العربي المنشود من خلال إحداث إصلاحات تشريعية تؤدي إلى استكمال الأجهزة المؤسسية للسوق المالية في كل دولة، والسماح للعرب بصفة خاصة بتملك الأسهم والأوراق المالية الأخرى، وإجازة حرية انتقال رؤوس الأموال والقيم المنقولة وتعديل النظم المحاسبية بما يتفق مع المعايير الدولية، مع توفير الشفافية والعلانية في البيانات التي تنشر بصـــفة دورية. ضف الى ذلك العمل على تأسيس شركات كبرى على مستوى الوطن العربي في مجال المقاصة والتسوية والحفظ، وفي مجال التأمين على المخاطر المحتملة وضمان تغطية التزامات الوسطاء ومجال

[1] جابر محمد محمد الجزار، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

[2] الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **تكامل الأسواق المالية العربية لمواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 2013، ص 211.

تقييم الملاءة المالية للشركات العربية المصدرة للأوراق المالية والشركات العاملة في سوق رأس المال عـــلى المستوى العربي، وإنشاء شبكة اتصالات ومعلومات عربية متطورة.[1]

رابعا: تشجيع وتسهيل انتقال القوى العاملة بين الدول العربية

إن الدول العربية خلال سعيها وراء تحقيق الوحدة الشاملة حريصة على أن تجعل من الوطن العربي وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة، وكان ضمان حرية تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي حافزا للنشاط الاقتصادي، وعونا على تحقيق العمالة الكاملة. وتحقيقا للأغراض التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الثانية بشـــأن تعاون الدول العربية الأعضاء في الشئون الاقتصادية والاجتماعية. وتنفيذا للتوصيات التي أصـــــدرها مؤتمر وزراء العمل العرب في دورتيه الأولى والثانية بشأن تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي. واتفقت الدول العربية على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بقرار رقم 2402 في الجلسة المنعقدة بتاريخ 07 مارس 1968 على تعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها، والعمل على تيسير الإجراءات الرسمية الخاصة بذلك، هذا وفقا للإتفاقية العربية لعام 1967 لمنظمة العمل العربية بشأن تنقل الأيدي العاملة، والتي تم تعديلها عام 1975 أثناء إنعقاد مؤتمر العمل العربي في دورته العادية الرابعة، والذي أخذ في الاعتبار أن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الوطن العربي خلال الحقبة الماضية قد أوجدت أوضـــاعا استلزمت إعادة النظر في الاتفاقية القائمة لتنقل الأيدي العاملة. كما أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية تتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد في الأقطار العربية، بما فيها القوى البشرية، الأمر الذي يقتضـــى تنظيم تنقل الأيدي العاملة بما يكفل توفير احتياجات برامج التنمية في كل دولة عربية، وبما يحقق أهداف التكامل الاقتصادي العربي. وإيمانا بضـــرورة تمتع العمال الذين ينتقلون فيما بين الأقطار العربية بكافة الحقوق والمزايا الممنوحة لعمال الدولة الأصلية.[2]

وفي نفس الصدد يعد تحرير إنتقال الأيدي العاملة العربية و ضمان حقوقها، وتسهيل إنتقال الكفاءات الموجودة داخل الوطن العربي من الأهداف الإستراتيجية للعمل العربي المشترك بتوقيع ميثاق العمل الاقتصادي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 202-203.

[2] منظمة العمل العربية، **اتفاقيات العمل العربية**، قسم الإتفاقيات والتوصيات، بتاريخ 2023/07/09، سا 22:35، https://alolabor.org/category

العربي سنة1980، بهدف تحرير الإنسان العربي و قدراته المبدعة والإستفادة منه لتربع التنمية الشاملة المتوازنة العربية و تحقيق أكبر قدر من الإعتماد العربي على القدرات البشرية و المهنية [1]

إن إنتقال العمالة العربية البينية يعد مؤشرا ايجابيا آخرا على التكامل العربي الاقتصادي رغم انخفاض معدلاته، و الملاحظ هو أن أسواق العمل في دول الخليج العربي ما زالت تـــوفر الآلاف من فرص العمل، الأمر الذي أسهم بشكل إيجابي في تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية ذات العمالة الفائضة، وفي المقابل أسهمت العمالة العربية بشكل ايجابي في جميع جوانب العملية التنموية في الدول المستقبلة لهذه العمالة. وبالتالي فمدخل إنتقال اليد العاملة بين الدول العربية فرض نفسه بصورة تلقائية عبر مسارات التكامل الاقتصادي العربي ومـــا يرتبط بهـــا مـــن انعكاسات إقتصادية وإجتماعية علـــى الوطن العربي.[2]

خامسا: التنسيق الاقتصادي

إن المسؤولية التاريخية تتطلب توحيد وتنسيق العمل العربي وفقاً لخطط اقتصادية موحدة مستفيدين من تجارب الدول التي تمر بظروف مماثلة لظروف الأمة العربية، والتي سبقتنا فيما حققته لشعوبها في ميدان التنمية، حيث أن العرب يؤمنون بأن التنمية المخططة ببعدها القومي الجماعي يمكن أن تكون عاملاً مهماً من عوامل تحقيق الوحدة العربية أو توفر الظروف المناسبة لتأمين تحقيق هدف الوصول لدرجة التكامل التام.[3]

وقد تم بذل جهود ومحاولات على مستوى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، لإيجاد أنماط مختلفة من التنسيق الاقتصادي بين الدول الاعضاء، سواء على مستوى السياسات الكلية ، بإصدار اتفاقيات في مجالات الضرائب والسياسات المالية والنقدية، أو على مستوى القطاعات الإنتاجية، مثل دراسات وأنماط التنسيق الصناعي في عدد من القطاعـــات الحـــيويـــة، وتندرج في ذلك أيضا إنجازات المجالس الوزارية النوعـــيـــة التابعة لجامعة الدول العـــربية ، وعلى رأسها مشروع الربط الكهربائي بين المشرق والمغرب العربي.[4]

---

[1] الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير بعنوان: **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية**، الفصل الثاني: التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد، 2014، ص 36.

[2] غانية نذير، غانية البشير، **دراسة تقييمية لمسيرة تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 2019، ص 532.

[3] حامد عبيد حداد، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية**، مجلة كلية الآداب، 2012، ص 640.

[4] حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 143.

لكن ساد عدم تجانس النظم والسياسات الاقتصادية العربية وبالتالي فعملية التنسيق الاقتصادي والقطاعي إفتقرت الى مبدأ الالتزام مما أدى إلى تعثرها وجمودها. وتأخير محاولات الوصول للتكامل الاقتصادي العربي المنشود. وبالطبع فإن مثل هذا التنسيق سوف يتطلب وضع لوائح معينة وانشاء أجهزة رسمية تختص بوضع السياسة ومتابعة تنفيذها على المستوى العملي والتأكد من أنها لا تلحق أضرارا بأحد الأطراف المتعاقدة. لهذا فلا تكاد أن تخلو إتفاقية تعاون اقتصادي تعقد بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية أو خارج اطارها من التأكيد على التنسيق القطاعي كواحد من الأهداف الرئيسة التي يعمل التكامل العربي على تحقيقها عبر أقطار الوطن العربي كافة.

سادسا: الـــمدخل الإنمائي

من منطلق دعم الجهود الإنمائية للدول العربية، وتشجيعا للإستثمارات المشتركة المعززة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وتجسيداً للعمل العربي المشترك المتميز تأسس سنة 1972 الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بإعتباره هيئة مالية إقليمية عربية ذات شخصية قانونية مستقلة رغبة منها في بناء اقتصاد الدول العربية على أساس قوي من أجل مساعدة هذه الدول على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التكامل بين الدول العربية.

وحددت اتفاقية إنشاء الصندوق العربي في مادتها الثانية، أهداف الصندوق الإنمائية في الدول العربية كما يأتي:[1]

- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطاً ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي والمشروعات العربية المشتركة.

- تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية والمساهمة في رؤوس أموالها وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.

[1] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **إتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (المعدلة)**، 1997، ص8.

– إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.

– إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى، وتحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها وصلاحياتها وإداراتها والقواعد المنظمة لعملياتها.

– تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.

– توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

لقد شارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تطوير الفكر الاقتصادي التنموي العربي، من خلال تأكيده ضرورة تكوين رؤية عربية مشتركة تركز على عملية النهوض بالمجتمع العربي كلياً، بالاعتماد على الذات والثروات المادية والبشرية العربية، والحفاظ على الذاتية الحضارية التي تجمع بين الأصالة والتطور والتحديث وتنمية الشخصية الذاتية للمجتمع العربي، كما كان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يمثل الصوت العربي الموحد في جميع المنابر والمنتديات التنموية الدولية، ويعمل على حشد المزيد من القروض والمساعدات الدولية للمشروعات العربية، فقد أضحى الصندوق العربي مصدر الفكر والعمل العربي التنموي.[1] كما يندرج ضمن المدخل الإنمائي أيضا هو جهود ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتوحيد التخطيط الإنماني بين الدول الأعضاء ، ومحاولة جامعة الدول العربية وضع خطة خمسية إنمائية عربية موحدة ، ومحاولة إعداد إطار للتضامن الإنمائي العربي الذي سبق أن أقره مؤتمر القمة العربي العاشر في عمان، بالإضافة إلى وثيقة الاستراتيجية الاقتصادية التي أقرتها قمة عمان عام 1981، ووثيقة استراتيجية وبرامج عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرها المجلس عام 1997.[2]

ومن زاوية أخرى يمكن القول أنه ساد على مسيرة التكامل الاقتصادي ضبابية النظرة الإنمائية وعدم التطبيق الفعلي على أرض الواقع للمدخل الإنمائي على إقتصاديات الدول العربية، وهذا نتيجة لتغير الأهداف

[1] الموسوعة العربية، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، محمد العمادي، بتاريخ 2023/07/11، سا 22:57، https://arab-ency.com.sy/ency/details/

[2] حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 143.

و المداخل بتغير المراحل ومسارات التكامل الاقتصادي العربي بداية من المسيرة الرسمية للعمل الإقتصادي العربي المشترك في إطار المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي، وصولا إلى مرحلة العمل ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي مرحلة لا تعير أهمية للمدخل الإنمائي، بل تركز على إرساء مداخل أخرى تراعي التطورات الدولية السائدة كالعولمة و الأزمات الدولية الإقليمية.

3.3 المطلب الثالث: بعض تجارب التكتلات الإقتصادية بين التجمعات الجزئية للوطن العربي

شهد العالم العديد من تجارب التكتلات الاقتصادية سواء بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية، ومن بينها التكتلات الاقليمية الإقتصادية التي عرفتها الدول العربية ألا وهي تجربة التكتل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، وتجربة التكتل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومما لا شك فيه هو أن قيام هذه التكتلات الاقتصادية بين التجمعات الجزئية للوطن العربي، ماهي إلا خطوة إيجابية لتدعيم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية، وفرصة للسير نحو تحقيق الوحدة العربية.

1.3.3 الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم ككل وخصوصا في المنطقة العربية، نظرا لموقع بلدان الخليج العربي والذي يتمركز بين قارات العالم الثلاثة وهي: آسيا، وإفريقيا وأوروبا، كما تطل دول المجلس على أهم الممرات والمسطحات المائية والمتمثلة في: البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. هذا ما يمنحها أهمية بارزة على الصعيد اللوجيستي خاصة وأن مشروع قطار الخليج شارف على الانتهاء مع وفرة خطوط النقل البحرية والجوية، هذا ما يخدم حركة التجارة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى توفر منطقة الخليج على ثروات هائلة من النفط والغاز .

1.1.3.3 فكرة نشأة ومسيرة مجلس التعاون الخليجي

تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليج العربي إلى سنة 1975، من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة . وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة تهدف لتوحيد الجهود من أجل تحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون. وبدأت بوارد إنشاء هذا المجلس عبر إجتماعات

قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف بالسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي1981، وفي 25 ماي1981 أعلن قيام تكتل إقليمي فرعي عربي جديد هو مجلس التعاون لدول الخليج العربي بمدينة أبو ظبي وبحضور قادة الدول الخليجية الست آنذاك، والمتمثلة في كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.[1]

ويتكون هيكل مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسة التالية:[2]

– **المجلس الأعلى :**هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو.

– **الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى :**تضم ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، تختص بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

– **هيئة تسوية المنازعات :**يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

– **المجلس الوزاري :**ويتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، واجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.

– **الأمانة العامة :**وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعاون الأمين العام أمناء مساعدون. وتتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد دراسات تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ

[1] نايف علي عبيد، **مجلس تعاون دول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 28)**، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية، لبنان، 2002، ص 131-133.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الهيكل التنظيمي**، الأمانة العامة، بتاريخ 2023/07/15، سا 16:29، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx .

القرارات، والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي بكل جدية أن تخطو خطوات ثابتة، مدروسة ومبرمجة، باتجاه تحقيق مسارات التكامل الاقتصادي ، لترسم خطة العمل الاقتصادي المشـــترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصـــــادي بين دول المجلس ، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس. هذه الاتفاقية التي حاولت بموادها أن تغطي معظم جوانب عملية ومراحل التكامل الاقتصادي.[1]

2.1.3.3 أهداف مجلس التعاون الخليجي

يمثل مجلس التعاون الخليجي تجربة جديدة في صيغ التكامل الإقليمي وذلك لشمولية أهدافه والتي برزت في مختلف إتفاقياته، والتي ركزت على تحقيق الأهداف التالية وهذا حسب المادة الرابعة للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي: [2]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية ، والتشريعية ، والإدارية .
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية.
- إنشاء مراكز بحوث علميـــة وإقامة مشـــاريع مشتركة، وتشـــجيع تعاون القطاع الخاص.

ونصت الإتفاقيـــة الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1983، على إعفاء المنتجات الوطنية لدول المجلس من الرســـوم الجمركيـــة وعلى توحيد التعريفة الجمركية مع دول العالم الخارجي وفق زمـــن مـــحدد، وبذلك أخذ شكل الاتحاد الجمركي، كما نصت

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مسيرة العمل الاقتصادي المشترك**، الأمانة العامة، بتاريخ 2023/07/15، سا 20:29، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements .

[2] مجلس تعاون دول الخليج العربية، الأمانة العامة، **النظام الأساسي لمجلس التعاون**، 1981، ص 5.

الإتفاقية على توحيد السياســـة الاقتصادية والتوحيد المؤسسي وتوحيد القوانين الصناعية والتجارية والمهنية.كما نصت أيضا على بناء وربط الهياكل الأساسية لإيجاد قاعدة للتكامل مثـــل الكهرباء والطرق وشبكات نقل الغاز، وفي فبراير 1984م، تم وضع مشروع لسياسة زراعية مشتركة وتـــم وضع وثيقة موحدة للتنمية الصناعية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعـــاون القطاع الخاص، ووثيقة أخرى في سنة 1985م وضعت لسياسات خطط التنمية لدول المجلس. [1]وهذا سعيا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي بين دول المجلس.

3.1.3.3 تقييم تجربة التكامل لمجلس التعاون الخليجي

لقد حاول مجلس التعاون الخليجي أن يتخذ خطوات مؤثرة لتحقيق أهدافه في الوصول إلى التكامل خلال فترة من الصعوبات الاقتصادية برزت على المستويين العالمي والاقليمي، واتسمت بنوع من الركود الإقتصادي، وسادها كذلك نوع من عدم الاستقرار على المستوى الاقليمي وصل ذروته في الغزو العراقي للكويت، وما رافقه من تطورات الأمر الذي أرغم صناع القرار في هذه الدول على أن يولوا أهمية أكبر إلى النواحي الأمنية والدفاعية. وعلى الرغم من ذلك، لا يقلل ذلك من أهمية الانجازات والمحاولات الجادة التي قام بها مجلس التعاون الخليجي في سبيل الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء، على أمل أن يكون ذلك التكامل الاقتصادي هو الطريق الذي يمهد السبيل لتحقيق تكامل في قطاعات أخرى غير اقتصادية في المستقبل.[2] وقد أدركت دول المجلس أن من أهم شروط تحقيق التكامل بينها هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، وحرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها، وبناء المؤسسات القادرة على ذلك، وبهدف ترجمة الأهداف المعلنة إلى وقائع ملموسة اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة، حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983م، ثم الاتحاد الجمركي في الأول من يناير2007 في ختام الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى، ثم جاء إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في 12/4/ 2003، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص

[1] إسماعيل شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] نايف علي عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 252.

الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس.[1] وسعت دول المجلس على العمل الماراثوني للوصول لمرحلة التكامل النقدي بينها، وخطت مجتمعة ومنفردة، خطوات عديدة باتجاه تحقيق هذا الهدف السامي، حيث أنشئت لجان مختصة لإستكمال الإجراءات والجوانب الفنية والإستعدادات التي يجب القيام كي يكون قيام الاتحاد النقدي سهلا وبدون أية عقبات. تحقيق الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العمل على تأهيل المنظومة المؤسساتية والتشريعية اللازمة ، على أسس الكفاءة والفعالية. وعليه فإن نجاح الاتحاد النقدي وديمومته بإعتباره المرحلة الأخيرة في عملية موسعة للتكامل الاقتصادي. حيث أنه في يناير 2010، استكملت دول المجلس الأعضاء في إتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي. و في 27 فبراير 2010م، دخلت إتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ. وفي الاجتماع الرابع والخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركـــزية بدول المجلـــس، الـــذي عقد في 19 مارس 2012م، أعتمد العمـــل "بالمعايير الارشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول المجلس" لمدة سنتين.[2] كما يتم تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة و التي لم تصدر بعد، لوجود عقبات مستمرة أبرزها عدم توحيد السياسات المالية و النقدية. مع ضرورة تحرير السياسات النقدية لدول المجلس من الإرتباط بالدولار.

وفي هذا الصدد لم تتوقف منذ سنوات الستينات محاولات إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل هذه المحاولات تعد "عابر" وهو مشروع سعودي إماراتي للعملة الرقمية المشتركة حيث أعلن البنك المركزي للمملكة العربية السعودية في يناير 2023، مواصلة مشروع اختبار العملة الرقمية، والذي يُعَدُّ أحدث خطوة في طريق الوصول إلى عملة موحدة لدول مجلس الخليج العربي الست.[3]

وتعد تجربة التكامل و التكتل لدول مجلس الخليج العربي ناجحة نسبيا لما تحقق من إنجازات على الصعيد السياسي والأمني ،الاجتماعي، الثقافي والإعلامي، ونخص بالذكر الإنجازات الاقتصادية من تحقيق لحرية إنتقال السلع الوطنية وتسهيل إنتقال مواطني الدول الأعضاء بين دول المجلس، وخلق مناخ ملائم

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة الباحث، 2010، ص 144.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الاتحاد النقدي والعملة الموحدة**، الأمانة العامة، بتاريخ 2023/07/15، سا 20:27، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheMonetaryUnionandtheSingleCurrency/Pages/Secondthemonetaryunionrequirem.aspx .

[3] رؤية الإخبارية، **العملة الخليجية الموحدة.. هل تكون رقمية؟**، لمياء أمين، بتاريخ 2023/07/15، سا 21:00، https://roayahnews.com/?p=1419989 .

للمستثمرين الخليجين للإستثمار داخل دول المجلس، وتنسيق مواقف دول مجلس التعاون الخليجي على الساحة الاقتصادية الدولية مثل التعاون مع الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق تعد فكرة تحمس الدول العربية لتحقيق التكامل قائمة منذ تأسيس الجامعة العربية، لكن بقي هذا التحمس حبرا على ورق، لكن دول الخليج بإتفاقها على تأسيس مجلس التعاون منح هذا التحمس طابعا ملموسا على أرض الواقع، وأعطت المعنى الإقتصادي المصلحي الملموس لمفهوم الوحدة العربية، فمن مصلحة جميع الدول العربية هو الترابط على جميع الأصعدة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. واستنادا إلى ما سبق فإن مواصلة نجاح نموذج مجلس التعاون الخليجي سيدفع باقي دول منطقة الخليج كدولة اليمن وباقي جيران المجلس كدولة سوريا والعراق للإنضمام لهذا التكتل الاقتصادي وتوسيع رقعة الترابط والتكامل العربي المصلحي بإعتباره خيارا إستراتيجيا للأمة العربية لبناء قوتها الذاتية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية العملاقة شرقا وغربا.

2.3.3 الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي

إن نشأت الاتحاد المغاربي كانت استجابة للعديد من العوامل والمسببات وهذا بالنظر إلى المقومات الجغرافية والطبيعية والسياسية والسكانية والتاريخية والاقتصادية والثقافية والتي تظهر بوضوح الأهمية الاستراتيجية لاتحاد المغرب العربي، كونه يشكل تكتلا إقليميا دوليا يحتل مساحة شاسعة من أصل المساحة الكلية للوطن العربي، مساحة موصولة لا فواصل بينها، تمتد من الحدود الغربية لمصر وساحل البحر الأبيض المتوسط حتى موريتانيا على المحيط الأطلسي، تحده من الشمال مياه البحر المتوسط ، ومياه المحيط الأطلسي من الغرب، والصحراء الكبرى من الجنوب. وبالتالي فإن اتحاد المغرب العربي بهذا الموقع وبهذه المساحة يملك وفرة وتنوعاً في الموارد الطبيعية ما يجعله يحتل مرتبة مميزة على مستوى الاقتصاد الإقليمي والدولي.

1.2.3.3 فكرة نشأة ومسيرة اتحاد المغرب العربي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي منذ الستينات من القرن المنصرم، كما أخذت فكرة إنشاء الاتحاد تتطور مع الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة المغاربية لا سيما بعد التصالح المغربي الجزائري، والتآخي التونسي الليبي، وما نتج عنه من تحسن العلاقات بين دول المغرب العربي، وتهيئة المناخ لإنشاء اتحاد المغرب العربي قائما على أسس الإخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، ففي العاشر من جوان 1988م تم أول لقاء بين قادة الدول المغاربية الخمسة بالجزائر الجزائر، وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي

بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان نوعية حددت لها مهمة وضع و صياغة الاقتراحات الرامية لإقامة مشروع بناء المغرب العربي. وتجسد طموح شعوب المغرب العربي في تكوين اتحاد اقتصادي خاص بها في 17 من فبراير 1989 في مدينة مراكش حيث تم تأسيس ما سمي إتحاد المغرب العربي، ويضم كل من المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا، و لم يسمح بانضمام دول أخرى في عضويته، حيث نص الاتفاق على عدم قبول أعضاء جدد، وذلك من خلال توقيع قادة الدول الخمسة على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.[1]

ومن أجل تحقيق السياسة المشتركة المرسومة لدول الاتحاد في مختلف المجالات الدولية، الاقتصادية والثقافية، قرر قادته انشاء هياكل ومؤسسات اتحادية، نصت عليها معاهدة انشاء الاتحاد. منها مجلس الرئاسة، ومجلس للوزراء الأولين ومجلس لوزراء الخارجية، ولجنة للمتابعة ولجان وزارية وأمانة عامة للاتحاد، ومجلس شوري، وهيئة قضائية.

كما قرر مجلس رئاسة الاتحاد في دورته العادية الرابعة المنعقدة بالمملكة المغربية يومي 15و16 سبتمبر1991، تحديد مقرات المؤسسات المغاربية التي تم انشاؤها وفق النحو التالي:

- مجلس الشورى المغاربي بالجزائر.
- الهيئة القضائية بموريتانيا.
- المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بتونس.
- الأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية بليبيا.
- الأمانة العامة للاتحاد بالمغرب.

2.2.3.3 أهداف إتحاد المغرب العربي

يهدف الاتحاد إلى تنشيط التجارة البينية والتنسيق في المجالات الأخرى بين الدول الأعضاء. و توثيق العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، و اتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين. هذا وفقا للأهداف الخمسة التي قام عليها الاتحاد حسب المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[1] محمد بولعسل، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: [1]

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

كما تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة الثالثة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي إلى تحقيق الأغراض التالية:[2]

- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع:** صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

3.2.3.3 تقييم تجربة التكامل لإتحاد المغرب العربي

[1] مراكش، اتحاد المغرب العربي، **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، 1989، ص 1.

[2] مراكش، اتحاد المغرب العربي، **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، 1989، ص 2.

تتوفر العديد من العوامل الإيجابية والمثالية والتي تشكل بيئة إقليمية ومواتية لدول المغرب العربي لتفعيل البعد التكاملي الاقتصادي للاتحاد حيث كان بإمكان الشعوب المغاربية السير بالاتحاد المغاربي منذ تأسيسه إلى يومنا هذا بتحوله إلى مرحلة الاتحاد الجمركي ثم إلى السوق المشتركة على أمل تشكيل اتحاد مالي واقتصادي وصولا لمرحلة الاندماج الاقتصادي التام، حسب ما أوصى عليه مجلس الرئاسة للاتحاد بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992م.[1] فقد عقدت عدة اتفاقيات تخص التبادل التجاري المغاربي البيني، على غرار الاتفاقية التجارية و التعريفية بين دول الاتحاد سنة 1991م، والتي تبين القواعد الأساسية لإقامة منطقة التبادل الحر ما بين دول المغرب العربي، و الإتفاقية المتعلقة بالاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، وأهمها الاتفاقية المتعلقة بترقية و حماية الاستثمار بين دول الاتحاد والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1993م، واتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار ة التجارة الخارجية و الذي يهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومتكامل.[2]

إن حلم بناء اتحاد المغرب العربي اصطدم بالعديد من المعوقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فمشروع التكامل المغاربي بقي معطلا بتعطيل عمل مجلس الرئاسة الذي لم يجتمع منذ ما يقارب الثلاث عقود أي منذ سنة 1994م،[3] وهذا في غياب الإرادة السياسية وعودة النزاع والخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب حول القضية الجوهرية في المنطقة المتمثلة في مشكلة الصحراء الغربية، و ما ترتب عنه من غلق للحدود بين البلدين، كما أن العلاقات بين تونس و ليبيا تميزت بالتوتر منذ سنة 1974م، ضف إلى ذلك تحديات التحول الديمقراطي في الدول الأعضاء وارتباطها اقتصاديا مع أوروبا، كما عانت من عدة مشاكل اقتصادية كتفاقم أزمة المديونية ومشكلة البطالة التي بلغت معدلات مرتفعة في كل من الجزائر و المغرب و تونس.[4] هذا ما جعل الاتحاد المغاربي يتعرض لنكسة حقيقية على مستوى التكامل الاقتصادي البيـــني والذي يعتبر الأضعف بين مختلف التكتلات الاقتصادية إقليميا و دوليا. وهذا ما يفوت على الدول المغاربية فرصة ربح مبادلات تجارية بينية وإقامة مشاريع مشتركة بينها تعود بالفائدة لشعوبها والتي تبقى تحلم ببناء مغرب

[1] أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2] زايد محمد، **واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 2021، ص 1035-1037.

[3] سليمان الساسي شحومي، علي قابوسة، **اتحاد المغرب العربي .. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، 2020، ص 12.

[4] أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

عربي موحد مستقبلا الأمر الذي بقي مؤجلا والذي يعد خيارا إستراتيجيا لتحقيق تنمية شاملة لدول المنطقة المغاربية، ومواجهة العولمة من ضمنها التدخل الأوروبي في المنطقة الأورو- متوسطية اقتصاديا وسياسيا من خلال دعم الموقف التفاوضي للدول المغاربية المتوسطية جماعيا أفضل من التفاوض فرديا. كما أن تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي يحتاج للوضوح في المواقف مع ضرورة تحمل المسؤولية والابتعاد عن ما يؤدي للتناقضات و الخلافات وتعزيز التواصل من أجل عمل مغاربي مشترك مبني على إرساء قواعد التضامن والتنسيق نحو تحقيق الوحدة والتكامل وصولا لمرحلة الاندماج.

4.3 المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي

واجه مشروع التكامل الاقتصادي العربي العديد من العقبات والانتكاسات، مما حال دون تحقيقه بأهدافه المحددة، ومع ذلك لا يمكن للدول العربية البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة على الدخول في الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها، الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية سواءا إقليميا أو دوليا. فهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للدول العربية والمواطن العربي مستقبلا، وهذا تحقيقا لاستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي وفق خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة.

1.4.3 الفرع الأول: التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي

إن تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي العربي في ضوء عصر التكتلات الاقتصادية العالمية، يدفعنا للقول أنه توجد خطوات ملموسة تم اتخاذها على طريق التعاون العربي، فقد تم إنشاء مؤسسات اقتصادية عربية، ووضع إستراتيجيات وخطط عمل، إلا أن هذه الخطوات ما زالت تصارع الواقع الاقتصادي والسياسي للأمة العربية، فمسيرة التكامل الاقتصادي العربي تحتاج في المرحلة المقبلة إلى دفعة قوية على كافة المسارات لتحقيق تكتل اقتصادي عربي موحد وقوي خاصة وأن اقتصاديات الدول العربية مرت عبر مختلف الحقب الزمنية بالعديد من التحديات سواءا الخارجية أو الداخلية، والتي تفرض على الدول العربية ضرورة العودة سريعا وبدون تباطؤ إلى الاتحاد ونبذ الخلافات، فالدول العربية يتوافر لها من الإمكانيات المادية والبشرية والثقافية والدينية ما لا يتوافر لكثير من الدول الأخرى، وبالتالي تملك فرصة من ذهب لتحقيق التقدم والرقي

لشعوبها.[1] ففي كثير من النواحي، فإن فهم تجربة الاتحاد الأوروبي ذا صلة كبيرة بفهم الجهود السابقة للتكامل الإقليمي العربي وتوجيه المحاولات المستقبلية. كما أن كلا من الاتحاد الأوروبي والتجارب السابقة للتكامل الاقتصادي العربي كانا مدعومان سياسيًا، فكلاهما سعى إلى استخدام التعاون الاقتصادي كآلية للتكامل. كما أنه المفيد النظر إلى تجربة الاتحاد الأوروبي كونه المثال البارز للتكامل الاقتصادي الناجح للحصول على رؤى مستقبلية للتكامل العربي، مع مراعاة الاختلافات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية.[2]

إن العمل وفق إطار استراتيجي طويل المدى لجامعة الدول العربية و مؤسساتها باعتبارها الشريك الأقرب للدول العربيّة في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي، أخذاً بعين الاعتبار نتائج تقييم منجزات سنوات استراتيجيته السابقة، إضافة الى الدور المستقبلي المتوقع أن تؤديه هذه المؤسسات على غرار صندوق النقد العربي الذي يسعى لإرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربيّة، حيث تنطوي هذه الرؤية على أربعة خطط استراتيجية خمسية، تبدأ باستراتيجية 2020 - 2025 وتنتهي باستراتيجية 2035 - 2040، وهذا أخذاً بعين الاعتبار تباين احتياجات الدول العربيّة للتعامل مع التطورات والتحديات المحلية والإقليمية و الدولية التي تواجهها الدول العربية في تنفيذ خططها التنموية خلال العقدين القادمين، وكذلك التوجهات الاقتصادية العالمية و التحولات على مستوى التكتلات الدولية والقوة الاقتصادية، والعوامل المحركة للاقتصادات وفي مقدمتها الثورة الرقمية والتغيرات الديمغرافية وزيادة أهمية الكفاءة والتنافسية الدولية، إلى جانب مؤشرات التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية ككل.[3]

كما يجدر بالذكر أن التطورات العالمية المتمثلة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، يفرض ضرورة مواكبة تطوير استخدامات الطاقة في الوطن العربي ، فقد اعتمدت الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة وفق برنامج 2010-2030، بهدف مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وتنويع مصادرها والوفاء باحتياجات التنمية المستدامة، وفتح المجال أمام إقامة سوق عربية مشتركة للطاقة المتجددة تعمل على توفير فرص عمل جديدة باشراك القطاع الخاص، والعمل على دعم المشروعات التنموية العربية من اجل

[1] يحياوي سمير، **الاستثمار العربي البيني بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة (1998- 2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010، ص 53.

[2] Ahmed galal, Bernard hoekman, Op cit , p 7-8.

[3] الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ملخص تقرير حول **رؤية صندوق النقد العربي 2040**، 2020/01/01، ص 2.

تطوير استخدامات الطاقة المتجددة بكافة تقنياتها من خلال تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لنشر استخداماتها.[1]

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تسيطر الشركات الكبرى على الأسواق وتتحكم في الاقتصاد العالمي. هذا العالم يعتمد على التكنولوجيا والمعلوماتية، وقدرة الشركات على إدارة الموارد واتخاذ القرارات بسرعة وفعالية. لكي تستطيع البلدان العربية مواجهة تحديات هذا العالم، عليها أن تتكامل اقتصاديًا وأن توحد اقتصادها. هذا يعني إنشاء سوق عربية مشتركة، واتحاد جمركي عربي، واتحاد نقدي عربي. هذا ما يعني أيضًا التعاون في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وتطوير قدرات الشركات العربية على المنافسة في الأسواق العالمية. و يعتبر التكامل الاقتصادي العربي في حد ذاته تحد كبير، ولكنه ضروري للمستقبل العربي، فإذا نجحت البلدان العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي، فستتمكن من بناء اقتصاد عربي قوي قادر على المنافسة في العالم المعاصر والذي يسوده التنافس المرن بين القوى الاقتصادية الكبرى.

إن التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية بدءاً بالعولمة وانتهاء بتشكيل العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمجالات الاقتصادية الكبرى التي تتعدى نطاق حـــدود الإقليم الضيق لتضم دولا تفصلهـــا مسافات بعيدة أوجدت مجموعة من التهديدات، التي لا تؤثر في بلد عربي دون الآخر، بل تهدد مصالح الكتلة العربية ككل ودون استثناء لما تحمله هذه التكتلات من نذر عودة الحمائية، وإنشاء قلاع تجارية مغلقة في وجه الدول العربية، وبغض النظر عن مدى التفاوت في مستويات التنمية والنمو الاقتصادي، الذي حققته مختلف الدول العربية أو النظم السياسية والاقتصادية التي تطبقها. ومن زاوية أخرى فإن بروز تحديات الاقتصاد العالمي الذي تنامى فيه استخدام مصطلحات عامة حديثة تُعبِّر عن مسار التحول في التجارة العالمية مثل "إزالة العولمة" و"الانفصال" و"التجزئة الاقتصادية"، وعزز من ذلك الضربات المتلاحقة للعولمة بداية من الأزمة المالية العالمية في عام 2008 مروراً بصعود الشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا وانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي عام 2016، وانتهاءًا بجائحة "كوفيد19"، والصراع الروسي الأوكراني، مع ذلك هنالك العديد من الشواهد التي تؤكد استمرارية العولمة والترابط الاقتصادي العالمي.[2]

---

[1] الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير بعنوان **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية**، الملحق الرابع: مؤتمرات القمة العربية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2014، ص 257.

[2] Marianne Schneider-Petsinger, **Global trade in 2023 what's driving Reglobalization ?** Briefing Paper, Global Economy and Finance Programme, Chatham House, 2023 , P 4.

2.4.3 الفرع الثاني: متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات المستقبلية

إن عملية التكامل الاقتصادي طويلة ومعقدة وشاقة، والنجاح يواكبها ببطء مما يتطلب جهودا مكثفة، ذلك لأن التكامل يحتاج إلى التغلب على العراقيل العقبات، فمن أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لابد من تحييد جانب المعاملات الاقتصادية من الخلافات السياسية، كما يجب أن تتضافر الجهود العربية في جميع المجالات الاقتصادية، وأن تضع الدول العربية استراتيجية شاملة للتكامل الاقتصادي تراعي المصالح المشتركة لجميع الدول العربية. فما زالت هناك دوافع ذاتية وشروطا موضوعية لاستمرار عملية التكامل الاقتصادي العربي. فالكثير من عناصر التاريخ والسياسة والاقتصاد تجمع العرب أكثر مما تفرقهم. ولكي ينجح العمل الاقتصادي العربي المشترك، يجب على الدول العربية تحديد إستراتيجية اقتصادية موحدة وفق أهداف طويلة المدى، ومسار لتحقيق هذه الأهداف، وآليات لتنفيذ الخطط المستقبلية.

كما يجب أن تركز الإستراتيجية على تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الأجنبية، ورفع قدرته على التفاعل مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي،[1] والظروف العالمية أهمها بروز عصر منظمة التجارة العالمية، والتي تتيح لتجارب التكامل الاقتصادي العربي التمتع ببعض الاستثناءات. كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

إن سبل تنفيذ استراتيجية التكامل العربي يكون بالحرص على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة حجم التجارة العربية البينية، وتشكيل تجمع اقتصادي عربي متين، والتصميم على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك، كما يجب تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمات المتخصصة العربية والاتحادات النوعية والهيئات الإقليمية والدولية من أجل تطوير التجارة العربية البينية ، وإزالة العراقيل التي توضع أمام الصادرات العربية في الأسواق الخارجية. مع الحرص على إنشاء اتحاد جمركي عربي تستفيد منه جميع البلدان الأعضاء بالتساوي هو طموح يصعب تحقيقه فالوضع الحالي. لذلك واعتماداً على تجارب تجمعات إقليمية أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي، يجب

[1] الحوار المتمدن، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مصطفى العبد الله الكفري، قسم الإدارة والاقتصاد، بتاريخ 2023/07/24، سا 19:50، https://m.ahewar.org/s.as

التفكير في آليات تعويض للبلدان التي قد تتضرر من إقامة الاتحاد الجمركي العربي. ومن الوسائل لذلك إنشاء صندوق خاص يساعد البلدان الأقل استفادة من الاتحاد الجمركي في تطوير بنيتها الأساسية وقدراتها الإنتاجية والتنافسية وتقليص الفجوة بينها وبن البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي. وعلى المستوى الاستراتيجي، فإن قيام الاتحاد الجمركي رغم فوائده لن يكون بحد ذاته كافياً لتحقيق الفوائد التي تتطلع لها معظم البلدان من تدعيم القدرات التنافسية وتنمية الصادرات والقدرات الإنتاجية، ومن ثم دفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة والفقر. وهذا يدفع لاعتماد وسائل أكثر تقدّماً وفعالية للتكامل الاقتصادي العربي، ويتطلب من متخذي القرار في الدول العربية لتحرير تجارتها البينية، وصولا إلى الاتحاد الجمركي، إلى العمل على بلوغ المراحل الأرقى من التكامل والمتمثلة في إقامة الاتحاد الاقتصادي العربي، الذي يضمن حرية حركة القوى العاملة العربية، ويرفع العراقيل أمام الاستثمار العربي المباشر، ويسهل تنسيق السياسات الاقتصادية، الكلية والقطاعية.

يجدر بالذكر إن معظم الدول العربية وفي استراتيجيتها الحالية للتكامل الاقتصادي تؤكد على نشاط المدخل الانمائي للتكامل الاقتصادي العربي و تنسيق السياسات، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مدخل التنسيق للخطط الإنمائية القطرية لا يتطلب بالضرورة تنسيقاً كاملاً للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الأقطار العربية كافة، إذ إن تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية في ما بين الأقطار العربية، وبالتالي اختلاف السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعمول بها يجب ألا يقف عائقاً أمام الأخذ بأسلوب التخطيط والتنسيق بين مجهودات التنمية القطرية للدول العربية.[1]

وإذا كان التقدم والرقي من أهداف التكامل العربي مستقبلا، فهذا يحتاج إلى مزيد من المشروعات المشتركة ليتزايد الإنتاج وتتزايد من خلاله العمالة ويعم الرخاء والرفاهية ويقل الاعتماد على الخارج، فالرؤية الاستراتيجية للتكامل العربي لا تتحقق باستعمال مقومات التكامل العربي في دول مجزأة بل بالعمل الجماعي المشترك من أجل الاستفادة من الفرص الضائعة والفوائد التي يمكن أن تكون في متناول المنطقة العربية إذا سارت مجتمعة في مشروع التكامل الاقتصادي مع ضرورة تركيز الدول العربية موحدة على تطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، فعلى سبيل المثال صرح الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بأنه يوجد أكثر من ثلثي الأسمدة في العالم بالدول العربية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تحتاج إلى

[1] مجموعة مؤلفين، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق** (سلسلة كتب المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 285.

استغلال أمثل للأسمدة.[1] مما يستدعي ضرورة استغلال إمكانياتها المتاحة على مستوى ثرواتها الطبيعية والزراعية والتجارية والاستثمارية. وفي هذا الشأن فإن التكامل الاقتصادي العربي عرف تراجعا بعد عقد السبعينات من القرن الماضي بسبب العوائق التي حالت دون تنفيذه من بينها المشاكل الجيو ــ سياسية، لكنه شهد خلال السنوات الأخيرة دفعة جديدة من قبل الأنظمة العربية والرأي العام العربي لإعادة إحياء التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي من جديد.[2] لذلك فإن الخطوات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة والتكامل التنموي يجب أن تكون أكثر جدية، ويجب متابعتها، فإستراتيجية الإنماء التكاملي العربي تتطلب إتخاذ خطوتين: [3]

أولا: مراجعة شاملة ودقيقة لأداء و إنجازات المشروعات العربية المشتركة: و هذا بإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص العربي، والاتفاق على توجهات محددة تجاه المتغيرات العالمية مثل الجات والشراكة الأوربية والأمريكية والمتغيرات الإقليمية التي يجب أخذها بعين الاعتبار أيضا.

ثانيا: تقوية علاقة المشروعات العربية المشتركة: رفع القوة الاقتصادية للأقطار العربية يحتاج لتقوية دور المشروعات العربية المشتركة في التكامل الاقتصادي وربطها بمؤسسات التكامل الأخرى، مع تحديد إستراتيجية واضحة لاستشراف المستقبل.

واستنادا إلى ما سبق فإن أكبر خطوة للتكامل الاقتصادي العربي والتي على الدول العربية أن تخطوها هو الاستفادة من الميزات النسبية للأقطار العربية كافة دون إقصاء، وإحصاء هذه الميزات حتى يتسنى لها تفعيل موارد القوة العربية المتاحة فعليا وتحقيق الاستفادة القصوى منها، والاستفادة في نفس الوقت من تجارب الدول المتقدمة والتي نجحت فعلا في عملية التكامل الاقتصادي. هذا من خلال التعجيل بتفعيل استراتيجيات وطرق عمل للوصول للتكامل المنشود والتي تكون مبينة أساسا على التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة بين أقطار الوطن العربي و تعزيز العلاقات البينية العربية، مع ضرورة توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية والتشريعية من أجل تأطير التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق مصالح مشتركة وتحقيق النهوض بالمنطقة العربية.

---

[1] الجمهورية اونلاين، اقتصادية الجامعة العربية تناقش سبل تنفيذ استراتيجية التكامل العربي، عبد النبي الشحات، قسم التحرير، بتاريخ 2023/07/25، سا 09:15، https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1167817.html

[2] الشرق الأوسط، **انطلاق مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي في تونس بمشاركة دول الخليج وشمال أفريقيا**، المنجي السعيداني، بتاريخ 2023/06/30، سا 19:46، https://aawsat.com/home/article/1190346/

[3] طالم علي ، **نحو إستراتيجية حديثة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدّولية الراهنة – وجهة نظر–**، مجلة التكامل الاقتصادي، 2017، ص 32-33.

خلاصة:

مما سبق نستخلص أن التكامل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تهدف إلى الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل والاتحاد فيما بين الدول، حيث أن تنامي ظاهرة التكامل الإقتصادي بين دول العالم برزت بشكل ملفت للانتباه، وأصبحت سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على غرار الدول النامية التي اتضح لها جليا أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالشكل والسرعة المطلوبين دون الاعتماد الجماعي على التكامل والتكتل في مجاميع إقليمية تعمل على التنسيق الاقتصادي والتجاري والإنمائي لدفع عجلة التنمية. ولم تتخلف الدول العربية عن هذا الاتجاه فقامت بمحاولات عديدة لإقامة أشكال مختلفة من التعاون والتكامل الاقتصادي الجماعي والثنائي استهدفت في البداية إزالة العقبات والقيود القانونية والجمركية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الانتاج وتحقيق أكبر قدر من التنسيق في هذا الإطار، وقد تم إنجاز بعض الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية. كما أن قيام تكتلات إقليمية جزئية في الوطن العربي (مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي) لا يعني أن الدول الأعضاء فيها سوف تشكل وحدة سياسية وإقتصادية لا يجوز لها أن تذوب في الوطن العربي الكبير، كون أن فكرة إقامة هذه التكتلات العربية الجزئية ماهي إلا خطوة داعمة لأواصر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية والسير من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وتماشياً مع ما تم التطرق إليه وبالرغم من المشاكل العديدة التي واجهت عمليات الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي إلا أن هناك بعض الإنجازات التي تمت، وإن كان بعضها ما زال يتعثر في التنفيذ وهو ما يؤدي لمحدودية إنجازاته نظرا للفشل في تحقيق أهدافه الرئيسية، فواقع الدول العربية بعيد جداً عن استغلال الإمكانات المتاحة لصالحه، فالدول العربية لا يمكنها البقاء بـــمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية سواءا إقليميا أو دوليا.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التجارة البينية وترقية الصادرات العربية

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية محوراً هاما في اقتصاديات الدول والتنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد العالمي، ومن أهم تداعياتها في هذا الشأن هو ترقية الصادرات وتنميتها خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، وفي هذا المجال فإن الدول العربية في حاجة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية البينية، خصوصاً في مجال التجارة، وهذا بتأكيد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي من الناحتين النظرية والعلمية يساهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أنها تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية خاصة الإدارية بين الدول الأعضاء ومن ثم توزيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركيه موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكامل الاقتصادي وبالتالي زيادة حجم الصادرات البينية، وهو ما يساهم في زيادة الدخل القومي و المساهمة في رفع المستوى المعيشي للدول. فالمدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي يسعى لتحقيق الهدف المنشود وهو تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية واستغلال عوائد أكبر على نطاق واسع عبر نمو أسرع في الصادرات، وهذا رغم تماثل الهياكل الاقتصادية في البلدان العربية، وارتباط أسواقها بالأسواق الرأسمالية العالمية.

إن الأطُر العربية الرامية لتعزيز التجارة العربية البينية ضمن مسعى التكامل الاقتصادي العربي بذلت ولازالت تبذل المزيد من الجهود لترتقي لمستوى أعلى بما يتماشى مع مثيلاتها المسجلة في التكتلات الدولية الرئيسة ومن أهمها دول الاتحاد الأوروبي.

و قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية بين الدول؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تحليل واقع التجارة العربية البينية؛
- ✓ **المبحث الثالث:** ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي.

1. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية بين الدول

تتزايد أهمية التجارة الخارجية نتيجة للتطورات التي مر ويمر بها الاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد الاتجاه نحو قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يلقى على عاتق سياسات التجارة الخارجية إنجاز العديد من الأهداف التي تسعى الدول إلى بلوغها باستخدام الأدوات أو الوسائل المثلى في سياسات التجارة الخارجية لتعزيز القدرات التجارية الإقليمية البينية، كما أن التجارة الخارجية تؤدي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول بما فيها الدول النامية والتي تحاول ارجاع التوازن لموازين مدفوعاتها،[1]حيث أن الاحتياطات الأجنبية تعتمد بشكل ما على التجارة الخارجية فكلما زادت صادرات الدولة من المنتجات والسلع زادت مداخيلها من العملات الصعبة، وبذلك فالتجارة الخارجية تشكل جزءا هاما في دخولها القومية، ووسيلة من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الخارج.

1.1 المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

1.1.1 الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق، هو عمليات بيع وشراء السلع وتأدية وتلقي الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة، سواء كانت هذه الأطراف حكومات؛ أو هيئات؛ أو مؤسسات عامة؛ أو أفراد عاديين؛ أو مشروعات خاصة، ويطلق على عملية بيع السلع أو تأدية الخدمات في هذا المجال (الصادرات)، وعلى عملية شراء السلع أو تلقي الخدمات تحت إسم (الواردات)، وتشمل كافة أنواع السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.[2]

أما بالمعنى الشامل للتجارة الخارجية، فتعرف بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الـــصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية. وتتمثل هذه الصفقات التجارية في تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو المواد الأولية ونصف المصنعة؛ أو تبادل

[1] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 6.

[2] محمد الطنطاوي الباز، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994 ، ص 84.

الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن؛ أو تبادل النقود في شكل حركة رؤوس الأموال سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية، وكذلك نقل العمالة والتكنولوجيا.[1]

و في تعريف للتجارة الخارجية والذي يميزها عن التجارة الداخلية، هو أن مصطلح التجارة الخارجية يطلق على عملية التبادل الدولي للسلع و الخدمات والذي يتم بين وحدات سياسية تتمتع كل منها بالاستقلالية لمختلف سياساتها ونظمها الاقتصادية، واختلاف أنظمتها النقدية وما يترتب عن ذلك من مشاكل في تحديد سعر الصرف بين العملات المحلية المختلفة.[2]

كما عرفت التجارة الخارجية Foreign Trade أيضا على أنها عملية تبادل تجاري لمختلف السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج بين عدة دول، كما تشمل حركة رؤوس الأموال بغرض تحقيق المنافع المنتظرة من التبادل بين أطراف التجارة. [3]و الملاحظ من هذا التعريف هو أنه عرف مكونات الصادرات والواردات، كما أتاح لنا فهمًا جديدًا لمفهوم الاستثمار وعلاقته بالتجارة الخارجية من خلال حركة رؤوس الأموال،[4] حيث يُبيِّن هذا التعريف تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الإجمالي(GNP) ، متجاوزًا بذلك المفهوم التقليدي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) . ويشير أيضًا إلى أن التجارة الخارجية تلعب دورًا مهمًا في تحديد الوضع الاقتصادي المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة.

ويمكن أن يشمل التبادل التجاري الدولي تلك التجارة بين الدول الأعضاء داخل منطقة معينة أو تكتل اقتصادي ما، وهو ما يعرف باسم التجارة الإقليمية البينية Intra-regional trade والتي تشير إلى كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين الدول داخل منطقة جغرافية محددة أو تكتل معين أو بين تجمعات إقليمية فرعية، مثل "الاتحاد الأوروبي" أو مجموعة "بريكس" أو "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وغالبًا ما يتم الترويج للتجارة البينية كوسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية ومدخلا للتكامل الاقتصادي بين الدول.

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 268.

[2] حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988، ص 9.

[3] حسام داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 14.

[4] Robert C. Feenstra, Alan M. Taylor, **International Trade, Worth Publishers**, Third Edition, 2014, p 3

من خلال التعاريف السابقة يستنتج أن التجارة الخارجية هي انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة وما يترتب أو يتعلق بهذا الانتقال من عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات النقل والتأمين والخدمات الأخرى التي تحتاج إليها هذه السلع والخدمات في تحركها و نقلها بين الدول المختلفة.

2.1.1 الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا بالنسبة لجميع الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية، نظرا لما لقطاع التجارة الخارجية من أهمية في تحقيق مزايا عديدة ما كان لتحصل عليها لولا وجود نشاطات التبادل التجاري الخارجي بين مختلف الدول في العالم، وترجع أهمية التجارة الخارجية إلى العديد من المزايا نذكر منها مايلي:

- التجارة الخارجية تمكن الكثير من السكان في دول العالم من إشباع بعض حاجتهم سواء الضرورية أو غيرها من سلع و خدمات، والتي ما كان يمكن توفيرها إلا عن طريق استيراد بعض السلع والخدمات التي يحتاجون اليها لإشباع تلك الحاجات و توفيرها من الخارج عن طريق التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.[1]ومن هنا تظهر أهمية التجارة الخارجية من مبدأ ندرة الموارد وعدم توفرها محليا، حيث لا توجد دولة تمتلك كل الموارد، أو لا تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات و الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان.[2]
- الاستغلال الأقصى للموارد المتاحة وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة، حيث أنه في كثير من الحالات تمتلك الدول قدر كبير من الموارد لا تستطيع استغلاله إلا لو قامت بتصريفه للدول الاخرى عن طريق التجارة الخارجية. فعلى سبيل المثال نجد أن كثير من الدول النفطية تمتلك فائض من النفط ولا يمكن أن يوجد حافز لهذه الدول على استغلالها إلا في حالة وجود طلب خارجي على نفطها وبدون شك فإنه في حالة عدم وجود طلب خارجي على هذا البترول لترك جزء كبير منه دون استغلال. وكذلك الحال في أستراليا والتي تمتلك أراضي شاسعة للرعي والتي تستغل في تربية ثروة هائلة من الماشية تستخدمها في

[1] مصطفى أبو حلوة، **التجارة الخارجية**، مكتبة كلية التجارة، طنطا، مصر، 1992، ص 5.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 341.

إنتاج اللحوم والصوف، حيث تقوم بتصدير كميات كبيرة منه إلى الخارج، ولا شك في أنه في حالة عدم وجود طلب خارجي على منتجاتها ما كان يمكن استغلال هذه المراعي وترك الجانب الأكبر منها دون استخدام. ولذلك فإن التجارة الخارجية تمكن من زيادة نفع و تحقيق الاستغلال الأقصى لكل الموارد الطبيعية.[1]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس إيجابا على وضع العمالة، وتحسين مستوى المعيشة عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، والعكس صحيح عند ضعف التصدير يؤدي إلى تراجع وخسارة في الناتج القومي، وبالتالي إرتفاع نسبة البطالة وتدهور مستوى المعيشة للأفراد.[2] فالتجارة الخارجية تلعب دور مهم في الحد من الفقر من خلال دمج التجارة الخارجية في استراتيجية إنمائية وطنية تعتمد على تطوير صادرات جديدة و مراقبة التغيرات في مرونة الواردات والصادرات بالنسبة للدخل القومي.[3]
- تساهم التجارة الخارجية في تحسين شروط إنتاجية العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، حيث تلجأ الدول عن طريق التجارة الخارجية إلى القيام باستيراد ما تحتاج إليه من السلع والخدمات والمنتجات على اعتبار أن لكل دولة ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية التي لا تسمح لها بإنتاج السلع داخلياً، أو أنها تنتجها بتكاليف تفوق بكثير تكاليف استيراد تلك السلع ، وهكذا تتمكن مختلف الدول من تلبية حاجاتها من السلع التي لا يمكن إنتاجها داخليا، لذلك فإن التجارة الخارجية بالنسبة لكل دول العالم تعتبر عنصراً فعالاً وضرورياً لمتابعة التطور وتحقيق التنمية الاقتصادية.[4]
- تسمح التجارة الخارجية للدول بالتمتع بمزايا الإنتاج الكبير، وكنتيجة التطور الصناعي الهائل السائد في عصرنا هذا، فإن هناك بعض الصناعات كالسيارات والطائرات والقاطرات والحديد وغيرها من

---

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 290.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 21.

[3] رنان مختار، **علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، الطبعة الأولى، منشورات دار الأمل، الجزائر، 2011، ص 30.

[4] عبدالله نواف النوايسة، **التجارة الخارجية وأثرها على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص 6.

الصناعات التقنية المتطورة، والتي لا يصبح إنتاجها اقتصاديا إلا عند حجم معين وهو ذلك الحجم الأمثل والذي لا يتوفر إلا إذا كان حجم الطلب عليها كبير أي حجم السوق كبير، ولا يحدث ذلك إلا اذا توفر طلب خارجي يساعد على اتساع السوق، وهو ما يعود بالفائدة والربح للدول المنتجة وتحسين أوضاع الموازين التجارية وموازين مدفوعاتها.[1]

- تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في تحديد قيمة الناتج القومي الإجمالي، فكلما زادت قيمة كلا من الصادرات والواردات كلما زاد مستوى الناتج القومي الإجمالي، ويحدث التبادل التجاري بين الدول نتيجة في اختلاف القدرات الإنتاجية بين الدول لاختلاف الموارد الاقتصادية والتقنيات الإنتاجية التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتالي نجد أن هناك تخصص في الإنتاج بين الدول، فالدول تقوم بإنتاج السلع التي تكون تكاليف إنتاجها منخفضة واستيراد تلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها محليا مرتفعة.[2] وبالتالي تعمل التجارة الخارجية على تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى.[3]
- تؤدي التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تنويع الهياكل الإنتاجية عن طريق توسيع فرص التصدير، لتجاوز الاعتماد الرئيسي على إنتاج وتصدير مجموعة محدودة من السلع الأولية، وهو الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة للسلع والخدمات والعمالة المتنقلة بين الدول المختلفة.[4] كما أنه من خلال التجارة الخارجية يمكن للدول تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على القطاعات الواحدة مما يقلل من تأثير التقلبات في الأسواق الدولية.

---

[1] مصطفى أبو حلوة، مرجع سبق ذكره، ص 7- 8.

[2] محمد رياض رشيد وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، منشورات ELGA، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995، ص 329.

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره ، ص 342.

[4] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير، بسكرة، 2013، ص 92.

- تسمح التجارة الخارجية بنقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة فيما بينها و بنقلها كذلك نحو الدول النامية، وهذا من خلال الصادرات والتفاعل مع الأسواق العالمية، أين يمكن للشركات المحلية استيعاب تكنولوجيا جديدة وممارسات إنتاجية أفضل، مما يسهم في تحسين الكفاءة والابتكار.
- تؤدي التجارة الخارجية بين دول العالم إلى إمكانية زيادة الإنتاج نتيجة الانفتاح التجاري نحو العالم الخارجي، وذلك من خلال تأثيرها على عامل المنافسة، والسعي لتحصيل معرفة جديدة في طرق الانتاج وهذا في ظل التقدم التكنولوجي السائد ومحاولة تطبيقه، و تماشيا مع هدف تحقيق تقدم و رقي المجتمع يتطلب ذلك ربط المجتمعات مع بعضها البعض من خلال التجارة الخارجية والمبادلات التجارية بين الأسواق الدولية على اعتبارها منفذا لتصريف الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.[1]

2.1 المطلب الثاني: نظريات وسياسات التجارة الخارجية

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما وفعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام لذلك نجد أن العديد من المفكرين الاقتصاديين اهتموا بدراسة العوامل المحددة لقيام التجارة الخارجية. فقد عرفت نظرية التجارة الخارجية العديد من التطورات بدءاً من الفكر الكلاسيكي، ووصولا إلى الفكر الحديث في تفسير الأسباب الحقيقية المفسرة لقيام التبادل التجاري الدولي. كما أن التجارة الخارجية تتم وفق سياسات تجارية مختلفة من حيث الأدوات ونتائج تطبيقها.

1.2.1 الفرع الأول: نظريات التجارة الخارجية

لقد ظهرت العديد من الأفكار والمدارس التي عالجت موضوع أسباب وأهمية التجارة الخارجية والتي تطورت بمرور الوقت لأكثر من قرنين من الزمن، إلى أن وصلت إلى ما وصلت عليه في عصرنا الحاضر، فنظريات التجارة الخارجية تفسر أسس و مبادئ التبادل التجاري بين الدول، لذا نتطرق إلى أهم تلك النظريات التي حاولت تفسير بصفة أكثر قبولا وواقعية لتحديد أسباب ودوافع قيام التجارة الخارجية.

1.1.2.1 النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

تعتبر النظرية الكلاسيكية بداية انطلاق الفكر الاقتصادي في فهم وتحليل تطور التجارة الخارجية. وبرز الفكر الكلاسيكي في مواجهة الفكر التجاري (الفكر المركنتالي) والذي لم يكن له نظرية مفصلة في موضوع التجارة الخارجية كونه لم يعطوا أهمية للتوازن الخارجي، كما أن الفكر التجاري لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية بل يؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال قيامها برقابة تبادل العملات أو المعادن النفيسة، واحتكار مجال النقل التجاري. إلى أنه تراجعت الأفكار المركنتالية في بداية القرن الثامن عشر بسبب نهاية العهد الإقطاعي، وتناقص الاحتكارات الحكومية، وبدأ المفكرون الكلاسيك في تقديم البديل.[1] ومن أهم النظريات الكلاسيكية التي ظهرت في مجال التجارة الخارجية ما يلي:

أولا : نظرية المزايا المطلقة

يعتبر الاقتصادي آدم سميث (1723-1790) صاحب هذه النظرية، أول من قدم تحليلاً علمياً لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية والتخصص الدولي، وقد بدأ بنظريته بنقد آراء التجاريين وبالذات فيما يتعلق بطبيعة الثروة وقياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن نفيسة، في حين يرى آدم سميث أن ثروة الأمة تقاس بإنتاجها القومي من السلع والخدمات المختلفة وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يوفره توسيع نطاق السوق.[2] كما انتقد آدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة، وواضح أن المزايا والمكاسب التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة لتقسيم العمل الدولي، فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها فيها ميزة مطلقة، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس المزايا المطلقة. هذا يعني حسب ما جاء به آدم سميث، أن التجارة الخارجية بين الدول سببها وجود تفاوت في تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول، هذا التفاوت قد يعود إلى تفاوت في توفر عناصر الإنتاج، لذلك إذا ما تخصصت كل دولة بإنتاج السلع المناسبة لها والتي تتوفر عناصر إنتاجها بكميات أكبر، فإن ذلك سوف يؤدي إلى أن تكون تكاليف إنتاج تلك السلع والخدمات في تلك الدولة تكون أقل، ثم بعد ذلك يتم بذلك تبادلها

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

[2] RA Johns, **International Trade Theories and the Evolving International Economy**, Bloomsbury Publishing plc, London, 2013, p 152.

بسلع أخرى لدى دول أخرى، هذا الاتجاه ب ســـوف يـــؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج العالمي مما يساعد على زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب.[1]

ثانيا : نظرية المزايا النسبية

أوضح دافيد ريكاردو (1778-1823) في نظريته عن التجارة الدولية والتي تقوم على أساس تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها. وركز ريكاردو في مناقشته للتكلفة من خلال "نظرية العمل للقيمة" بالتركيز على قيم تكلفة العمالة الحقيقية النسبية المحلية المطلوبة لإنتاج كميات محددة من السلع، وهي كمية العمل المطبقة لتحديد القيمة النسبية للبضائع.[2] وتتحدد الميزة النسبية على أساس قدرة الدولة على إنتاج السلعة بتكلفة نسبية أقل من غيرها من السلع بمعنى أنه حتى إذا كانت الدولة متخلفة في إنتاج جميع السلع بالمقارنة بغيرها من الدول، لكنها تستطيع أن تستفيد من قيام التجارة إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلعة التي تعتبر أقل تخلفا في إنتاجها حيث تعتبر هذه السلعة هي مجال ميزتها النسبية وتستطيع أن تحقق مكسب من قيام التجارة إذا تخصصت في إنتاج وتصدير هذه السلعة وقامت باستيراد السلع الأخرى من غيرها من الدول.[3]

ثالثا : نظرية القيم الدولية

يعتبر جون إستيوارت ميل (1806-1873) صاحب هذه النظرية من أعلام المدرسة الكلاسيكية وكان اهتمام ميل في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر في سنة 1848 منصباً على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبصفة خاصة على نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دولياً. وعند عرضه لنظريته ركز جون إستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين أي أن كمية العمل تكون ثابتة ولكن نواتج العمل مختلفة بدلاً من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو. فعند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2] RA Johns, Op.cit, p 155.

[3] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 291.

السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.كما أن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة. كما يعتمد موقع معدل التبادل الدولي على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذا على مرونة هذا الطلب، فإذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند ثمن معين) كبير في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة (عند نفس الثمن) قليل فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية.[1]

رابعا : نظرية تكلفة الفرصة البديلة

قدم هابرلر Haberler وهو إقتصادي ألماني في سنة 1933 شرحاً لقانون الميزة المقارنة بدلالة تكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختبار (نفقة الاستبدال) بدلا من نظرية القيمة في العمل والتي اعتمد عليها المفكرين الكلاسيك على رأسهم آدم سميث، ودافيد ريكاردو، والذي يعد نقطة ضعف واضحة، والحقيقة أن هناك عناصر إنتاج أخرى هي عنصر رأس المال وعنصر الأرض الذي يمثل كافة الموارد الطبيعية. ومضمون نظرية تكلفة الفرصة البديلة يتمثل في أن تكلفة سلعة ما هي الكمية من سلعة أخرى التي يجب أن يتم التنازل عنها لكي يتمكن تحرير المواد اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى. وبالتالي تكون للدولة ذات تكلفة الفرصة الأقل لسلعة ما ميزة نسبية في تلك السلعة. وإن اختلاف الاسعار النسبية للسلع هو الدافع لقيام التبادل التجاري، فمعدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى كلا من العرض والطلب للدولتين.[2]

لكن وجهت العديد من الانتقادات لنظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر كونه لم يوضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية للسلع المتبادلة بين الدول، كما أن تحليل هذه النظرية قائم على أساس التبادل العيني فقط، في حين التبادل التجاري الدولي في الواقع يكون على أساس نقدي.[3]

2.1.2.1 النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية:

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

[2] سعد عبد الكريم حماد الدليمي وآخرون، **التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)**، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2023، ص 54.

[3] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76.

تعد النظريات الكلاسيكية نظريات وصفية تقوم على أساس المشاهدة ولكن لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة بينما النظريات النيوكلاسيكية نشأت لتفسير و تحليل قيام التجارة الخارجية والتي نذكر من أهمها:

أولا : نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر – أولين)

يطلق على هذه النظرية اسم النظرية السويدية أو نظرية (هيكشر – أولين). فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج وقد أشار هيكشر في عام 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة والتي لا يمكن إنكارها. ومن ناحية أخرى فقد أكد أولين في العام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحـــو تعـــادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المشاركة في التجارة والتي تتماثل فيهـــا تقنيات الإنتاج.[1]

وتقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على إن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها،[2]وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي ستستورد الدولة هذه السلعة من الخارج. كما اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين دولة وأخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول، كما أنه عند قيام التجارة فإن صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها مقارنة بغيرها من باقي الدول، وذلك كون تكلفة إنتاجها منخفضة ما يعني أن أسعارها ستكون منخفضة نسبياً عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى. أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل إنتاج غير متوفرة محليا أو تعاني نقصا فادحا منها.[3]

وهكذا فإن نظرية هيكشر– أولين تفسر بنجاح لكثير من تطبيقات التجارة الخارجية، فالبلدان تصدر فعلا بالدرجة الأولى تلك السلع التي تستخدم في إنتاجها بصورة أساسية الموارد المتوفرة لديها بكثرة

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, **International Trade -Theory and Policy-**, Pearson Education, Tenth Edition, 2015, p 119.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

نسبية ولكن هذه النظرية لا تنطبق في الواقع على جميع جوانب التجارة الخارجية بين الدول، إذ إن بنية الموارد الإنتاجية التي تملكها الدول الصناعية المتطورة اليوم تتساوى بصورة تدريجية وينتقل مركز الثقل في التجارة العالمية تدريجيا نحو تبادل السلع الـــمتشابهة بين دول متشابـــهة.[1]

ثانيا : اختبار ليونتيف (لغز ليونتيف)

تم إختبار نظرية هيكشر – أولين والتطبيق العملي لها (لغز ليونتيف) حيث ذكر فاسيلي ليونتيف (1905-1999) في مقالة له نشرت عام 1954، أن هناك فكرة واسعة الانتشار تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دو العالم، ومؤدى هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال. وحسب نظرية (هيكشر-أولين) و التي قام ليونتيف باختبارها والتأكد من صحتها، فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونتيف قد أوضح أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيف رأس المال، ولقد سار التحليل من ناحيتين، فالأولى تتعلق بتحديد الصادرات والواردات مما يتطلب الاختبار الدقيق لنظرية (هيكشر – أولين) من خلال التطبيق الواقعي على الاقتصاد الامريكي بحساب المدخلات من عوامل الإنتاج في كل من السلع التي تصدرها وتستوردها الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك القيام بحساب جداول المدخلات من عوامل الإنتاج وهذا لإيجاد قيمة محتويات الواردات المتنافسة والصادرات من عوامل الإنتاج. وكنتيجة لهذا التحليل هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال.[2]

والملاحظ أن النتيجة التي تم التوصل إليهـــا مـــن خـــلال تحليل ليونتيـــف تتعارض مع منطق نظرية (هيكشر – أولين)، لأن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصـــر رأس المـــال مقارنـــة بعنصـــر العمـــل، ووفقاً لهذه النظرية المفروض أنها تتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال.[3] ولكن بدلاً من أن يُقـــر ليونتيف بخطأ هذه النظرية حاول إيجاد مخرج لهذا التناقض، والذي سمي بلغز ليونتيف، وهو

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

[3] ALON Gabriel, **Empirical verification of foreign trade theories**, Kyklos, vol 21, no 4, 1968, p 772.

إرتفاع كفاءة العامل الأمريكي، والتي تعادل ثلاثة أضعاف كفاءة العامل في الدول الأخرى بسبب التعليم والتدريب وتنظيم الصناعة بأمريكا. غير أن تحليل ليونتيف واجه انتقادات عديدة بسبب عدم منطقيته.[1]

ثالثا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (ساملويلسون)

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر – أولين، ففي عام 1949 توصل ساموبلسون إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هيكشر –أولين – ساموبلسون) في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقاً لهذه النظرية القائمة على فكرة الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول. لقد أثبت ساموبلسون ذلك باستخدام نموذج (الدولتين، السلعتين، عنصرين للإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج وكلا الدولتين منخرطين في تجارة حرة متطابقة. هذا ما يعني أن التجارة الدولية تقوم بالدور نفسه الذي من المفترض أن تقوم به في حال السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، كما أنها تساهم في إعادة توزيع الدخول داخل الدولة الواحدة أيضاً،[2] وأمام هذا الوضع فتحت النظرية الباب أمام العديد من التساؤلات التي يمكن الإجابة عن بعضها عند التعرض لموضوع التجارة الدولية.

3.1.2.1 النظرية الحديثة في التجارة الخارجية:

لقد أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية، وعليه فإن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو ذاك تلك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الخارجية.[3]

أولا : نظرية الفجوة التكنولوجية

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] Robert C Feenstra, **Advanced International Trade - Theory and Evidence -**, Princeton University Press, New Jersey, 2004, p 13.

[3] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 2013، ص 128.

لقد طور ميشال بوسنر "Michael Posner" سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات الحادثة على مستوى التطور التكنولوجي، فبعد أن فرضت النظرية النيوكلاسيكية ثبات عنصر الإنتاج عند قيام التجارة، ولكن هذا الفرض تعارض مع الواقع الإنتاجي بعد الحرب العالمية الثانية فقد عرفت الدول تفاوتا فيما بينها من تقدم تكنولوجي وتغير في أساليب الإنتاج مما أعطاها عنصر التكنولوجيا من دور نسبي في التجارة بين الدول إذ قامت الدول المتقدمة باختراع سلع مميزة أعطتهـــا تفوقا و تميزا في التجارة الدوليـــة وميزة نسبية عن باقي دول العالم وهذا ما لاحظه ميشال بوسنر، حيث اعتبر أن الاختراعات الحديثة تنشئ قطاعات احتكارية تحول لها تصديرها إلى الأسواق الخارجية طلبـــا عـــليـــه بعـــدم توافرهـــا عليـــه مـــا يعـــرف بالفجوة التكنولوجية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كل من ألمانيا واليابان وأصحاب الريادة في تطوير المنتجات الجديدة، وبطبيعة الحال فإن هذا لم يكن من فراغ وإنما نتيجة تزايد الإنفاق على البحث والتطـــويـــر ســـواء من الدولة أم من المؤسسات الخاصة، وتزايد براءات الاختراع. فالدول صاحبة التفوق التكنولوجي تقوم بتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا إلى الدول التي الأقل مستوى تكنولوجيا، و بذلك فالدول صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت، في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدول.[1]

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج

تعتبر هذه النظرية أن أساس قيام التجارة الخارجية يتمثل في اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اختلاف الأسعار، وقد توصل الاقتصادي الأمريكي فرنون "Vernon" سنة 1966 باقتراحه نموذجا يبين فيه الميزة التي يحصل عليها بلد ما يسبب التقدم التكنولوجي أو الابتكار الذي يتمثل في اختراع وإنتاج سلعة جديدة ، وكيف يفقد هذا البلد ميزته تدريجيا حينما ينتشر التطور التكنولوجي أو يتم إصدار اختراع جديد إلى العالم الخارجي.[2]وتتلخص هذه النظرية في أن مكونات أي سلعة يختلف من وقت لآخر وأن هذه التكلفة تتكون من الإنفاق على المواد الخام ووسائل الإنتاج والتسويق وتطوير المنتج، وبالتالي فان التغيرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر هذه النفقة في إنتاج السلعة هي المحددة للميزة النسبية التي يمكن أن يتمتع بها البلد في إنتاج سلعة معينة، حيث يعتبر الإنفاق على التكنولوجيا

[1] كمال سي محمد ، **مدخل الإقتصاد الدولي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص 37.

[2] عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 120.

والابتكار أهم عنصر من عناصر التكلفة،[1] وتتغير الأهمية النسبية للإنفاق على الابتكار كعنصر يؤثر على التكلفة الإجمالية للسلعة في حساب الميزة النسبية التي يتفوق فيها بلد آخر في محال التجارة الخارجية.

ثالثا: نظرية إقتصاديات الحجم

نظرية اقتصاديات الحجم تُعتبر تطويرًا لنموذج هيكشر-أولين في مجال التجارة الخارجية. وتؤكد هذه النظرية على أهمية الإنتاج الضخم كمصدر رئيسي للمزايا النسبية في التجارة الدولية. وما ميز هذه النظرية هو أنها عملت على تغيير النهج التحليلي في الاقتصاد من خلال إدخال عامل الزمن بشكل صريح، حيث تستبدل الفرضية الكلاسيكية التي تقول أن ظروف الإنتاج تخضع لقانون العلة بفرضية جديدة تُسمى "قانون تناقص العلة". وفقًا لهذا القانون، يزيد العائد كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الآخر، بغض النظر عن طبيعة هذين العنصرين. وتعتبر هذه النظرية أن وجود سوق داخلية كبيرة يعتبر شرطًا أساسيًا لنجاح تصدير السلع التي تتم إنتاجها باستخدام اقتصاديات الحجم. وتفسر ذلك بزيادة الربحية مع زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف.كما تشير هذه النظرية إلى أن الدول الصناعية ذات الحجم الصغير تميل إلى الحصول على مزايا نسبية في إنتاج السلع شبه المصنعة أو السلع الوسيطة. هذا يعود إلى عدم قدرتها على تأثير على تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، عكس الدول الصناعية ذات الحجم الكبير فهي تحصل على مزايا نسبية في إنتاج السلع الصناعية النامية أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على تحديد احتياجات المستهلكين في الدول الأخرى. [2]

إقتصاديات الحجم إذن وفقا لهذا التحليل مرتبطة بأتساع حجم الأسواق، غير إن اقتصاديات الدول لا تملك نفس الإمكانات وهو ما يجعلها تتمايز في السلع نتيجة لتباين عناصر الإنتاج، هذا يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج معين حسب ما هو متاح لديها من موارد وإمكانات تكنولوجية. وفي هذا السياق فإن فتح الحدود بين مجموعة دول مندمجة اقتصاديا على شكل اتحاد جمركي يساعد على اتساع حجم السوق أمام كل مؤسسة (شركة) موجودة في دول التكتل الاقتصادي، بدخول مستهلكين من الدول الأخرى، ونتيجة ما يحدثه اتساع السوق من زيادة في حجم الطلب، من خلال ما يؤدي إليها توسع

[1] Vernon, R, **The Product Cycle Hypothesis in the New International Environment**, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, vol. 41, no 4, 1979, p 257.

[2] Dilip K. Das, **International Trade Policy: A Developing Country Perspective**, Palgrave Macmillan Books, London, 1990, p 33.

الإنتاج من اكتساب القدرة على الإتقان والتعلم من خلال العمل المقابلة لدعوى الصناعات الناشئة، ومن ثم انخفاض التكاليف وازدياد التصدير، وهذا كنتيجة لمما يسمى بالوفورات الديناميكية للحجم.[1]

باختصار، تهدف نظرية اقتصاديات الحجم إلى شرح نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية الكبرى التي تمتلك أسواقًا داخلية كبيرة، مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا، وبين الدول الصناعية الصغيرة ذات الأسواق الداخلية الصغيرة، مثل بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج واليونان. هذه التفسيرات تعتمد على نظرة للإنتاج والسوق الداخلية وتأثيرها على التجارة الدولية.[2]

رابعا: نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر)

إن جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي ليندر "Linder" هو الاعتماد على جانب الطلب في تفسيره لظاهرة التبادل الدولي في سنة 1961 حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب بالتالي إثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض، حيث توصل ليندر إلى أن مستويات الدخول الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية (كمقياس لحجم التجارة بين الدول) بالنسبة للمنتجات الصناعية، وتقر نظرية ليندر بأن حجم التجارة يزداد في السلع المصنوعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب. ووجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا، لكنه ليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.[3]

ويرى ليندر أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة التي تكون الجزء الأكبر من التجارة، فإن نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة. فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس تكلفة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة يمثل أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج. ومع أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية، فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوي المتماثل من التطور الاقتصادي الذين

[1] مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 111-112.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص199.

[3] سموك نوال، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2019، ص 41.

لديهم الحاجات نفسها سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد. ومن هنا تنشأ الصادرات مع اكتشاف أسواق مماثلة في الخارج.[1]

خامسا: نظرية الجاذبية للتجارة الخارجية

نظرية الجاذبية للتجارة الخارجية تستمد فكرتها و مبادئها من قانون نيوتن العالمي للجاذبية. تم تطبيق النموذج بنجاح لدراسة التدفقات من أنواع مختلفة مثل المنتوجات والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تدفقات التجارة الدولية. هذا ينص في قانون الميكانيك على أن هيئتين تجتذبان بعضهما البعض بشكل متناسب مع نتاج كتلة كل جسم مقسومة على مربع المسافة بين مراكز الجاذبية لكل منهما. ونموذج الجاذبية بالنسبة للتجارة مماثل لهذا القانون.[2]

تحظى نظرية الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي حيث جعلت في شكلها الأساسي التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول، وأول مستخدم لنموذج الجاذبية في قياس تدفقات التجارة بين الدول هو الاقتصادي تنبيرجن Tinbergen سنة 1962 و فيهونين Pöyhönen سنة 1963، ويعرف النموذج الأساسي للجاذبية بتدفق الصادرات والواردات من الدولة A إلى الدولة B ، ويرمز له كل حسب تسميته.[3]

كما أن نظرية الجاذبية والتي جلبت انتباه الباحثين في التجارة الخارجية والتي اختصت بربط العلاقة بين التبادل التجاري الدولي والوزن أو الثقل النوعي للمنتج، طورت من قبل الباحثين لامار و ليفينسون Laamer and Levinsohn سنة1995، وهالبمان Helpman سنة 1999 وهي نظرية تختلف عن كل النظريات السابقة لمحاولتها التركيز على حجم التجارة كأساس لقيام التبادل بين الدول، واستخدم الباحثان نموذج يحتوي على عدد من المعدلات التنبؤية التي تتوقع بحجم التجارة على أساس ثنائي Bilateral بين أي دولتين عرف بنموذج الجاذبية Gravity Model. وقد حدد هذا النموذج

---

[1] سعد عبد الكريم حماد الدليمي وآخرون، **التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)**، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2023، ص 72-73.

[2] Yeshineh Alekaw, **Determinants and Potential of Foreign Trade in Ethiopia: A Gravity Model Analysis**, Available at SSRN 2854183, 2014, p 12.

[3] مليكة خالدي، **أثر الإقليمية الجديدة على أداء التجارة العربية البينية للفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2020، ص 22.

العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي ستؤدي إلى تقدير أفضـــل لتنبؤات التوزيعات الحقيقية لأحجام التجارة بين دولتين، فنظرية الجاذبية في التجارة الدولية تقوم على فكرة أن حجم التجارة بين دولتين يتناسب طردياً مع حجم اقتصاد كل من الدولتين وعكسياً مع المسافة بينهما. بمعنى آخر، كلما كان اقتصاد الدولتين أكبر والمسافة بينهما أقل، زاد حجم التجارة فيما بينهما. [1]ضف إلى ذلك عوامل أخرى مثل حجم السكان في الدولة المصدرة أو المستوردة، اللغة، والتاريخ المشترك تؤثر إجمالا بشكل ايجابي على المبادلات التجارية، وتساهم في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول.[2]

وبصفة عامة فإن النظريات المختلفة للتجارة الخارجية تؤكد على أنه مهما كان المبدأ الذي ستقوم عليه التجارة بين الدول فإن كل الدول سوف تحقق مكسب من قيام تبادل تجاري بينها، وأن قيام تجارة خارجية مبني على أساس حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول و إلغاء القيود على التبادل التجاري.

2.2.1 الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسة التجارية أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة والتي تهتم بتنظيم شؤون التجارة الخارجية وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من خلال استعمالها لأدوات معينة،[3] ويُمكن القول إن هناك سياستين رئيسيتين تتعلقان بمجال التجارة الخارجية، وهما سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية التجارية. وتُعرّف سياسة حرية التجارة بأنها تشجع على تداول السلع بحرية دون قيود كبيرة على الاستيراد أو التصدير. بينما تهدف سياسة الحماية التجارية إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية، وذلك عبر فرض قيود أو رسوم على السلع الواردة من الخارج والمنافسة بالأسواق المحلية. وبالرغم من صعوبة تصنيف الدول بشكل قاطع بين من تتبع سياسة حرية التجارة، وأولئك الذين يعتمدون على سياسة الحماية التجارية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود تداخل بين هاتين السياستين في معظم الأحيان. ويتأثر اختيار السياسة بمزاياها وعيوبها، وأيضًا بالمرحلة التي يمر بها اقتصاد الدولة وبمدى تواجدها في الاقتصاد العالمي.[4]

---

[1] مروان عبد المالك ذنون، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] مليكة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[3] السيد متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 69.

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 282.

وتجدر الإشارة أنه يوجد عدد من الأنظمة التي تتبعها الـــدول في تشكيل سياستها التجارية الخارجية، فلا هي سياسة الحرية المطلقة ولا هي سياسة الحماية المطلقة.[1]

وفيما يأتي تحليل موجز لكل من سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية التجارية ، على النحو الآتي:

أولا : سياسة حرية التجارة

يعتبر مؤيدو سياسة حرية التجارة أنها تسهم في تدفق السلع بين الدول بدون قيود، وتستند هذه السياسة إلى الفكرة التقليدية التي تُشجع على أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تعمل في إطار حرية اقتصادية تحقق أقصى استفادة ممكنة. في إطار حرية التجارة، يتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من أي دولة أخرى، مع مراعاة تكلفة النقل. وفي نفس الصدد يعتبر مؤيدو حرية التجارة الدولية أن التجارة الدولية تعكس نفس فلسفة التجارة الداخلية، حيث يسهم التخصص وتقسيم العمل بين الدول بنفس الطريقة التي يحدث بها داخل الدولة. ومن هنا، يهدف هؤلاء المؤيدين إلى تحقيق تجارة دولية حرة تجعل جميع دول العالم تشكل سوقًا واحدة تتداول فيها الثروات و السلع بحرية. [2]

وقد استند مؤيدو هذه السياسة على بعض الحجج لترويج سياستهم والتي أهمها يتمثل في ما يلي:[3]

– أن سياسة حرية التجارة يمكن أن تكون عاملا مشجعا لظهور المشاريع الكبيرة التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج فيها مقارنة بالمشاريع الصغيرة، وهذا بالاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في عملية الانتاج، وهذا الاتجاه يساعد على انخفاض الأسعار ويؤدي لدخول تلك السلع إلى الأسواق الخارجية، كما أن هذا الاتجاه قد يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

– يمكن أن تؤدي حرية التجارة إلى زيادة الدخل الحقيقي للأقطار المتبادلة، فحرية الأسعار في ظل ظروف المنافسة التامة تدفع كل دولة إلى حرية التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى، وتستورد السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها بأثمان أقل مما لو

[1] حسن أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005، ص 51.

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 284-285.

قامت بإنتاجها، هذا يعني أن حرية التجارة يمكن أن تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وبما يضمن مصالح جميع الأطراف المتبادلة.

– تؤدي هذه السياسة إلى خفض أسعار للسلع والخدمات المستوردة، وهذه الحجة يمكن أن تكون مقبولة، لكـــن ذلـــك يكون على حساب الإنتاج المحلي.

– هذه السياسة يمكن أن تساعد في الحد من الاحتكارات الدولية، حيث يمكن لهذه السياسة أن تساعد في توفير السلع والخدمات لجميع الدول وبأسعار مقبولة بعيدا عن الاحتكارات والتي بدورها تلحق أضرار على مستوى الاقتصاد الوطني.

– تساعد هذه السياسة على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين النوعيـــة، بـــسبب افتراضها وجود المنافسة التامة، حيث على المنتج في هذه الظروف أن يسعى دائما لتحسين النوعية وتخفيض التكاليف والأسعار، واللجوء دائما إلى استخدام أساليب الإنتاج الحديثة والمتطورة التي تضمن بقاءه في السوق.

– كما يمكن أن تؤدي هذه السياسة إلى المساواة في أسعار عوامل الإنتاج في الداخل والخارج، مما يؤدي إلى تساوي تكاليف الإنتاج وقد ينعكس ذلك على المساواة بين أسعار السلع والخدمات بين الدول المختلفة.

– إضافة إلى ذلك فإن حرية التجارة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتشجيع التقدم الفني والتكنولوجي والتبادل الثقافي والعلمي وتبادل الخبرات بين الدول المتبادلة تجاريا.

ثانيا : سياسة الحماية التجارية

يُقصد بمفهوم الحماية هنا بحماية الإنتاج المحلي من المنافسة مع السلع الأجنبية المشابهة في السوق المحلية. وتم تطوير نظرية التجارة الحمائية من قبل المدافعين عن التجارة حيث يجب على الدولة أن تسعى جاهدة لتعزيز الإنشاء أكبر فائض تجاري ممكن، من أجل تشجيع الصادرات والحفاظ على الواردات منخفضة قدر الإمكان. بعبارة أخرى، أيدت النظرية حماية التجارة وليس التجارة الحرة.[1]

[1] Lüder Gerken, The Constitution of Liberty in the Open Economy, Routledge, London, 2004. P 15.

كما تعني الحماية أيضاً صون المصالح والمنافع العامة. أما عدم حرية التجارة فيقصد بها وضع القيود والعراقيل أمام دخول السلع والخدمات الأجنبية.[1] وذلك بهدف تغليب مصلحتها القومية على مصالح الدول الأخرى. ومن أهم الأساليب التي اتبعتها الدول لتقييد تجارتها الخارجية ما يلي: [2]

أ – فرض رسوم جمركية عالية على الواردات.

ب – تحديد حصص للاستيراد وأحياناً للصادرات.

ج – إتباع نظام الرقابة على النقد الأجنبي المسموح بخروجه لشراء سلع وخدمات أجنبية.

من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى سياسة الحماية التجارية، يُلاحظ أنها قد تؤدي إلى عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وذلك بسبب التركيز على الحماية للمنتج الوطني، مما يمكن أن يؤدي إلى تخصيص المزيد من الموارد لصناعات قد تكون غير فعّالة أو أقل تنافسية من الصناعات الأخرى. علاوةً على ذلك، يمكن أن تسهم سياسة الحماية التجارية في عدم التركيز على النوعية والجودة. حيث يمكن أن تكون الحماية منافسة غير مشروطة للمنتجات المحلية، مما يُشجع على تقديم منتجات تفتقر إلى التحسين والتطوير.[3]

وبناءاً على ذلك يُمكن أن تحد سياسة الحماية التجارية من حرية اختيار المستهلكين، حيث يمكن أن يكونوا مقيدين بالخيارات السلعية المحلية المحمية بدلاً من الاستفادة من الخيارات العالمية المتاحة لهم.

3.1 المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومعايير كفاءتها

1.3.1 الفرع الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على التجارة الخارجية بين الدول، كون عملية انتقال السلع والخدمات المختلفة بين دول العالم لا تتم بصفة مطلقة أو عشوائية بل تحددها العديد من المحددات والعوامل، ومن بين أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 285.
[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[3] محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 286.

أولا: الطلب والعرض لمختلف السلع والخدمات

إن توفر الطلب المدعوم بالقوة الشرائية في أي دولة على سلع وخدمات دولة أخرى شرط ضروري لانتقال هذه السلع والخدمات إلى حيث الطلب عليها بشرط أن تتوفر كميات من هذه السلع والخدمات وبالأسعار الملائمة والتي لجعل لهذه النوعيات من السلع والخدمات ميزة في أسواق دول الطلب فإذا انعدم الطلب في أي مكان على سلع وخدمات معينة فلن تكون لها حاجة في هذا المكان ومن ثم لا تنساب إليه.[1] ومن هذا المنطلق فالطلب على السلع والخدمات من البلدان الأخرى والقدرة على تلبية هذا الطلب يؤثران في حجم التجارة الخارجية.

ثانيا: توفر الكمية النقدية بالنوعية المطلوبة

حتى يتم انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى لابد من توفر تلك الكمية اللازمة من النقود ، وهذا في ظل تعدد الأنظمة النقدية والعملات النقدية والقواعد النقدية، ومن هنا يمكن القول أن ما يحدد قدرة الدولة على حصولها على كمية من السلع والخدمات من الأسواق الدولية عليها طبعا أن تقوم بدفع قيمة هذه السلع والخدمات بالعملة التي يطلبها المنتج أو المورد. ومن هنا فإن حجم التجارة لأي دولة يتوقف على قدرة الدولة على توفير تلك العملات والتي تكون بحد ذاتها مقبولة في مقابل هذا الحجم من السلع والخدمات التي تريد الحصول عليها من الخارج.[2]

ثالثا: اختلاف الأنظمة الاقتصادية و القانونية

يُعد الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية والقانونية و الادارية عاملاً مهماً في تحديد حجم تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الدول. فقد أدى الاستقلال السياسي والاقتصادي والاختلاف في اللون واللغة والعادات والتقاليد والثقافة والحضارة إلى ظهور أنظمة اقتصادية وقانونية وإدارية مختلفة أنشأت حدوداً أمام تدفق المعاملات الاقتصادية بين الدول، ومن أبرز هذه الأنظمة الاقتصادية نذكر أبرزها الأنظمة الرأسمالية والشيوعية، حيث تسهل التجارة بين الدول ذات النظام الاقتصادي الواحد. كما أن الأنظمة القانونية

[1] مصطفى أبو حلوة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] مصطفى أبو حلوة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

والإدارية التي تفرض قيوداً على تدفق بعض السلع والخدمات ورؤوس الأموال. حيث يتوفر لكل دولة نظام قانوني معين يحدد مجموعة من القيود على التجارة.[1]

رابعا: التنمية الاقتصادية

إن عامل اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول سواء نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية أو ضيق السوق المحلية، والذي يعود إلى جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي تعاني منها بالدرجة الأولى الدول النامية، هذا ما يدفع هذه الدول إلى وضع خطط لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الصادرات ووضع حواجز للواردات عبر وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية،[2] وتشمل السياسات التجارية والقوانين واللوائح التجارية التي تؤثر على الواردات والصادرات. هذا باستخدام التعريفات الجمركية والقيود التجارية والتي قد تقيد التجارة الخارجية.

خامسا: العوامل الجغرافية

الموقع الجغرافي للبلدان يلعب دوراً في تحديد التجارة الخارجية . فالوصول إلى أسواق أخرى والبنية التحتية اللوجستية مهمة لنجاح التجارة الخارجية والتي ترتبط بعمليتي الإنتاج والاستهلاك. حيث إن أساس تلك التجارة هو وجود تباينات جغرافية وطبيعية تميز كل دولة عن الأخرى، هذا ما يؤدي للتخصص في الإنتاج والتبادل التجاري في فائض الإنتاج بين الدول.[3] كما أن للموقع الجغرافي والعوامل الجغرافية تؤثر على حجم المبادلات التجارية الخارجية وانخفاض التكاليف حيث أن تكلفة الشحن البحري أقل من تكلفة الشحن الجوي أو البري، كم أنه كلما كانت مسافات الشحن قصيرة بين الدول المتبادلة تكون تكاليف النقل إلى الأسواق الدولية منخفضة.

سادسا: التكتلات الاقتصادية الإقليمية

[1] مصطفى أبو حلوة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[3] حنين كاترين سامي عدلي، **العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة البحث العلمي في الأداب، 2018، ص 2.

شهدت الساحة الدولية تغيرات جذرية وسريعة نتج عنها ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية وظاهرة الإقليمية الجديدة، ومن صورها اتفاقيات التجارة الإقليمية والتي تنطوي ضمن التكامل التجاري والتي من آثارها هو خلق التجارة البينية، يعني أن منطقة التجارة الحرة تعمل على خلق فرص التجارة جديدة.[1]

إن التكتل الاقتصادي بصفة عامة يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة،[2] وفي هذا الإطار إن التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية تساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة بين دول العالم، من خلال السعي والتوجه نحو التكتلات الإقليمية والتي تمنح مزايا للدول أعضاء التكتل وتفضلها مقارنة بالدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويؤيد هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين " "R.Baldwin" الذي يرى أن التكتل الإقليمي يعتبر طريقا مرحليا نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية.[3]

2.3.1 الفرع الثاني: معايير كفاءة التجارة الخارجية بين الدول

يوجد العديد من المعايير المتعلقة بدراسة كفاءة التجارة الخارجية، أهمها معدل التغطية، درجة المشاركة الاقتصادية، درجة التبعية الاقتصادية، درجة الاستقرار الاقتصادي، التركز الجغرافي، ودرجة الانكشاف الاقتصادي، وفيما يلى عرضاً موجزاً لكل منها، وطريقة تقديرها:

أولا : معدل التغطية : يقدر هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، وقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها. ويتم خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) × 100

[1] مليكة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3] ملال شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2021، ص 7.

ويُفسر زيادة قيمة معدل التغطية عن 100% إلى وجود فائضاً في الميزان التجاري للدولة، نظراً لأن قيمة الصادرات تغطي الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك.[1]

ثانيا: درجة المشاركة الاقتصادية: هذا المعيار يعبر عن مدى مشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه بالفرق المطلق بين الصادرات والواردات للدولة، أي صافي التجارة الخارجية منسوبا إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية (صادرات+ واردات)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد أدنى صفر في حالة توازن الميزان التجاري للدولة والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، وحد أعلى 100 في حالة ما إذا كانت الدولة مستورداً صافياً أو مصدراً صافياً.[2]

ثالثا: معدل التبعية الاقتصادية: يعبر هذا المؤشر عن اعتماد الاقتصاد على التجارة الخارجية، فارتفاعه يدل على اعتماد اقتصاد على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة، ويتم حسابه بنسبة قيمة الواردات إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح قيمته ما بين 100 في حالة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس. وأهمية هذا المؤشر واضحة في دلالته على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي.[3]

رابعا: درجة الاستقرار الاقتصادي: هذا المعيار يشير إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، إذ أنه كلما زادت قيمته كلما دل ذلك على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، فاذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر فإن ذلك يعني ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة. وكلما زادت قيمة هذا المعامل فإن ذلك يعني زيادة درجة عدم الاستقرار. ويمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير ما بتقدير معامل الاستقرار، والذي يعتمد على حساب النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات، والتي يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:[4]

---

[1] سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان، **اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2013، ص 19.

[2] دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان، يحى عبد الرحمن يحى الحفنى، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، العدد 4، المجلد 42، 2021، ص 2326.

[3] دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان، يحى عبد الرحمن يحى الحفنى، مرجع سبق ذكره، ص 2325.

[4] سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = [\text{ص}'/(\text{ص} - \text{ص}')] \times 100$$

حيث أن: ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة.

ص'= القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

خامسا: التركز الجغرافي : عادة ما تقاس نسبة تركز الصادرات من سلعة معينة أو مجموعة من السلع خلال فترات معينة بعدة مؤشرات من أهمها معامل التركز الجغرافي، أو ما يعرف بمعامل (جيني- هيرشمان)، وهو معامل يقيس درجة التركز لصادرات الدولة من حيث عدد الدول التي تتعامل معها الدولة بالتصدير. ويتم حساب معامل التركز الجغرافي وفقاً للمعادلة التالية:[1]

$$\textbf{معامل جيني هيرشمان للتركز الجغرافي (\%)} = \sqrt{\text{مج} \left(\frac{\text{ص و}}{\text{ص}}\right)^2}$$

حيث أن: ص و= حجم الصادرات إلى الدولة (و).

و= 1، 2، 3،.....،ن.

ص= إجمالي الصادرات إلى مختلف دول العالم.

سادسا: درجة الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضا درجة الانفتاح الاقتصادي، تعبيرا عن مدى الانفتاح الاقتصادي الدولة على العالم الخارجي، ويستخدم حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويتم احتساب مؤشر درجة الانكشاف الإقتصادي من خلال المعادلة التالية:[2]

---

[1] صبري يحيى سيد على شلتوت، **التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 2، المجلد 26، 2016، ص 1249.

[2] سداوي نورة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980- 2014 - دراسة حالة الجزائر -**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2019، ص 18.

$$\text{درجة الانكشاف الإقتصادي} = 100 \times \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}$$

4.1 المطلب الرابع: التجارة الخارجية الدولية في ظل التكتلات الإقليمية

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة بهيمنة شكلين من أشكال العلاقات الاقتصادية، يتمثل الشكل الأول في تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية بين مجموعة من الدول المتجانسة سواء اقتصاديا أو اجتماعياً أو سياسياً، ويأخذ الشكل الثاني إقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي من خلال إزالة الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات الوطنية.[1] هذا ما انعكس بطبيعة الحال على طبيعة العلاقات التجارية الدولية و التأثير على التجارة الخارجية للدول.

ويترتب عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية عديد المكاسب والفوائد على التجارة الخارجية العالمية، كما تواجهها عديد المشاكل والمعوقات بتغير الظروف التي يواجهها العالم حاليا. هذا ما يستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها.

1.4.1 الفرع الأول: فوائد التكتلات الإقليمية على التجارة الخارجية

- يترتب عن التكتلات الاقتصادية عديد الفوائد اتجاه حجم التجارة الدولية نظراً لـــما يرتبط بها من اتساع الأسواق، ومن ثم توسع حجم الإنتاج وبالتالي رفع معدلات النمو والتنمية ، ما يؤدي بذلك لتغيير البنيان الاقتصادي للدول الأعضاء، نتيجة لزيادة درجة التخصص وفقا للمزايا النسبية في التصدير.[2]

- التكتلات الإقليمية تسمح بزيادة حجم التجارة عبر تسهيل الوصول إلى الأسواق الأخرى وهذا من خلال تقليل التكاليف اللوجستية المرتبطة بالتجارة الخارجية والتي تشمل تكاليف النقل والتخزين والتأمين والشحن والإجراءات الجمركية.

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 193-194.

– من الآثار الناجمة على المستوى الإقليمي في ظل التكتلات الاقتصادية هي الأثر الانتشاري للتجارة الخارجية من خلال التحرير التجاري داخل الإقليم الموحد بدلا من العالم كله، فالتكتلات الاقتصادية في هذه الحالة تمثل عولمة جزئية.[1]

– التجارة الخارجية بين الدول النامية ضمن تكتل إقليمي تعد وسيلة لمجابهة العولمة والنظام العالمي المبني على التحرير التجاري على المستوى الدولي، وهذا من خلال تعزيز تجارتها الإقليمية البينية واستهداف أسواق التكتل الإقليمي المنضمة تحت لواءه، وهذا لتحسين تنافسية صادراتها ومجابهة مخاطر التنافسية الخارجية. كون الدول النامية لا تقوى على منافسة الدول الصناعية المتقدمة في الأسواق العالمية المفتوحة.

– من النتائج المفيدة للتكتلات الإقليمية هو الأثر الانشائي للتجارة الخارجية، وهذا الأثر يسمى أيضا بخلق التجارة، وهو يعتبر من الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية حيث يتم انشاء التجارة من خلال الامكانيات التي تتيحها عملية التكتل وانتهاج اتجاه التجارة الحرة جزئيا من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية، حيث إلغاء القيود على انتقال السلع وحرية التجارة يمكن ان يقود الى الاستغناء عن الإنتاج غير الكفء الذي يتم انتاجه بتكلفة عالية ويتوفر لدى الدول الأخرى الأعضاء في التكتل، والتوجه نحو انتاج أكثر كفاءة الذي يكون بأقل تكلفة والمتضمن استخداما أقل للموارد في ذات التخصص لدى الدول الأخرى، حيث تتخصص كل دولة ضمن المجموعة المتكتلة بما تتمتع به من خصائص نسبية على الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الانتاج بينها اعتمادا على توسيع السوق.[2]

– أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة، وبصفة خاصة بالنسبة للدول النامية هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، وبالتالي تكون نقطة انطلاق قوية نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق.[3]

2.4.1 الفرع الثاني: معوقات التجارة الخارجية في ظل التكتلات الإقليمية

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 167.
[3] أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

- التشويش على التجارة الخارجية مع دول غير أعضاء في التكتل الإقليمي يُعد من أبرز المشاكل والمعوقات، فقد تفرض التكتلات الإقليمية حواجز تجارية أمام الدول غير الأعضاء من خلال تفضيلات تجارية خاصة بالمنطقة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقييد الوصول إلى الأسواق المحلية للتكتلات، مما يؤثر سلباً على التجارة الدولية مع الدول غير الأعضاء. فطبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف يدفع إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية، وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات.[1]

- زيادة التعقيدات البيروقراطية، حيث يمكن أن تزيد التكتلات الإقليمية من التعقيدات والاجراءات البيروقراطية في مجال التجارة الخارجية بين الدول، حيث تتطلب تفضيلات وقوانين معقدة للامتثال، بالإضافة لنقص التنسيق بين الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات وتقديم التسهيلات، هذا يمكن أن يكون مزعجًا ومكلفًا للشركات والمصدرين الذين يحاولون الوصول إلى الأسواق داخل التكتلات.

- المشكلة الأكثر خطورة التي تواجهها التجارة بين دول العالم اليوم، هي تصادم التكتلات الإقليمية فيما بينها ومنافستها لبعضها، فعلى الرغم من كون أن الاتجاه الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة البينية، إلا أنه يتضمن أيضا إمكانية التصادم بين التكتلات الضخمة، واحتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.[2]

- إن التجمعات أو التكتلات الاقتصادية يجب أن يكون تأثيرها في نهاية المطاف العمل على خلق التجارة، وليس إلى تحويل المبادلات التجارية فتأسيس اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة لابد ألا يتحقق على حساب مسار التجارة الدولية، الذي يقتضى تنمية المبادلات التجارية وتدفقها عبر الدول فغير ذلك معناه، أن تصبح التكتلات الإقليمية أحد الحواجز، التي تعيق المبادلات التجارية الدولية، وهذا ما يتنافى كلية مع تحرير التجارة وإلغاء كل القيود التي تعرقل من المبادلات التجارية الدولية.[3]

[1] اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 169-170.

[2] أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[3] اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 176.

– التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تضم اقتصادات لدول في مستويات متفاوتة من التنمية على غرار التكتلات التي تضم مزيجا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، والذي يعرف في هذه الحالة استفادة بعض الدول من الارتباطات والمزايا التجارية الإقليمية بصفة متفاوتة، ما أدى ذلك إلى تمييز بين الدول وبروز مشكلة الترتيبات الإقليمية التمييزية بين دول التكتل الواحد.[1]

إن التطرق لموضوع التجارة الخارجية وحريتها خاصة مع انتشار ما يعرف بظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وما لها من عديد المكاسب والفوائد على التجارة الخارجية وما قد يواجه التبادل التجاري الدولي من عوائق تحد من حرية التجارة ضمن الإقليمية الدولية، فالتكتل الاقتصادي ومن خلال مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد، وتعزيز التصدير عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. هذا كله يحتاج لتظافر جهود الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي من تنسيق السياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات وتخطي العراقيل داخل التكتل، وتوحيد التسهيلات والحوافز للتجارة داخل التكتل. هذا ما عالجته العديد من الدراسات حول الترتيبات التجارية الإقليمية، ومقارنة بين حصص التجارة داخل منطقة التكتل الإقليمي لدولة ما مع حصص تجارتها التي تقوم بها مع أعضاء آخرين خارج مجموعة التكتل، وبالتالي دراسة ميول البلدان لتوجيه تجارتها الخارجية.

2. المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة العربية البينية

تعد التجارة العربية البينية مدخلاً من مداخل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وانطلاقاً من أن تنمية التجارة العربية البينية يُعد لبنة في منظومة التكامل الاقتصادي العربي، بل قد تكون هي المحرك الأساسي لتقوية التكامل الذي تسعي الدول العربية إلى تحقيقه وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية، هذا ما يتطلب بالتأكيد تعزيز قاعدة الصادرات العربية، خاصة مع تشابه هياكل صادرات غالبية الدول العربية، حيث تشترك الدول العربية في كون صادراتها من المواد الأولية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والدخل القومي، وبالتالي فإن تقلبات الأسعار العالمية لتلك السلع تنعكس سلباً على الاقتصادات العربية.

1.2 المطلب الأول: التجارة الخارجية العربية

[1] Bhalla, Ajit S, **Regional blocs: building blocks or stumbling blocks ?**, Springer, London, 2016, p 16.

يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا مهما في اقتصاديات الدول العربية، وسنتطرق إلى توصيف أداء التجارة الخارجية العربية، وخاصياتها من خلال اتجاهها وهيكلها السلعي.

1.1.2 الفرع الأول: أداء التجارة الخارجية العربية

حققت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية قيما متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، ويتضح ذلك من خلال تطور الصادرات والواردات العربية الإجمالية، والجدول التالي يبين تطور أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2021) :

جدول رقم 2-1: أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2017-2021). (الوحدة: مليار دولار)

البيان / السنة	الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	نسبة الصادرات العربية من الصادرات العالمية (%)	نسبة الواردات العربية من الواردات العالمية (%)
2017	909,7	790,6	17.735,1	17.964,8	5.1	4.4
2018	1.089,0	825,8	19.465,4	19.800,5	5.6	4.2
2019	1.019,3	860,2	19.014,7	19.284,2	5.4	4.5
2020	755,6	746,3	17.582,9	17.812,1	4.3	4.2
2021	1.038,2	810,4	21.357,1	21.657,2	4.9	3.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 191.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات العربية سجلت ارتفاعا عام 2018 حيث بلغت 1,089,0 مليار دولار مقارنة بنحو 909,7 مليار دولار في عام 2017، مما أثر في وزن الصادرات العربية من قيمة الصادرات العالمية، و بلغت نحو 5.6 % في عام 2018 مقارنة ب 5.1 %، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية نتيجة الارتفاع المتزايد في أسعار النفط. في حين تراجعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2019 حيث بلغت 1.019,3 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع حركة التجارة الخارجية للدول العربية عموما نظرا لانفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي بشكل عام وحدوث توترات تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذلك عدم اليقين

بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.4%. أما في عام 2020 عرفت قيمة الصادرات العربية انخفاضا ملحوظا ما قيمته 755,6 مليار دولار وذلك نظرا لتداعيات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية و ما نجم عن الجائحة من انهيار في أسعار النفط، فلم تكن التجارة الخارجية العربية في معزل عن تلك المتغيرات، وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء، وانخفاض مستويات الطلب على النفط الذي دفع دول العربية النفطية لتعديل كميات الإنتاج النفطي لتخفيف الضغوطات السعرية في ظل التراجع الكبير في مستويات الطلب، حيث يمثل النفط نسبة مهمة من الصادرات العربية، هذا ما أدى لتراجع وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى نحو 4.2 %. في حين شهدت الصادرات العربية الإجمالية ارتفاعاً لتصل إلى قيمة 1038.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ويرجع ذلك للجهود الدولية لاحتواء الأزمة الوبائية وتحقيق التعافي منها، وهو ما كان له من آثار بشكل خاص على قطاع التجارة الخارجية العالمية و العربية، وكذا بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.9%، وهي في نفس الوقت نسبة ضئيلة عالميا.

أما أداء الواردات العربية فقد عرف ارتفاعاً أقل من ارتفاع الصادرات في عام 2021 لتبلغ ما قيمته 810.4 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 746.3 مليار دولار عام 2020، الأمر الذي أدى إلى انخفاض وزن الواردات الإجمالية العربية من إجمالي الواردات العالمية لتبلغ نحو 3.7% عام 2021 وهي أدنى نسبة وصلت لها خلال الفترة 2017-2021، ذلك أن نمو الواردات العالمية كان أكبر، في حين سجلت أعلى نسبة لها عام 2019 قدرت بحوالي 4.5 %، بسبب التزايد الكبير في الواردات العربية و بلغت قيمتها 860,2 مليار دولار.

أما بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى عام 2021، فقد ارتفعت صادرات معظم الدول العربية ، ونفس الشيء بالنسبة للواردات، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 2-1: أداء التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (%) عام 2021.

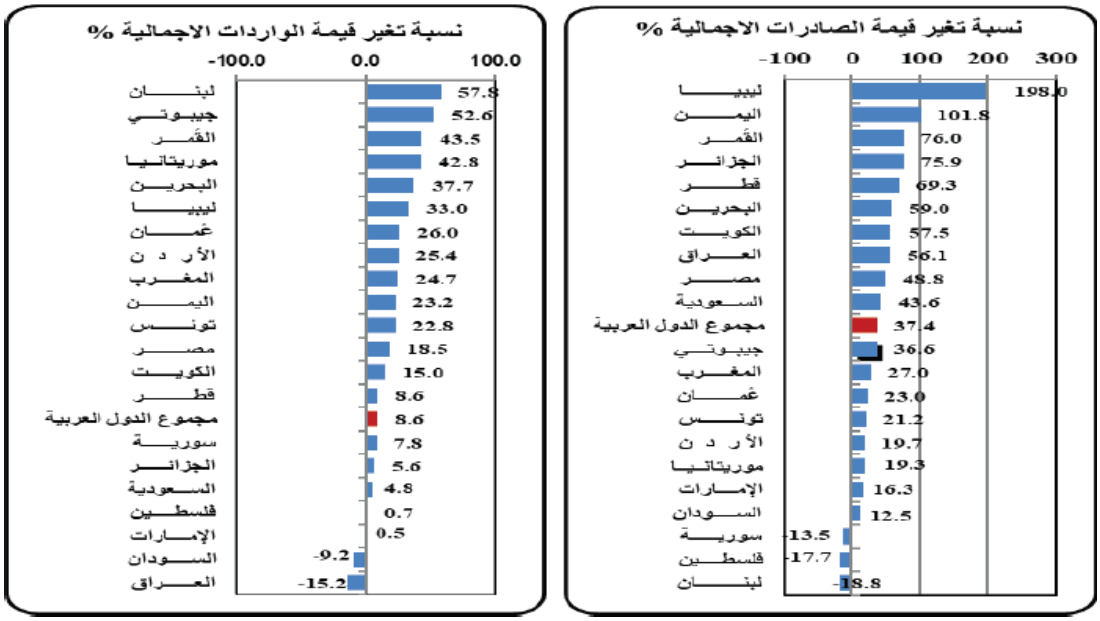

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 192.

سجلت ليبيا أكبر ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2021 بنسبة 198% مدفوعاً بارتفاع صادراتها من النفط، وجاءت اليمن في المركز الثاني لتسجل نسبة نمو قدر ه 101.8% حيث سجلت عائدات اليمن من صادرات النفط الخام ارتفاعاً ملحوظاً في 2021 هو الأول من نوعه منذ سنوات وبلغت 1.42 مليار دولار، ويأتي في المركز الثالث دولة القمر بنسبة ارتفاع 76%. كما ارتفعت الصادرات في الدول النفطية بشكل عام لتسجل الصادرات القطرية ارتفاعاً نسبته 69.3 %، وكذلك البحرين بنسبة 59%، والكويت بنسبة 57.5 % والسعودية بنسبة 43.6%، وارتفعت حجم الصادرات المصرية بنسبة 48.8 %، وارتفعت صادرات جيبوتي بنسبة 36.6 % وقد جاءت العراق بنسبة 56.1%، وارتفعت صادرات سلطنة عمان بنسبة 23% وكذلك تونس 21.2% والأردن بنسبة 19.7% وكذلك موريتانيا 19.3%، وحققت السودان أقل نسبة ارتفاع قدرها 12.5%، بينما سجلت عدد من الدول انخفاضاً في صادراتها حيث سجلت سوريا نسبة انخفاض 13.5%، وفلسطين بنسبة 17.7%، ولبنان بنسبة 18.8%.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2021، فقد شهدت الواردات في معظم الدول العربية ارتفاعاً بلغ في مجمله نحو 8.6%، وحققت لبنان أكبر نسبة ارتفاع بنسبة 57.8% نتيجة

للحالة الضبابية في الأوضاع الداخلية والمخاوف النقدية المتزايدة وتدهور سعر الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي، كما ارتفعت واردات كل من الأردن واليمن وتونس بنسب قدرها 25.4 و 23.2 و 22.8 على التوالي، وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أقل نسبة ارتفاع في حجم وارداتها بنحو 0.5%، بينما سجلت السودان الانخفاض الأكبر بنحو 9.2%.

2.1.2 الفرع الثاني: اتجاه التجارة الخارجية العربية الإجمالية

أولا: اتجاه الصادرات العربية الإجمالية:

تعتبر الدول الصناعية الرئيسية (دول آسيا، الاتحاد الأوروبي) الأسواق التصديرية الرئيسية للدول العربية، و الجدول التالي يبن اتجاه الصادرات العربية:

جدول رقم 2-2: اتجاه الصادرات العربية الاجمالية (2017-2021). (الوحدة: مليار دولار)

البيان / السنة	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	909,7	1.089,0	1.019,3	755,6	1.038,2
الدول العربية	108.1	112.2	113.1	98.8	113.9
الاتحاد الأوروبي	104,9	169,5	189,1	93,3	107,5
الولايات المتحدة الأمريكية	41,4	60,1	58,5	25,1	48,1
آسيا	308,3	585,7	577,1	383,3	486,2
باقي دول العالم	346,9	161,4	81,3	154,9	282,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 416.

تعتبر دول آسيا أهم شريك تجاري للدول العربية، وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2021، حيث تعتبر آسيا هي المستوعب الأول لصادرات الدول العربية، فيما عرفت الصادرات العربية البينية ارتفاعا مقابل تراجع نصيب الاتحاد الأوربي باعتباره ثاني شريك اقتصادي، وتراجع كذلك الصادرات العربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا خلال 2020 و2021 وهو ما يبين تغير محدود في الهيكل الجغرافي للشركاء التجاريين للدول العربية، وتبقى نسبة الصادرات العربية البينية ضعيفة فهي لم تتجاوز 11 % من مجموع الصادرات العربية الإجمالية في 2021.

و الشكل التالي يوضح نسب اتجاهات الصادرات العربية لعام 2021:

شكل رقم 2-2: نسب اتجاهات الصادرات العربية لعام 2021.

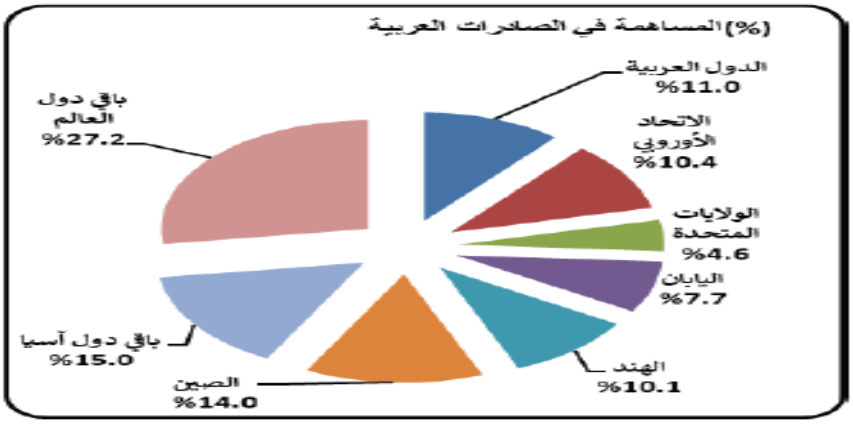

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 193.

ثانيا: اتجاه الواردات العربية الإجمالية:

الدول العربية وارداتها متنوعة ومصدرها من مختلف مناطق دول العالم، والجدول التالي يبين اتجاه الواردات العربية:

جدول رقم 2-3: اتجاه الواردات العربية الاجمالية (2017-2021). (الوحدة: مليار دولار)

البيان / السنة	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	790,6	825,8	860,2	746,3	810,4
الدول العربية	102.9	113.1	112.5	92.8	111.2
الاتحاد الأوروبي	221,6	217,6	215,6	158,6	179,7
الولايات المتحدة الأمريكية	67,2	61,6	60,9	45,6	86,3
آسيا	393,4	297,5	302,7	227,1	272,4
باقي دول العالم	5,3	135,8	168,4	221,9	160,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 416.

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، تشكل آسيا والاتحاد الأوربي أعلى مصادر الواردات العربية وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2021، وعرفت حصة

الواردات العربية تزايدا وبلغت النسبة 13.7 % من مجموع الواردات العربية الإجمالية في 2021، مقارنة بعام 2020، وذلك نتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات.

و الشكل التالي يوضح نسب اتجاهات الواردات العربية لعام 2021:

شكل رقم 2-3: نسب اتجاهات الواردات العربية لعام 2021.

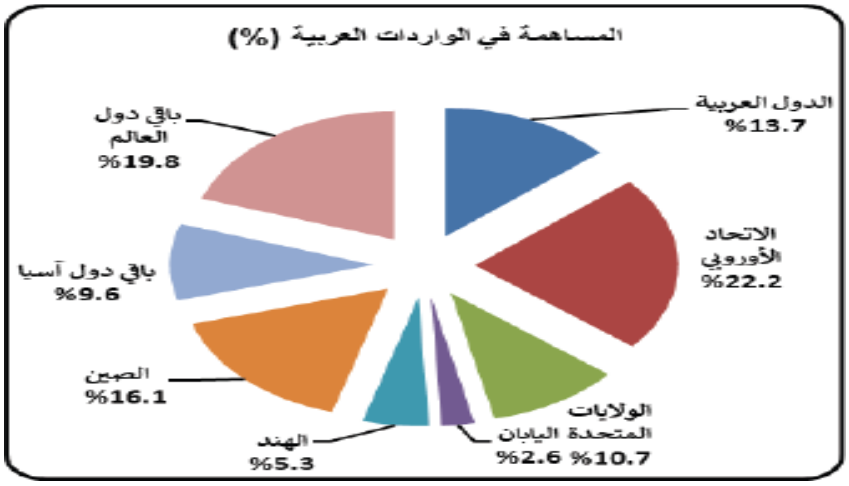

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 193.

3.1.2 الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية، مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية، و الجدول التالي بين الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية:

جدول رقم 2-4: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية (2017-2021). (الوحدة: نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2017	2018	2019	2020	2021	2017	2018	2019	2020	2021
السلع الزراعية	7.7	7.3	8.0	7.9	7.2	18.9	18.9	19.4	18.0	20.1
الوقود والمعادن	59.2	63.1	58.1	55.0	62.7	13.8	13.5	13.4	11.8	14.4
المصنوعات	27.2	26.3	27.9	26.8	26.8	64.1	63.1	64.2	60.7	60.2

المواد الكيماوية	8.8	8.3	8.6	8.5	10.9	8.6	8.9	8.8	8.2	12.8
مصنوعات أساسية	5.3	5.0	6.0	5.3	4.1	16.3	15.9	17.4	17.2	18.6
الآلات ومعدات النقل	6.9	6.9	7.3	6.9	6.8	30.4	29.6	29.8	27.3	22.0
مصنوعات متنوعة أخرى	6.2	6.1	6.0	6.1	4.9	8.8	8.7	8.2	8.0	6.8
سلع أخرى	**5.9**	**3.3**	**6.0**	**10.3**	**3.3**	**3.2**	**4.5**	**3.0**	**9.5**	**5.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 417.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن فئة الوقود والمعادن تستحوذ على الحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية على حساب حصة الصادرات من المنتوجات الصناعية والسلع الزراعية، حيث بلغت حصة الصادرات النفطية والمعادن حوالي 59.2 % عام 2017، وواصلت الزيادة في عام 2018 حيث بلغت 63.1 % بسبب تأثر صادرات الوقود المعدني بطريقة مباشرة بالصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار النفط وحجم الإنتاج، فقد بلغت حصتها حوالي 55 % في عام 2020، مقارنة بنحو 58.1 % عام 2019، نتيجة تراجع أسعار النفط وحجم إنتاجه في الدول العربية بسبب الجائحة. وبلغت نسبة فئة الوقود والمعادن باعتبارها الحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية حوالي 62.7 % لعام 2021، حيث شهدت المعدلات السنوية لأسعار النفط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً في مستوياتها خلال عام 2021. أما حصة القطاعات الأخرى انخفضت، وسجلت المصنوعات ما نسبته 26.8 %، أما السلع الزراعية فقد مثلت ما نسبته 7.2 % من إجمالي الصادرات.

أما فيما يتعلق بالواردات، تشير البيانات خلال طيلة الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2021، أن المصنوعات حافظت على النسبة الأكبر من الواردات العربية حيث فاقت نسبتها أكثر من 60 %، تليها السلع الزراعية بحصة تتراوح ما بين 18 %و 20.1 % من إجمالي الواردات العربية.

2.2 المطلب الثاني: التجارة العربية البينية

تُعَدُّ التجارة العربية البينية مدخلا مهما من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، وسنتطرق إلى أداءها، ومساهمتها في التجارة الخارجية العربية الإجمالية، وتطور هيكلها السلعي.

1.2.2 الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية

عرف أداء التجارة العربية السلعية تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض قيمتها، وهذا راجع للتغيرات الحاصلة على حجم الصادرات والواردات العربية البينية، والجدول التالي يبين تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2021):

جدول رقم 2-5: أداء التجارة العربية البينية (2017-2021). (الوحدة: مليار دولار)

البيان / السنة	الصادرات العربية البينية	الواردات العربية البينية	متوسط التجارة العربية البينية[1]
2017	108.1	102.9	105.5
2018	112.2	113.1	112.6
2019	113.1	112.5	112.8
2020	98.8	92.8	95.8
2021	113.9	111.2	112.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ، صندوق النقد العربي، ص 198.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن متوسط قيمة التجارة البينية العربية ارتفع من 105.5 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. إلى 112.6 مليار دولار خلال عام 2018 نظرا للزيادة التي عرفتها أسعار النفط العالمية والاستفادة من التحسن الذي شهدته الأحوال والظروف الداخلية في بعض الدول العربية وأثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية، ونتيجة لنفس الظروف حقق متوسط التجارة العربية البينية خلال عام 2019 تحسنا و بلغت قيمته ما يقارب 112.8 مليار دولار. لكن عرف أداء التجارة

[1] احتساب متوسط التجارة البينية = (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2. لغرض تذليل تأثير الفوارق الإحصائية بين الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية بكون أنه يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها زائدة تكاليف الشحن والتأمين CIF).

العربية السلعية البينية خلال عام 2020 انخفاضا راجع لانتشار جائحة كوفيد-19 في ظل الإجراءات الشديدة التي اتخذها الدول وأثرها على حركة التجارة البينية العربية. حيث أثرت تلك الإجراءات على حركة النقل البحري والبري والجوي بين الدول العربية. وارتفع أداء التجارة العربية البينية عام 2021 بصورة ملموسة وهذا نتيجة للتخفيف النسبي للقيود المفروضة بغرض التغلب على جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى تحسن حركة التجارة بين الدول العربية. كما ساهم في ذلك أيضا ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا أثر بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية السلعية العربية من صادرات وواردات بينية، وبالتالي ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية عام 2021 لتسجل نحو 112.5 مليار دولار، مقارنة مع ما قيمته 95.8 مليار دولار في عام 2020.

وعلى صعيد أداء الصادرات العربية البينية فقد ارتفعت قيمتها من 108.1 مليار دولار عام 2017 إلى 112.2 مليار دولار عام 2018، وواصل ارتفاعها قيمتها بنسبة 0.9 % عام 2019 بما يعادل قيمته 113.1 مليار دولار، في حين سجلت الصادرات العربية البينية عام 2020 مستويات أدنى و تراجعا بنسبة 12.7 %، حيث بلغت قيمتها حوالي 98.8 مليار دولار، وعاودت في الارتفاع عام 2021 بنسبة 15.3 % حيث وصلت إلى حوالي 113.9 مليار دولار.

أما فيما يخص قيمة الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من 102.9 مليار دولار عام 2017 إلى 113.1 مليار دولار عام 2018، وواصلت الارتفاع بما قيمته 112.8 مليار دولار عام 2019، ثم تراجعت بنسبة 17.4 % لتسجل نحو 92.8 مليار دولار، وسجلت الواردات البينية للدول العربية زيادة في عام 2021 بنسبة بلغت 19.7 % لتصل إلى 111.2 مليار دولار.

وعلى مستوى الدول فرادى فقد شهد عام 2021 ارتفاع الصادرات العربية البينية في ثمانية عشرة دولة عربية بنسب تفاوتت بين 0.4 % و 92.5 %، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 2- 4: نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%) عام 2021.

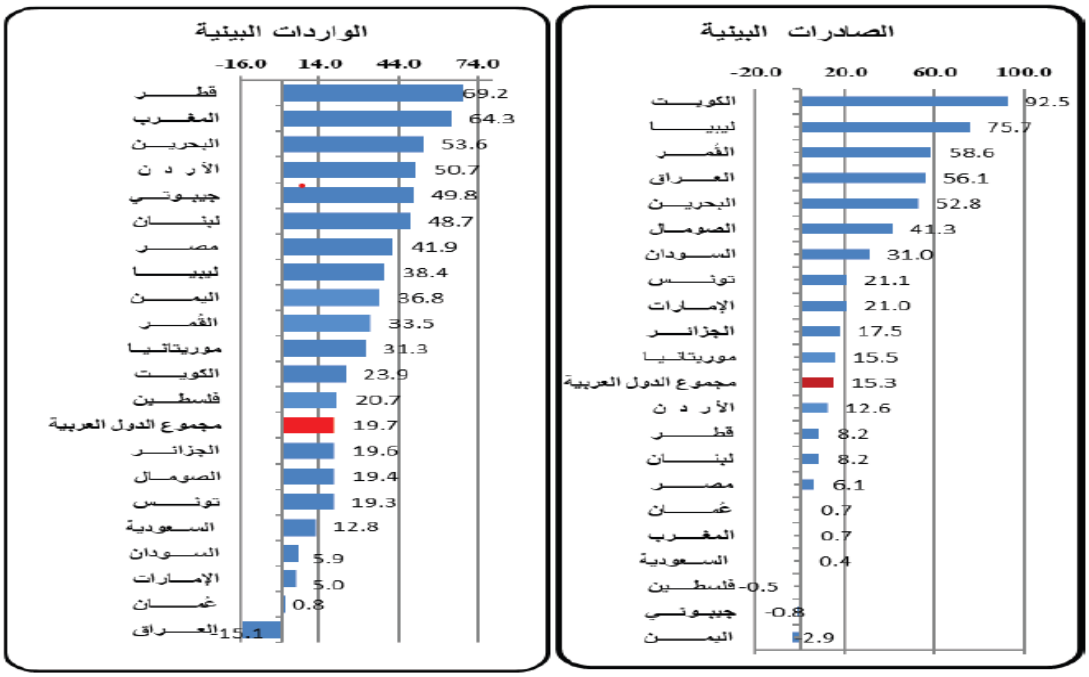

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 199.

بالنسبة لارتفاع الصادرات العربية البينية كانت أعلى نسبة ارتفاع 92.5 % سجلتها دولة الكويت، وحققت كل من دولة ليبيا، القمر، العراق، البحرين نسب زيادة معتبرة في الصادرات البينية بلغت 75.7 %، 58.6 %، 56.1 %، 52.8 % على الترتيب. في حين تراجعت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية في ثلاثة دول بنسب بلغت حوالي 0.5 % في فلسطين، و 0.8 % في جيبوتي، وحوالي 2.9 % في اليمن خلال عام 2021.

وفيما يتعلق بالواردات العربية البينية خلال عام 2021، فقد تراجعت الواردات في العراق بنحو 15.1 % مقارنة بالعام 2020، بينما ارتفعت في بقية الدول العربية بنسب تباينت بين حوالي 0.8 % في عمان، و 69.2 % في قطر.

2.2.2 الفرع الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية العربية الإجمالية

يمكن إيضاح تطور نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة (2017-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2- 6: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2017-2021).

البيان / السنة	نسبة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات العربية (%)	نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية (%)
2017	11.9	13.0
2018	10.3	13.7
2019	11.1	13.1
2020	13.1	12.4
2021	11.0	13.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ، صندوق النقد العربي.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن حصة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات الاجمالية العربية في عام 2017 سجلت 11.9%. وتراجعت أكثر الحصة في عام 2018 حيث بلغت نحو 10.3%، ويرجع ذلك لانخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية بنسبة فاقت نسبة التراجع المحققة في قيمة الصادرات السلعية البينية العربية. ثم عادت لترتفع نوعا ما حيث بلغت نسبتها 11.1% خلال عام 2019. في حين حققت أعلى نسبة للصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات العربية خلال خمس سنوات بلغت 13.1% عام 2020 بسبب تراجع قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة فاقت نسبة الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات السلعية العربية البينية. وانخفضت النسبة حيث بلغت حوالي 11.0% خلال عام 2021، وهذا نتيجة لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة فاقت الارتفاع المسجل بالصادرات السلعية البينية للدول العربية.

وعلى العموم فالصادرات العربية البينية تشكل جزءا صغيرا نسبيا من الصادرات العربية الإجمالية، فهذه النسبة لم تتعدى في أحسن أحوالها 13.1% خلال الفترة ما بين عام 2017 و 2021. وهذا راجع لاعتماد الدول العربية على العالم الخارجي، كما أن الروابط التجارية العربية المتبادلة والتي تبقى محدودة نسبيا إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الأهداف الكبيرة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أما بالنسبة للواردات، سجل عام 2021 زيادة نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية، حيث بلغت حوالي 13.7% مقارنة بنحو 12.4% محققة خلال عام 2020، في حين

عرفت نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية استقرارا نوعا ما طيلة السنوات 2017 و 2018 و 2019 وبلغت نسبهم 13.0، 13.7، 13.1 في المائة على التوالي.

وما يمكن استنتاجه من معدلات التجارة العربية البينية ،هو أنها لا تزال متواضعةً نسبياً في حدود 13% طيلة الفترة 2017-2021 التي تناولتها الاحصاءات البيانية للصادرات البينية والتي لم تتجاوز في أحسن أحوالها 13.1%، والواردات العربية البينية 13.7%. وهو ما يتطلب جهود أكبر من طرف الدول العربية لتعزيز التجارة العربية البينية وخاصة تعزيز التصدير العربي البيني.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية فرادى خلال الفترة (2017-2021)، فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-7: مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2017-2021).

	حصة الصادرات البينية (%)						حصة الواردات البينية (%)					
	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
مجموع الدول العربية	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0	11.5	13.0	13.7	13.1	12.4	13.7	13.2
الأردن	41.7	43.4	41.6	40.0	37.6	40.9	23.9	26.7	26.5	23.6	28.3	25.8
الإمارات	7.7	8.3	8.4	8.9	9.3	8.5	9.3	9.8	8.9	9.3	9.7	9.4
البحرين	32.4	36.6	34.8	30.7	29.5	32.8	31.4	25.3	27.6	13.2	14.7	22.4
تونس	9.2	9.5	9.8	8.7	8.7	9.2	8.3	9.1	12.1	9.5	9.2	9.6
الجزائر	6.0	6.2	7.6	8.6	5.7	6.8	4.2	4.9	5.0	5.8	6.5	5.3
جيبوتي	3.1	4.1	3.5	3.4	2.4	3.3	13.4	12.8	11.2	12.3	12.1	12.3
السعودية	16.9	13.1	14.7	18.7	13.1	15.3	12.6	13.9	12.8	13.2	14.2	13.3
السودان	69.2	61.2	57.7	64.3	74.9	65.5	28.7	27.9	35.0	27.5	32.0	30.2
سوريا	28.5	26.0	25.0	...	...	26.5	20.6	21.3	21.7	...	...	21.2
الصومال	73.0	82.6	78.3	62.0	...	74.0	72.0	42.3	39.9	25.5	...	44.9
العراق	2.7	1.6	2.9	3.5	3.5	2.8	6.9	8.8	6.2	7.6	7.6	7.4
عمان	20.6	19.2	20.0	23.2	19.0	20.4	48.4	52.1	63.4	56.2	45.0	53.0
فلسطين	7.3	19.4	21.0	14.7	17.8	16.0	5.2	5.9	6.0	5.9	7.1	6.0
قطر	8.3	5.0	4.2	6.0	3.9	5.5	14.2	6.5	6.2	5.1	8.0	8.0
القمر	9.2	5.9	7.4	11.3	10.2	8.8	16.6	20.1	27.1	23.0	21.4	21.7
الكويت	5.1	3.8	4.5	5.6	6.8	5.2	18.5	19.8	19.5	20.2	21.7	19.9

لبنان	49.1	53.3	31.6	47.8	63.7	49.1	11.7	12.7	14.0	12.2	11.5	12.4
ليبيا	9.2	3.4	6.6	11.2	6.6	7.4	18.4	21.7	19.6	18.8	19.6	19.6
مصر	37.2	32.5	33.2	34.3	24.5	32.3	14.7	15.9	14.7	13.3	15.9	14.9
المغرب	4.2	4.2	4.7	4.9	3.9	4.4	6.4	7.6	7.5	6.9	9.1	7.5
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	14.9	20.8	21.4	21.0	19.3	19.5
اليمن	38.6	24.3	21.4	42.3	20.4	29.4	15.9	19.3	15.2	16.5	18.4	17.1

(...) غير متوفر.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ، صندوق النقد العربي، ص 419.

من الجدول أعلاه والمتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى خلال الفترة 2017-2021، سجلت الصومال والسودان أكبر متوسط للفترة لحصة الصادرات العربية البينة من إجمالي الصادرات والذي قدرت نسبته 74.0%، كما حققت كل من لبنان والأردن والبحرين ومصر متوسط نسب معتبرة حددت بنحو 49.1، 40.9، 32.8، 32.3 بالمائة على التوالي. فيما سجلت موريتانيا أدنى متوسط للفترة لحصة الصادرات العربية البينة من إجمالي الصادرات بنسبة 0.3%. وحققت الصادرات البينية السلعية في تسع دول عربية خلال عام 2021 نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول حيث فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ نحو 11.0%. وسجلت السودان أكبر حصة لمساهمة الصادرات البينية، حيث بلغت 74.9% خلال عام 2021، في حين سجلت السعودية خلال عام 2021 أقل نسبة مساهمة بلغت نحو13.1 %. أما فيما يخص الصادرات البينية في كل من السودان ولبنان والأردن ومصر، فتعتبر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية. كما سجلت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات خلال عام 2021 زيادة في كل من السودان ولبنان لتصل إلى نحو 74.9% و 63.7 % على التوالي مقارنة بعام 2020. بينما انخفضت تلك النسبة بكل من الأردن ومصر سجلت حوالي 37.6 %، و 24.5% على الترتيب في عام 2021، مقارنة بنحو 40.0 و 34.3 % مسجلة خلال العام 2020. وتراجعت الصادرات البينية في البحرين إلى 29.5% عام 2021 مقارنة بنحو 30.7% عام 2020. هذا وقد سجلت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق وقطر ودولة القمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، حصص أقل في إجمالي صادراتها خلال عام2021، لذلك فهي تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية.

فيما يتعلق بمساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى خلال عام 2021، حققت حصة الواردات العربية البينية في واردات احدى عشر دولة عربية، حصص فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية البالغة حوالي 13.7%. حققت عمان أعلى حصة لمساهمة الواردات السلعية البينية في إجمالي الواردات السلعية الإجمالية، حيث بلغت نحو 45% عام 2021. في حين سجلت بقية الدول العربية نسب مساهمة منخفضة عن متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة، تراوحت بين نحو 7.1% في فلسطين وحوالي 12.1% بجيبوتي.

3.2.2 الفرع الثالث: اتجاهات التجارة العربية البينية

للتعرف على اتجاهات التجارة العربية البينية والتي تُحدد من خلال مساهمة التجارة البينية للدول العربية في إجمالي التجارة العربية البينية خلال الفترة (2017-2021)، نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم 2-8: اتجاهات التجارة البينية للدول العربية (2017-2021). (الوحدة: نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية (%)						حصة الواردات البينية (%)					
	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	2.7	2.5	2.6	2.9	2.8	2.8	4.8	4.8	4.5	4.4	5.5	4.6
الإمارات	22.4	23.7	23.5	24.6	25.8	23.3	22.2	20.5	20.5	23.5	20.6	21.6
البحرين	4.6	5.9	5.6	4.4	5.8	4.7	4.9	4.3	4.2	1.8	2.3	4.0
تونس	1.2	1.3	1.3	1.2	1.3	1.3	1.7	1.8	2.3	1.9	1.9	1.8
الجزائر	1.9	2.3	2.4	1.9	1.9	2.0	2.0	2.1	2.0	2.2	2.2	2.2
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4
السعودية	34.6	34.1	34.3	32.8	28.6	33.5	16.4	16.8	17.5	18.9	17.8	17.1
السودان	2.6	2.1	1.8	2.5	2.8	2.2	2.5	1.9	2.4	2.9	2.6	2.5
سوريا	0.5	0.5	0.5	...	...	0.5	1.0	0.9	0.9	...	...	0.9
الصومال	0.3	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.8	0.4	0.4	0.3	0.3	0.6
العراق	1.4	1.2	1.7	1.6	2.2	1.6	2.5	3.6	3.7	3.9	2.8	3.1
عمان	6.3	7.1	6.9	7.2	6.3	6.8	12.7	12.1	12.9	12.8	10.8	12.7
فلسطين	0.1	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4

قطر	5.2	3.8	2.7	3.2	3.0	4.3	4.1	1.8	1.6	1.4	2.0	3.0
القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0
الكويت	2.6	2.6	2.7	2.3	3.8	2.4	6.1	6.3	5.9	6.0	6.2	6.0
لبنان	1.3	1.4	1.4	1.9	1.8	1.4	2.2	2.3	2.3	1.3	1.6	2.1
ليبيا	1.7	0.8	1.4	1.1	1.6	1.7	1.7	2.5	2.3	2.4	2.8	2.3
مصر	9.1	8.5	9.0	10.2	9.4	9.3	9.5	11.5	10.1	10.1	12.0	10.0
المغرب	1.1	1.1	1.2	1.3	1.1	1.2	2.8	3.5	3.4	3.3	4.5	3.2
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5
اليمن	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	1.0	1.5	1.4	1.5	1.7	1.3

(...) غير متوفر.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 419.

أوضحت البيانات الخاصة باتجاهات التجارة العربية البينية، وهي تخص حصة الصادرات البينية للدول العربية فرادى في إجمالي الصادرات العربية البينية، أن السعودية هي أكثر دولة عربية تستهدف صادراتها السوق العربية بنسبة متوسط للفترة 2017-2021 قدرت بحوالي 33.5%، و تأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 23.3%، في حين باقي الدول العربية حصة صادراتها البينية ضعيفة.

كما أوضحت البيانات الخاصة باتجاه الصادرات والواردات البينية العربية تركز التبادل التجاري بين الدول العربية بصورة عامة في دول الجوار، فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2021، فقد تركز نحو 58.5% من صادرات الإمارات في كل من السعودية و عمان. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وعمان والكويت على نحو 88% من إجمالي صادرات البحرين إلى الدول العربية في عام 2021. وبالنسبة لتونس فقد حصلت دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 78% من صادراتها إلى الدول العربية. وفيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس والمغرب ومصر بنسبة بلغت نحو 71.2%. حصلت أيضاً كل من عمان والإمارات والجزائر على نحو 85.7% من صادرات قطر البينية. واتجه الى الإمارات ومصر والسعودية ولبنان حوالي 85.9% من الصادرات البينية العربية للكويت، واتجه نحو 88.6% من صادرات ليبيا إلى الإمارات ومصر. أما بالنسبة لليمن، فقد اتجه حوالي 80.7% من صادراتها البينية إلى كل من السعودية والإمارات ومصر وعمان.

أما بالنسبة للواردات البينية للدول العربية، حققت الإمارات و السعودية أكبر متوسط للفترة فيما يخص حصة الواردات البينية للدول العربية فرادى في إجمالي الواردات العربية البينية بنسب 21.6% و 17.1% على التوالي. وجاء في عام 2021 حوالي 62.5% من الواردات العربية للإمارات من السعودية و عمان والسودان والبحرين، وحصلت السعودية والإمارات ومصر على حوالي 89.1% من الواردات البينية العربية للبحرين.

4.2.2 الفرع الرابع: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

للتعرف على الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية، وهذا من خلال طبيعة وهيكل كل من الصادرات البينية والواردات البينية خلال الفترة 2017-2021، يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم 2- 9: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية (2017-2021). (الوحدة: نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات البينية					هيكل الواردات البينية				
	2017	2018	2019	2020	2021	2017	2018	2019	2020	2021
السلع الزراعية	19.6	19.7	20.1	19.3	20.8	20.8	20.8	21.6	20.1	21.0
الوقود والمعادن	16.1	17.2	15.8	13.2	16.0	25.3	25.9	25.8	23.8	25.1
المصنوعات	60.2	58.3	58.9	55.0	52.7	46.1	46.2	46.8	43.5	41.8
المواد الكيماوية	17.9	18.1	18.5	17.0	17.9	12.1	12.2	12.3	12.0	15.4
مصنوعات أساسية	18.1	18.2	18.3	16.9	16.8	17.7	17.6	17.7	16.2	12.6
الآلات ومعدات النقل	10.4	9.9	10.0	10.0	10.7	10.1	9.9	9.8	9.0	8.0
مصنوعات متنوعة أخرى	13.8	12.1	12.1	11.1	7.3	6.2	6.5	7.0	6.3	5.8

سلع أخرى	4.3	4.6	5.1	12.0	10.7	8.0	7.3	5.6	13.0	11.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 422.

يتضح من الجدول أن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية يتركز في مجموعة المصنوعات، حيث وصلت نسبة الصادرات العربية البينية من هذا البند إلى 60.2% عام 2017، وانخفضت من نحو 55.0% عام 2020 إلى نحو 52.7% عام 2021. يليه في الأهمية الصادرات العربية البينية من السلع الزراعية والتي سجلت نسبة 19.6 % عام 2017، وأعلى نسبة لها سُجلت عام 2021 قدرت بحوالي 20.8% وهي على العموم نسبة ضعيفة مقارنة لما تملكه الدول العربية من إمكانيات بشرية وأراضي زراعية شاسعة. أما الصادرات العربية البينية لفئة الوقود والمعادن فقد عرفت نسبتها تذبذبا ما بين 16.1% عام 2017 لترتفع في عام 2018 وحققت نسبة 17.2%، لتعود للتراجع في عام 2019 و2020 بـــ 15.8 و 13.2% على التوالي، و عادت للارتفاع وسجلت ما نسبته 16% عام 2021.

أما بالنسبة لهيكل الواردات العربية البينية فهو يشبه هيكل الصادرات العربية البينية، وإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

و الشكل التالي يوضح هيكل كل من الصادرات و الواردات البينية العربية لعام 2021

شكل رقم 2- 5: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية 2021. (الوحدة: نسبة مئوية)

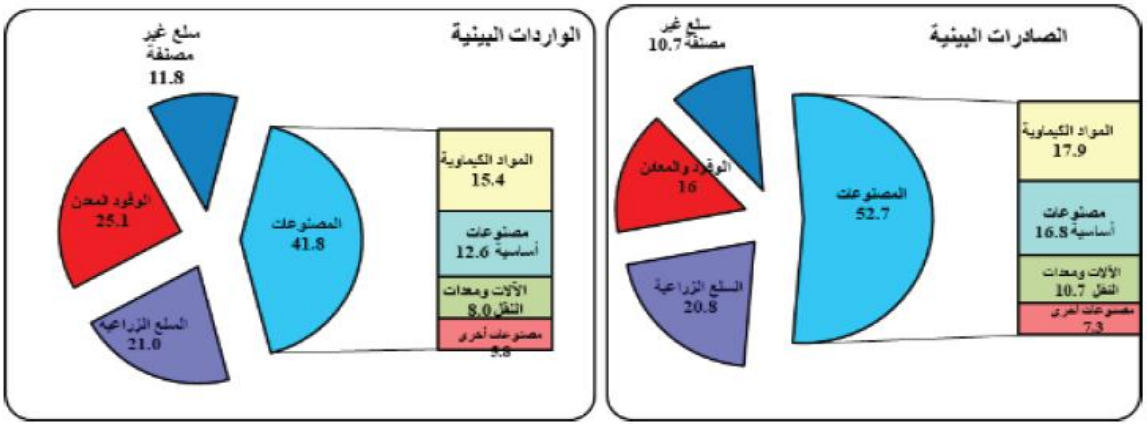

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 202.

تشير تطورات نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2021، بارتفاع حصص كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية لتبلغ نحو 17.9% و 10.7 % على الترتيب مقارنة بعام 2020. في حين انخفضت حصة كل من المصنوعات الأساسية، والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 16.8 % و 7.3 % على التوالي خلال عام 2021.

3.2 المطلب الثالث: التجارة العربية البينية للتجمعات العربية

كانت هناك محاولات متفرقة لقيام تجمعات جزئية إقليمية عربية، والتي يعتبر تكاملها مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي فهذه التجمعات تعبر عن بعض أشكال التكامل والتنسيق التجاري والاقتصادي بين أقطار الدول العربية، ومن أهم التجمعات العربية التي تنشط في مجال التجارة العربية البينية هي كالتالي:[1]

- منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
- إتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
- دول إتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).

1.3.2 الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية للتجمعات العربية

تستحوذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على الحصة الأكبر في التجارة البينية للتجمعات العربية، ويليها في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي ودول إتفاقية أغادير مازالت قيمة تجارتهما البينية عند مستويات منخفضة، ويمكن إيضاح تطور أداء التجارة العربية البينية للتجمعات العربية الجزئية خلال الفترة 2017-2021، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2- 10: أداء التجارة العربية البينية للتجمعات العربية (2017-2021).

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2022، ص 202.

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)									
	قيمة الصادرات البينية					قيمة الواردات البينية				
	2017	2018	2019	2020	2021	2017	2018	2019	2020	2021
منطقة التجارة الحرة العربية	107.6	111.6	112.5	98.3	113.4	101.2	111.5	110.8	91.5	109.4
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	81.7	86.6	84.7	73.4	83.3	68.2	69,8	70,2	59,7	66,3
إتحاد دول المغرب العربي	6.3	6.3	7.4	5.4	6.7	8.7	11.8	12.3	9.5	13.2
دول إتفاقية أغادير	15.1	15.0	15.8	15.3	16.6	19.2	24.4	22.7	18.2	26.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 202.

تراوحت قيمة الصادرات البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة بين حد أدنى 98.3 مليون دولار عام 2020، وحد أقصى 113.4 مليون دولار عام 2021 وهو العام الذي ارتفعت فيه الصادرات البينية في كل التجمعات العربية، على غرار مجلس التعاون الخليجي العربي الذي سجل 83.3 مليون دولار، ودول إتفاقية أغادير 6.7 مليون دولار، و دول إتفاقية أغادير 16.6 مليون دولار. لكن بالرغم من ذلك تبقى هذه القيم المسجلة للتصدير البيني للتجمعات العربية ضعيفة بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية.

أما الواردات البينية الكلية في كل التجمعات العربية فقد سلكت نفس سلوك الصادرات البينية خلال طول الفترة ما بين 2017 و 2021.

2.3.2 الفرع الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية

على صعيد نصيب التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات الإقليمية الجزئية العربية، فقد حققت التجارة البينية في دول إتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر، المغرب)، أكبر حصة خلال عام2021، تليها حصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. في حين سجلت حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد دول المغرب العربي نسب مساهمة أقل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 2- 11: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2017-2021)

التجمعات العربية	نسبة المساهمة في إجمالي الصادرات (%)					نسبة المساهمة في إجمالي الواردات (%)				
	2017	2018	2019	2020	2021	2017	2018	2019	2020	2021
منطقة التجارة الحرة العربية	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0	12.9	13.6	13.0	12.4	13.7
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	11.6	10.4	11.0	12.6	10.7	13.8	14.2	13.4	13.0	13.7
إتحاد دول المغرب العربي	6.5	5.3	6.7	7.3	5.7	6.9	8.6	9.1	8.5	9.9
دول اتفاقية أغادير	20.4	18.6	19.4	20.3	16.4	12.6	13.8	13.5	12.1	14.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 202.

يوضح الجدول أن الأهمية النسبية للتجارة البينية في إطار دول إتفاقية أغادير تستحوذ على الحصة الأكبر فيما يخص نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي صادراتها والتي حققت أعلى حد 20.4% عام 2017 وأدنى حد 16.4% عام 2021 ، أما منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تحتل المرتبة الثانية

في الصادرات البينية للتجمعات الإقليمية العربية، حيث تراوحت نسبة المساهمة في الصادرات من 11.9% عام 2017 وحققت أعلى حد لها بنسبة 13.1% عام 2020 إلى أن تراجعت إلى 11% عام 2021، وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي كثالث أهم تجمع عربي جزئي إقتصادي فيما يخص نسبة التجارة البينية في التجارة للتجمعات العربية، وتراوحت الحصة ما بين 11.6% عام 2017 وارتفعت إلى 12.6% عام 2020 وتراجعت إلى 10.7% عام 2021.

إلا أن تجمع إتحاد دول المغرب العربي والذي يشمل في عضويته دولا تتصف بتواجدها بإقليم جغرافي واحد ويضم دولا نفطية وأخرى غير نفطية، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لإتحاد المغرب العربي حققت نسب ما بين 6.5% عام 2017 و 5.7% عام 2021 وهي نسب لا تزال عند مستويات منخفضة ولا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية.

أما فيما يخص نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي واردات التجمعات العربية، فقد زادت خلال عام 2021 تلك النسبة بكافة التجمعات العربية.

والشكل التالي يوضح الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل تجمع عربي:

شكل رقم 2- 6: حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي تجارة التجمعات العربية (2019-2021).

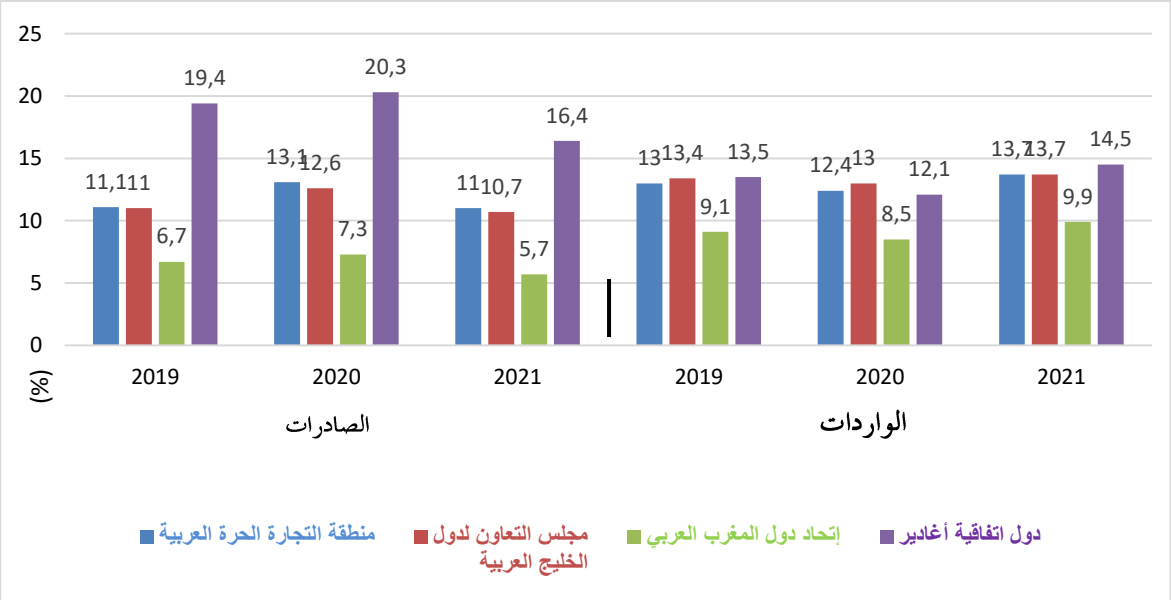

المصدر: من إعدادا الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 2-11

3.3.2 الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة البينية للتجمعات العربية

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، تم تقسيمها الى خمس مجموعات والتي تضم كل من السلع الأولية والمواد الغذائية والآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. أما على المستوى الصناعي لتلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة أهم تلك الصادرات البينية.

و الشكل التالي يوضح أهم السلع المتبادلة في كل تجمع عربي:

شكل رقم 2- 7: أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التجمعات العربية خلال الأعوام 2017 و 2021.

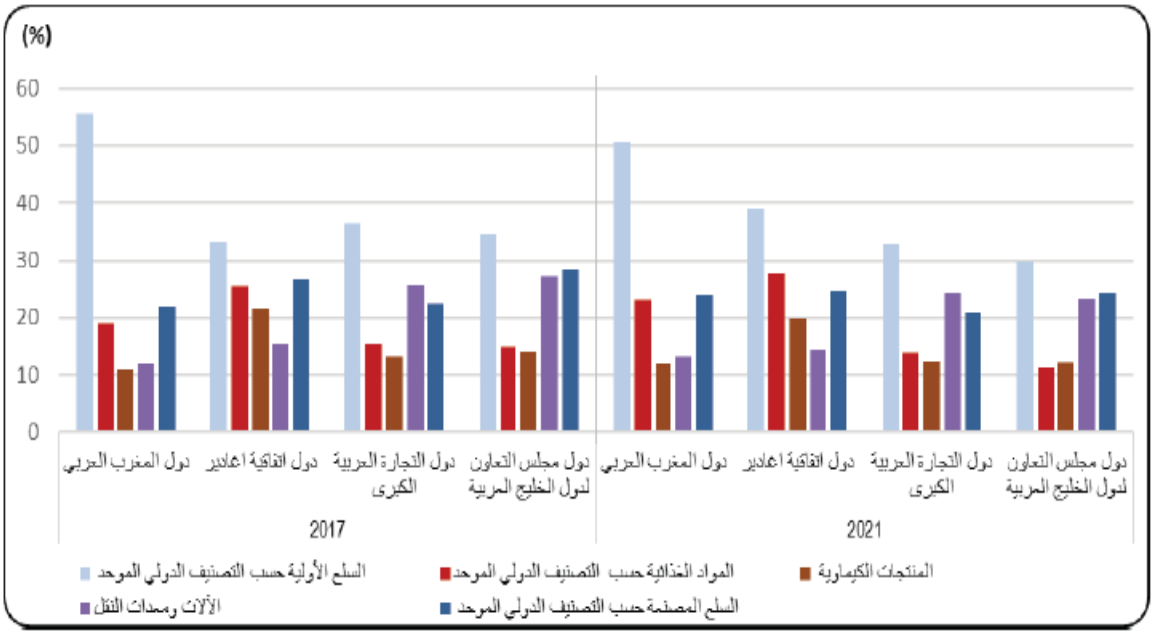

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 204.

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل السلع الأولية والمتمثلة في الوقود والمعادن أهم السلع المتبادلة والتي احتلت الحصة الأكبر بالدرجة الأولى في نطاق كل التكتلات الجزئية العربية وهذا على حساب الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. أما على المستوى الصناعي لتلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة أهم تلك الصادرات البينية.

ويمكن توضيح هيكل التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية في الجدول التالي:

جدول رقم 2- 12: حصة صادرات التجمعات العربية البينية من بعض المجموعات السلعية ودرجة الصناعات خلال الأعوام 2017 و 2021.

طبيعة السلع والصناعات	2017				2021			
	دول المغرب العربي	دول إتفاقية أغادير	دول التجارة العربية الكبرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير	دول التجارة العربية الكبرى	دول مجلس التعاون الخليجي
	حصة الصادرات البينية من بعض المجموعات السلعية (%)							
السلع الأولية	55.6	33.2	36.4	34.4	50.8	39.2	32.9	29.9
المواد الغذائية	19.0	25.4	15.3	14.8	23.2	27.8	14.0	11.3
المنتجات الكيماوية	11.0	21.6	13.1	14.2	12.0	19.9	12.3	12.2
الآلات ومعدات النقل	12.1	15.4	25.8	27.1	13.2	14.3	24.4	23.3
السلع المصنعة	21.9	26.7	22.3	28.5	24.0	24.7	21.0	24.4
	حصة صادرات البينية من البضائع المصنعة حسب درجة التصنيع (%)							
الصناعات كثيفة العمالة والموارد	10.6	16.0	7.3	9.2	12.7	15.7	7.0	8.2
المصنوعات منخفضة المهارات	9.0	6.8	8.1	13.9	9.0	6.2	8.6	12.9
الصناعات ذات المهارات المتوسطة	13.8	23.9	10.0	12.1	12.0	11.4	13.2	14.0
الصناعات ذات المهارات العالية	11.0	20.1	24.1	22.6	15.6	25.5	28.9	24.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 204.

4.2 المطلب الرابع: تأثير النفط في التجارة العربية البينية

تكررت الإشارة إلى الدور الذي يلعبه النفط في التبادل التجاري العربي، ويستند هذا إلى كون الغالبية العظمي للتجارة النفطية تتم مع العالم الخارجي، ولا يمثل ما يجري تبادله إقليمياً سوى سد احتياجات ضرورية دون أن يكون ذلك راجعاً إلى نشاط إنتاجي أصيل.

1.4.2 الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية في النفط

يلعب النفط دورا كبيرا في الاقتصاد العربي والمبادلات التجارية، فالدول العربية تنقسم على مجموعتين إحداهما دول نفطية تعتمد على التصدير النفطي الذي يُعد أحد مقوماتها الأساسية لمداخيلها المالية، والمجموعة الثانية هي دول غير نفطية تتميز صادراتها بالتنويع نوعا ما.

والجدول التالي يوضح حجم التجارة العربية البينية للبترول الخام للفترة ما بين 2017 و 2021.

جدول رقم 2- 13: التجارة العربية البينية للبترول الخام (2017-2021).

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليار دولار)	5.1	6.5	6.1	4.6	7.7
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية[1] (%)	4.8	5.8	5.4	4.1	4.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 206.

من الجدول نلاحظ أنه شهدت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البترول الخام بلغت 5.1 مليار دولار عام 2017 وارتفت بارتفاع أسعار النفط عام 2018 و 2019 حيث بلغت قيمة التجارة البينية للنفط 6.5 و6.1 على التوالي، في حيت تراجعت في عام 2020 بتراجع أسعار النفط نتيجة تدهور

[1] التجارة البينية = (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

نشط الاقتصاد العالمي بسبب أزمة كوفيد-19. وشهد عام 2021 إرتفاع قيمة التجارة البينية للدول العربية في البترول الخام بصورة ملحوظة لتصل إلى حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي. وحافظت حصة التجارة البينية في البترول الخام في عام 2021 على نفس النسبة عام 2020 والبالغة حوالي 4.1% من متوسط قيمة التجارة العربية البينية.

2.4.2 الفرع الثاني: الاتجاهات الرئيسة للتجارة البينية للبترول الخام

للتعرف على اتجاهات و تركز التجارة البينية للبترول الخام، الشكل التالي يوضح تركز الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول لعام 2021:

شكل رقم 2- 8: حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2021).

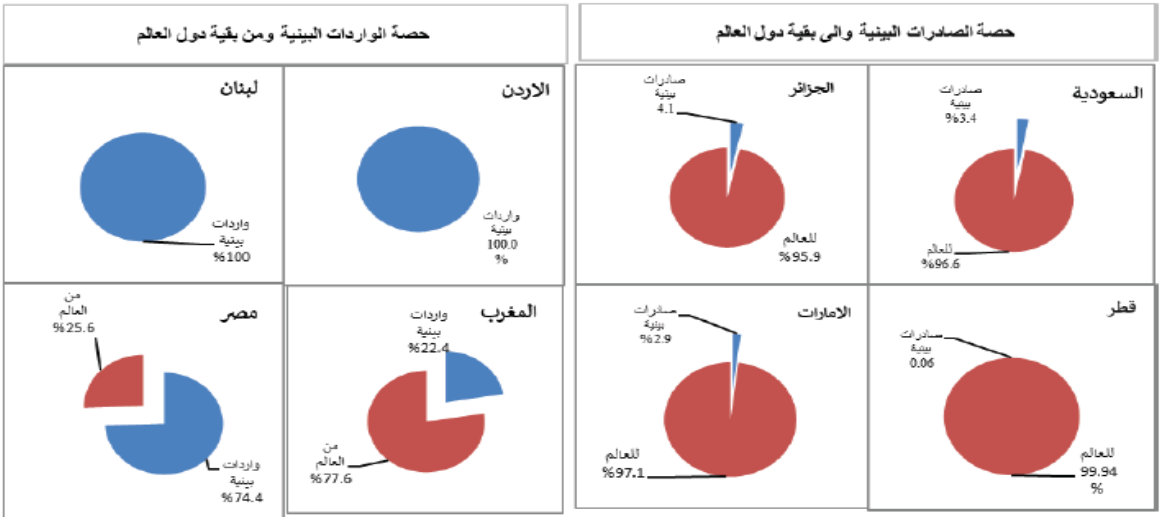

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 207.

من الشكل يتضح أن الصادرات البينية للبترول الخام تركزت خلال عام 2021 في ثلاث دول مصدرة رئيسة إلى بقية الدول العربية، هي الجزائر، والسعودية والإمارات بالنسب التالية 4.1 و3.4 و 2.9 % على التوالي، فيما تمثل الصادرات البينية للبترول الخام لدولة قطر نسبة ضئيلة جدا تقارب 0.06% . أما على صعيد حصة الواردات البينية النفطية في اجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2021، تستورد كل من الأردن ولبنان احتياجاتهما من البترول الخام من الدول العربية، بينما تبلغ واردات مصر والمغرب من البترول الخام من الدول العربية حصة قدرها 74.4 % و 22.4 % من إجمالي وارداتهما من النفط خلال عام 2021. وما يمكن قوله هو أن النفط له

أثر متباين على اقتصادات الدول العربية بما يؤكد أن المعيار الأساسي لارتفاع أو تراجع هذه النسبة هو ما تتبناه و تطبقه الدول العربية من سياسات و إجراءات هادفة إلى تعزيز وتنويع هيكل صادراتها.

3. المبحث الثالث: ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي

إن الارتقاء بالتجارة الخارجية العربية البينية له أهمية خاصة في مسارات التكامل الاقتصادي العربي لما لها من آثار كبيرة على التنمية الاقتصادية العربية الشاملة، من خلال تطور الصادرات والواردات، فهي عامل رئيسي من عوامل تحديد الدخل القومي، والـــمتابع لأداء التجارة العربية الخارجية والبينية، يجد أنها حققت معدلات مرتفعة فيما يخص أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وتزداد هذه الأهمية مع زيادة التبادل التجاري العرب البيني، لذا فإن الاهتمام بترقية صادرات الدول العربية خاصة الدول النفطية منها، أصبح هدفاً رئيسياً لكل الحكومات العربية، وتزداد أهمية تنمية الصادرات العربية في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في دورها كعازل للصدمات النفطية وهذا عبر تنويع المداخيل الإقتصادية.

1.3 المطلب الأول: تطور مؤشرات الصادرات العربية البينية

إن زيادة وتعزيز التجارة العربية البينية هو أحد مفاتيح زيادة وتنوع الصادرات العربية، فهناك أنواع من السلع المهمة في التجارة العربية لا تنتجها الدول العربية بالمرة، وإن كانت تنتجها فحجم صادراتها ضئيل جدا نظرا للصعوبات التي تواجه نوعية وتنافسية الصادرات العربية. وفي هذا الإطار فترقية الصادرات العربية من خلال تنويع المنتجات والأسواق مرهون بدور التعاون التجاري ورفع سقف الإصلاح الاقتصادي العربي. هذا ما دفع بالدول العربية للاهتمام بأهمية قياس مؤشرات التجارة الخارجية ومدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي، وأحد أهم محاور تنمية وتعزيز الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها وتنويعها، ومن هنا فسوف نتناول تطور مؤشرات عدد المنتجات ومؤشر التركز والتنوع للصادرات العربية.

1.1.3 الفرع الأول: تطور مؤشر عدد الـــمنتجات التي تصدرها الدول العربية

مؤشر عدد المنتجات المصدرة يـــمثل عدد المنتجات التي تصدرها الدول وهذا وفقا للتصنيف الـــموحد للتجارة الخارجية الصادر عن الأمم المتحدة بأخذ ثلاثة أرقام، والجدول التالي يبين تطور مؤشر عدد المنتجات للدول العربية فرادى للفترة 2017-2021:

جدول رقم 2- 14: مؤشر عدد المنتجات التي تصدرها الدول العربية (2017-2021).

	عدد المنتجات الـــمصدرة				
	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	108	122	126	119	118
البحرين	219	216	216	217	217
جيبوتي	192	190	190	190	191
مصر	244	238	234	238	242
العراق	145	150	160	141	158
الأردن	208	207	213	213	207
فلسطين	153	154	155	156	157
الكويت	228	225	221	221	222
لبنان	219	219	222	214	217
ليبيا	98	83	69	85	96
موريتانيا	66	85	62	83	84
المغرب	234	237	230	224	233
عمان	232	232	233	231	235
قطر	185	199	204	208	211
القمر	9	10	13	13	15
السعودية	245	245	241	247	247
الصومال	42	35	34	34	45
السودان	86	97	88	96	105
سوريا	206	213	208	224	221
تونس	213	218	218	207	221
الإمارات	259	258	256	258	256
اليمن	102	126	128	117	132

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد).

من الجدول أعلاه يتضح بالنسبة لمؤشر عدد المنتجات المصدرة من طرف الدول العربية (وفقا لتصنيف الأمم المتحدة للمنتجات التنقيح الثالث بثلاثة أرقام SITC 3.0)، أن الدول التي تصدر أكبر عدد من المنتجات خلال طول الفترة ما بين 2017-2021 هي الإمارات والسعودية ومصر وعمان والمغرب والكويت. هذا ما يبين أن بعض الدول العربية وليس كلها تعرف تنوعا في منتوجاتها الموجهة للتصدير. هذا

ما يجعل الاقتصاديات العربية تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتوجات وبالتالي يدفعها للتوجه إلى الأسواق الأجنبية ذات القواعد الإنتاجية القوية والمتعددة على حساب الأسواق العربية البينية.

2.1.3 الفرع الثاني: تطور مؤشر تركز الصادرات العربية

إن مؤشر التركز السلعي Concentration Index يتم حسابه باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين الصفر و1، حيث تشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل للصادرات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

والجدول التالي يبين تطور مؤشر تركز الصادرات في الدول العربية للفترة 2017-2021:

جدول رقم 2- 15: مؤشر تركز الصادرات في الدول العربية خلال الفترة (2017-2021).

	مؤشر الـــتركز				
	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	0.48	0.48	0.48	0.45	0.49
البحرين	0.32	0.34	0.33	0.33	0.32
جيبوتي	0.12	0.13	0.11	0.11	0.12
مصر	0.13	0.15	0.15	0.14	0.16
العراق	0.94	0.94	0.92	0.82	0.90
الأردن	0.21	0.21	0.22	0.21	0.22
فلسطين	0.19	0.19	0.18	0.17	0.16
الكويت	0.63	0.67	0.61	0.65	0.65
لبنان	0.12	0.12	0.23	0.25	0.15
ليبيا	0.79	0.85	0.82	0.66	0.81
موريتانيا	0.37	0.37	0.41	0.44	0.51
المغرب	0.18	0.18	0.18	0.18	0.19
عمان	0.40	0.41	0.32	0.26	0.31
قطر	0.49	0.46	0.49	0.42	0.40
القمر	0.69	0.69	0.64	0.59	0.50
السعودية	0.56	0.59	0.62	0.53	0.51
الصومال	0.50	0.45	0.47	0.51	0.49

السودان	0.44	0.36	0.32	0.34	0.33
سوريا	0.17	0.18	0.20	0.15	0.15
تونس	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14
الإمارات	0.23	0.25	0.26	0.23	0.25
اليمن	0.40	0.46	0.52	0.39	0.47

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد).

تعتمد بعض الدول بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات للتصدير سواء كانت منتجات نفطية أو زراعية أو مواد أولية، لذا فإن مؤشر تركيز الصادرات يعكس درجة تجانس صادرات الدولة مع سلسلة المنتجات العالمية، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية بالاعتماد على بيانات صادرة عن الأونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 للفترة 2017-2021، و بالتركيز على بيانات عام 2021 باعتبارها أحدث البيانات وذلك على النحو التالي:

- المجموع الأولى تضم تسع دول عربية جيبوتي ومصر والأردن وفلسطين ولبنان والمغرب وسوريا وتونس والإمارات، لم تتجاوز قيمة مؤشر تركز الصادرات في تلك الدول 0.25 نقطة، وبالتالي صادرات تلك الدول هي الأقل تركيزاً والأكثر تجانسا مع سلسلة المنتجات العالمية.
- المجموعة الثانية تضم إحدى عشر دول عربية تتراوح فيها قيمة مؤشر تركز الصادرات ما بين 0.31 نقطة في عمان و 0.65 نقطة في الكويت، مما يعني مستوى متوسط لتركز منتجاتها المصدرة، حيث إنها تضم معظم الدول النفطية.
- المجموعة الثالثة وتضم ليبيا والعراق وتتسم بتركيز منتجاتها المصدرة بشكل كبير في عدد محدود مين السلع حيث اقتربت قيمة المؤشر في كل منهما من 1، كمحصلة لاعتماد الدولتين بشكل أساسي على صادرات الوقود.

وما يمكنه القول عموما عن أداء الدول العربية منفردة، هو تباين أداء الدول العربية في مؤشر التركز، ولكنه يغلب عليه التحسن رغم العديد من التحديات التي تواجهها.

3.1.3 الفرع الثالث: تطور مؤشر تنوع الصادرات العربية

يهتم مؤشر التنوع Diversification Index بقياس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. يتراوح هذا المؤشر بين صفر و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. والجدول التالي يبين تطور مؤشر تركز الصادرات في الدول العربية للفترة 2017-2021:

جدول رقم 2- 16: مؤشر تنوع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة (2017-2021).

	مؤشر التنوع				
	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	0.79	0.81	0.80	0.84	0.83
البحرين	0.71	0.70	0.68	0.71	0.71
جيبوتي	0.59	0.61	0.58	0.59	0.59
مصر	0.57	0.57	0.58	0.59	0.59
العراق	0.89	0.88	0.87	0.89	0.88
الأردن	0.67	0.64	0.63	0.65	0.67
فلسطين	0.66	0.66	0.67	0.67	0.68
الكويت	0.79	0.79	0.78	0.81	0.80
لبنان	0.63	0.64	0.67	0.65	0.65
ليبيا	0.83	0.81	0.83	0.83	0.85
موريتانيا	0.85	0.86	0.87	0.88	0.91
المغرب	0.66	0.69	0.68	0.65	0.68
عمان	0.71	0.69	0.68	0.67	0.69
قطر	0.80	0.78	0.80	0.81	0.81
القمر	0.75	0.75	0.76	0.79	0.78
السعودية	0.76	0.76	0.79	0.77	0.76
الصومال	0.79	0.80	0.83	0.83	0.83
السودان	0.82	0.83	0.85	0.84	0.84
سوريا	0.64	0.66	0.67	0.65	0.66
تونس	0.53	0.53	0.53	0.52	0.51
الإمارات	0.53	0.52	0.54	0.54	0.56
اليمن	0.75	0.73	0.74	0.75	0.75

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد).

نلاحظ من الجدول أن مؤشر تنوع الصادرات للفترة 2017-2021 يتسم بالتباين الكبير فيما بين دول العربية، حيث يشير إلى ارتفاع درجة التنوع في كل من تونس والإمارات ومصر وجيبوتي مقارنة بباقي الدول العربية، وهو ما يعني أن الهيكل التجاري للدول الأربع هو الأكثر قربا من الهيكل العالمي مقارنة بباقي الدول العربية. ويلاحظ أن تلك الدول سعت لتنويع صادراتها لذا شهد هذا مؤشر التنوع لديها تطوراً ملحوظاً خلال طول الفترة. بينما سجلت 6 دول عربية خلال 2021 ما يزيد عن 0.80 نقطة، وهو ما يعني انخفاضا تدريجيا في مستوى تنوع الصادرات، في حين كانت موريتانيا الأقل تنوعاً بنسبة 0.91 عام 2021 وهو ما يعكس تفاوت الدول العربية في جهودها لتنويع صادراتها.

2.3 المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي

تسعى الدول العربية من خلال تعزيز أواصر التعاون التجاري المشترك ضمن أُطُر التكامل الاقتصادي العربي إلى وضع خطط واستراتيجية عربية متكاملة لزيادة حجم الصادرات البينية السلعية من خلال تعزيز التبادل التجاري العربي، عبر تقديم تسهيلات وإجراءات لتحسين ظروف التصدير في الدول العربية. ولتحسين هذه الظروف وترقية الصادرات العربية، وتعزيز قدرتها على التنافس وزيادة حصتها في الأسواق العربية والعالمية، قامت الدول العربية بالحرص على بذل الجهود وتنفيذ إجراءات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، باعتبارها أحدث مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي والتي دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام 1998، وهذا سعيا لزيادة حجم الصادرات العربية البينية والتي لم تتعدى 11% من إجمالي الصادرات العربية عام 2021، وأبرز هذه الجهود و الإجراءات نذكر منها:

أولا: تحسين البيئة التجارية وممارسة التصدير:

تشمل السياسات التجارية والاتفاقيات بين الدول العربية، ونخص بالذكر بسياسات نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق العربية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر أحدث مرحلة يمر بها مسار التكامل الاقتصادي العربي، وبمقتضى هذه الاتفاقية تم تحقيق العديد من الإنجازات حيث تم التعامل مع القيود والحواجز التجارية ومحاولة التقليل منها أو إلغاءها. هذا ما سمح أن تتمتع الصادرات العربية الصناعية والزراعية بإعفاءات أو تخفيضات جمركية عند دخولها الأسواق العربية وذلك وفقا لنظام

الأفضليات المعمم دون التمييز بين الدول الأعضاء، كما يسمح للصادرات العربية للولوج بكل سلاسة وسرعة إلى أسواق الدول العربية والتي تقوم العديد منها حاليا بتنفيذ إجراءات تصحيح لتحرير التجارة الخارجية مع الدول العربية وذلك بتشجيع القطاع الخاص وتبني آليات السوق والانتقال من السياسة التجارية الحمائية إلى حرية التجارة وفقا لأساس المساواة في الإعفاءات على الصادرات العربية، ويمكن وفقا لذلك أن يتم تصدير سلع معفاة من الجمارك بين الدول بشرط أن يكون قد تم إنتاجها بالدولة العربية المصدرة. ولكي لا تكون الإتفاقية ممرا خلفياً لإعادة التصدير.[1]

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر الركيزة الأساسية لتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية وتعزيز تنمية الصادرات العربية، فقد واصلت اللجنة الدائمة المعنية بمتابعة تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عقد اجتماعاتها لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومناقشة أية عقبات قد تواجه الصادرات العربية في المنطقة العربية وكذلك الاطلاع على التقارير المتعلقة بكل دولة عربية منفردة لتطبيق أحكام المنطقة وكذلك على تقرير اتحاد الغرف العربية لإستشراف رأي القطاع الخاص في العقبات التي تواجه الصادرات العربية، وأبرز ما حققته هذه الاتفاقية في مجال تحرير التبادل التجاري وتشجيع التصدير داخل المنطقة العربية، يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 2- 17: أبرز ما حققته اتفاقية "منطقة التجارة العربية الحرة" في تشجيع الصادرات البينية.

	الأهداف المحققة من إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تشجيع الصادرات البينية
1	وصول نسبة التخفيض لبعض الصادرات إلى 100 % بداية من عام 2005.
2	إلغاء كافة الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.
3	إنشاء نقاط الاتصال بالدول العربية الأعضاء لحل المشاكل التي تعترض الصادرات العربية البينية.
4	إلغاء التصديق على شهادات المنشأ للسلع والفواتير والوثائق المصاحبة لها من قبل السفارات
5	وضع اللائحة المحددة لفض المنازعات بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
6	تسهيل تبادل الخبرات بين الدول العربية فيما يتعلق بتطوير أنظمة التقييس العربية.
7	تقنين التعامل مع الممارسات غير العادلة في سير التجارة والتصدير
8	تطبيق الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة لمواءمة المتطلبات الفنية للسلع العربية

[1] علي محمد الخوري، **التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة العربية البينية**، الإتحاد العربي للتجارة الإلكترونية، مصر، 2017، ص 72.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

ثانيا: تطوير البنية التحتية:

إن جودة البنية التحتية النقلية واللوجستية يؤثر بشكل كبير على تكاليف وسرعة التصدير داخل المنطقة العربية. وهذا عبر المساعدات الإنمائية العربية، وتعتبر الصناديق الوطنية للتنمية القناة الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الثنائية الميسرة للدول المستفيدة وعبر الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق. ومن ضمن القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق، هو تمويل قطاع النقل والاتصالات الذي حاز نسبة 19.5% من التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق.[1] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 2-9 : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2021).

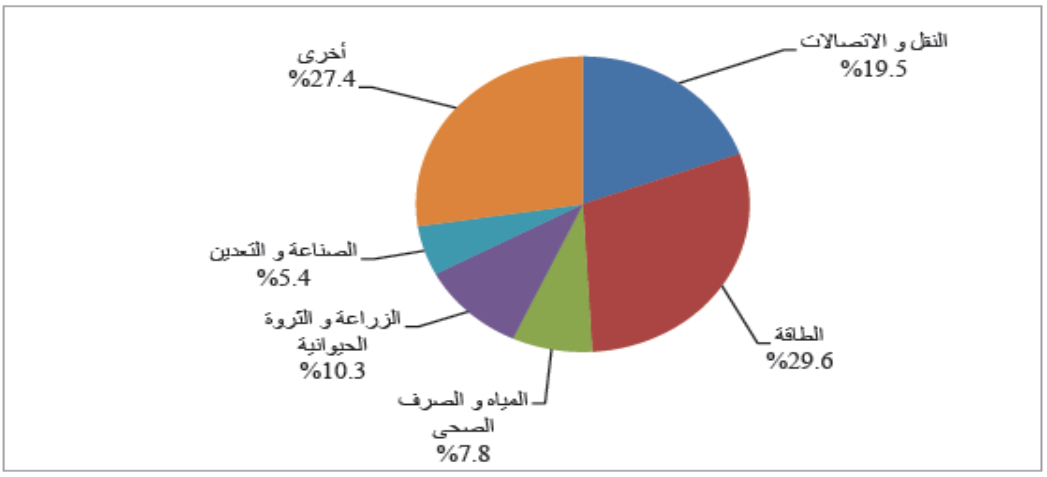

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 272.

كما يواصل الاتحاد العربي للنقل البري ومن خلال جهوده عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التي يحرص الاتحاد على عقدها مع مختلف الاطراف في الحكومات العربية ، لدراسة افضل الاليات العملية لتعزيز النقل البيني والاستفادة من قدرات الدول العربية وتخفيف القيود الموجودة. يأتي

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الحادي عشر: **العون الإنمائي العربي** ، 2022، ص 271.

نشاط الاتحاد العربي للنقل بجهود استثنائية يبذلها حداد من خلال خبراته الواسعة في قطاع النقل البري العربي بشقيه الركاب والبضائع لزيادة تنافسيته ورفع قدراته في تسهيل عمليات التصدير الإقليمي للسلع.[1]

ثالثا: تشجيع الاستثمارات وتحسين ممارسة أنشطة الأعمال:

إن الاستثمار في الصناعات يمكن أن يعزز القدرة التنافسية في الأسواق العربية. وهذا عبر حماية الشركات والاستثمارات وتشجيع نشاط ريادة الأعمال ونمو الشركات. فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الذي أصدره البنك الدولي، والذي يوضح مواصلة الإصلاحات في أنشطة الأعمال، ويبحث في الاقتصاديات التي حققت أكبر تحسّن، حيث أشار إلى أن اقتصاديات 11 دولة عربية حققت تقدمًا كبيرًا في درجة ممارسة أنشطة الأعمال ما انعكس على ترتيبها مقارنة بتقرير 2019، ويقيس التقرير اللوائح التنظيمية في اقتصاد 190 دولة عبر مجالات تنظيم الأعمال وهي عبارة عن قواعد تؤثر على شركة ما بداية من؛ انطلاق النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. وفيما يخص ترتيب الدول العربية عالميا لممارسة الأعمال يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 2- 18: ترتيب الدول العربية عالميا في تقرير ممارسة الأعمال 2020.

الدول	الترتيب العالمي 2018	الترتيب العالمي 2019	الدول	الترتيب العالمي 2018	الترتيب العالمي 2019
الجزائر	157	157	عمان	78	68
البحرين	62	43	قطر	83	77
جيبوتي	99	112	القمر	160	160
مصر	120	114	السعودية	92	62
العراق	171	172	الصومال	190	190
الأردن	104	75	السودان	162	171
الكويت	97	83	سوريا	179	172
لبنان	142	143	تونس	80	78

[1] الاتحاد العربي للنقل البري، الموقع الرسمي، **الاتحاد العربي للنقل البري يواصل جهوده لتذليل تحديات النقل البيني العربي**، بتاريخ 2023/12/20، سا 21:45، https://www.auolt.org/?ID=98.

ليبيا	186	186	الإمارات	11	16
المغرب	60	53	اليمن	187	187

المصدر: تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال 2020.

من الجدول يتضح أنه وجود تفاوت كبير بين الدول العربية بالنسبة لمدى سهولة أداء الأعمال، حيث عرفت 9 دول عربية تحسن ترتيبها عالميا وهي: السعودية، البحرين، المغرب، عمان، الأردن، قطر، الكويت، تونس ومصر. تأتي الدول التي حافظت على ترتيبها في التقرير دون تغيير: الجزائر بالمركز 157، وليبيا بالمركز 186، واليمن بالمركز 187، والصومال بالمركز 190 والأخير.

رابعا: تمويل التجارة العربية والتطوير المصرفي:

تتفرد القروض الإنمائية العربية وهي القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية في اطار تمويل التجارة العربية بارتفاع عنصر المنحة فيها من شروط ميسرة وتكاليف منخفضة نسبيا مع طول فترة السداد، وهو ما يرفع عن الدول العربية المقترضة عبئ خدمة الديون ويشجعها على توظيف رأس المال العربي في الدول العربية، فالقروض والمساعدات المقدمة من مؤسسات وصناديق التمويل المنشأة في اطار التنسيق العربي المشترك يتراوح عنصر المنحة فيها بين 40% إلى 45%، كما أن القروض المقدمة يتحرى في تقديمها الشفافية والموضوعية،[1] وأهم مؤسسات التمويل العربية هو صندوق النقد العربي الذي يدعم برامج الإصلاح من خلال النشاط الإقراضي للصندوق، بما يهدف إليه من تصحيح للخلل في موازين مدفوعات الدول العربية وتطوير اقتصاداتها وإصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها، إلى جانب دعم الإصلاحات القطاعية كالإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي، عاملاً هاماً لتحفيز هذه الدول على تقليل اعتماد نُظُمها على قيود الصرف، ومن ثم تحقيق حرية التحويل بين عملاتها وتحرير التبادل التجاري ورفع القدرات التصديرية العربية.[2] وبموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي تم انشاء برنامج تمويل التجارة العربية عام 1989، والذي تركز آلية عمله على التعامل مع المصدرين بتقديم تسهيلات ائتمانية

[1] نبيل بن موسى، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 01، 2019، ص 73.

[2] صندوق النقد العربي، الموقع الرسمي، **اطار دعم البرامج الاقتصادية**، بتاريخ 2023/12/28، سا 23:30، https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/framework .

بنوعيها الممولة والغير ممولة، ووافق البرنامج منذ إنشاءه على تمويل 19.9 مليار دولار لتمويل الصفقات التجارية العربية.[1]

خامسا: التنظيم والإدارة:

فعالية الإدارة والتنظيم الحكومي و مؤسسات التكامل العربي هي عوامل تلعب دورًا هامًا في تسهيل عمليات التصدير. وأبرزها دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والتي تعمل على تحقيق الأهداف التالية:[2]

- دعم الصادرات العربية، من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية المشتركة وتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال تأمين التجارة العربية والاستثمارات القائمة ضد المخاطر السياسية مثل المنع والمصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب الأهلية والاضطرابات الأمنية، والإخلال بالعقد.

- دعم التجارة البينية وعمليات التمويل والخصم بين الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين العرب.

- نشر الوعي والترويج لمناخ الإستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات المختصة بالتصدير في المنطقة العربية.

كما يبرز دور اتحاد الغرف العربية والذي تقرر إنشاءه عام 1951، وكان يعرف باسم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وتم تعديل اسمه ليصبح اتحاد الغرف العربية عام 2016، وهو يهدف ولازال يسعى لرسم السياسات الاقتصادية بما يسهم في إزالة العوائق الجمركية والإدارية وتوحيد مواصفات مقاييس المنتوجات والسلع المصدرة داخل المنطقة العربية، بالإضافة لدوره في

[1] صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لأنشطة صندوق النقد العربي 2022، افريل 2023، ص 42-43.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير فصلي بعنوان **التجارة العربية لعام 2021**، العدد 02، 2022، ص2.

تسهيل حركة المصدرين العرب، كما يبرز دوره في تجميع الغرف الممثلة للقطاع الخاص وتنسيق الجهود لتطوير قطاع التصدير عبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة تعزيز التعاون التجاري العربي.[1]

وفي نفس الصدد فإن تنمية الصادرات العربية هي من بين الخدمات الهامة التي يقوم بها ملتقى الاتحادات العربية النوعية والمتخصصة، والذي يضم في عضويته كلا من الإتحاد العربي لتنمية الصادرات والصناعات الجلدية، والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية. والتي تسعى بدورها إلى تطوير وتقديم البرامج التي تركز على تنمية المهارات الفنية والادارية، وإنشاء وحدات المعلومات التجارية واعداد برنامج تنمية الصادرات المُصمم وفقاً لاحتياجات القطاعات المستهدفة لدعم كافة المصدرين العرب وخدمة احتياجاتهم عن طريق أبحاث السوق، ورسم هيكل للسوق، وتحديد أمور النفاذ للسوق، والاستفادة من امتيازات ومزايا الاتفاقيات التجارية والصناعية العربية البينية.[2]

سادسا: التقنيات البيئية والجودة:

تتوقف القدرة التنافسية على إمكانية زيادة الصادرات في ضوء تنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية وإزاحة العوائق الغير جمركية، وهذا بالامتثال لمعايير الجودة والبيئة مما يؤثر إيجابًا على السمعة والقبول العربي والدولي وتشجيع تصدير السلع من خلال خلق فرص جديدة للسوق. لذا شهد مجال البنية التحتية للجودة محاولات عديدة للتعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية، في مجال اعتماد مواصفات قياسية متوائمة مع المواصفات الدولية وتوفير الاعتراف الدولي بنظام تقييم المطابقة مما يعزز التنافسية والابتكار في مجالات الإنتاج والتصنيع والتصدير. وتعتبر المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين والتي تأسست في عام 1968، وهي واحدة من المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، وهي تهدف لرفع كفاءة وتنافسية الصناعات العربية وتطوير الإنتاج بما يساهم في تسهيل التبادل التجاري وتنمية الصادرات العربية. كما يتم إعداد الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة كل خمس سنوات، وقد تم تنفيذ النسخة الأولى منها للفترة 2014-2018، ثم تحديثها وتنفيذ المرحلة الثانية للفترة 2019-2023، ويتم

[1] اتحاد الغرف العربية، الموقع الرسمي، **نبذة عن اتحاد الغرف العربية ومهامه واختصاصاته**، بتاريخ 2023/12/27، سا 18:23، https://uac-org.org/ar/About/mission-_and_-specialization .

[2] ملتقى الاتحادات العربية النوعية والمتخصصة، الموقع الرسمي، تعريف بالملتقى وأهدافه، بتاريخ 2023/12/28، سا 20:45، https://saffportal.org .

متابعتها من قبل "لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة". وأهم ما تحقق في مجالات الجودة والمطابقة هو تطبيق البرنامج العربي لعلامة الحلال العربية، وتوحيد إجراءات تقييم المطابقة والترويج للمنتوج العربي.[1]

سابعا: استعمال وسائل التكنولوجيا: ويعتبر استخدام التكنولوجيا أمراً حاسماً لتسهيل عمليات التصدير، فالتحديث التكنولوجي واستعمال التكنولوجيا يعتبر أداة فعالة لتعزيز وتسهيل إدارة عملية التصدير بين الدول العربية. وتوكل مهمة البنية التحتية في مجال التكنولوجيا والاتصالات في المنطقة العربية للحكومات، حيث أن متطلبات البنية التحتية لا تتوقف عن التمدد الشبكي وإنشاء مراكز الاتصال السلكي واللاسلكي وشبكات الأنترنت فقط، بل تتعداه لتشمل تنظيم عمل البطاقات الائتمانية وتنظيم عمل الجهات وبوابات الدفع الإلكترونية.[2] وهو ما يدعو الدول العربية إلى الاستعداد للدخول إلى المعترك الاقتصادي والتجاري بقوة ومحاولة إبراز أهم المتطلبات التي تدفع لتنمية هذا القطاع التسويقي والاستجابة للأنماط الاقتصادية الجديدة بما يعرف بالاقتصاد الرقمي. فالجدير بالذكر هو أن البلدان العربية وبالخصوص دول الخليج العربي كانت سباقة إلى الإقرار بأهمية تطوير استراتيجيات وطنية وإقليمية لبناء مجتمع معلومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسهيل عمليات التجارة الخارجية والبينية. وقد أعدت العديد من الدول العربية استراتيجياتها الوطنية وقامت بتحديثها، على غرار دولة الأردن التي أطلقت خطة عمل الاقتصاد الرقمي الأردنية بداية من عام 2016، كما وضعت مصر الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بداية من عام 2012.[3] وتستند هذه المبادرات إلى نقاط القوة والفرص المتاحة لالتحاق الدول العربية بركب الإقتصاد الرقمي العالمي وبناء إقتصاد رقمي يُسهل ويُعزز المبادلات التجارية.

3.3 المطلب الثالث: تحديات ترقية الصادرات العربية

المنطقة العربية تسعى للتكامل الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات التجارية بينها كما تبذل جهودها لتنويع وترقية صادراتها للخروج من دائرة الريع النفطي، ومن البديهي أن تواجه المنطقة العربية

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي، 2022، ص 292-293.

[2] علي محمد الخوري، **التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة العربية البينية**، الإتحاد العربي للتجارة الإلكترونية، مصر، 2017، ص 55.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير بعنوان: **آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية**، 2018، ص 82-83.

تحديات وصعوبات تستلزم تسليط الضوء عليها والعمل على حلها. وتتمثل أهم العقبات والتحديات التي تحد من ترقية الصادرات العربية البينية للمستوى الـــمأمول فيما يلي:

أولا : القيود الغير جمركية :

رغم ما تبذل الدول العربية من مجهودات لتشجيع التصدير العربي البيني، إلا أن القيود غير الجمركية تشكل من أهم العقبات التي تعيق سلاسة تدفق السلع عبر الحدود العربية. ومن المناسب أن يتم الانتباه إلى هذه القيود والتي تمثل معوق حقيقي، ومن هذه القيود:

أ- القيود الإدارية:

- هي تلك القيود المتعلقة بإعادة التثمين الجمركي وكثرة المستندات غير الضرورية والتي يتم طلبها مع السلع الموجهة للتصدير. وتتطلب إزالة مثل هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين من خلال تطبيق القواعد التي وردت في منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص. ومن القيود الإدارية أيضاً طول مدة العبور بسبب طول مدة اصدار شهادات العبور بين الدول العربية، كما أن تكاليف رسوم العبور مرتفعة.[1]

- الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة والبيانات المتعلقة بعمليات التصدير وهو ما يشكل عائقا في وجه المصدرين العرب.[2]

ب- القيود الفنية: [3]

- القيود المتعلقة مثلاً بالمواصفات حيث يظهر لنا جلياً تعددية المواصفات بين الدول للمنتج الواحد وتضارب الاجتهادات في تطبيقها وأحياناً طول الوقت اللازم لإصدار الشهادة وتصديقها، كما تقوم بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات دون إشعار مسبق. بالرغم من أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت إلى الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة التجارة العربية البينية.

---

[1] اتحاد الغرف العربية، التقرير الخامس و العشرون، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية**، مارس 2018، ص 28.

[2] علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3] صندوق النقد العربي، تقرير حول **التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية**، 2022، ص 64.

– التشدد في الإجراءات الصحية والبيئية، وارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية، و تضارب نتائجها أحيانا من مخبر إلى آخر مع الافتقار إلى الشفافية والوضوح.

– ضعف القدرة التسويقية للمنتجات السلعية، نتيجة لضعف عمليات الترويج و الإشهار للمنتوج العربي.

ج – القيود النقدية والمالية: [1]

– الرقابة الشديدة على النقد والقيود على إجراءات تحويل وصرف العملات بين الدول العربية.

– عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية مع تعدد أسعار صرف العملات العربية.

– مشاكل ضمان و تمويل الصادرات السلعية بسبب ضعف آليات ضمان وتمويل الصادرات، وصعوبة التحويلات بالعملات الأجنبية، وارتفاع تكاليف عمليات التأمين والتمويل.

– صعوبة الحصول على الائتمان من أهم التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في المنطقة العربية وخاصة في الدول العربية التي ترتفع فيها مخاطر الائتمان. مع ضرورة تسهيل التحويلات المالية وتخفيض التكاليف على التحويل، وإزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول العربية.

ثانيا : الـــقـــيـــود الجـــمـركـــية:

– تعتبر الضرائب والرسوم الاضافية من العراقيل الرئيسية التي تحول دون تنمية الصادرات البينية والتنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنها رسوم الطوابع ورسوم التصديق على المستندات، ورسوم إحصاء وخدمات الجمارك، بالإضافة إلى رسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمه السلع المصدرة. بالإضافة إلى التمييز في المعاملة الضريبية والمغالاة في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية حيث تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلبات الاستثناءات من التخفيضات الجمركية، هذا من شأنه التأثير سلبا على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المرجوة المتمثلة في تنمية الصادرات بين الدول الأعضاء.[2]

[1] علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] ابتسام عليوش قربوع ، سعيدة حرفوش، **دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية دراسة حالة المنطقة العربية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي**، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 70 و 72.

– تعقد وطول مدة استكمال الإجراءات الجمركية والتخليص الجمركي، فضلاً عن التكاليف المرتفعة وغير المتناسبة مع طبيعة وضعف الخدمات المقدمة في موانئ الدول العربية.[1]

– إن صعوبة إقامة اتحاد جمركي عربي، والذي قد يستلزم التخلي عن جزء من السياسات التجارية والمالية الوطنية، كما يصعب توحيد التعريفات على مستوى العالم العربي خاصة في ظل اختلاف مصالح الدول والقطاع الخاص. مع ضرورة التنسيق التام لكل الاستراتيجيات الجديدة للدول العربية منفردة وصولا إلى مرحلة التكامل وليس التنافس حيث يعاني البعض من الإغراق ببضائع أقل كلفة، وتوحيد المواصفات القياسية للسلع والعمل على تحقيق تعاون جمركي لأهميته في تنفيذ متطلبات التكامل الاقتصادي.

ثالثا : العقبات الإقتصادية الهيكلية:

– تشابه هيكل التصدير في معظم الدول العربية: حيث تقوم أغلب الدول بتصدير السلع الأساسية الخام، خاصة الوقود المعدني والفوسفات والمعادن، في حين تتسم حصة الصادرات من المنتوجات والسلع الصناعية المكتملة التصنيع، والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات للعملية الإنتاجية، وبالتالي الاعتماد بشكل كبير على التصدير الغير فعال بسبب تشابه هيكل الإنتاج وهيكل السلع المصدرة داخل المنطقة العربية ولا حاجة لتبادلها أصلا، بسبب احتدام التنافس بين سلع متشابهة داخل الأسواق العربية.[2]

– ضعف التنوع الاقتصادي في الدولة العربية والذي يؤدي لزيادة تركز الصادرات في عدد محدود من السلع، فمعظم الدول العربية تعاني من تضاءل القدرة التنافسية لصادراتها بسبب اعتماد معظم الاقتصادات العربية على إسهام القطاع النفطي في حين تعرف في باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى ضعف هياكلها. لذا وجب على صناع القرار في الدول العرية التوجه أكثر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، بغرض تنويع الصادرات وبالتالي تحقيق تنويع هياكل الاقتصاد على مستوى الأقطار العربية وتكون بذلك مكملة لبعضها البعض.[3]

---

[1] حساني عمر، **انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول"**، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 139.

[2] مثنى عبد الإله ناصر، **تسهيل التجارة العربية البينية مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية ؟**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العربي حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، مسقط، سلطنة عمان، 2007، ص 192.

[3] نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشركة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، ص 158.

رابعا : قواعد المنشأ التفضيلية ومعاملة الصادرات العربية:

– تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للمنتجات العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب منتجات أجنبية للدول العربية المستفيدة من الامتيازات التي تتيحها المنطقة للمنتجات العربية، كما أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي. ففي ظل غياب قواعد منشأ تفضيلية للسلع العربية يصعب تحديد هوية السلع ومكوناتها ذات المنشأ العربي سواء في المواد الأولية أو القيمة المضافة، خاصة وأن معظم الدول العربية لا تتوفر لديها قواعد منشأ وطنية وتعاني تحديات تتعلق بشهادة المنشأ. هذا ما يؤثر سلبا على تسهيل تصدير السلع والمنتجات العربية داخل المنطقة. وبالتالي فإن استكمال وإقرار قواعد المنشأ التفضيلية للصادرات العربية يصبح أمراً ضرورياً لضمان عدم تسرب أية سلع غير عربية إلى المنطقة والاستفادة مما تتيحه من امتيازات والعمل على توظيفها في خدمة التكامل الاقتصادي.[1]

خامسا : مشاكل النقل والشحن:

– ارتفاع تكاليف النقل والشحن مما يؤدي لارتفاع تكلفة التجارة بين بلدان العالم العربي، بالإضافة لعدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المشرق والمغرب العربي هذا يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية، بل وتشكل عائقا أمام تنمية التصدير العربي وتطور التجارة العربية البينية.[2] ويشكل النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي أحد أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التجارة العربية وتعزيز الصادرات البينية، حيث أنه لا توجد خدمات نقل عبر القطر العربي والتي تضمن الانتظام والاستمرارية،[3] ويضاف لذلك التعقيدات بين حدود الدول العربية، وطول المدة الزمنية لإجراءات مرور السلع مما يؤدي لارتفاع تكلفة النقل ويعرقل بذلك تعزيز التصدير البيني، وعليه فلا بد للدول العربية من إعادة صياغة اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية أو العمل على تطويرها بما يخدم تنمية وتعزيز التصدير العربي البيني.

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر: **التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، 2002، ص 326.

[2] صلاح محمود عبد المحسن عرفة، **التحليل الاقتصادي لأثر انضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الإنسانية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 7، 2016، ص 9.

[3] أمال عبد الرحمن زيدان، **تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 39.

سادسا : نقص الـــمعلومات الخاصة بعمليات التصدير بين الدول العربية:

– يعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، بالرغم من تزايد استخدام شبكة الإنترنت والربط الإلكتروني.[1] كما أن هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق العربية والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة.

– هناك افتقار إلى دراسات عن الأسواق العربية، وليس هناك شبكة معلومات للمنتجين العرب مما يصعب الربط بينهم، هذا ما يسبب ضبابية في نشر معلومات التجارة الخارجية العربية البينية. وهذا راجع في حقيقة الأمر إلى ضعف البنية الأساسية القدرات البشرية والمعرفية في الوطن العربي والذي يُعد المنطقة الأقل استخداما للمعلومات في العالم.[2]

سابعا: صعوبة تنـــقل رجال الأعمال والمصدرين العرب بين الدول العربية:

– صعوبة تنقل رجال الأعمال و الخواص المكلفين بالتصدير بسبب صعوبة منح التأشيرات مما يسبب تأخيرا على مستوى عمليات التصدير و التفاوض بين المستوردين و المصدرين العرب، وهذا استنادا إلى استبيان ميداني شارك فيه العديد من الشركات والجهات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية. وبالتالي فإن المعالجة الحقيقية لكل ماورد من معوقات للتجارة العربية البينية تبدأ في المقام الأول من وجود إرادة سياسية حقيقية نحو الوصول إلى تكامل إقتصادي عربي ونبذ كل الخلافات بين العرب، حيث برزت هناك مشكلة جديدة وضيقت على التبادل التجاري العربي بسبب إغلاق الحدود بين عدد من الدول العربية نتيجة الأوضاع في المنطقة العربية، ومنع تصدير بعض السلع في بعض الدول.[3] ولهذا فمن الضروري تسهيل حركة التجار والمصدرين العرب من المناطق الإنتاجية إلى المناطق الاستهلاكية.

ثامنا: عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

---

[1] يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية – دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2018، ص 123.

[2] أحمد نافع الحمامدة، عدنان عبد الكريم الذيابات، **إقتصاديات المعلومات والمعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 64.

[3] اتحاد الغرف العربية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

– لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منضمة للاتفاقية. هذا ما يؤدي لضعف تفعيل اتفاقيات تسهيل التجارة، حيث تساهم هذه الاتفاقيات في تبسيط الإجراءات الحدودية وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول وتشجيع عمليات التصدير من وإلى الدول العربية فيما بينها.

4.3 المطلب الرابع: آفاق ترقية الصادرات العربية

نظراً لاستمرار تواضع مستوى التكامل في المنطقة العربية على الرغم من تسهيلات الجمركية وغير الجمركية بمعدلات معتبرة بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، يقتضي الوضع بذل جهود هادفة في سبيل إحراز المزيد من التقدم نحو تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة وترقية الصادرات البينية. وتنطوي عملية اختيار الفرص المتاحة أمام تعزيز التكامل التجاري الإقليمي لترقية الصادرات على شقين، فالأول هو تحديد الإمكانات الغير مستغلة، وثانيا تحديد الآفاق المستقبلية ضمن خطة ترقية الصادرات على المستوى العربي.

1.4.3 الفرع الأول: الإمكانات التجارية والتصديرية البينية الغير مستغلة

تملك المنطقة العربية العديد من الإمكانات التجارية والتصديرية الغير المستغلة، هذا ما يعني أن الدول العربية تملك فرص أكبر لتعزيز تجارتها البينية وترقية صادراتها بناءاً على منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات والمعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية."

أولا: حصة الإمكانات التجارية غير المستغلة في المنطقة العربية

المنطقة العربية تملك حصة مرتفعة من الإمكانات التجارية غير المستغلة، والتي يرتبط جزء منها بتأثيرات النمو بينما الجزء الآخر بعراقيل التجارة والتصدير البيني وذلك ضمن نطاق التكامل العربي. وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الثانية فيما يخص حصة الإمكانات التصديرية غير المستغلة بعد قارة أفريقيا، حيث تبلغ القيمة الإجمالية لإمكانات التجارة العربية البينية المتبقية 28 مليار دولار. ويكفل النمو المتوقع لمعدلات العرض والطلب تحقيق صادرات إضافية قيمتها 16 مليار ولار عبر المنطقة العربية. وفي حالة إزالة عراقيل التجارة العربية سوف يتسنى تحقيق مبلغ إضافي بقيمة 12 مليار دولار.[1] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] مركز التجارة الدولية، تقرير بعنوان: **خلق فرص تصدير لتحقيق تكامل إقليمي أكبر بين الدول العربية**، 2018، ص 19.

شكل رقم 2- 10: حصة الإمكانات التجارية غير المستغلة، حسب مناطق العالم.

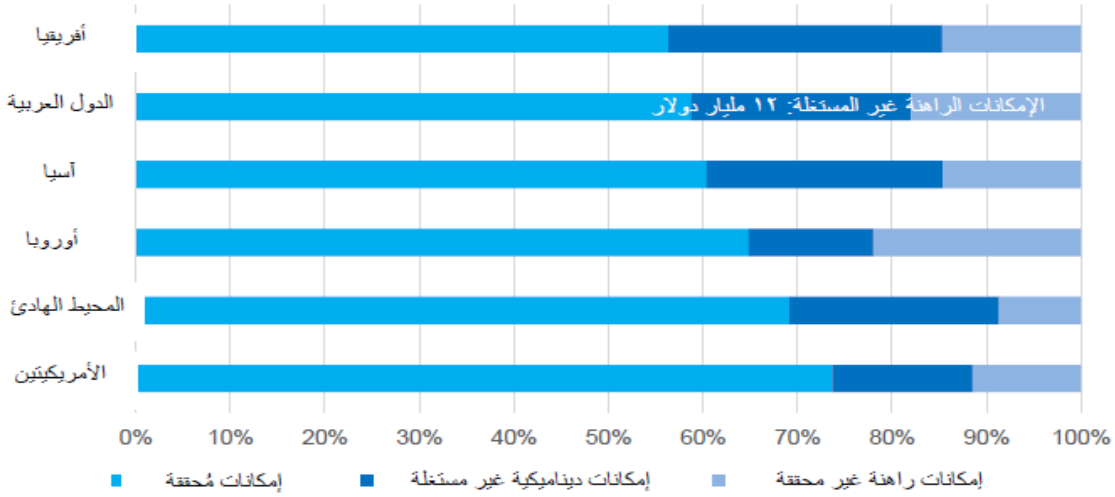

المصدر: تقرير مركز التجارة الدولية 2018، ص 19.

ثانيا: حصة الإمكانات التصديرية البينية غير المستغلة في المنطقة العربية

تملك الدول العربية إمكانات فيما يخص الصادرات البينية عبر القطاعات المختلفة بما فيها قطاع الصناعات التحويلية وقطاع السلع والمنتجات الغذائية، وهي قطاعات ومنتجات ذات إمكانات التصدير غير المستخدمة أو غير المستغلة إلى مكونين هما:[1]

- الإمكانات الراهنة غير المستغلة وهي تحسب على أساس حاصل الفرق بين أساس الإمكانات التصديرية الراهنة ناقص منها الصادرات الفعلية.
- إمكانات تصديرية ديناميكية غير مستغلة عبر المنطقة والتي يتم احتسابها على أساس حاصل الفرق بين إجمالي الإمكانات غير المستغلة ناقص منها الإمكانات الراهنة غير المستغلة.

وفي سياق الصناعات التحويلية، يحتل قطاع البلاستيك والمطاط الصدارة من حيث إمكانات الصادرات الإجمالية وغير المستغلة، وهو ما يُبينه الشكل التالي من حصة إمكانات الصادرات التي تم استغلالها بالفعل، فضلاً عن الإمكانات الغير مستغلة إلى قيم ديناميكية وقيم راهنة.

[1] مركز التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

شكل رقم 2- 11: الإمكانات التصديرية العربية البينية لقطاع الصناعات التحويلية.

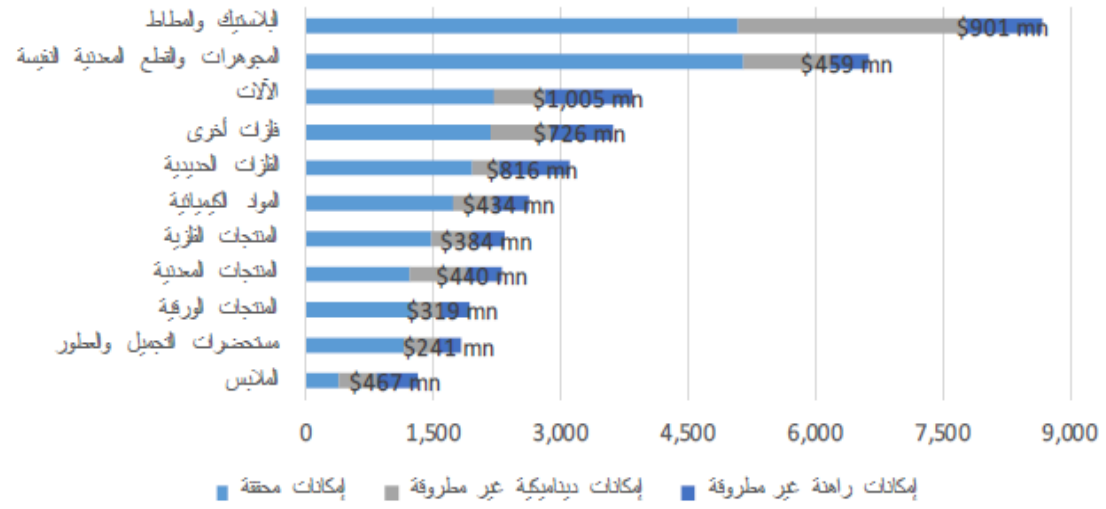

المصدر: تقرير مركز التجارة الدولية 2018، ص 25.

وفيما يتعلق بمنتجات الأغذية والزراعة، تتحصل منتجات الألبان بالنصيب الأكبر من الإمكانات الإجمالية وغير المستغلة. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم 2- 12: الإمكانات التصديرية العربية البينية لقطاع السلع والمنتجات الغذائية.

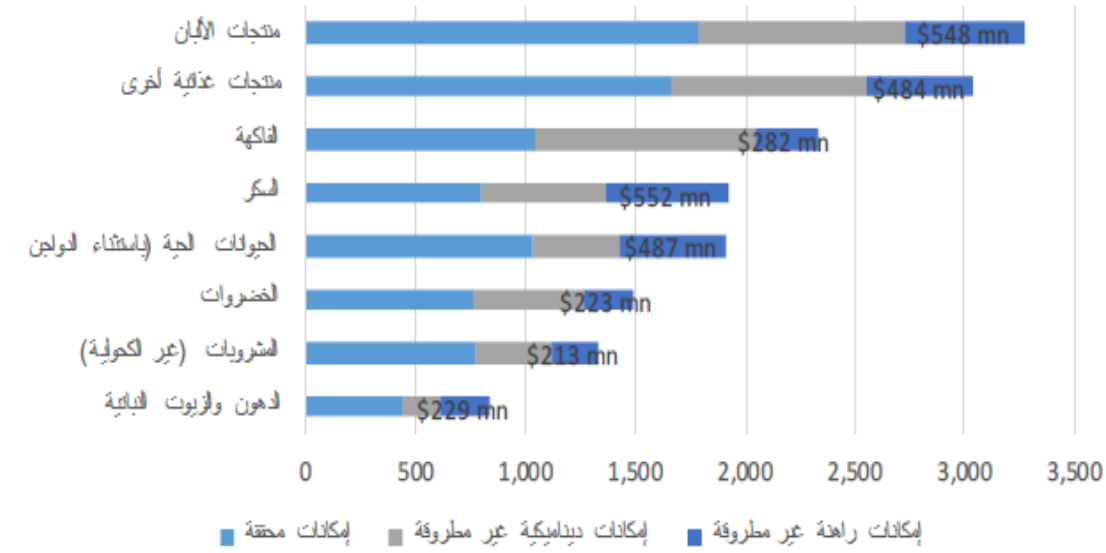

المصدر: تقرير مركز التجارة الدولية 2018، ص 26.

ويمكن القول أن توزيع الإمكانات الراهنة والديناميكية غير المستغلة يختلف بمعدلات ملحوظة عبر القطاعات المصدرة، فالبلدان العربية مجتمعة في ظل التكامل الاقتصادي بينها تزخر بإمكانات راهنة أو

ديناميكية غير مستخدمة في مجال قطاعات الصادرات، ما يستدعي لبذل جهود و تنسيق أكبر بغرض إطلاق العنان لهذه الإمكانات، بزيادة فرص تنويع الصادرات ورفع الحصة السوقية للصادرات العربية البينية.

1.1.3 الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لترقية الصادرات على المستوى العربي

من الأهمية بمكان أن يتم التصدي للتحديات المتنوعة والمتعلقة بالتدابير غير الجمركية على نحو يكفل لشركات التصدير الاستفادة من الفرص التجارية العربية البينية المتبقية على مستوى المنطقة. ويتصف قسط كبير من العقبات التي تعترض سبيل التبادل التجاري البيني بالطابع الإجرائي. ما يتوجب على الدول العربية تسهيل وتعزيز التجارة البينية، من خلال تحديد المجالات بما يتوافق مع إمكانات التصدير والتي تساهم في تعظيم الفوائد المترتبة عن الجهود الرامية إلى مواءمة اللوائح التنظيمية والإجرائية على المستوى الإقليمي.

أولا: في مجال التعاون الجمركي:

شهد بداية عام 2022 تصديق المملكة المغربية على إتفاقية التعاون الجمركي العربي، ليبلغ بذلك عدد الدول الموقعة 7 دول عربية، حيث أودعت وثائق التصديق كل من الأردن، السعودية، فلسطين، قطر ومصر، والمغرب ويتنظر إيداع مملكة البحرين وثائق التصديق لتدخل الإتفاقية حيز النفاذ خلال عام 2022، كما وافقت لجنة مدراء الجمارك بالدول العربية على إتفاقية تنظيم النقل بالعبور ترانزيت(المعدلة) وتم رفعها للمجلس العربي الاقتصادي والذي اعتمدها في فبراير 2022.[1]

ثانيا: في مجال النقل البري واللوجيستي:

يسعى الاتحاد العربي للنقل البري تعزيز فكرة إنشاء مركز لوجستي لتبادل البضائع في الأردن، والذي قد دعت إلى إنشائه الدول العربية خلال افتتاح إجتماعات الإتحاد في عمان والتي انعقدت عام 2023، وذلك لما تتمتع به المملكة الأردنية من موقع استراتيجي مميز، ليخدم هذا التوجه في تبادل البضائع بسهولة بين الدول العربية.[2]

ثالثا: في مجال التنسيق العربي المشترك:

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2022، ص 213.

[2] الاتحاد العربي للنقل البري، الموقع الرسمي، **الاتحاد العربي للنقل البري يواصل جهوده لتذليل تحديات النقل البيني العربي**، بتاريخ: 2023/12/25، سا 15:30، https://www.auolt.org/?ID=98.

تنسيق المقاييس والتشريعات، حيث أدى اختلاف المواصفات والمقاييس وإلزام تطبيقها بشكل متحيز إلى إعاقة حركة الصادرات العربية البينية. وعلى الرغم من النجاح في إقامة الجهاز العربي للاعتماد الذي طبقته جامعة الدول العربية عام 2015 والذي يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن السير قدما يتطلب التزاما سياسيا يترجم على أرض الواقع بصورة فعلية. فالدول العربية مجتمعة تسعى لزيادة تنسيق السياسات المتعلقة بدعم الإنتاج العربي وتنويعه محليا وفي المنطقة العربية ضمن تطلعات وآفاق عام 2030، بما يعزز حرية الصادرات العربية الغير نفطية على أسس المنافسة الحرة.[1]

رابعا: في مجال تمويل التجارة العربية البينية:

تفترض النظرة المستقبلية لأعمال برنامج تمويل التجارة العربية زيادة الطلب على خدمات التمويل للتصدير البيني كنتيجة للتطور الذي أدخله البرنامج على منتجاته التمويلية، وإدراج منتجات تمويلية جديدة. حيث يعمل البرنامج في نظرته المستقبلية على إيجاد الآلية المناسبة لزيادة الموارد للنشاط التمويلي مع مراعاة تحقيق عائد مناسب لتدعيم المركز المالي للبرنامج، ويؤمن بذلك الاستدامة المالية واستمرار تحقيق الأرباح، والعمل على تأمين عمليات الاستخدام الأمثل لأدوات التمويل التي يوفرها لعملائه المصدرين العرب. كما يقوم برنامج تمويل التجارة العربية بدراسة السماح ببيع مخاطر الوكالات الوطنية التي تنشط في الأسواق الثانوية العربية وتوزيعها، مع زيادة حجم عمليات البرنامج في السوق العربية بصفة عامة.[2]

خامسا: في مجال التكنولوجيا والمعلومات:

التقدم التكنولوجي المتسارع والثورة المعلوماتية تقدم للأمة العربية فرص عديدة لتكمل مسيرة وحدتها وخاصة في مسارها نحو التكامل الاقتصادي وفي بناء اقتصادات عربية مستدامة، ويظل الكثير منها فرص ثمينة جدا يجب توظيفها وحسن استغلالها. وهذا ما تسعى الدول العربية فعلا القيام به لتعزيز مهاراتها الرقمية بالتوجه للرقمنة، وتغيير ثقافتها الرقمية والتكنولوجية لمؤسسات القطاع الحكومي والخاص معا.[3] وهذا ما يعود بالنفع على جوانب الاقتصاد والتجارة وترقية الصادرات البينية.

---

[1] اتحاد الغرف العربية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] صندوق النقد العربي، تقرير حول **التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية**، 2022، ص 92-93.

[3] الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، **مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022. مرحلة ما بعد كوفيد-19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي**، 2022، ص 84-85-86.

خلاصة:

تتزايد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لدول العالم بما فيها الدول العربية، والتي من أهم أهدافها هو ترقية الصادرات وتنميتها على إعتبار أن التجارة الخارجية تشكل جزءا هاما في الدخول القومية وتنويع مصادرها، خاصة في ظل بروز ظاهرة الإقليمية الجديدة وانتهاج الدول لسياسات تجارية ملائمة وما يترتب عن التكتلات الاقتصادية عديد الفوائد اتجاه حجم التجارة الدولية نظراً لما يرتبط بها من اتساع الأسواق وتنويع الصادرات السلعية.

تسعى الدول العربية من خلال تعزيز أواصر التعاون العربي المشترك ضمن أُطُر التكامل العربي الإقتصادي إلى وضع إستراتيجية عربية متكاملة تهدف لترقية الصادرات العربية عن طريق زيادة حجم الصادرات السلعية وتنويعها من خلال تعزيز وزيادة التجارة العربية البينية، باعتبار أنها أحد مفاتيح زيادة تنوع الصادرات العربية فهناك أنواع من السلع المهمة في التجارة العربية لا تنتجها الدول العربية بَتاتًا، وإن كانت تنتجها فحجم صادراتها السلعية ضئيل جدا، فالصادرات العربية البينية خلال الفترة 2017-2021 لم تتجاوز في أحسن أحوالها 13.1% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، خاصة وأنه لا زالت التجارة في المنطقة العربية مع مناطق أخرى أو فيما بين الدول العربية تتأثر بشكل كبير بسوق وأسعار النفط. فالعالم العربي يعرف عدد من التحديات والفرص، وبعض أهم هذه التحديات مرتبطة بالمنطقة العربية ككل وبعضها يهم دول عربية منفردة سواءا كانت هذه التحديات جمركية أو غير جمركية خاصة الإدارية بين الدول الأعضاء، وهو ما يقف حاجزا في وجه نوعية وتنافسية الصادرات العربية. ويعتبر التكامل الإقليمي عامل أساسي في حل التحديات القائمة حالياً في المنطقة العربية خاصة وأن الدول العربية لم تستغل حتى الآن إمكانات التجارة والتصدير البيني. وبالتالي يمكن القول أن ترقية الصادرات العربية مرهون بدور المدخل التجاري للتكامل العربي ورفع سقف التنسيق والإصلاح الاقتصادي العربي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : ترقية الصادرات كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تزايدت أهمية الاستراتيجيات الشاملة حول التنويع الاقتصادي بالنسبة لجميع الدول وخاصة النامية منها، والتي تسعى لتحقيقه عبر الإجراءات والسياسات المنتهجة فيما يخص تنمية وتنويع الصادرات سواءا بتوسيع قاعدة الـــمنتجات التي تصدرها هذه الدول أو من خلال التوسع السوقي باستهداف أسواق خارجية أكثر. هذا ما يُعزز بلوغ التنويع الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق التقليل من الاعتماد على المورد أو القطاع الواحد.

لقد أهملت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط النظر إلى أي مدى تكمن أهمية تنويع إيراداتها، ومن بين أحد الحلول المطروحة بإلحاح في هذه الدول العربية هي ضرورة تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية كمنهج متكامل يراعي مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي.

كما إن الجزائر على غرار الدول العربية النفطية التي تعتمد في اقتصادها بشكل أساسي على صادرات المحروقات تسعى عبر إتباع استراتيجية ترقية الصادرات التي تهتم بكل جوانب التصدير نظرا لأهميته البالغة في دعم الاقتصاد الوطني والبحث عن إيرادات بديلة لقطاع الـــمحروقات، وهذا بتنويع هيكل الصادرات والتوسيع الجغرافي لأسواق التصدير، ومن بينها استهداف بالدرجة الأولى الأسواق العربية، بغية بلوغ الهدف المنشود والمُسَطر من طرف الحكومة الجزائرية ألا وهو تحفيز التنويع الاقتصادي مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الجزائري عموما بعيدا عن التبعية النفطية، وتفاديا للصدمات الناجمة عن أسواق النفط العالمية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول:** إستراتيجية ترقية الصادرات وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات؛
- ✓ **المبحث الثالث:** سبل ترقية الصادرات الجزائرية العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1. المبحث الأول: إستراتيجية ترقية الصادرات وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي

تطرقت العديد من الأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية وتنمية الصادرات بالاعتماد على سياسات متحيزة للصادرات بغرض تحقيق التنويع الاقتصادي على اعتبار أنه هدف وفي نفس الوقت تحديا بالنسبة لمعظم الدول، ويمكن القول إنه أكبر بالنسبة للدول النامية وخاصة تلك منها التي يهيمن على اقتصاداتها الاعتماد على السلع الأولية. ومن هذا المنطلق يكمن دور استراتيجية ترقية الصادرات بزيادة حجم ونوع الصادرات وإيجاد أكثر فرص تصدير نحو الأسواق الخارجية بغرض خلق مصادر دخل منوعة والتخلص من تبعات عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن الاعتماد الكلي على القطاع الواحد على غرار الدول العربية التي تعاني من التبعية لقطاع المحروقات، والتي تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها عبر خطط تنويع مداخيلها واتباع استراتيجية لترقية صادراتها.

1.1 المطلب الأول: مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات وأهميتها

تعتبر ترقية الصادرات في اقتصاديات كافة الدول أحد الأهداف التي يجب أن تسعى لتحقيقها وذلك نظراً لأن مدى قدرتها على تنمية اقتصادياتها وتحقيق أهدافها أصبحت تعتمد إلى حد كبير على نجاحها في خوض معركة تنشيط وتحفيز قطاع التصدير. وفي هذا الصدد فقد احتلت ترقية الصادرات مكانة هامة في خطط واستراتيجيات اقتصاديات الدول النامية على الخصوص، مما استوجب على هذه الدول رسم استراتيجية كلية ترتكز على مجموعة من العناصر تأتي في مقدمتها برامج إنماء الصادرات. بغرض تنمية وتنويع صادراتها والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي المبني على صادرات المواد الأولية في مقدمتها الصادرات النفطية.

1.1.1 الفرع الأول: تعريف استراتيجية ترقية الصادرات

عرف "كروجر" "Krueger" (1981) مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لزيادة جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة.[1]

[1] محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 34.

أما "بيلا بلاصا" "Béla Balassa" (1985) و باغواتي" Bhagwati " فقد عرفاها على أنها بمثابة الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الدولية، وهذا عبر تقديم تفضيلات وامتيازات سعرية لصالح المنتجات المحلية الموجهة للتصدير على حساب الواردات.[1]

وتعرف هذه الاستراتيجية أيضا على أنها هي سياسة تشجيع الصادرات عبر مجموعة من الخطط والآليات المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كلا من كمية الصادرات والقيمة الكلية للصادرات، بما يؤدي إلى تنمية الصادرات نحو الأسواق الخارجية. وهذا انطلاقا من دور الأداء التجاري والاقتصادي للصادرات والذي يُعد بمثابة أداة هامة في عملية التنمية في هذه البلدان المصدرة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن جل التعريفات التي تطرقت لهذه الاستراتيجية في التجارة الخارجية، ركزت على دور سياسة الدولة عبر مختلف أجهزتها الحكومية و آليات تدخلها في تشجيع المنتوج الموجه للتصدير بمختلف أنواعه، مع التركيز على تحسين الأداء التصديري سواءا بزيادة حجم الصادرات واضافة أنواع أخرى من المنتوجات المصدرة لم تكن تنتج محليا من قبل، ولا يتحقق ذلك إلا بتحسين الجودة وتنافسية الصادرات لتتكمن من إختراق أسواق جديدة. [3]

ومن خلال ما سبق من التعاريف يمكنا أن نقول بأن استراتيجية ترقية الصادرات هي مجموعة الإجراءات والسياسات المتبعة من طرف الدولة لَلْمُصدرة من أجل تنمية صادراتها، وهذا بزيادة كلا من حجم الصادرات و أنواع السلع المصدرة بعيدا عن السلع الأولية، نظرا للأخطار المتوقعة لأسعار هذه السلع الأولية في الأسواق العالمية.

2.1.1 الفرع الثاني: أهمية استراتيجية ترقية الصادرات

[1] محمود حامد عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] Thi Anh-Dao Tran, **Stratégie de promotion des exportations et ajustement macroéconomique**, revue Economie internationale, no 2, 2001, p 4.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 167.

استراتيجية ترقية الصادرات لها أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصادات الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد ومصادر دخله، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في ما يلي:

أولا: تعزيز النمو الاقتصادي:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي في دول العالم كافة، وهذا من خلال الدور الذي يؤديه قطاع الصادرات في أثره الهام والبارز في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه، باعتباره مصدر دخل والمصدر الأساسي والهام للحصول على النقد الأجنبي. لذا يلعب التصدير دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، حيث إن زيادة معدل نمو الصادرات ذلك يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وبالتالي فإن خطط وسياسات الدول فيما يخص ترقية الصادرات دورها في هذا الصدد هو تنمية الطاقات الإنتاجية وزيادة القدرات التصديرية في الدول وخاصة النامية منها، لتحقيق هدف الإسراع بمعدل النمو وذلك بعد أن اتسع الفرق بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

وجدير بالذكر أنه ليس ثمة نموذج موحد لاستراتيجية ترقية الصادرات يمكن تطبيقه على كامل الدول من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، ذلك نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين الدول.

ثانيا: تعزيز التوازن التجاري:

من خلال عمليات التجارة الخارجية يمكن تحسين التوازن التجاري للدولة، وهذا بزيادة الصادرات، حيث يتم زيادة حجم المداخيل الخارجية الناجمة عن عمليات التصدير، وبالتالي تقليل عجز الميزان التجاري. كما إن تنويع الصادرات وترقيتها يحقق بالضرورة تقليص الفجوة ما بين الصادرات خارج قطاع المواد الأولية والصادرات السلعية الصناعية والزراعية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد صادراتها على النفط.[2]

ثالثا: تحفيز التنويع الاقتصادي:

[1] أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 104.

[2] هواري أحلام ، يوسفي رشيد، سدي علي، **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**، مجلة دفاتر بوادكس، 2019، ص 30.

حيث أن ضمان أقصى قدر من المساهمات من جميع القطاعات الفرعية في الاقتصاد بما فيها القطاع التصديري يؤدي لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتفادي الوقوع في فخ الاعتماد بالدرجة الأولى على قطاع المواد الأولية كالمحروقات مثلا، وهو ما يسمى بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد والتي يميزها التأثير السلبي طويل المدى نتيجة الاعتماد على السلع الأساسية على معدل نمو الاقتصاد الوطني في ظل عدم وجود قطاعات أخرى فعالة يمكنها ضمان إعادة توزيع الموارد بين الصناعات المختلفة.[1] هذا ما يجعل استراتيجية ترقية الصادرات تصب في صف سياسات وبرامج للتنويع الاقتصادي والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.[2]

ولا مناص من القول من أن استراتيجية ترقية الصادرات تحاول التخلص من المرض الهولندي قبل أن يصير وباء، وتفادي فخ النمو الـــمُفقر والذي هو عبارة عن حالة من الثراء والبذخ الاستهلاكي، وما يقابله من عزوف عن العمل في القطاعات الزراعية والصناعية، والاتجاه إلى العمل في الأعمال الإدارية قطاع الخدمات، ونقص نشاط حركية التصدير اَلْمُتَنَوَّع. فترقية الصادرات ضرورة حتمية تفرض تطبيق إصلاحات جذرية شاملة تساهم في تطبيق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن تبيعة المورد الوحيد وتحقيق تنوع الاقتصاد .

رابعا: توسيع القاعدة الاقتصادية:

من المعروف من العديد من الأبحاث الإقتصادية أن ضيق السوق المحلي يتسبب في ضيق النشاط الاقتصادي نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع، ولذلك تعمل الدولة على توسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل من إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب وغيرها، ومن ناحية أخرى فإن الأسواق العالمية تمثل فرصة لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي وهذا ما تستهدفه استراتيجية تنمية وتشجيع التصدير نحو الخارج، كون أنه تعتبر هذه الأسواق العالمية عاملاً أساسياً في توسيع القاعدة الاقتصادية، كما تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج المحلي الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي.[3]

---

[1] Alexander Bulatov, **World Economy and International Business: Theories, Trends, and Challenges**, Cham: Springer International Publishing, 2023, p 365.

[2] حجاب إكرام، **ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الـــمتـــنوع –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2021، ص 46.

[3] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 26.

وبطبيعة الحال فإن التنويع الاقتصادي يُعْتَبَرُ ليس فقط عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية التي تتحرك من خلالها الدولة نحو هيكل إنتاجي وتجاري أكثر تنوعًا. بل هدف يرجى منه تفادي الأزمات الاقتصادية، حيث أنه كثيرا ما يؤدي عدم كفاية التنويع الاقتصادي إلى زيادة التعرض للصدمات الخارجية.

خامسا: توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة:

زيادة الصادرات وتنويعها تعني توسع الأعمال الإنتاجية ومختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة المحلية واستغلال الطاقة التشغيلية الخاملة، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات معيشة المواطنين.[1]

سادسا: تعزيز الابتكار والتطوير التقني:

مع تنامي ظاهرة العولمة وتسارع التطور الصناعي والتقدم التقني في عصر المعلومات، كلها عوامل تفرض تواجد المنتوج العالمي جنبا إلى جنب مع المنتوج المحلي في الأسواق العالمية. هذا ما يحتم على الاقتصادات الوطنية والشركات المحلية انتهاج سياسات وأساليب حديثة تعزز قدرتها عالميا في مجال الابتكار والتطوير التقني للصناعة المحلية و الموجهة للتصدير حتى تتمكن أن تبقى وتستمر في لعبة السوق الجديد و تنافس بأسلوب أكثر تميز،[2] فترقية الصادرات كاستراتيجية ترتكز على التطوير والتحسين كونه هدف وضرورة في نفس الوقت.

2.1 المطلب الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي

إن تنويع الاقتصاد يُعد هدفا استراتيجيا في سياسات التنمية الاقتصادية لكل دولة، وبالخصوص ذو الاقتصاد الأحادي أي الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد أو مجموعة قليلة جداً من المصادر، وذلك لما يطرأ على هذا المصدر الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأحادي من مشاكل وتقلبات سواء كانت محلية أو دولية أو كلاهما معا، واستحداث مصادر جديدة للإيرادات. وسنتطرق إلى مختلف الأساسيات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي من تعريف وأصناف وطرق قياس في هذا المطلب.

[1] Leonidou, C. Leonidas, **"An analysis of the barriers hindering small business export development"**, Journal of small business management, 2004, p 280.

[2] عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2007، ص 191.

1.2.1 الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

يُعرّف التنويع الاقتصادي بأنه التحول إلى هيكل إنتاج أكثر تنوعًا، بما في ذلك إدخال منتجات جديدة أو التوسع في المنتجات الموجودة مسبقًا، بما في ذلك تحسين جودة المنتج. وبتعبير أدق يمكن أن يحدث التنويع من خلال المنتجات المصدرة أو الشركاء التجاريين (من حيث الأسواق). وعادةً ما يكون التنويع بالدول النامية في الإنتاج والتصدير عبر التحول من التخصص في المنتجات الأولية والمعتمدة على الموارد الخام إلى صناعة السلع المختلفة.[1]

ويعرف أيضا على أنه الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجي في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل حتى تحل محل المورد الوحيد.[2]

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه: العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من المخرجات من الموارد التي تشارك في تكوين الناتج الكلي، ويمكن أيضا أن يُترْجَم في صورة تنويع الأسواق الخارجية للصادرات، أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد مسألة هامة وتحدي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال ولكثير من البلدان النامية التي تعاني من انخفاض معدلات النمو ونقص تنوع نشاطاتها الاقتصادية.[3]

وفي تعريف آخر للتنويع الاقتصادي فهو يُعْرَف على أنه هو: عملية استغلال كل الموارد المتاحة وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في الامكانات الذاتية، بما يسمح بتوليد موارد أخرى متجددة،

---

[1] Élodie Mania, **Diversification du commerce, vulnérabilité et développement économique**, Thèse Pour obtenir le diplôme de doctorat Spécialité Sciences Économiques, L'université de Rouen Normandie, 2020, p 68.

[2] ابتهال ناهي شاكر، حامد عبد الحسين خضير وعلي نعمة محمد، **التنويع الاقتصادي في العراق الواقع والتحديات والحلول**، مجلة وارث العلمية، المجلد 4، العدد 9، 2022، ص 252.

[3] Johon E, Wanger, **Regional Economic Diversity : Action, Concept, or of Confusion**, The journal of regional Analysis & policy, IRAP, 2000,p 02.

وبلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي في السوق الداخلي كمرحلة أولى، وفي مراحل متقدمة تنويع الصادرات.[1]

من خلال مجموعة التعاريف السابقة تتعدد مفاهيم التنويع الاقتصادي تبعا لتعدد وجهات النظر الاقتصادية، وبالتأكيد لكل منها ما يبررها من حجج وبراهين، لكنها جميعها تشير إلى عدم الاعتماد على مصدر دخل واحد أو مصادر دخل محدودة جداً، وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية. مما يعطي الدولة القدرة على النمو الـــمستدام.

ويمكن الخروج بتعريف شامل للتنويع الاقتصادي بأنه هو: تنويع لمصادر الدخل الوطني من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد سواءا بتنويع نشاطات القطاعات الاقتصادية الـــمختلفة، أو بتنمية حجم وهيكل الصادرات، وبالتالي تفادي الاعتماد على مصدر واحد من المداخيل عبر ايجاد مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات الدائمة والمستقرة.

2.2.1 الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي دور مهم وأساسي في نمو وتنمية الاقتصاد الوطني، إلا أنه مرتبط بدرجة وثيقة بعوامل عديدة ومحددات تؤثر في قرارات التنويع الاقتصادي، والتي قد تختلف حسب الظروف الخاصة بكل بلد، لذلك سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المحددات التي تؤثر على التنويع الاقتصادي وهي:

أولا: سياسات الحكومة وتوجهاتها الاقتصادية:

تُعَدُّ السياسات العامة الاقتصادية التي تنتهجها حكومات الدول المرآة العاكسة لصورة اقتصاد البلد، وهي تعكس النتائج المراد الوصول إليها سواءا على المدى المتوسط أو على المدى البعيد، وتتدخل الدولة في تحقيق تنويع الاقتصادي عبر أدوات السياسة العامة والمتمثلة في السياسات التجارية والمالية والسياسات القطاعية في مقدمتها قطاع الصناعة، ويكون تحفيز تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تنويع قاعدة الصادرات وتشجيع

[1] محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014 - 1980)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 638.

الصناعات الجديدة.[1] وهذا التدخل يكون بطريقة تسودها الحكمة و التشاور والتنسيق مع مختلف الأطراف المشاركة في النشاط الاقتصادي وهو ما يعرف بحوكمة الاقتصاد والتي عن مدى فعالية التدخل الحكومي التسيير الرشيد للاقتصاد، حيث تعبر عن السياسات الرامية إلى دعم القطاعات الناشئة وحمايتها من العوامل التي يمكن أن تعيق نموها ومساهمتها في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد، وبهذا فهي توفر المناخ الملائم لازدهار الأعمال وتنويع نشاطات الإنتاج والتجارة في مختلف الميادين.[2]

ثانيا: دور القطاع الخاص:

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما إلى جانب القطاع العام في ضوء الاستراتيجية الطويلة الأجل لبرنامج التنويع، كما إن القطاع الخاص يحتل مركزا بارز في أنشطة الإنتاج مع التقليل أو ازالة القيود الحكومية مع توفير دعم للخواص في تقديم الإضافة للتنمية الاقتصادية بإشراك القطاع الخاص في ملكية كل قطاع فرعي وفي عملياته، وهذا تماشيا مع النهج الواسع استراتيجية التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي والتي تتمحور ضمن مشاركة الحكومة مع القطاع الخاص المنظم. ولابد من الإشارة أن تنفيذ المشاريع لابد أن يكون بتعزيز دور القطاع الخاص والتمكين الاقتصادي للمواطنين من أجل المشاركة في عملية التنويع الاقتصادي، والتي بدورها هي في نفس الوقت من أهداف القطاع الخاص من خلال السعي لتحقيق التنمية القطاعية وتقوية الروابط التجارية التي يكون فيها القطاع الاستراتيجي هدفا و تكون بذلك النتائج محددة بوضوح.[3] وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص حتى يتسنى له المشاركة الفعلية و الفعالة في عملية التنويع الاقتصادي، لابد أن يسود مناخ ملائم لممارسة الأعمال للخواص خالي من البيروقراطية والقيود الإدارية، والتي تُعَدُّ عوائق أمام عجلة التنويع الاقتصادي.

ثالثا: توفر البنية التحتية:

[1] آمال عبد الرحمن زيدان قاسم، **مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 121.

[2] بن حركات مولود، **انعكاسات تطوير القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2022، ص 93.

[3] Diery Seck, **Private sector development in West Africa**, Springer Cham Heidelberg, New York, 2014, p 102.

شددت جميع البلدان بما فيها النامية لضرورة التحول المبني على الهياكل الأساسية، فهي تضع وزنًا متزايدًا على تحسين هياكلها الأساسية وبنيتها التحتية، والتي عادة هي من وظائف الحكومات وتكون واضحة محددة في القانون.[1] فالطفرة في النهوض بالاقتصاد و تنويعه تحتاج إلى طفرة في القيام بمشروعات ضخمة للبينية التحتية المناسبة والتي تسمح بالقيام بالنشاطات الاقتصادية لمختلف القطاعات، وهو ما يخلق بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي.

رابعا: العوامل المادية:

إن أي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تتوافق مع ميزة نسبية خاصة يحددها عاملها وهياكلها الأساسية المتوفرة. لذلك من أجل عملية التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المرجوة، تستند الدول على العوامل المادية المتمثلة في كلا من الاستثمار ورأس المال البشري.[2]

1- الاستثمار:

تعتبر الأنشطة الاستثمارية مرتبطة بدرجة العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، لذلك يجب على الدولة اتخاذها سياسات إصلاح لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار، من أجل تحقيق عوائد أكبر بأقل قدر ممكن من المخاطر، فمن شأن الاستثمار الأجنبي إحداث اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي من خلال تنمية التدفقات التجارية مع البلدان الأجنبية وهو ما يمكنها من تعبئة مواردها للاستفادة من مزاياها التنافسية، كما يتيح ذلك الاستفادة من الشركات الأجنبية من خلال الدعم التقني والمعلومات التي توفرها لتحسين نوعية المنتجات، ونقلها للتكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف. وكذلك بالنسبة للاستثمار المحلي، عادة ما يؤدي وصول الشركات الأجنبية إلى زيادة المنافسة في الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتنويعه وبالتالي زيادة تنويع الاقتصاد.[3]

2- رأس المال البشري:

[1] Omotunde EG, JOHNSON, **Economic diversification and growth in Africa: Critical policy making issues**, Springer, Switzerland, 2016, p19-20.
[2] Élodie Mania, Op cit, p 54.
[3] فضيلة مزوزي، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط "دراسة حالة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2021، ص 36-37.

يُعْتبر رأس المال البشري المورد الاقتصادي الرئيسي للاقتصاد العالمي واقتصاد الدول. وبالنظر إلى أن رأس المال البشري يتطور تحت التأثير القوي للمجال الاجتماعي للسياسة الاجتماعية للدولة باعتبارها مرحلة رئيسية من مراحل التنمية الاقتصادية، فمن الضروري إجراء استثمارات كبيرة في نوعية موارد العمل، وبالتالي يتم إعادة توجيه تدفق الاستثمارات إلى حد كبير نحو الاستثمار في رأس المال البشري.[1] ويشكل المورد البشري والذي يتميز خصوصا بالكفاءة والمهارة والمعرفة وبالابتكار حجر الزاوية في عملية التنويع الاقتصادي، لذلك يُعْتبر الاستثمار في العامل البشري وتنميته قدراته المعرفية والتقنية أمرا مهما يساهم في خلق الثروة وتنويعها.[2]

خامسا: توفر الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية "كل ما تتيحه الطبيعة ويكون مفيدا للإنتاج"، و اهتم جل الخبراء الاقتصاديين منذ فترة طويلة بنطاق المساهمة المباشرة للموارد الطبيعية بمختلف أنواعها ومدى أهميتها في الأنشطة الاقتصادية بوجه عام والإنتاج المباشر بوجه خاص،[3] كما أن توفر الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن تُعَدُّ فرصًا للتنويع الاقتصادي من خلال تطوير صناعات التحويل والتصنيع المرتبطة بها.

ومن جهة أخرى فالدول التي تتمتع بموارد طبيعية عالية من شأنه أن يكون لها نمو بطيء مقارنة بالنمو الاقتصادي للدول الذي يفتقر إلى الموارد الطبيعية. ففي سنوات الثمانينيات، تجلت آثار «المرض الهولندي» بأن الزيادة في الأرباح الناتجة عن تزايد صادرات مورد طبيعي معين من شأنه أن يقلص التصنيع ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.[4]

واستنادا إلى ما سبق يمكن اعتبار الموارد الطبيعية الأولية كالنفط بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير المحروقات مثلا بالدرجة الأولى بأنها نعمة نظرا لإيراداتها المالية الكبيرة، ونقمة في نفس الوقت نظرا للنتائج السلبية المترتبة على الاعتماد على الصادرات النفطية والتي تعرف عادة أسعارها وصادراتها تقلبات

[1] Alexander Bulatov, Op cit, p 124.

[2] بايزيد كمال، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2020، ص 71.

[3] Villard Henry H, **Economic performance: an introduction to economics**, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1961, p 414.

[4] Élodie Mania, Op cit, p 65-66.

حادة مقارنة بالسلع الأخرى، وهو ما يضع الاقتصاد الوطني عرضة للأزمات الاقتصادية وهو ما يحتم ضرورة التوجه نحو تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي بعيدا الاقتصاد الريعي.

سادسا: العوامل الإقليمية والسوق العالمية:

قرارات التنويع الاقتصادي ترتبط بالعوامل الإقليمية والتجارة الدولية على اعتبار أن اقتصادات الدول غير معزولة دوليا وترتبط ببعضها البعض بطريقة أو بأخرى في الساحة الاقتصادية العالمية في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وما دامت المعطيات الدولية الجديدة تدفع بقوة نحو التكامل والاندماج المتزايد للدول و الشركات كمطلب للمنافسة، ومن العناصر التي تأخذها الدول النامية بعين الاعتبار في عملية اتخاذ قرارات التنويع الاقتصادي هو فهم احتياجات وتطلعات الأسواق العالمية وتوجيه الاستثمارات في عالم يسوده الاعتماد الدولي المتبادل ولجوء القوى الكبرى إلى التكتل لحماية مصالحها، أمام تيار العولمة الذي أصبح أشبه ما يكون بالرياح التي تجتاز الحدود والحواجز دون استئذان. وهنا يفرض التكامل الاقتصادي نفسه بديلا حتميا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة كل هذه التحديات، وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي التجاري و الاقتصادي بين الدول النامية،[1] والذي يصب في جعبة تنمية اقتصاد الدول المتكتلة اقتصاديا عبر إيجاد فرص تسويقية أكبر للصادرات من خلال تسهيل التجارة وبعث مشروعات مشتركة وهو ما يساهم في تحسين التنويع الاقتصادي لهذه الدول.

3.2.1 الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

- **مؤشر هيرفندال- هيرشمان (Herfindal-Hirshman):**

يُعْتبر من أبرز وأهم المؤشرات لقياس تركيز السوق وكذلك التنوع الاقتصادي. ويستخدم كذلك في تحليلات تخصصات الاقتصاد الكلي. وهو يقيس مدى سيطرة قطاعات محددة على اقتصاد معين، واستخدم بشكل واسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع

[1] أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

معين[1]، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير. ويحسب مؤشر هيرفندال- هيرشمان على النحو التالي:[2]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

$H.H$: مؤشر هيرفندال- هيرشمان، يأخذ القيمة صفر (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا بمعنى كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة، بينما يأخذ القيمة الواحد (1) عندما يكون مقدار التنوع معدوم، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج المحلي متمركزا في قطاع معين واحد فقط. بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان من القيمة الواحد (1) كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في قطاع (i) ؛

X : الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ؛

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات) .

كما أن هناك عدّة مؤشرات أخرى تدلّنا على مدى التنويع الاقتصادي لأيّ دولة وهي:[3]

- **معدّل ودرجة التغيّر الهيكلي**، وهي تدل على النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛

[1] بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 55.

[2] حمخام عطية، **تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة 2009 – 2020**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022، ص 84.

[3] بن نية حميد، **أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي – دراسة تحليلية و استشرافية لحالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2020، ص 23.

- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي**، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أنّ التنويع يفترض فيه أن يحدّ من عدم الاستقرار، هذا مع مرور الزمن؛
- **تطوّر إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة**، لأنّ أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مرّ الزمن، إذ أنّ ذلك يدلّ على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات**، والعناصر المكوّنة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدلّ الارتفاع المتزايد للصادرات غير النفطية يدلّ على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية، وهو ما ي يدلّ على ازدياد التنويع الاقتصادي؛
- **تطوّر إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع**، ومن الواضح أنّ هذا المقياس ينبغي أن يعكس مدى تغيّرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي**، وهذا مؤشر هام لأنّ التنويع الاقتصادي يعني زيادة مساهمة ومشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- **مقياس تنوع وجهة الصادرات**، وهو مقياس مخصص للتعرف عن مدى تنوع الأسواق التي توجه لها الصادرات من طرف الدول المصدرة وكلما كان عدد هذه الأسواق كبير يكون هناك توسع الأسواق الخارجية للصادرات، وهو ما يدل على زيادة إيرادات التصدير وبالتالي ازدياد التنويع الاقتصادي.

3.1 المطلب الثالث: أهمية ترقية الصادرات في تحقيق التنويع الاقتصادي

انطلاقا من مرتكزات التنويع الاقتصادي والذي يرتكز عادة على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مجالات التجارة الخارجية، والتي تعتمد بدورها بالدرجة الأولى على تنويع الصادرات وتنميتها عبر تعزيز وتحسين أداء القطاع التصديري للدولة من خلال توسيع قاعدة الصادرات لتشمل مجموعة متنوعة من المنتجات والسلع والتي هي بحد ذاتها تعتبر شكل من أشكال التنويع الاقتصادي. فإن ترقية الصادرات لها أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي للدول.

وفي مايلي أهم النقاط التي تبرز أهمية استراتيجية ترقية الصادرات في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي:

أولا: تعزيز النمو الاقتصادي:

وهذا بزيادة حجم الصادرات، يمكن للدول تعزيز نمو اقتصادها وهذا من منطلق العلاقة بين ترقية الصادرات والصورة الكلية للاقتصاد القومي والتي تتمثل في محاولة تركيب معادلة الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد الكلي والتي تتغير قيمتها بتغير قيم المتغيرات الأخرى بما فيها الصادرات، ويمكن لنا على سبيل التبسيط لوجود العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، على إعتبار وجود متغيرات آلية مثل مستوى الإنفاق الحكومي" C "، ومستوى الاستثمار الكلي" I "، و مستوى الصادرات الكلية " X"، و مستوى الواردات الكلية "M ". ويمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للناتج القومي الإجمالي خلال أي فترة زمنية حسب المدرسة الكينـــزية على النحو التالي:[1]

$$\mathbf{Y = C + I + (X – M)}$$

وإذا ما أردنا تحقيق أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية ولا سيما في مجال المحافظة على "استقرار الأسعار " ومكافحة الضغوط التضخمية، من ناحية، وللإقلال من حدة العجز في ميزان المدفوعات، من ناحية أخرى فليس أمام السياسة الاقتصادية من أمل في إعادة التوازن للاقتصاد القومي في ظل التحليل الساكن بافتراض ثبات العوامل سوى من خلال:

أ- تحقيق زيادة في مستوى انتاجية العمل في الاقتصاد القومي لزيادة المعروض من السلع والخدمات (دون زيادة في الأسعار).

ب- حدوث تحسن الصادرات الوطنية بفعل عوامل مستقلة عن الدخل القومي.

أما في حالة ما إذا كان التحليل ديناميكي فالصادرات هي عامل مهم في زيادة الدخل القومي، لذا فإن تنويع الصادرات يحافظ على معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي مرتفع وثابت الصادرات و دورها كمحرك للنمو،[2] ويعتبر "دنيس روبرتسون" أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دورا كمحرك للنمو الإقتصادي في مقال نشره العام 1940، ثم جاءت محاولة " نيركسه Nurkse" لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ثم في العام 1971 أوضح Balassa وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي

[1] Taspinar, Aytac, **Causal Relationship between export and economic growth: The Poland and Sweden Case**, Halmstad University, (2010) , p 8.

[2] آمال عبد الرحمن زيدان قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها بعلاقة من نوع المعجل.[1] وهذه الدراسات تصب في أن الغاية من زيادة الصادرات هي تثبيت النمو الاقتصادي وتحفيزه عبر استراتيجية تنمية التصدير خاصة في الدول النامية التي ترتكز على صادرات المنتجات الأولية.

كما تقدم معظم الدراسات باستمرار أدلة قوية تدعم التأثير الإيجابي لترقية وتنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتبين أن تنويع الصادرات يرتبط بزيادة الدخل وتقليل التفاوت في الدخل. حيث تميل الدول إلى تنويع محافظ إنتاجها وصادراتها لتحفز نموها الاقتصادي، حيث تتمتع القطاعات المختلفة بإمكانات مختلفة للنمو والتنمية. وتوفر نظرية هيكشر–أولين وغيرها من نظريات التجارة والنمو الأساس النظري لفهم العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي. وتسمح العديد من الدراسات النموذجية بتحليل تنويع الصادرات في الدول النامية، مع التأكيد على أهمية التنمية الفعالة للهيكل الإنتاجي. كما استخدمت الدراسات التجريبية نموذج هيكشر–أولين لدراسة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي. ووجدت دراسات أخرى أجريت على بلدان وسط وشرق أوروبا أن تنويع الصادرات أدى إلى خفض تقلبات الإنتاج.[2]

ثانيا: تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية ترقية الصادرات من خلال أنها تعمل على تحقيق أهداف التنمية المبنية على التنويع الاقتصادي، كون أن العلاقة بين ترقية الصادرات بالتنويع الاقتصادي تنطلق من مُنْطلق العلاقة بين التجارة الخارجية واستراتيجية التنمية الاقتصادية سواءا كان هذا في اقتصاد تصديري أو اقتصاد حساس للواردات، فاختيار استراتيجية التنمية المبنية على التنويع الاقتصادي يتحدد بدرجة كبيرة بالوضع السائد في التجارة الخارجية خاصة في الدول النامية، ويتوقف التغير في الهيكل السلعي للصادرات على درجة التحول في ميزان القوى بالاقتصاد الوطني واشتراك مختلف القطاعات الأخرى في التجارة الخارجية.[3]

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 41–42.

[2] Fakrul Islam, Monzurul Karim, **Export Diversification And Economic Growth Of The Developing Countries**, Corporate Professional Journal, Volume 25, Issue 3, 2023, p 63.

[3] أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 143.

ثالثا: تنويع مصادر الدخل:

بما أن الصادرات من مكونات الدخل الإجمالي وأنها تعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في أداء اقتصاد أي دولة، فإن إرتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتنمية وزيادة الصادرات ذات الجودة العالية. حيث يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للاستفادة من وفورات الحجم،[1] كما أن تنويع الصادرات لا يساعد فقط في تقليل تقلبات إيرادات الصادرات، بل يلعب أيضًا دورًا كبيرًا في خلق صناعات جديدة وتوسيع القطاعات القائمة. كما يستفيد النشاط الاقتصادي من هذا التوسع والتنوع، وبالتالي دعم أقوى للتنويع الاقتصادي.[2]

رابعا: زيادة الإنتاجية والابتكار:

لتلبية متطلبات الأسواق الدولية، يجب على الدول تشجيع الشركات من أجل العمل على زيادة إنتاجيتها وتطوير منتجاتها وخدماتها. هذا يشجع على التقدم التكنولوجي والابتكار في الدولة.وهذا يتجلى من خلال العلاقة بين ترقية الصادرات والتنويع الاقتصادي والتي ترتكز على فرضية النمو الاقتصادي للصادرات، والتي هي مبنية على فكرة زيادة الإنتاج في قطاع التصدير العام، خاصة في قطاع التصنيع و الصناعات الجديدة المبتكرة، عبر وفورات الحجم الثابت والديناميكي والتي تقلل من تكاليف الإنتاج والتي تنتقل إلى الاقتصاد بأكمله لإعطاء معدل نمو مرتفعة. ويمكن أن تحدث مكاسب الإنتاجية هذه في المنتجات أو المصانع. ومن هذا المنظور، يمكن أن يحل تحفيز الصادرات عبر إتخاذ إجراءات تنمية التصدير باعتباره محركًا للتنمية محل سياسات إحلال الواردات والاستثمارات.[3]

خامسا: تحسين البنية التحتية والتكنولوجية:

ينبغي الإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي من شأنه أيضا أن يؤثر على مستوى ونمط ومعدل الصادرات. ويلاحظ في هذا الصدد أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك

[1] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2016، ص 140.

[2] Sofia Dominguez, Janvier D.Nkurunziza, **Economic diversification: its relationship with inequality and ensuing policy options**, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Work Paper, January 2024, p 5.

[3] Rodrigue Tremblay, Adam Smith, **Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et des pays**, Canadian journal of regional science, vol. 10, no 3, 1987, p 342.

من ناحية التكنولوجيا وغير ذلك من التغيرات التي تزيد من إمكانيات الصادرات وترفع من معدل نموها. ويوضح لنا ذلك العلاقات التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل القومي وجدير بالذكر الإشارة إلى أنه ما لم تتمكن الدول النامية من زيادة صادراتها بدرجة كافية فإنه سوف ينتج عن ذلك عدم توازن مستمر في موازين مدفوعاتها وسيتأخر نموها الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن دور التجارة الخارجية من خلال دور الصادرات في زيادة الدخل القومي في هذه الدول والذي يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة وهذا عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت وهذا ما يزيد القدرة على الإنتاج لاحقا.[1] فمن خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تؤدي إلى زيادة الصادرات، تُشجع الدول على تطوير بنيتها التحتية وتحسين تكنولوجيتها. وهذا يساعد في تعزيز القدرة التنافسية وتحسين جودة المنتجات المصدرة نحو الخارج، وبالتالي تحفيز التنويع الاقتصادي.

سادسا: توفير العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات:

تزيد الصادرات من إجمالي العملة الصعبة المدخلة إلى الدولة، مما يعزز ميزان المدفوعات ويسهم في تحسين الاحتياطيات النقدية. وتعزز زيادة نشاطات التصدير القدرة الادخارية للاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل الاستثمارات التنموية. بذلك يصبح التوسع في مجال الصادرات أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المرغوبة وتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود خاصة للدول التي تعتمد على جلب العملة الصعبة من مورد واحد على غرار الدول المصدرة للنفط والتي تسعى لتحسين ميزان مدفوعاتها.

سابعا: تعزيز التعاون الدولي:

ترقية الصادرات بزيادة حجم الصادرات وتنميتها، يؤدي حتما لزيادة التبادل التجاري بين الدول، مما يعزز التعاون الدولي والعلاقات الدبلوماسية الاقتصادية. هذا قد يسهم في تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة للدول. وقد تصل في مراحل متقدمة من التكامل و التناسق الاقتصادي الدولي ضمن معطيات نظام التجارة الدولي الجديد، وهذا عبر تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية ومناطق التجارة الحرة والتي

[1] أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

يترتب عليها زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وكذلك ارتفاع القدرة التنافسية لهذه الدول فضلا عن اتساع السوق،[1] مما يساهم في زيادة حجم الصادرات كخيار استراتيجي في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وبشكل عام، فإن ترقية الصادرات تعتبر أداة فعّالة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يجعل الدولة أكثر مرونة واستقراراً اقتصادياً. وفي هذا الصدد يمكن القول أنه على الرغم من أن العلاقة بين ترقية الصادرات والتنويع الاقتصادي معقدة وقد تشمل سببية ذات اتجاهين، إلا أن هناك أدلة كبيرة تشير إلى أن ترقية الصادرات تساهم بشكل كبير في التنويع الاقتصادي والذي يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز النمو والاستقرار وتوسيع القطاعات الإنتاجية وتنويع الايرادات.

4.1 المطلب الرابع: تجارب بعض الدول العربية النفطية في مجال التنويع الاقتصادي

من أجل تحقيق نمو أكبر وتفاديا للآثار السلبية لانخفاض أسعار بعض المواد الأولية كالنفط والغاز على الصادرات وما ينجر عنه من تراجع لإيراداتها العامة، عملت العديد من الدول العربية بما فيها الـــمصدرة للنفط على تغيير استراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنويع مصادر الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات. هذا من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط لتعزيز التنويع الاقتصادي والذي يُعَدُّ أداة هامة لخلق اقتصاد أكثر استقرارا. ويتسم اقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام بالتركز، حيث ساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول خلال 2021 مقارنة مع حوالي 39.9% محققة خلال عام 2005. تتابين هذه النسبة على مستوى دول المجموعة فرادى ويتضح أن الدول العربية بذلت جهوداً ملموسة خلال السنوات السابقة للتقليل من حصة قطاع المحروقات والانتقال إلى الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهو ما يتضح من خلال الشكل التالي:[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[2] صندوق النقد العربي، " **التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط : الواقع والتحديات**"، دراسات إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 4.

شكل رقم 3-1: حصة قطاع الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط لعام 2005 و 2021.

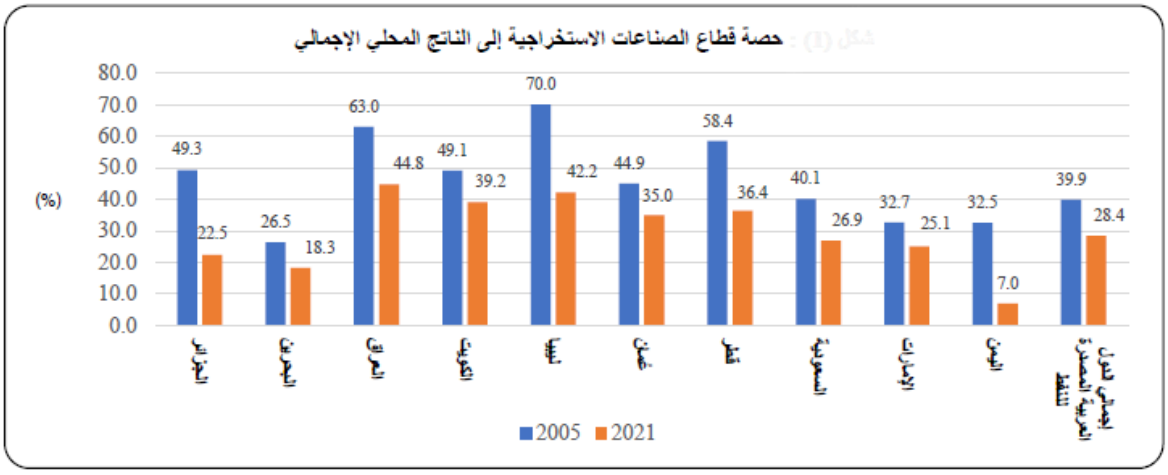

المصدر: صندوق النقد العربي، دراسة بعنوان " التنويـــع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات"، ص 4.

وفي إطار محاولة عرض تجارب بعض الدول العربية النفطية التي تبنت استراتيجية التنويع الاقتصادي سنعمل على عرض كل من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر والمملكة السعودية.

1.4.1 الفرع الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدركت هذه الدول وبالأخص دولة الامارات أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط، اعتمدت دولة الإمارات إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع تطبيق سياسات مبنية على الانفتاح على العالم الخارجي وعلى التنوع الاقتصادي، وانتهاج سياسة تجارية مفتوحة، مع تطبيق سعر صرف مربوط بالدولار، وتخفيض التكاليف الجبائية بالنسبة للشركات بتطبيق عبء ضريبي منخفض جدا، مع تقديم خدمات ذات جودة عالية فيما يخص الخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية، وإنشاء منطقة تجارة

حرة (دبي) لتطوير القدرات التصديرية، هذا بإدراج عدة استراتيجيات والتي أهمها رؤية الإمارات 2012 ورؤية وخطة دبي 2015 وأبو ظبي 2030.[1]

ومن الواضح أن الإمارات استطاعت بالفعل أن تقطع شوطاً طويلاً في مسيرة التنويع الاقتصادي وقدرتها على تنويع قاعدة مواردها، بما يمكنها من تفادي تقلبات أسواق النفط، فارتقى أداء مختلف القطاعات الغير نفطية، بسبب توجه اقتصادها إلى التحرر والانفتاح التجاري على السوق العالمي تصديرا واستيراداً، حيث حافظت الإمارات خلال عامي 2021 – 2022 على الصدارة إقليميا في الترتيب العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.[2]

إن ما يميز التجربة الاستثمارية في تنويع الناتج في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية، والتي جعلتها مقصدا للشركات العالمية الكبرى، هو تناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص، تلك الشراكة التي ظهر تأثيرها على حجم الاستثمارات المحلية فحققت معدل نمو مرتفعاً. ويأتي اهتمام الدولة بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وخاصة الواعدة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الاماراتي، ويعول عليها في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل مثـــل الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات والطاقة المتجددة والاتصالات والقطاع المالي والتي تطورت نسبة مجموع ناتجها من الناتج المحلي الإجمالي للدولة،[3] شملت سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات بصفة مميزة هو الاهتمام بقطاعات التكنولوجيا العالية والصناعات الإبداعية والأعمال التجارية الموجهة نحو الخدمات. إعادة توجيه تركيز الحكومات نحو صناعات مبتكرة وغير تقليدية مثل الترفيه والرعاية الصحية (السياحة العلاجية)، كطريقة تفكير لتحقيق تنويع اقتصادي أوسع.[4]

لقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ مكانتها كواحدة من بين الاقتصادات الأكثر

[1] علالي الزهراء، نبو مجيد، **استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة**، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص 192.

[2] وزارة الاقتصاد لدول الامارات العربية المتحدة، تقرير حول **مؤشر الحرية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة**، 2022، ص 6.

[3] زياد عزالدين طه، **دراسة التجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي مع إمكانية محاكاتها للاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2020، ص 20.

[4] Jawaher Ahmed and others, **Economic Development in the Gulf Cooperation Council Countries. Gulf Studies**, Springer, vol 1, Singapore, 2020, p 181.

تنافسية وتقدماً في العالم من خلال صياغة استراتيجيات مبتكرة تستهدف دعم النمو والتنويع الاقتصادي، ما يحسن نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية التي تشيد باستقرار الاقتصاد الوطني وقوته ومرونته. أحرزت دولة الإمارات تقدماً هائلاً في تقليل اعتمادها على النفط والتحول نحو اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، وذلك بفضل الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الحكومة على صعيد التنويع الاقتصادي، فبعد أن كانت تساهم القطاعات غير النفطية بنسبة 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت تصل لأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019،[1] لتستمر السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في تحفيز وقيادة اقتصاد دولة الإمارات لتبلغ نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال العام في عام 2021 نحو 72.3 %.[2] وأحرزت الإمارات في إطار خططها لتنويع اقتصاداتها ومصادر دخلها وجذب الاستثمار الأجنبي، تقدما هو الأبرز في هذه العملية، إذ طورت قطاعات مثل الخدمات المالية والتجارة والسياحة بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات اجتماعية وتجارية. وهو ما يؤكد مواصلة خطط التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية تحقيق أهدافها.

أما الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات تواصل تسجيل مستويات قياسية غير مسبوقة محققةً، والتي تأتي ترجمة للرؤية الاستشرافية للقيادة الإماراتية الرشيدة ونهجها في الانفتاح والتعاون مع العالم. حيث سجل إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير ما قيمته 688، 618، و872.6 مليار درهم على التوالي للأعوام 2019، 2020، 2021 في مؤشر على نجاح خطط التنويع الاقتصادي.[3]

وتتولى وزارة الاقتصاد الإماراتية تطوير وتنفيذ خطط استراتيجية لتنمية الصادرات الإماراتية، وذلك بالتعريف بالمنتجات الإماراتية في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات، وتبادل الوفود الرسمية والزيارات، وعبر الفعاليات الافتراضية واللقاءات الدورية مع المصدرين، ونشر الإصدارات الإرشادية والدراسات، ووضع السياسات التخصصية كسياسة تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي

[1] وزارة المالية في دولة الإمارات، الموقع الرسمي، **لمحة عن النموذج الرائد لاقتصاد دولة الإمارات**، بتاريخ: 2024/02/23، سا 18:30، https://mof.gov.ae/fdmo-uae-economy-overview-ar/ .

[2] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الرسمي، **مميزات البيئة الاقتصادية للدولة**، بتاريخ: 2024/02/23، سا 19:30، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy .

[3] وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، **التقرير الاقتصادي السنوي 2021**، الإصدار 29، 2021، ص 52.

لتجارة الذهب والمجوهرات. ويبقى هدف دولة الإمارات ضمن خطط التنويع الاقتصادي وفق برنامج "رؤية نحن الإمارات 2031" هو الوصول إلى اقتصاد غير نفطي.[1]

2.4.1 الفرع الثاني: تجربة الجزائر في تنويع اقتصادها

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي يهيمن على اقتصادها القطاع النفطي، والذي يقابله تراجع كبير في نصيب مساهمة القطاعات الغير نفطية في النشاط الاقتصادي وفي الناتج الإجمالي الداخلي. وقد عرف إجمالي الناتج الداخلي تطورات بين الركود والانتعاش خلال الفترة 2018-2022. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 3-1: تطور إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2018-2022). (الوحدة: مليار د.ج)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الناتج الداخلي	20 393,5	20 500,2	18 476,9	22 079,3	27 688,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي 2022.

نلاحظ من خلال الجدول السابق حدوث ركود قوي في سنة 2020 بالمقارنة مع عامي 2018 و2019 حيث بلغت قيمة الناتج الإجمالي الداخلي في سنة 2020 ما يعادل 18476.9 مليار د.ج، وهذا بسبب جائحة الكوفيد-19، وتمكن الناتج الإجمالي الداخلي للجزائر أن يتحسن مستواه في عام 2022 حيث بلغت قيمته حوالي 27 688,8 مليار د.ج، ويعكس ذلك أداء ديناميكية نشاط اقتصادي يختلف محركاته عن محركات السنة السابقة. ففي الواقع، إذا كان الانتعاش الحاصل بعد الجائحة في سنة 2021 قد بدأ بشكل رئيسي بسبب قطاع المحروقات، فإن ذلك الانتعاش الحاصل سنة 2022 قد نتج بشكل رئيسي من نمو القطاعات خارج المحروقات. والتحسن على المستوى الكلي لمساهمة القطاعات الغير نفطية في النشاط الاقتصادي وفي الناتج الإجمالي الداخلي. والشكل التالي يبين نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات للفترة 2018-2022:

[1] وزارة الاقتصاد، الموقع الرسمي، **الانفتاح على الأسواق العالمية تنمية الصادرات الإماراتية**، بتاريخ: 2024/02/23، سا 20:45، https://www.moec.gov.ae/uae-export-development .

شكل رقم 3-2: نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات للفترة 2018-2022.

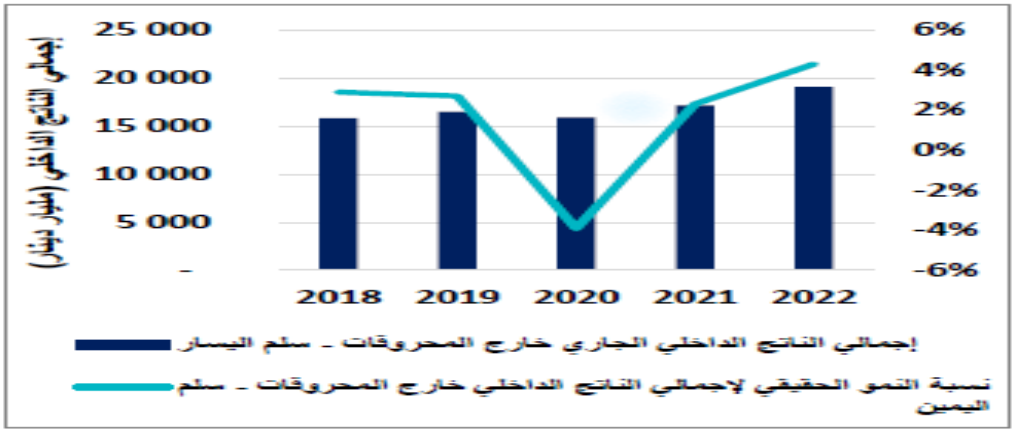

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2022، بنك الجزائر، ص 25.

من الشكل السابق نلاحظ أنه عرف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات قفزة نوعية سنة 2022، حيث ارتفع بنسبة 2 نقطة مئوية من 2.3% سنة 2021 إلى 4.3% سنة 2022 وهي أعلى نسبة خلال الفترة ما بين 2018 و 2022، إلا أن هذه النسبة والمتمثلة في مساهمة القطاعات خارج المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي تبقى ضعيفة بالرغم من زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات الغير نفطية والمقسمة حسب النشرية الخاصة ببنك الجزائر. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 3- 2: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2018-2022).

الوحدة: مليار دينار جزائري					
القطاعات	2018	2019	2020	2021	2022
المحروقات	4 548,8	3 991,0	2 575,1	4 912,1	8 617,4
الفلاحة	2 421,6	2 529,1	2 546,9	2 688,3	3 207,8
الصناعة	1 110,9	1 161,7	1 148,4	1 230,8	1 354,1
البناء والأشغال العمومية	2 346,6	2 492,0	2 367,3	2 578,2	2 896,4
الخدمات	5 419,4	5 527,5	5 159,1	5 667,8	6 142,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي 2022.

والملاحظ من الجدول السابق ارتفاع حصة القطاعات خارج المحروقات (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات) في إجمالي الناتج الداخلي الجاري في سنة 2022 مسجلة بذلك مستويات هي الأعلى خلال الفترة 2018-2022. لكن يبقى قطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد الجزائري حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 8 617,4 مليار دينار مقابل 4 912,1 مليار دينار سنة 2021 ، أي بارتفاع معتبر قدره 75,4 ٪. وهو ما يعكس الزيادة في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ولتقييم التنويع القطاعي في الجزائر، تم حساب معامل هيرفندال- هيرشمان خلال الفترة (2018-2022) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 3- 3: معامل هيرفندال- هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة (2018-2022).

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
معامل هيرفندال- هيرشمان (H H)	0.91443	0.88606	0.73919	0.73792	0.71856

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول جدول رقم 3- 2 .

حسب قيم معامل هيرفندال- هيرشمان خلال السنوات ما بين 2018 - 2022 جميعها تقترب من الواحد، فهي إذن قيم مرتفعة تدل على ضعف الاقتصاد الجزائري في تنويع أنشطة قطاعاته، وتدل أيضا على استمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على قطاع المحروقات.

وتعد الجزائر من البلدان العربية التي يرتبط اقتصادها بشكل مفرط بقطاع الصادرات وحيد الجانب وذلك منذ نيل الاستقلال والذي ارتكز بالأساس على النفط كمورد أساسي دون غيرها، الأمر الذي أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات ما جعلها تغير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات خارج قطاع

المحروقات عن طريق اصدار مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشجع التصدير خارج قطاع المحروقات.[1] فعلى مستوى تنويع الصادرات الجزائرية تعمل الجزائر جاهدة لزيادة وتنويع صادراتها الغير نفطية.

ولتقييم مدى تنوع الاقتصاد الجزائري في بنية الصادرات، نعتمد على مؤشر تنوع الصادرات خلال الفترة 2017-2021، وهذا حسب الشكل التالي:

شكل رقم 3-3: مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021).

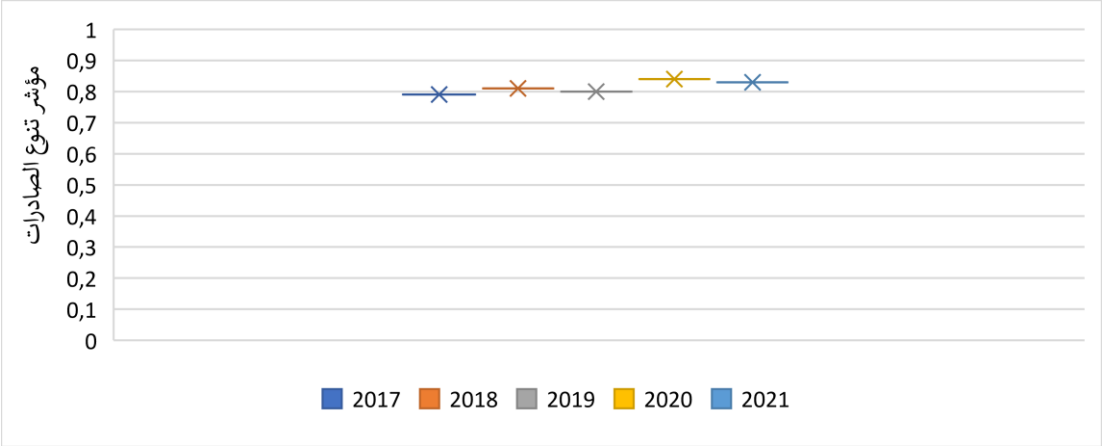

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-16.

ونلاحظ من الشكل البياني لمؤشر تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2017-2021، أن قيمة هذا المؤشر اقتربت من القيمة 1 وتبتعد عن القيمة 0، هذا يعني ضعف درجة تنوع الصادرات خاصة وأن هيكل الصادرات الجزائرية تسيطر عليها وبنسبة كبيرة الصادرات النفطية.

وتمتلك الجزائر الكثير من مصادر النمو وفرص العمل التي لم تُستغل بعد. فتطوير هذه المصادر يقتضي تحولا جذريا على مستوى الاقتصاد مع تنويعه بعيدا عن الـــمحروقات. وأتاح التعافي من جائحة الكورونا فرصة فريدة أمام الجزائر لإعادة بناء الصلابة والاستفادة من الإمكانات التي يمتلكها شبابها المفعم بالحيوية.[2] كما أن الارتفاع الكبير للصادرات خارج المحروقات سنة 2022 ناجم عن جملة من الاجراءات

[1] حجيرة عبد المنعم، مزيان سعيد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، 2019، ص 45.

[2] محمود حرب، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، **الجزائر في مفترق طرق**، بتاريخ 2024/02/22، سا 22:30، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/12/01/na120221-algeria-at-a-crossroads .

التحفيزية التي أقرتها الحكومة، ضمن استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف تحفيز التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة اقتصاد الريع النفطي الذي يتميز بالصدمات و الهشاشة الاقتصادية. وتعتمد "استراتيجية الجزائر لعام 2030" على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات ابتداء من عام 2025 حتى عام 2030 والوصول إلى تحصيل 30 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات آفاق سنة 2030، وذلك بفعل المقدرات الكبيرة والامكانيات البشرية والمادية المعتبرة التي تتمتع بها الجزائر والتي تسمح لها أن تطمح للوصول لهذه الأرقام، ويبقى الهدف المسطر من خلال استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر هو تمويل كلي من اقتصادها من عائداتها خارج المحروقات.[1] وذلك باستهداف أسواق جديدة للتصدير على غرار الأسواق الافريقية والعربية، من خلال العمل على تنويع الصادرات والتعويل على التصدير خارج المحروقات لفك الارتباط بموارد القطاع النفطي باعتباره ثروة ناضبة وتعرف تقلبات في أسعارها عالميا.

3.4.1 الفرع الثالث: تجربة السعودية في تنويع اقتصادها

اعتمد الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات، ومحرك النمو الاقتصادي. وتقود السعودية إنتاج النفط في المنطقة العربية حيث تحتلّ مكانة متقدمة عالميًا، إذ تُعَدّ أكبر عضو منتج للخام في منظمة أوبك، وتحتلّ المرتبة الثانية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة، كما تُصنَّف بأنها أكبر مصدّر للنفط عربيا وعالميًا.

والجدول التالي يبين ترتيب السعودية بين الدول المنتجة للنفط عالميا:

جدول رقم 3- 4: أكبر الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم في عام 2022.

الترتيب	الدولة	الإنتاج (مليون برميل يوميًا)	نسبة التغير في الإنتاج على أساس سنوي	الحصة من الإمدادات العالمية
01	الولايات المتحدة الأمريكية	17.770	% 6.5	% 18.9
02	**السعودية**	**12.136**	**% 10.8**	**% 12.9**

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **منتدى التصدير يقدم عدة اقتراحات تهدف لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات**، بتاريخ 2024/02/29، سا 23:30، https://www.aps.dz/ar/economie/133385-2022-10-20-22-53-58 .

03	روسيا	11.202	% 1.8	% 11.9
04	كندا	5.576	% 3.0	% 5.9
05	العراق	4.520	% 10.2	% 4.8
06	الصين	4.111	% 2.9	% 4.4
07	الإمارات	4.020	% 10.4	% 4.3
08	إيران	3.822	% 4.6	% 4.1
09	البرازيل	3.107	% 3.9	% 3.3
10	الكويت	3.028	% 12.0	% 3.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع "فيجوال كابيتاليست" https://www.visualcapitalist.com.

تنبه أصحاب القرار في السعودية إلى أن الاعتماد على النفط كمورد ناضب تكتنفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها إيرادات الدولة على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعتمد الصناعة فيها على العمالة المواطنة، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة. لذلك استحوذ التنويع الاقتصادي على الاهتمام منذ اعتماد المملكة على التخطيط لإدارة دفة الاقتصاد. فقد نصت خطة التنمية الأولى ضمن أهدافها العامة على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.[1] ولقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التنويع الإقتصادي، وتبنت المملكة العربية السعودية مخططا طموحا قصد تحقيق التحول والتنويع الإقتصادي وأهمها؛ برنامج التحول الاقتصاد الوطني السعودي 2020، وبرنامج رؤية السعودية 2030. وقد ارتكزت هذه البرامج في مجملها على استحداث وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء الهيئة العامة

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 62، 2014، ص 112.

السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات عبر تحسين مناخ الأعمال التجارية والحد من القيود، وتيسير الحصول على التمويلات اللازمة والمطلوبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.[1]

وتتويجا لًجهود المملكة السعودية في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، فقد انخفضت حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية على مدى العقود الثلاثة الماضية من 65% في عام 1991 إلى نحو 40 % في عام 2021. والشكل التالي يبين انخفاض مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد السعودي:

شكل رقم 3-4: حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية للفترة ما بين 1991-2021.

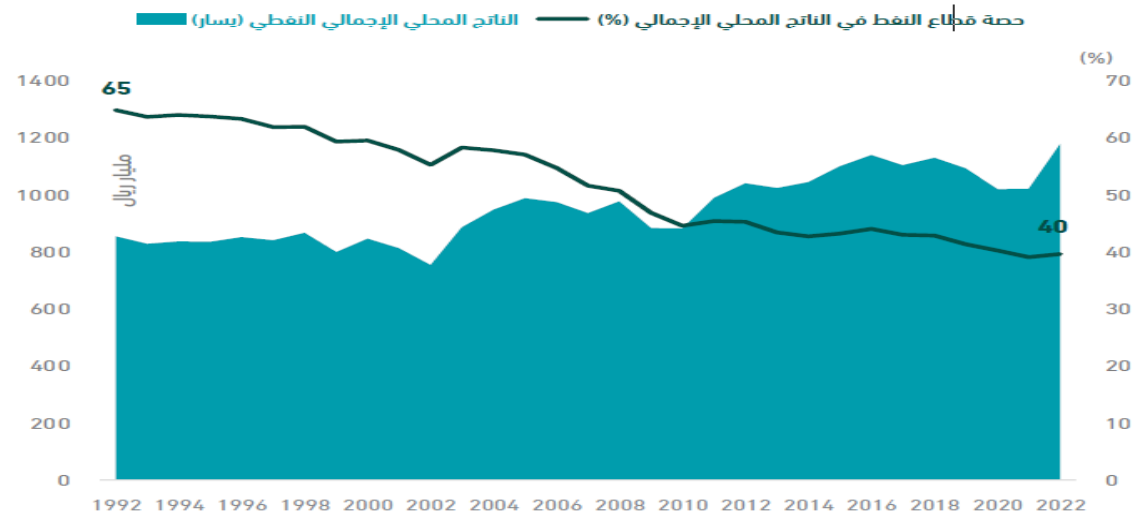

المصدر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي 2022، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي، ص 14.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتمد على النفط، إلا أنه تم إحراز تقدم على مستوى تنمية القطاعات الغير نفطية والذي يصعب تحديده في ظل عائدات النفط التي تزال تطغى على الإيرادات الحكومية. ولتقييم وضعية التنويع الاقتصادي في السعودية وهذا على خلفية عائدات النفط المرتفعة بصفة استثنائية في عام 2022 أين بلغت 325 مليار دولار و مقارنة مؤشرات التنويع في عامي2012-2013 والتي عرفت أيضا عائدات نفطية مرتفعة، وهذا التقييم المتعلق بعملية التنويع الاقتصادي يكون على مستوى المجالات الأربعة وهي؛ الصادرات، الإنتاج، العمالة، والعائدات الحكومية. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

[1] بن حركات مولود، مرجع سبق ذكره، 147.

شكل رقم 3-5: تقييم التنويع الاقتصادي في السعودية ما بين 2012-2022. (الوحدة: نسبة مئوية)

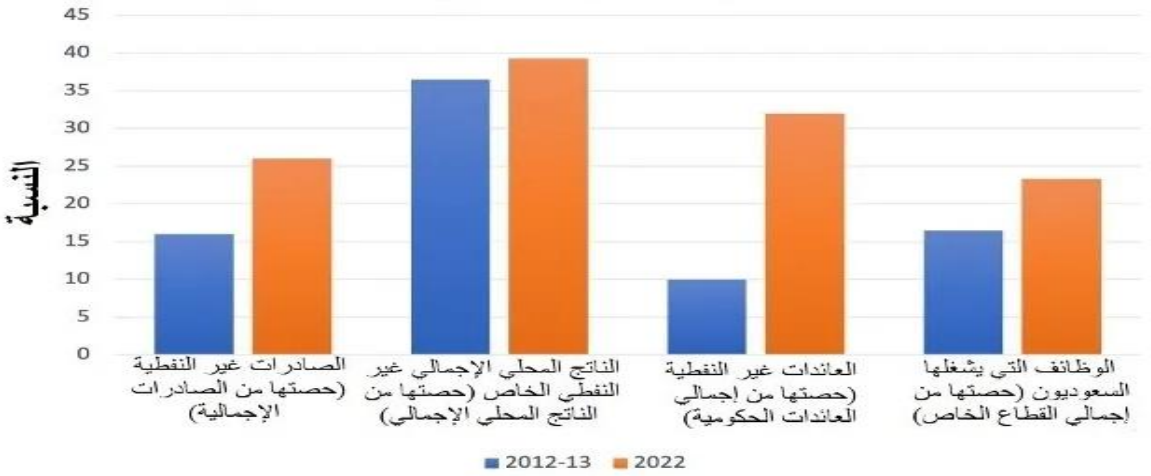

المصدر: موقع معهد دول الخليج العربية بواشنطن.
https://agsiw.org/ar/signs-that-economic-diversification-is-working-in-saudi-arabia-arabic

وما يلاحظ من الشكل السابق هو تحقيق السعودية لتقدم في تنويع المجالات الأربعة وهو ما يبين أنه بالفعل جهود مبذولة للتنويع الاقتصادي تؤتي بثمارها بالرغم من يبقى النفط هو المسيطر على الصادرات السعودية، وحتى الصادرات الغير نفطية جزء كبير منها يحركه قطاع البتروكيمياويات،[1] وبالت لي ما يمكن قوله هو أن ما يميز تنويع الصادرات الغير نفطية في السعودية هو ارتباطه الوثيق بالنفط وهو ما يشكل نجاح نسبي فقط فيما يخص التنويع الاقتصادي وهو ما يستدعي كاستشراف للمستقبل هو خلق قطاعات غير نفطية ذات مزايا تنافسية تعتمد أكثر على الابتكار والتجديد و المعرفة، مع تحقيق توازن بين مبادرات القطاع العام ومنح فرص أكثر للقطاع الخاص بشكل مستقل وحيوي، وكذلك جلب استثمارات أجنبية والتي تكتسب صفة النوعية الصناعية والتكنولوجية من أجل تحقيق تنويع اقتصادي يؤدي بذلك لاستقرار الاقتصاد السعودي.

ما يمكن الإشارة إليه من تجارب عمليات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية النفطية وهي الإمارات العربية المتحدة والجزائر والسعودية هو تنوع تجارب التنويع فيها. حيث أن التنويع الناجح نسبيا هو تقليل الاعتماد على قطاع الموارد الأولية و الانتقال للاعتماد على القطاعات الأخرى الغير نفطية أكثر وذلك بتحفيزها من قبل دوافع داخلية وخارجية مختلفة والتي بدورها تختلف من دولة لأخرى. [2] وطالما كان التنويع

[1] تيم كالين، موقع معهد دول الخليج العربية بواشنطن، **مؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي في السعودية**، بتاريخ 2024/02/26، سا 19:25، https://agsiw.org/ar/signs-that-economic-diversification-is-working-in-saudi-arabia-arabic.

[2] Addisu A. Lashitew, Michael L. Ross, and Eric Werker, **What drives successful economic diversification in resource-rich countries?** , The World Bank Research Observer, Vol 36, no 2, 2021, p 167.

الاقتصادي موضوعاً سياسياً رئيسياً للدول المنتجة للسلع الأساسية، بهدف استقرار الاقتصاد، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ورغم تركيز الأبحاث التي تتناول التنويع الاقتصادي على محدداته وتأثير السياسات على التنمية الاقتصادية، فلا يوجد حتى اليوم مؤشر متفق عليه ولا مقياس موحَّد لكل الدول للتنويع الاقتصادي. وظهر أول إصدار من "مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي" إلا في العام 2022، حيث تم فيه قياس وتصنيف الدول على أساس مدى تنويعها الاقتصادي من عدة زوايا، إذ تم استقصاء مدى التنويع الحادث في الأنشطة الاقتصادية وفي الصادرات الغير نفطية.[1]

وفي هذا الصدد فإن هذه الدول السالفة الذكر لجأت لخطة التنويع الاقتصادي ليس فقط بالتركيز على زيادة الإنتاج في قطاع معين خارج قطاع المحروقات، بل اعتمدت على تنويع القطاعات الإنتاجية، وتنويع الإيرادات الحكومية وجلب العملة الصعبة من مصادر مختلفة خارج قطاع النفط والغاز، كما أن استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية ركزت على الانتقال من تشجيع الإنتاج إلى تنويع الإنتاج، وأن استراتيجية ترقية الصادرات في هذه الدول تركز على الانتقال من زيادة الصادرات إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل تنويع الإيرادات العامة، وهو أمر بالغ الأهمية في عملية التنويع الاقتصادي والتي اتجهت لها الدول العربية النفطية في حقيقة الأمر غير مخيرة بل مجبرة، لحماية الاقتصاد من تقلبات سوق النفط العالمية، كما حدث في عام 2014 من انخفاض حاد لأسعار النفط في العالم وبالتالي كبير في عائدات النفط.[2] وهو ما دفعها للبحث عن بدائل لإيرادات النفط المتذبذبة ومحاولة الحصول على إيرادات أخرى غير نفطية لتغطية نفقاتها العمومية. وتبنت هذه الدول العربية خطط التنويع الاقتصادي للتخلي من الاعتماد الأساسي المباشر والغير مباشر على عائدات صادرات المحروقات والتحول من اقتصاد الريع النفطي إلى إقتصاد مُنَوَّع غير نفطي. سواءا باللجوء لتنويع الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات أو بتنويع التجارة لكل من المنتجات المصدرة وتوسيع دائرة الشركاء التجاريين وتبقى التجارة البينية العربية الملاذ الأمثل لهذه الدول العربية النفطية، والتي تسعى لبلوغ مستويات عالية فيما يخص التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

[1] القمة العالمية للحكومات، الموقع الرسمي، **مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023**، بتاريخ 2024/02/22، سا 20:45،
https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/observer/reports/2023/detail/global-economic-diversification-index-ar

[2] International Monetary Fund, **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, International Monetary of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p 15.

2. المبحث الثاني: تحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقييم واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2021، وهو ما يقودنا أولا إلى تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، وثانيا نتطرق إلى التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات عبر التركيز على تحليل تطور منتجات هذه الأخيرة، أما ثالثا نقوم بعرض مختلف الاحصائيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، وأخيرا نتناول مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر.

1.2 المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر

سعت الجزائر ولازالت تطمح أكثر إلى تنمية صادراتها خاصة غير النفطية منها وذلك بعد الأزمة الاقتصادية في الثمانينات التي ضربت اقتصادها الوطني بناءا على مجموعة من الاجراءات والتي كانت لها أثر ايجابي في تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة رغم تدنيها مقارنة بصادرات المحروقات، ونوضح ذلك من خلال بيان تطور هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية المكونة من صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2009-2021، بعد استعراض وتحليل تطور حالة الميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر.

1.1.2 الفرع الأول: تطور الميزان التجاري بالجزائر

يعبر الميزان التجاري عن وضعية المبادلات التجارية فيما يخص صادرات وواردات الدولة اتجاه العالم الخارجي سواء دائنة أو مدينة في مجال السلع المنظورة وغير المنظورة، ويتحدد رصيد الميزان التجاري بالفرق بين بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداتها لفترة معينة، وهو يكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة، ونستعرض تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة الممتدة ما بين (2009-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 3- 5: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2021). (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	الميزان التجاري (FOB - CAF)	معدل التغطية % (FOB/ CAF)
2009	45181	36941	8240	122

150	19036	38 053	57089	**2010**
157	26479	46 409	72 888	**2011**
141	20686	51 050	71 736	**2012**
119	10252	54461	64713	**2013**
102	977	59 019	59996	**2014**
66	-17520	52 086	34566	**2015**
60	-19573	48 882	29309	**2016**
72	-13507	48 076	34 569	**2017**
86	-6476	47 589	41113	**2018**
81	-8494	43 806	35 312	**2019**
62	-13496	35 421	21 925	**2020**
103	1152	37 405	38557	**2021**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات 2013-2017-2021.

يوضح الجدول رقم 3-5 تسجيل الميزان التجاري رصيد موجب خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى 2014 نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط وفي اجمالي الصادرات، رغم التزايد المستمر للواردات، حيث أن رصيد الميزان التجاري بلغ في عام 2009 قيمة 8240 م دولار، أين بلغ إجمالي الصادرات 45181 م دولار عام 2009. أما في الفترة من 2010 إلى 2012 شهد رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا بدءا من 19036 م دولار عام 2010 إلى 20686 م دولار عام 2012 بعد ارتفاع أسعار النفط إلى 80.15 دولار للبرميل عام 2010 دولار وفاقت أسعار النفط حاجز 100 دولار للبرميل عامي 2011 و2012، ليعاود رصيد الميزان التجاري التراجع في عامي 2013 و 2014 إلى 10252 م دولار و 977 م دولار على التوالي، نتيجة انخفاض الصادرات إلى 64713 م دولار عام 2013 و 59996 م دولار عام 2014، و زيادة الواردات من 36941 م دولار عام 2009 إلى 59 019 م دولار عام 2014، جراء التوجه إلى استيراد التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية والانخفاض

المستمر لأسعار النفط الذي تناقص الطلب عليه، وتناقص الطلب هذا يرجع إلى النـــزاع في سوريا، الأوضاع الأمنية غير المستقرة في ليبيا والعراق وبعض الدول الافريقية في مالي ونيجيريا، النـــزاع بين روسيا والاتحاد الأوروبي حول أوكرانيا، مع زيادة انتاجه وقيام أمريكا بإنتاج واستغلال الغاز الصخري بعد استقرارها عند 110 دولار في النصف الأول من عام 2014، إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام نفسه لتنتهي عند 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، هذه الوضعية أدخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة. حيث سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا بدءا من عام 2015 بقيمة 17520 م دولار إلى 8494 م دولار عام 2019 وهي فترة انهارت فيها الاقتصاديات النفطية الريعية كما ساهم انخفاض أسعار النفط واستمرار انخفاض قيمة الصادرات بداية من عام 2015 والتي بلغت 34566 م دولار باستثناء عام 2018 الذي شهد زيادة نوعا ما في اجمالي الصادرات بلغت 41113 م دولار ثم واصلت تراجعها عام 2019 وبلغت ما قيمته 312 35 م دولار، ليشهد بعد ذلك العالم ما يسمى بجائحة كورونا أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 42.08 دولار للبرميل عام 2020 بنسبة تراجع 34.70% مقابل 64.44 دولار للبرميل عام 2019 بنسبة تراجع 9.6% ، ومن ورائه تراجع اجمالي الصادرات إلى 925 21 م دولار عام 2020 وتأثير ذلك على الميزان التجاري كان سلبيا تجلى في تحقيقه رصيد سالب قدر بـــ 13496 م دولار عام2020، لكن بتفاقم الوضع وتفشي الجائحة بسرعة كبيرة أجبرت الدول على اعلان حالة الطوارئ والحجر الاجباري مما أدى إلى تعطل جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية على الصعيد الدولي والوطني، أما عام 2021 فقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا وبلغ ما قيمته 1152 م دولار نتيجة معاودة ارتفاع قيمة الصادرات التي بلغت 38557 م دولار مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الكساد الناجم عن جائحة كورونا وازدياد الطلب على النفط في ظل الانتعاش الاقتصادي، وقد ارتفعت أسعار النفط الجزائري سنة 2021 ب 28,42 دولار، ما يمثل زيادة ب 68,5% لتستقر عند 69,89 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي لها منذ 2014. وهذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري ساهم في تحقيقه بشكل رئيسي ارتفاع أسعار النفط مع تحسن طفيف في الصادرات خارج المحروقات مع اتخاذ السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات تهدف لتأطير التجارة الخارجية. لكن رغم محاولة الجزائر تنويع هيكلها التصديري خارج المحروقات إلا أنه يبقى نصيب المحروقات من اجمالي الصادرات يفوق 88% وهذا يجعل اقتصاد الجزائر وتمويل مشاريعها التنموية رهينة هذه المادة النابضة وتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

والشكل التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2021).

شكل رقم 3-6: تطور رصيد الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة (2009-2021). (الوحدة: مليون دولار)

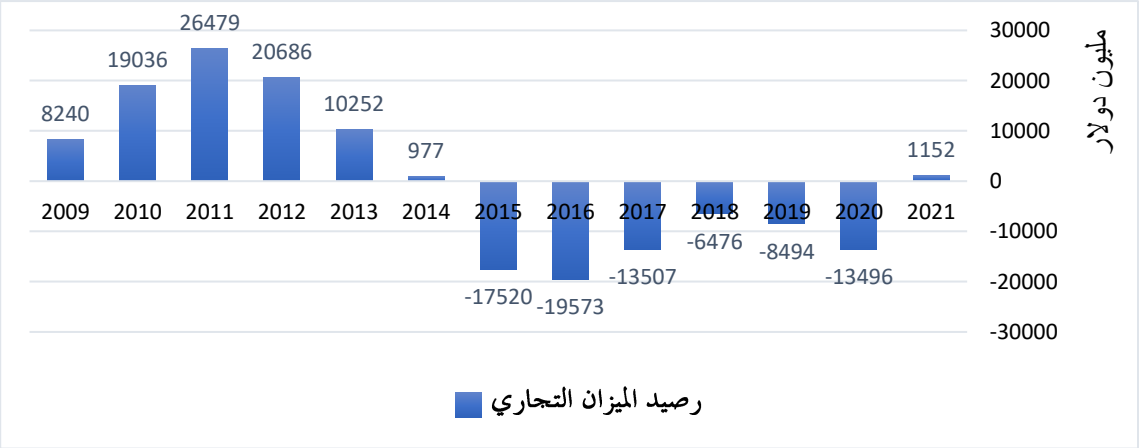

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3- 5.

2.1.2 الفرع الثاني: تطور معدل التغطية بالجزائر

عرف معدل التغطية بالجزائر الذي يقيس مدى تغطية الصادرات للواردات تذبذبا بين الصعود و الهبوط، ويتضح ذلك من خلال الشكل الـــموالي:

شكل رقم 3-7: تطور معدل التغطية بالجزائر خلال الفترة (2009-2021). (الوحدة: مليون دولار)

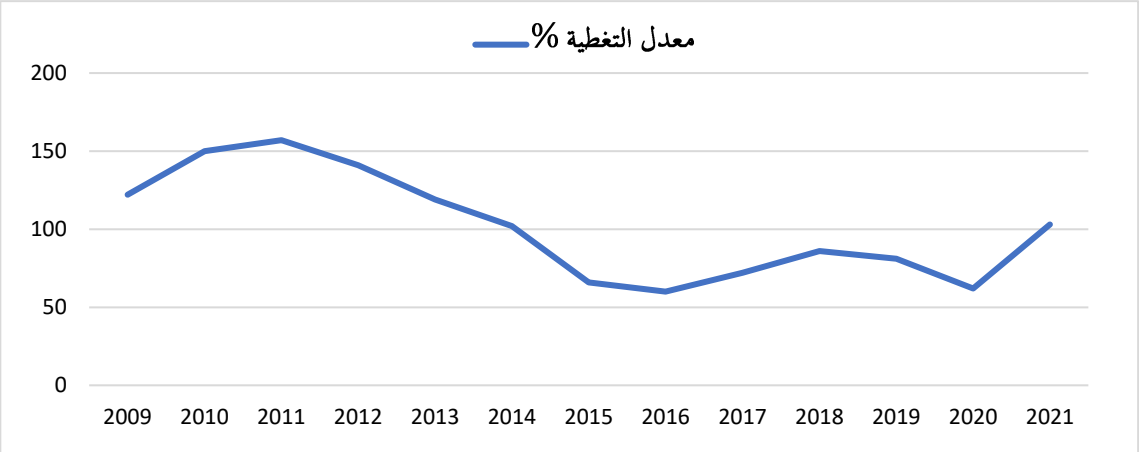

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3- 5.

انطلاقا من الشكل رقم 3-7 يتضح لنا جليا أن معدل التغطية خلال الفترة 2009-2021 سجل معدلات موجبة بفعل ارتفاع أسعار النفط ما يعني قدرة الصادرات على تغطية الواردات، رغم تذبذب قيمه

بين الارتفاع والانخفاض والتي تراوحت بين 122% عام 2009 و 103% عام 2021، بسبب تقلبات أسعار النفط وتذبذب في حصيلة الصادرات والواردات، وقد حقق هذا المؤشر أعلى معدل له عام 2011 قدر 157% وهذا يرجع إلى أن نسبة نمو الصادرات كانت أكبر من نسبة نمو الواردات.

3.1.2 الفرع الثالث: تطور هيكل الصادرات بالجزائر

سنعمل على تحليل تطور هيكل الصادرات الجزائرية، ونسب كل من الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات على مدار الفترة الممتدة ما بين 2009-2021، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 3- 6: تطور الصادرات بالجزائر خلال الفترة (2009-2021). (الوحدة: مليون دولار)

البيان / السنوات	الصادرات خارج المحروقات		صادرات المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2009	766	1.7	44 415	98.3	45181	100
2010	967	1.7	56 121	98.3	57089	100
2011	1227	1.7	71 661	98.3	72888	100
2012	1153	1.6	70 584	98.4	71736	100
2013	1050	1.6	63 327	98.4	64713	100
2014	1634	2.7	58462	97.3	59996	100
2015	1485	4.3	33081	95.7	34566	100
2016	1391	4.7	27918	95.3	29309	100
2017	1 367	4.0	33 202	96.0	34569	100
2018	2 218	5.4	38 897	94.6	41113	100
2019	2 068	5.9	33 244	94.1	35312	100
2020	1 909	8.7	20 016	91.3	21925	100
2021	4 500	11.7	34 058	88.3	38557	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات 2013-2017-2021.

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الصادرات الجزائرية تهيمن عليها سلعة واحدة والمتمثلة في المحروقات، حيث عرفت هذه الأخيرة تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة ما بين 2009-

2021، وهذا نتيجة عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي عرفت تقلبات كبيرة نتيجة لعدة عوامل كتغير الطلب والعرض العالمي وحدوث عدة أحداث جيوسياسية مثل الحروب والنزاعات في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا قد أثر على الإمدادات النفطية بالإضافة لعوامل أخرى، وعرفت أسعار النفط انخفاضا ومن ورائها صادرات المحروقات في عام 2009 مسجلا قيمة 52.23 دولارا للبرميل جراء تداعيات الأزمة المالية في أواخر عام 2008، وبعد تعافي الاقتصاد الدولي من الركود الاقتصادي الذي سببته الأزمة المالية ارتفعت أسعار النفط خاصة في عام 2011 إلى 112.94 دولار للبرميل، جراء تأزم الوضع في ليبيا وتزايد الطلب على النفط في الأسواق الدولية مع ارتفاع صادرات المحروقات إلى 661 71م دولار، وانخفضت صادرات المحروقات عام 2014 حيث سجلت ما قيميته 58462 م دولار بسبب انهيار أسعار النفط من جديد إلى حدود 57 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني من عام 2014 وهذا يعود إلى تراجع الطلب على النفط بسبب ارتفاع سعر الدولار لأن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لـــمستعملي العملات الأخرى، ولقد بقيت أسعار النفط رغم ارتفاعها أحيانا في الانخفاض إلى غاية عام 2020 جراء أزمة فيروس كورونا التي مست العالم وهذا أدى إلى تناقص صادرات المحروقات وتناقص نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات، ثم ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى في العالم وسط تحسن أساسيات سوق النفط عام 2021 ما أدى لارتفاع صادرات المحروقات التي بلغت 058 34 م دولار، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الشديد بقطاع المحروقات.

بينما تظهر الصادرات خارج المحروقات في حالة تزايد خلال الفترة ما بين 2009-2021 لكن بوتيرة بطيئة جدا بالمقارنة مع صادرات المحروقات، وكانت أدنى قيمة لها عام 2009 حيث بلغت 766 م دولار، في حين حققت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قفزة نوعية بتسجيلها أعلى قيمة لها عام 2021 بقيمة 4500 م دولار، لكنها تعبر عن نسب جد ضئيلة تبين ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات. والشكل التالي يوضح نسب الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2021:

شكل رقم 3-8: تطور نسب إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2021).

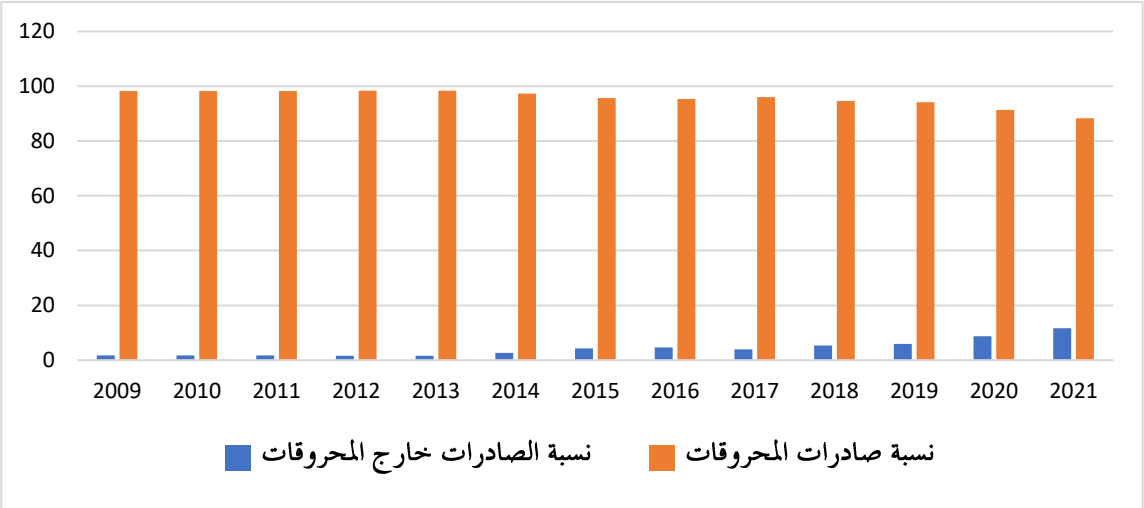

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 3- 6.

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه يتضح لنا استمرار تزايد وهيمنة صادرات المحروقات على هيكل صادرات الجزائر، حيث قدر متوسط نسبتها طوال الفترة ما بين 2009-2021 بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وبالمقابل فإن نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات تراوحت ما بين أدنى حد 1.6% و 11.7% كأقصى حد لها، وهي نسب تبقى ضئيلة وهو الأمر الذم يؤكد اعتماد على أحادية التصدير والتي تقوم على سلعة واحدة للتصدير والمتمثلة في المحروقات، وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالمحروقات والتي يـــميزها عدم استقرارية الأسعار في الأسواق العالمية إضافة إلى مواجهة أكبر مشكل وهو النضوب. وعليه فإن الحكومة الجزائرية ملزمة بتكثيف العمل الجاد لتنويع هيكل الصادرات والنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات، فالجزائر تتمتع بإمكانيات هائلة في الجانب التصديري واختراق أسواق دولية جديدة.

2.2 المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

سنتطرق بالتفصيل للتركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات بالجزائر وتتبع تطورها خلال الفترة ما بين 2009-2021، لنتمكن من تقييم الصادرات خارج المحروقات والتي تتكون من 06 أصناف كبرى في هذه الفترة، واظهار تطورها ومكانتها ضمن الهيكل الكلي للصادرات خارج المحروقات.

جدول رقم 3- 7: التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2009-2021).

(الوحدة: مليون دولار، %)

السنوات / المنتجات		المواد الغذائية	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	مجموع الصادرات خارج المحروقات
2009	القيمة	113	169	393	0	42	49	766
	النسبة	14.80	22.06	51.30	0	5.48	6.39	100
2010	القيمة	315	94	498	1	30	30	967
	النسبة	32.57	9.72	51.49	0.10	3.10	3.10	100
2011	القيمة	355	161	660	0	35	16	1227
	النسبة	28.93	13.12	53.80	0	2.90	1.30	100
2012	القيمة	315	168	618	0	32	19	1153
	النسبة	27.30	14.60	53.60	0	2.80	1.60	100
2013	القيمة	404	109	492	0	29	16	1050
	النسبة	38.50	10.40	46.90	0	2.80	1.50	100
2014	القيمة	323	110	1173	1	16	11	1634
	النسبة	19.80	6.70	71.80	0.10	1	0.67	100
2015	القيمة	238	107	1111	0	18	11	1485
	النسبة	16.00	7.20	74.80	0	1.20	0.70	100
2016	القيمة	326	84	909	0	53	18	1391
	النسبة	23.43	6.00	65.30	0	3.80	1.30	100
2017	القيمة	350	73	845	0	78	20	1 367
	النسبة	25.60	5.30	61.80	0	5.70	1.50	100
2018	القيمة	373	93	1626	0	90	34	2 218
	النسبة	16.80	4.20	73.30	0	4.10	1.50	100
2019	القيمة	408	96	1 445	0	83	36	2 068
	النسبة	19.70	4.60	69.90	0	4.00	1.70	100
2020	القيمة	437	71	1 287	0	77	37	1 909
	النسبة	22.90	3.70	67.40	0	4.00	1.90	100
2021	القيمة	576	182	3490	1	171	79	4 500
	النسبة	12.80	4.00	77.60	0	3.80	1.80	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات 2013-2017-2021.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتكون من نسب متباينة من الأصناف التالية وهي: مواد غذائية، مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، سلع التجهيز الفلاحية، سلع التجهيز الصناعي، وسلع استهلاكية غير غذائية.

وتحتل المنتجات النصف مصنعة الحصة الأكبر وتأتي في صدارة قائمة المنتجات المصدرة خارج المحروقات، وذلك بنسبة 63% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2009-2021، حيث تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت و المواد المشابهة الناتجة من تقطير الزفت ومواد التشحيم ومشتقاتها كغاز الأمونيا والهيليوم، فهذه المنتجات قد شهدت نموا مهما أين قفزت من 393 م دولار عام 2009 و بنسبة 51.30% إلى 3490 م دولار عام 2021 بنسبة وصلت إلى 77.60%، و يرجع السبب الرئيسي لنمو هذه المنتجات بهذه الطريقة لارتباط أسعارها بأسعار النفط والتقلبات التي ترافقها، والأزمة الوبائية عام 2019 و2020 أكبر دليل على ذلك حيث انخفضت قيمتها، حيث أن تراجع صادرات الطاقة و المحروقات يرافقها تراجع في قيمة صادرات المنتجات نصف مصنعة.

وتأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية بنسبة 23.01% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2009-2021، وقد شهدت انتعاشا ما أدى لقيمتها للارتفاع من 113 م دولار عام 2009 إلى 576 م دولار عام 2021، وهذا نتيجة جهود الدولة الحثيثة للارتقاء بالقطاع الفلاحي ودعمه، وتتمثل أغلب هذه المواد في العجائن الغذائية، الخمور، التمور والسكر الأبيض المشروبات، الخضر، الأسماك.

أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب المواد الأولية جراء الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي تتضمن الحديد، النحاس، الزنك، الفوسفات، وسجلت نسبة 8.58% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2009-2021، وكانت أكبر قيمة لها في عام 2009 بقيمة 169 م دولار، ثم بدأت في تناقص مستمر إلى غاية بلوغ قيمتها 71 م دولار بعام 2020، وهذا راجع لقرار السلطات الجزائرية في 2012 و 2017 الذي منع تصدير كافة أنواع النفايات الحديدية وغير الحديدية، لتعاود صادرات المواد الأولية الارتفاع في عام 2021 محققة أعلى قيمة لها والتي وصلت إلى 182 م دولار، وهذا راجع لارتفاع الصادرات من الأسمدة والحديد والصلب نحو الخارج.

وتأتي سلع التجهيز الصناعية في المرتبة الرابعة بنسبة 3.43% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2009-2021، مسجلة أكبر قيمة في عام 2021 قدرت بـــ 171 م دولار، وهي تتضمن تجهيزات ووسائل تستعمل في الأشغال العمومية، الميكانيك، البناء، الصحة ، وتليها في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 1.86% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات لنفس الفترة وكانت أكبر قيمة لها عام 2021 بقيمة 71 م دولار، حيث تتضمن هذه السلع ،ورق أدوية مواد التجميل ومواد التنظيف، بينما المركز السادس و الأخير كان من نصيب سلع التجهيز الفلاحية وبنسبة 0.17% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وبالنظر للتزايد الملحوظ للصادرات خارج قطاع المحروقات فإن التركيبة السلعية المكونة تتصدرها المنتجات النصف مصنعة، إلا أنه تبقى صادرات المحروقات هي التي تأخذ الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الكلية بنسبة تفوق 95%، وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادراته من المحروقات، لكن وللأهمية البالغة لتنويع الصادرات لتفادي الاقتصاد لآثار تقلبات أسعار النفط وحدوث أزمات اقتصادية لابد من تطوير باقي القطاعات الأخرى واكتساب أسواق جديدة للصادرات خارج المحروقات.

3.2 المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

إن دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يمكننا من تحليل التركيز الجغرافي للصادرات وفهم توزيعها على الأسواق الخارجية، وتحديد الأسواق المستهدفة بشكل رئيسي ومدى تركيز الصادرات الجزائرية في هذه الأسواق، حيث يمكن أن نحدد الأسواق الرئيسية التي تشكل مصدراً هاماً للإيرادات من التصدير، كما تساهم دراسة التركيز الجغرافي من خلال تحديد التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر في تحليل وتحسين أداء القطاع التصديري وتعزيز فرص التنويع الاقتصادي للجزائر من خلال تقليل الارتباط بالسوق الواحد وتوسيع قاعدة الأسواق المستهدفة لتقليل المخاطر وتوسيع فرص التصدير ضمن استراتيجيات الدولة لترقية الصادرات.

والجدول التالي يبين حصة كل منطقة اقتصادية في العالم من الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2009-2020:

جدول رقم 3- 8: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2020).

(الوحدة: مليون دولار، %)

السنوات		الاتحاد الأوربي	دول منظمة التعاون والتنمية	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	آسيا دون الدول العربية	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2009	القيمة	23186	15313	7	1841	3320	-	564	857	93	45181
	النسبة	51.30	33.90	0.02	4.07	7.35	-	1.25	1.90	0.20	100
2010	القيمة	28009	20314	10	2620	4082	-	694	1281	79	57089
	النسبة	49.06	35.58	0.02	4.59	7.15	-	1.22	2.24	0.14	100
2011	القيمة	37307	23458	102	4270	5168	41	810	1586	146	72888
	النسبة	51.18	32.18	0.10	5.86	7.09	0.10	1.10	2.18	0.20	100
2012	القيمة	39797	19899	36	4228	4683	-	958	2073	62	71736
	النسبة	55.48	27.74	0.06	5.89	6.53	-	1.33	2.88	0.08	100
2013	القيمة	41277	11949	52	3211	4697	-	797	2639	91	64713
	النسبة	63.78	18.46	0.08	4.96	7.25	-	1.23	4.07	0.14	100
2014	القيمة	40378	7504	98	3183	5060	-	648	3065	110	59996
	النسبة	63.30	12.51	0.16	5.30	8.43	-	1.08	5.10	0.18	100
2015	القيمة	22976	5186	37	1683	2409	71	572	1550	82	34566
	النسبة	66.46	15	0.10	4.86	6.97	0.20	1.65	4.48	0.24	100
2016	القيمة	17221	6228	80	1943	2197	-	416	1173	51	29309
	النسبة	58.75	21.24	0.27	6.63	7.50	-	1.42	4	0.17	100
2017	القيمة	20386	5843	40	2530	3595	-	799	1273	103	34569
	النسبة	58.90	16.9	0.11	7.32	10.40	-	2.31	3.68	0.29	100
2018	القيمة	23310	-	2558	7042	4757	249	1016	1515	666	41113
	النسبة	56.70	-	6.22	17.12	11.57	0.60	2.47	3.70	1.62	100
2019	القيمة	20496	-	2318	3884	5005	532	907	1788	382	35312
	النسبة	58.04	-	6.56	10.98	14.17	1.50	2.57	5.06	1.08	100
2020	القيمة	13395	-	114	1537	4950	-	188	1494	247	21925
	النسبة	61.10	-	0.50	7	22.60	-	0.90	6.80	1.10	100

2021	القيمة	22101	-	195	2337	11117	-	650	1563	594	38557
	النسبة	57.30	-	0.50	6.10	28.8	-	1.70	4.10	1.50	100

المصادر:

- إحصائيات الفترة (2009-2020): من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، وإحصاءات المديرية العامة للجمارك.
- إحصائيات عام 2021: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع https://www.ceicdata.com .

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصادرات الجزائرية نحو دول العالم عرفت نموا مستمرا، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المتعامل الأول للجزائر فيما يخص المبادلات التجارية الخارجية، والنسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية تتجه نحو دول الاتحاد الاوربي بحصة وصلت إلى حوالي 58% خلال الفترة ما بين 2009-2021، حيث بلغت عام 2009 نسبة 51.30% من إجمالي الصادرات بقيمة 23186 م دولار، و عرفت هذه القيمة نموا مستمرا إلى غاية عام 2013 محققة أكبر قيمة لها بـــ 41277 م دولار بنسبة 63.78% من إجمالي الصادرات، لتنخفض بداية من عام 2014 إلى غاية عام 2021 أين سجلت ما قيمته 22101 مليون دولار وبنسبة 57.30%. هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تتمثل أساسا في المحروقات بنسبة تفوق97%. وهذا راجع لمكانة الجزائر كممون مهم للنفط والغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي.

أما الصادرات إلى بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) فتحتل المرتبة الثانية بحصة تقارب حوالي 16% من إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين 2009-2021، وبلغت أعلى قيمة لها عام 2011 قدرت بـــ 23458 م دولار بحصة تمثل 32.18%، ليتسبب انخفاض أسعار النفط والطلب عليها بداية من 2014 في تراجع صادرات الجزائر اتجاه دول هذه المنظمة إلى 5186 م دولار عام 2015 و 5843 عام 2017 بنسبة لم تتجاوز 16.9% وانعدامها خلال السنوات الموالية.

وجاءت دول آسيا في المرتبة الثالثة في حصتها من إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين 2009-2021 بنسبة حوالي 11%، وجاءت دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الرابعة بنسبة تقارب حوالي 7%.

أما دول المغرب العربي جاءت في المرتبة الخامسة بمعدل حوالي 3.87%، وتمثل دول تونس وموريتانيا أكثر الدول المغاربية استيرادا للمنتوجات الجزائرية، فالمبادلات التجارية الجزائرية-الموريتانية عرفت وتيرة تصاعدية نوعا ما، خاصة بعد توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية. أما حركية المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس

لا زالت دون مستوى العلاقات السياسية والإستراتيجية بين البلدين، حيث يهمين النشاط الموازي في شكل تهريب للمواد الغذائية والاستهلاكية بين شبكات البلدين.

في حين جاءت صادرات الجزائر نحو الدول العربية (خارج دول المغرب العربي) في المرتبة السادسة و بمعدل ضعيف حوالي 1.56% من إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين 2009- 2021، وعرفت قيمتها تذبذبا ما بين الارتفاع و الانخفاض حيث تراوحت نسبة هذه الدول ما بين 1.08% و 2.57% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث نجد أن الدول العربية لم تتجاوز 1016 م دولار وهي أعلى قيمة وصلت إليها عام 2018 بحصة 2.47%، ويرجع سبب ضعف صادرات الجزائر نحو العربية هو تشابه الهيكل الإنتاجي والاقتصادي لهذه الدول، وهذا ناجم عن طبيعة التقسيم الدولي للعمل الذي جعل الدول العربية تتخصص في انتاج وتصدير السلع الأولية والخام واستيراد معدات وتجهيزات صناعية من الدول الصناعية، مع غياب استراتيجية تكاملية فعالة بين هذه الدول، وهذا يستوجب من الدول العربية بما فيها الجزائر تبني بجدية سياسات مبنية على التعاون التجاري لتحسين مستوى التجارة العربية البينية والاستفادة من مزاياها لترقية الصادرات الجزائرية.

كما كانت حصة الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية و دول المحيط الهادي ضعيفة جدا للفترة ما بين 2009-2021 حيث لم تتجاوز 0.53% و 0.19% على التوالي. ولتوضيح أكثر للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية في العالم نمثل الشكل التالي:

شكل رقم 3-9: نسب التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2020).

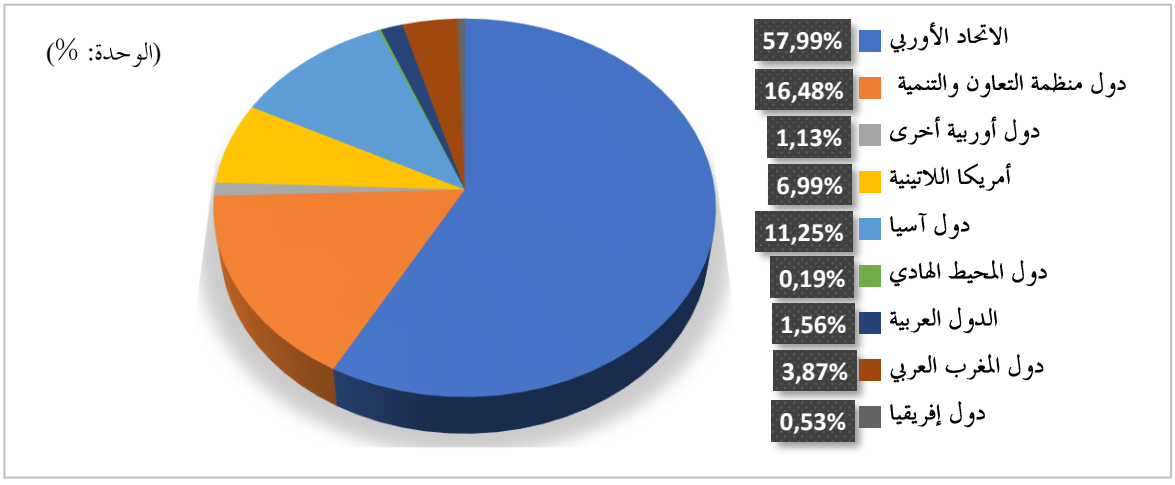

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 3- 8.

4.2 المطلب الرابع: مشاكل التصدير خارج الـــمحروقات في الجزائر

اتضح من تحليلنا السابق للتطور والتوزيع السلعي والجغرافي للصادرات خارج المحروقات أن الجزائر تعاني من تركز الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات وأن الحكومة لم تتجاوز مرحلة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير بكثافة فيما يخص المنتوجات الغير نفطية، والتي تبقى مرهونة بالتطور الاقتصادي لمختلف القطاعات. ويواجه قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات بعض المشاكل والعقبات على الرغم من محدودية المنتجات والسلع المصدرة وعدد المصدرين. وحتى يتم ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والذي هو عبارة عن حلقة مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، لابد من مواجهة هذه المشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

1.4.2 الفرع الأول: الـــمشكلات الداخلية

هنالك العديد من المشاكل التي تواجه العملية التصديرية للمنتوجات والسلع خارج قطاع المحروقات، وهذه المشاكل والعراقيل تكون متعلقة بالمتغيرات الداخلية الاقتصادية والسياسية للجزائر، ومن بين أهم تلك المشكلات مايلي:

- **العراقيل الإدارية والجمركية:** تعقيد الإجراءات البيروقراطية للتجارة الخارجية بالنسبة للمصدرين، كما تعاني عمليات التصدير من البطء الإداري المتعلق بالمعاملات الجمركية على مستوى مناطق العبور والموانئ.[1]

- **ضعف الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات:** عدم قدرة المؤسسات الوطنية على تغطية الطلب المحلي للمنتوجات الأساسية والثانوية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب ضعف الهياكل الإنتاجية لمختلف القطاعات الغير نفطية، وهو ما يؤدي لنقص الصادرات والمؤسسات الاقتصادية التي تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية.[2]

- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** نظرا لعدم حداثة الهياكل الإنتاجية والتجهيزات الصناعية والتي لا تواكب التغيرات الحادثة في مجال التطور التكنولوجي و التقنيات الحديثة.[3] فالجهاز الإنتاجي لا يملك المرونة الكافية

---

[1] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 270.

[2] مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000-2020–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023، ص 168.

[3] مروة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 166.

التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج.[1]

– **مشاكل شهادات المطابقة للمنتوجات:** تعاني عمليات التصدير من البطء في إصدار شهادات المطابقة وهذا يرجع نقص مخابر ومراكز المطابقة ما يسبب خلل في رزنامة وصول الصادرات نحو وجهتها المقصودة في الوقت المناسب، والمثال على ذلك غياب مراكز إصدار شهادات المطابقة للمنتوجات الفلاحية بولاية واد سوف وهو ما يجبر المصدرين التوجه للجزائر العاصمة أين تتواجد وهو ما يؤدي إلى تأخير عملية التصدير، والتأخير في منح شهادات "حلال" مما يمنع المصدرين الجزائريين من المشاركة في المعارض التجارية الدولية.

– **مشاكل التمويل و التأمين:** صعوبة توفير الحلول المالية والائتمانية للمؤسسات الإقتصادية، مثل القروض، وخدمات تمويل عمليات التجارة والتصدير، بالإضافة إلى خدمات التأمين التي تغطي مجموعة المخاطر والحوادث المحتملة للسلع المصدرة والتي لا ترقى لرغبات المصدرين قيما يخص نسبة التغطية ومدة التعويض.[2]

– **مشاكل التخزين:** قلة المخازن المناسبة لعملية تخزين المنتوجات الزراعية إلى حين تسويقها مثل التمور، واحتكار الإنتاج الفلاحي من طرف فئة معينة تتوفر على إمكانيات مالية ومادية للتخزين مما يجعلها تتحكم في الأسعار وتسيطر على الأسواق، وهذا ما يشكل عائقا و يضعف التنافسية السعرية للمنتوج المصدر.[3]

– **نقص وغياب جودة المنتوجات الموجهة للتصدير:** وهذا بعدم التركيز على الجودة في تصميم وانتاج السلع الموجهة للتصدير مع التطبيق العشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الاحصائية لتحديد الأهداف.[4]

---

[1] بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات– دراسة حالة–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2013، ص 154.

[2] قارح أمين، شربي محمد الأمين، **وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية –عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات–CAGEX –**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، 2020، ص 104.

[3] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 268.

[4] مروة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 269.

– **نقص تنسيق الجهود لسلاسل التصدير:** من بين المشكلات هو عدم قدرة المنتجين تحقيق التناسب بين النوعية والجودة والسعر التنافسي، فزيادة النوعية والجودة يكون على حساب ارتفاع السعر وهو ما يعيق تحقيق سلسلة متكاملة لتصدير منتجات ذات جودة بدءا من المادة الخام وصولا إلى السوق الخارجية.[1]

– **غياب الحوافز ونقص الدعم والإسناد:** نقص التحفيز للمصدرين كحلقة رئيسية ضمن إستراتيجية وطنية تدعو للتصدير في ظل غياب نظرة شاملة لعمليات التجارة الخارجية وإدارة سلسلة التصدير المتكاملة، وغياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين والهيئات الحكومية الرسمية لإنجاح إستراتيجية ترقية الصادرات.[2]

– **عراقيل تنظيمية وتشريعية:** يتسبب التأخير في إضافة النصوص التشريعية والتنظيمية الجديدة التي تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة التجارية في تعطيل العملية بشكل عام. كما أن بعض النصوص التشريعية و القوانين تتعارض فيما بينها وتتغير مع تغير الحكومات بدون دراسات شاملة و معمقة لوضعية التصدير يؤدي لحالة عدم استقرار إجراءاتها.

– **نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية:** يعاني المصدرين الجزائريين من الجهل بالسوق الدولية، وهذا بسبب نقص المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية، وهو ما يسبب صعوبة التعرف على نوع الطلب الخارجي على السلع الجزائرية وكذلك نوع الـــمنافسة التي تقابلها في هذه الأسواق، وبالتالي تحدث صعوبة في تنمية الطلب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

– **ضعف أساليب التسويق:** عدم اهتمام المصدرين الجزائريين بما فيه الكفاية بضرورة إنشاء أقسام خاصة بتسويق وترويج المنتجات الموجهة للتصدير، مع غياب إستراتيجية تسويقية ما بين المصدرين، وذلك يتضح من خلال غياب التنسيق وروح التعاون بين المصانع الجزائرية من أجل توحيد المواصفات، ووجود حالة من التنافس العشوائي المصلحي في الغالب.[3] مع نقص الحداثة في إتباع أساليب التسويق الناجعة.

---

[1] ألجكس، الموقع الرسمي، **لقاء مع المصدرين تحت عنوان" ترقية الصادرات خارج المحروقات "**، بتاريخ 2024/03/31، سا 17:41، https://www.algex.dz/ar/2017-03-19-08-13-36/item/1602-02-2021 .

[2] هواري أحلام ، يوسفي رشيد، سدي علي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص 269.

– **مشاكل التعبئة والتغليف للمنتوجات:** إن لتعبئة وتغليف المنتجات لها أهمية قصوى في عملية التصدير، كونه عنصر جذب وعامل رغبة في اختيار المنتوج، فرغم ما عرفه المنتوج الجزائري من تحسين وتطوير إلا أن التغليف لا يرقى لمستوى نوعية المنتوج المصدر، وهذا في ظل تفوق المنافسين في الأسواق الدولية باستعمالهم أفضل و أحدث طرق التعبئة والتغليف.

– **التحديات اللوجستية:** قد تواجه الشركات تحديات لوجستية مثل نقص في وسائل النقل وضعف الهياكل القاعدية من موانئ و مطارات وارتفاع رسوم خدمات الشحن والنقل، مع وجود تأخيرات في الشحن، مما يؤثر على جدولة التسليم للمنتوج المصدر ويرفع من التكاليف.[1]

– **غياب ثقافة التصدير:** المتعاملين الاقتصاديين يميلون للاستيراد بدلا من التوجه للتصدير، فهم يفضلون الربح الناتج عن بيع المنتجات المستوردة في السوق المحلي، بدلا من المخاطرة الناجمة عن تصدير منتجاتهم للخارج.

2.4.2 الفرع الثاني: الـــمشكلات الخارجية

تواجه عملية التصدير للسلع والمنتجات خارج المحروقات مختلف المشاكل والعراقيل والتي مصدرها العالم الخارجي والتي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

– **ضغوط تقســـيم العمل الدولي:** مع تزايد العولمة الدول المتقدمة تتنافس على الموارد والسوق العالمية وهو ما يفرض ضغوطا على الدول النامية الأقل كفاءة وتنافسية في مجال التصنيع. وهذا ما يحدث للجزائر حيث يمارس الاتحاد الأوربي ضغوطا على السلطات الجزائرية لتكثيف زيادة صادراتها من المحروقات نحو دول الاتحاد، ما يدفع بشركة سوناطراك وشركائها الدوليون على تكثيف التنقيب عن النفط و الغاز، وهو ما يدفع إلى ضرورة توفر آلات ومعدات لمشاريع وعمليات استخراج النفط والغاز وذلل باستيرادها من الشركات المصنعة لها في الخارج وعلى رأسها موردي المعدات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري مرتبط دوما بصادرات المحروقات.

[1] حجاب إكرام، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] International Trade Administration, Algeria Country Commercial Guide, **Oil and Gas - Hydrocarbons**, on the date 01/03/2024, At 18:10, https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-oil-and-gas-hydrocarbons .

– **القيود الحمائية للتجارة الدولية:** تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية العديد من القيود التي تؤثر على تنافسيتها، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية. خاصة ما تعلق منها بالمعايير البيئية والتدابير الصحية وقواعد النقل الدولي.

– **التعقيدات القانونية والتنظيمية للأسواق الخارجية:** عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالتصدير في الأسواق الخارجية مع اختلاف طريقة استخدام البضائع المحلية عنها في الأسواق الخارجية، وصعوبة التأقلم من طرف المصدرين المحليين بسرعة مع التطورات والتغييرات في القوانين واللوائح الدولية.[1] مع بطء الإجراءات القانونية في الدول المستوردة للتسجيل والحصول على التراخيص اللازمة لولوج الأسواق الخارجية.

– **الخلافات السياسية والتغيرات الجيوسياسية:** يمكن أن تؤثر التطورات السياسية والجيوسياسية مثل فرض العقوبات أو التوترات الدولية على عمليات التصدير وتدفق البضائع، كما أن الخلافات السياسية مع بعض الدول إلى جانب العوائق الإستراتيجية التي تقف أمام تعزيز التصدير نحو بعض الدول و الأقاليم.[2]

– **سوء الأوضاع الأمنية في بعض الدول:** تشكل التوترات الأمنية والنـــزاعات المسلحة في الدول عائقا في وجه السير الحسن و الآمن لعمليات التصدير ووصول المنتوجات المصدرة لوجهتها المقصودة، وبالتالي استحالة التصدير نحو هذه الدول ذات البيئة الأمنية الغير مستقرة.

– **الاضطرابات المفاجئة و الأزمات الاقتصادية العالمية:** تراجع الصادرات خارج المحروقات يحدث مع تفاقم التعقيدات الخاصة بالاقتصاد العالمي ككل وبالتجارة الخارجية و التصدير، و هذا تزامنا مع الاضطرابات التي عاشها العالم كأزمة COVID-19 وتراجع الطلب العالمي والأثر على اتفاقات الشراكة الاقتصادية وعملياتها،[3] ما سبب تراجع في تراجع الطلب العالمي وانخفاض حجم الصادرات العالمية والجزائرية كذلك.

– **محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الدولية وانعدام خدمات ما بعد البيع في الخارج:** يلاحظ أن هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع الخاصة التي ترتكز على التصدير، كما يسجل انعدام خدمات ما بعد البيع في

---

[1] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص 89.

[2] شليح الطاهر، **المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 5، 2014، ص 42.

[3] Valeska VGeldres-Weiss, Nathaniel P. Massa, and Joaquín Monreal-Pérez, **Export promotion agencies' lived turmoil, response and strategies in COVID-19 times**, Sustainability, 2021, p 4.

الأسواق الدولية، وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تنميتها دون وضع حيز التنفيذ مصلحة لخدمات ما بعد البيع، فهي تمثل سلاحا جديدا للمنافسة في الأسواق الخارجية.[1]

– **المنافسة الشديدة في الأسواق الخارجية:** ارتفاع الأسعار للسلع والمنتجات مقارنة بالدول الأخرى والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. هذا ما يشكل صعوبة المزاحمة الخارجية للمنتوج الوطني في الخارج.

– **نقص الفروع البنكية في الخارج:** يعتبر أهم المشكلات التي حالت دون التسريع في عمليات تصدير المنتجات خارج المحروقات لأكبر عدد ممكن من الدول والأسواق الدولية، حيث معظم العمليات البنكية بين المصدرين وشركاؤهم في الخارج تتم عبر بنوك وسيطية في ظل غياب الفروع البنكية في الخارج والتي تحتاج لاتفاقيات ثنائية بين الجزائر والدولة المستقبلة، وهو ما يرفع من تكاليف الخدمات البنكية والبطء في تحويل الأموال.

– **عدم المرونة في التعامل في الأسواق الخارجية:** إن كثير من المؤسسات الجزائرية تعاني من عدم المرونة في إجراءات التصدير في الأسواق الخارجية نتيجة ضعف اطلاعها على السوق واعتمادها على الوسطاء الأجانب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم احتكاك المؤسسة بالمستهلك الأصلي مباشرة.

3. المبحث الثالث: سبل ترقية الصادرات الجزائرية العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر

يُعْتبر البحث عن ترقية للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، اختيار قديم نسبيا إن لم يكن حلما راود السلطات الجزائرية ضمن مخطط الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، كما حاولت الجزائر ضمن مخططات إعادة الهيكلة ركزت على سياسة إحلال الصادرات محل الواردات لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط كما حدث في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، واستمرت سياسة البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات غداة تطبيق برنامج الاستقلالية الذي اعتمد على أسلوب منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير، وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات

[1] قشرو فتيحة، **استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000- 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، 2017، ص 189.

خارج المحروقات مع اتباع آليات وإجراءات عديدة، ضمن رهان الجزائر في التنويع الاقتصادي والتوجه للتصدير نحو الأسواق الدولية ضمن استراتيجية الانفتاح التجاري، بما فيها التوجه نحو السوق العربية باعتبارها سوق واعدة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات والاستفادة من مزايا التعاون التجاري الإقليمي العربي.

1.3 المطلب الأول: إجراءات ترقية الصادرات الجزائرية لتحفيز التنويع الاقتصادي

بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتحت ضغط الانخفاض الحاد للمداخيل البترولية وضغط أزمة المديونية، أُنشئت العديد من هياكل دعم جديدة عبارة عن مؤسسات وهيئات عامة تعمل على تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع النفط. كما أن هناك العديد من المجهودات والإجراءات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة خصوصا منذ بداية الألفية الحالية بغرض دعم ومرافقة الـــمصدرين الجزائريين ضمن إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قصد الخروج من التبعية النفطية وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا.

1.1.3 الفرع الأول: الإطار المؤسساتي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

أنشأت السلطات الحكومية الجزائرية من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات العديد من الهيئات والمؤسسات والتي من شأنها الاهتمام والعمل على خلق ديناميكية لقطاع التصدير خارج الـــمحروقات، والتي تهتم بكل ما يتعلق بعملية التصدير سواء من تقديم الأطر التنظيمية والتشريعية والقانونية والإجرائية التي يحتاجها الـــمصدرون وكل ما يتعلق بالتمويل والتأمين والتسويق، ومن بين أهم هذه الهيئات و المؤسسات نجد كل من:

أولا: إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التصدير:[1]

تم تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية من طرف سلطة التعديل الهيكلي، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16، ومن مهام الوزارة هو ترقية التبادل التجاري مع الخارج عبر تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الإتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب، و القيام بالتنسيق مع المصالح الموجودة لدى البعثات الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية، والتي برزت في شكل ملحقين تجاريين بالبعثات

[1] عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 250-251.

كما تظم الوزارة مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 208/94 المؤرخ في 1994/07/16، وتشكل حسب المادة الثانية منه الهياكل التنظيمية لوزارة التجارة وهي كالآتي:

- مديرية العلاقات وهي مديرية فرعية لكل من أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا، وأمريكا اللاتينية؛
- مديرية للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول إتحاد المغرب العربي، والمنظمات الدولية المتخصصة التجارية الثنائية ؛
- مديرية ترقية التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم، والتأطير وأخرى لدعم الصادرات.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الهياكل التنظيمية لوزارة التجارة، هو رغبة الحكومة الجزائرية في استخدام الوزارة لتعزيز سياسة تعزيز الصادرات غير النفطية.

ثانيا: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت هذه الغرفة بمرسوم تنفيذي رقم 94/96 مؤرخ في 1996/03/03،[1] وحسب المادة الثانية من هذا المرسوم فهي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية وزارة التجارة، وتتمثل المهام الأساسية للغرفة في ما يلي:[2]

- تزويد السلطات العمومية بمبادر منها أو بناء عل طلب هذه السلطات بالآراء والاقتراحات والتوصيات في المسائل والانشغالات التي تخص بطريقة مباشر أو غير مباشر عل الصعيد الوطني قطاعات التجار والصناعة والخدمات؛
- تنظم التشاور بين منخرطيها وتجمع آرائهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها؛
- تلخص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف التجار والصناعة وتلائم برامجها ووسائلها؛
- تنجز كل أعما المصلحة المشتركة في غرف التجار والصناعة وتحفزها عل القيام بالمبادرات؛

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 16، 1996، ص 19.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 16، 1996، ص 20.

- تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية؛
- تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية؛
- تصدر كل وثيقة أو شهاد أو استمارة يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها أساسا خارج البلاد وتؤشرها وتصد عليها؛
- تنظم أو تشارك في تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها لا سيما المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها؛
- تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية؛
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها.

وفضلا عن هذه المهام تتدخل في حل النـــزاعات التجارية الوطنية والدولية من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها، وهذا بناءا على طلب المتعاملين والمصدرين للتدخل من طرف الغرفة.[1]

ثالثا: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05،[2] والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 84-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بترقية الصادرات، وهو صندوق تابع لوزارة التجارة يعمل في مجال ترقية التجارة الخارجية حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية. وهناك خمس مجالات إعانة مقررة في مجال ترقية الصادرات وهي كالآتي:[3]

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 16، 1996، ص 21.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 35، 1996، ص 5.

[3] وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **الصندوق الخاص بترقية الصادرات**، بتاريخ: 2024/05/03، سا 09:18، https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe .

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

كما يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة من طرف الصندوق لخاص بترقية الصادرات بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وهذا حسب عتبات تمويل تمنح حسب معايير الأهلية لطلبات المساعدة ، حيث لم يعد الصندوق فقط أداة لتوزيع المساعدات بل أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات تصدير السلع و المنتجات خارج قطاع المحروقات.

رابعا: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01، وهو عبارة عن مؤسسة إدارية ذات طابع إداري موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، فالتبعية الوظيفية والعضوية للديوان تجاه وزارة التجارة، كون أن تعيين المدير العام للديوان يكون بموجب مرسوم تنفيذي وباقتراح من وزير التجارة. ويتكفل الديوان بتثمين الصادرات ومعاينة وتحليل وضعية الصادرات بغرض مضاعفة تواجد المنتوج الوطني في الأسواق الدولية، حيث يعتبر الديوان بنك للمعلومات يزود المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير وفرص التصدير، كما يسهر على تنفيذ أهداف الحكومة في مجال التجارة الخارجية والتصدير.[1]

خامسا: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان القرض عند التصدير بموجب عقد توثيقي في 1995/12/03، وتم اعتمادها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 235/96 بتاريخ 1996/07/02 طبقا للمادة 4 من الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير. وتتمثل المهام والنشاطات الأساسية للشركة في تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير، وضمان الدفع في حالة التمويل، بالإضافة إلى تأسيس بنك المعلومات في متناول الزبون المؤمن له في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي،

[1] عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 252-253.

ومساعدة المصدرين لترقية الصادرات خارج المحروقات، وتقديم تعويض وتغطية الديون المتعلقة بعملية التصدير نحو الخارج.[1]

سادسا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CCNPE):

تمّ تشكيل المجلس بمرسوم تنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في 2004/06/12،[2] والذي تنص المادة الثانية (2) منه على مهام المجلس والتي تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات وإستراتيجيتها؛
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها؛
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

سابعا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

كانت تعرف من قبل باسم الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01.[3] ثم تحولت إلى مسماها الجديد وهو الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والتي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في 2004/06/12، وهي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية.[4]وتتمثل أهم مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج، بالإضافة إلى مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.[5]وتعتمد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين

---

[1] قارح أمين، شربي محمد الأمين، **وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية –عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)** –، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، 2020، ص 100-101.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 39، 2004، ص 03.

[3] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 58، 1996، ص09.

[4] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 39، 2004، ص 04.

[5] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 39، 2004، ص 05.

الجزائريين. وتعد الوكالة (ألجكس) أداة عمومية مهمة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات المصدرة وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1]

ثامنا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX):

هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض والتي أنشأت سنة 1971، وظهرت الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) للوجود سنة 1989، وذلك بعد إدماج كل من الديوان الوطني للأسواق (ONAFEX) المركز الوطني للتجارة الخارجية (CNCE) سنة 1987.[2] وعليه أصبحت مهام الشركة متعددة وموجهة لإقامة علاقات عمل بين والمعارض المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، وذلك بهدف الوصول إلى إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية، وتتمثل مهامها الرئيسية في تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي والوطني والجهوي والمحلي، وتنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد، بالإضافة إلى إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية.[3]

2.1.3 الفرع الثاني: الإجراءات الـــمطبقة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

هناك عدة إجراءات وتسهيلات طبقتها الدولة الجزائرية وهذا لدوافع هيكلية حيث تعد مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات هدف استراتيجي للحكومات التي تعاقبت على سدة الحكم في الجزائر، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب نوعها على النحو التالي:

أولا: الإجراءات في مجال التجارة الخارجية:

– الجانب التنظيمي للتجارة الخارجية حمل في طياته عدة تحفيزات في مجال التجارة الخارجية، مع أولى علامات بروز نظام تجاري جديد مبني على التحرير التجاري والتي ظهرت بوادره مع قانون المالية لعام 1990، وفعليا

[1] ألجكس، الموقع الرسمي، **حول الوكالة ألجكس**، بتاريخ: 2024/05/03، سا 22:10، https://www.algex.dz/ar/.

[2] صافكس، الموقع الرسمي، **تاريخ صافكس**، بتاريخ: 2024/05/04، سا 12:30، https://www.safex.dz/?page_id=170 .

[3] وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس**، بتاريخ: 2024/05/04، سا 14:00، https://www.commerce.gov.dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-expositions-safex .

مع إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13،[1] الذي يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، ويُبرز هذا مجهودات الجزائر في تحرير التجارة الخارجية من خلال إنهاء سيطرت الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين الاستراتيجية، وضمان الحرية التامة لممارسة التجارة الخارجية سواء للمتعاملين الجزائريين أو الأجانب، والحرية التامة لقوانين السوق.[2] هذا يدفعنا للقول أن الدولة الجزائرية وفرت فرص أكبر للمصدرين لممارسة نشاطهم التصديري بكل حرية بما يضمن حركية أكبر للقطاع التصديري خارج قطاع المحروقات وتنويع الصادرات للحد من التبعية للنفط.

– عملت الحكومة الجزائرية على تجسيد فكرة السياسة التجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية، تعزيز قدرات التصدير، ترقية الصادرات وتسهيل عمليات التصدير، تطهير المجال التجاري، عصرنة وتعزيز أداة الرقابة من خلال تقليص الصادرات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات.[3]

ثانيا: الإجراءات المتعلقة بالجباية:

يتم منح إعفاءات جبائية لنشاطات التصدير، و تتعلق بالضريبة على النشاط المهني (TAP)، والرسم على القيمة المضافة (TVA)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، و تتمثل الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين بالتفصيل في مايلي:[4]

– الإعفاء فيما يخص الضريبة على النشاط المهني، حيث لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني كل من عائدات عمليات البيع، وتكاليف النقل والوساطة المتعلقة ببضائع أو سلع موجهة للتصدير مباشرة.

---

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12، 1991، ص 418.

[2] أحمد غراب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية–حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 187.

[3] اللحياني ليلى، **استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد03، 2023، ص 273.

[4]. إلهام أيت بن اعمر بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات "واقع وآفاق"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 115–116.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، يخص المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.

– تستفيد من إعفاء دائم فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات كل العمليات الـــمدرة للعملة الصعبة بما فيها عمليات البيع الموجهة للتصدير، وتأدية الخدمات الموجهة التصدير. و يمـــنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتتوقف الاستفادة من الإعفاء على هذه الضريبة بتقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر. ولا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

ثالثا: الإجراءات الجمركية:

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة، حيث أنها توفر حوافز جبائية وإدارية. وتتمثل أهم التسهيلات الجمركية فيما يلي:[1]

– الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي؛

– تفعيل دفتر القبول المؤقت بمدة صلاحية (01) سنة، وهو وثيقة متغيرة وقابلة للتكيف وفق تنظيم سير الرحلة السلعة المصدرة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات السلعية وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة؛

– إمكانية التخليص الجمركي عن بعد عبر زيارة الموقع الخاص بإدارة الجمارك، وتمكين المصدرين عبر حساباتهم الالكترونية من الولوج للنظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية بكل سلاسة وفاعلية؛

[1] وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **الإجراءات والتسهيلات**، بتاريخ: 2024/05/08، سا 18:46، https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/support-for-exports/measures-and-facilitations .

– التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع، وإصدار وصل العبور بالجمارك، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛

– إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير، الذي يقوم بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع، خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويسمح هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الاجراءات الادارية المعقدة؛[1]

– تم وضع حيز التنفيذ لمرافقة المصدرين و ترقية ودعم المصدرين خارج المحروقات العديد من التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير على مستوى الإجراءات الجمركية، وأنظمة جمركية، والمراقبة الجمركية، بهدف خفض التكاليف و توفير الوقت.[2]

رابعا: الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف:

– صدور القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 الخاص بالنقد والقرض،[3] والذي حدد صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية تقوم بتنظيم ومراقبة سوق الصرف، وهذا القانون يعتبر نقطة تحول كبيرة في المنظومة المصرفية والنقدية نظرا للإصلاحات التي مست الجانب النقدي والمالي، كمحاولة لاستعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات وفي هذه الأثناء تم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب.[4] كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 145/90 المؤرخ في 1990/05/22،[5] الذي يحدد كيفية فتح حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة وتشغيلها في

---

[1] زهرة مصطفى، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 141.

[2] المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، بتاريخ: 2024/05/10، سا 10:50، https://www.douane.gov.dz/spip.php?article475 .

[3] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 16، 1990، ص520.

[4] شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر –نمذجة قياسية للدينار الجزائري–**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، ص 123.

[5] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 21، 1990، ص 706.

البنوك الجزائرية من طرف أشخاص معنويين، مع منحه للمصدريين حق الملكية والتصرف في كل إيرادات أو جزء منها على شكل عملات صعبة والمتأتية من الصادرات خارج المحروقات، انطلاقا من تصريحهم بعد رخصة مسبقة يمنحها البنك المركزي الجزائري لبنوكهم ، والذي يوضح الأنصبة المقصودة والاستثناءات. وأصدر البنك المركزي في شهر سبتمبر 1990 مجموعة قوانين تنظيمية تحمل الرقم 02/90، 03/90، 04/90، يحدد الأول منها شروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، ويحدد الثاني شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل أرباحها إلى الخارج وذلك يكون بعد الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر طبقا للمادتين 13 و 14 من نفس النظام، أما الثالث فيتعلق باعتماد وكلاء وتنصيبهم، وقد نجم عن هذا التدخل للبنوك في عرقلة في تسيير المعاملات التجارية واللجوء للسوق السوداء لصرف العملات الأجنبية، هذا ما أدى لإصدار التعليمة 03/91المؤرخة في 1991/05/21 المتعلقة بتنظيم الصرف والتحكم في العملة الصعبة وتسهيل صرف العملة للمصدرين.[1]

– إنشاء سوق ما بين البنوك للنقد الأجنبي في يناير 1996 لإسهام البنوك والمؤسسات المالية في تحديد سعر الصرف ومنحها العملات الصعبة التي تحتاج إليها، وفتح مكاتب الصرف مع بداية سنة 1996، حيث يسمح لكل البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة بفتح مكاتب للصرف للقيام بعملية البيع والشراء مقابل الدينار، الأوراق البنكية وصكوك السفر بالعملة الصعبة.[2]

– تعتبر مرونة أسعار صرف الدينار عنصرا هاما في جهاز تسيير سياسة سعر الصرف من قبل بنك الجزائر، لهذا قام هذا الأخير في العديد من الفترات من تخفيض للعملة الوطنية في إطار الإصلاحات الاقتصادية، باتباع النظام العائم حيث المرونة في تحديد أسعار صرف الدينار مع التركيز على هدف الحفاظ على معدل صرف حقيقي فعلي للدينار قريب من معدل توازنه. وترجع أسباب هذا التخفيض إلى تنشيط القطاعات التصديرية عبر تعزيز التنافسية السعرية للصادرات خارج المحروقات، هذا يمكن أن يحفز الطلب عليها ويزيد من حصتها في الأسواق الخارجية، مما يؤدي لزيادة الإيرادات في العملة المحلية، ومع ذلك يجب مراعاة أن تأثير تخفيض

[1] مروة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

[2] إلهام أيت بن اعمر بن عجال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

العملة على الصادرات يعتمد على عدة شروط من بينها؛ مرونة الصادرات، مرونة العرض المحلي، استقرار الأسعار المحلية، وعدم قيام دول أخرى بتخفيض عملتها في نفس الوقت.[1]

- مر الإطار القانوني الـــمنظم لنشاط الصرف في الجزائر بعدة مراحل وكان آخرها القانون رقم 09/23 المؤرخ في 06/12/ 2023، والذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي والذي يهدف إلى تعزيز حوكمة النظام المصرفي و على رأسه بنك الجزائر، وتحسين شفافيته، مع منح مجلس النقد والقرض صلاحيات جديدة تمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إلى جانب توسيع صلاحياته في مجال اعتماد البنوك الاستثمارية، والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين، فضلا عن تعزيز حوكمة ودور اللجنة المصرفية كسلطة إشراف، والترخيص لأول مرة بفتح مكاتب الصرف للعملة الصعبة.[2] وهو الأمر الذي سيساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وخلق ديناميكية أكبر لتعاملات المصدرين أثناء ممارسة نشاطهم التصديري والاستفادة من إصلاحات نظام الصرف والانفتاح المالي.

خامسا: الإجراءات المتعلقة بتمويل وتأمين الصادرات وتقديم التسهيلات البنكية:

- الجهاز المصرفي الجزائري كان ولازال له دور أساسي في دعم استراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر، حيث قام هذا الجهاز بتقديم القروض اللازمة لإتمام هذه العمليات وتمويل قطاع الصادرات خارج المحروقات، و لم يقتصر دوره على ذلك، بل قام بتقديم العديد من الخدمات التي تساعد علي إتمام واعداد الصادرات حتى تكون جاهزة للتصدير، فقد تكفلت معظم البنوك الجزائرية على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بلعب دور أساسي في تمويل الصادرات، وهذا بتوفير القروض والتسهيلات الائتمانية للصادرات في فترة ما قبل الشحن مع المساعدة في إتمام الشحنات والتأمين عليها ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصدرون الجزائريون.[3]

---

[1] عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، **تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل –دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2013**–، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016، ص 10.

[2] وزارة المالية، **قانون رقم 23–09 يتضمن القانون النقدي والمصرفي**، بتاريخ: 2024/05/10، سا 23:50، https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1228-loi-n-23-09-du-21-juin-2023-portant-loi-monetaire-et-bancaire-2 .

[3] مصابيح فاطمة، **ضمان ائتمان الصادرات**، مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 75–76.

– تقديم الدعم المالي لعمليات التصدير من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات، وهذا من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج حسب عتبات تمويل مختلفة.[1]

والجدول التالي يوضح عتبات التمويل لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم الغير نفطية في الأسواق الخارجية المقدمة من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

جدول رقم 3– 9: عتبات التمويل لتقديم الدعم المالي للمصدرين من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

1– الدعم المالي بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:		
50% في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف	25% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة	
2– الدعم المالي بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج:		
80% في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر	50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي	100% في حالة المشاركة بصفة استثنائية بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج
https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/support-for-exports/measures-and-facilitations

– تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير من خلال الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، والتي عن نظام لتأمين القرض عند التصدير، ويشير تأمين قروض الصادرات إلى الاتفاق الذي يتعهد فيه مؤسسات التأمين بتعويض المصدر عن الخسائر الفجائية التي قد يتعرض لها، والتي تؤدي إلى عدم تحصيله لديونه ومستحقاته من المستوردين الأجانب. ويتم ذلك مقابل دفع أقساط التأمين. وقد تشمل هذه الخسائر انقطاعًا أو توقفًا نهائيًا للسوق أو الصفقة، أو خسائرًا ناتجة عن نقص المردودية في هذه السوق، أو فشلا في جهود البحث واكتشاف

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **الصندوق الخاص بترقية الصادرات**، بتاريخ: 2024/05/09، سا 18:00، https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe .

الأسواق الأجنبية، ويكون التأمين بغض النظر عن طبيعة الأخطار التي تسبب في هذه الخسائر، سواء كانت اقتصادية جزئية أو كلية، أو ذات طبيعة سياسية أو مفاجئة.[1] فتأمين الصادرات يشجع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين للتوجه نحو تصدير المنتوجات خارج قطاع المحروقات في الأسواق الخارجية.

– تقدم الدولة عدة تسهيلات بنكية للمؤسسات المنتجة للسلع والتي مقرها الجزائر وتعمل في مجال التصدير، وهي موجهة سواء لغرض المشاركة في المعارض التجارية أو من أجل التصدير، وتبرز أهمية التسهيلات البنكية من خلال تسهيلات الممنوحة خلال الزامية التوطين لعمليات تصدير السلع والخدمات من خلال البيع النهائي أو بيع التسليم لدى بنك وسيط معتمد ومؤسس في الجزائر لمعرفة الصفقة انطلاقا من رقم تسجيلها وتقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل إدارة الجمارك عند اعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير، وفي هذا الصدد أعفيت مختلف الصادرات من التوطين البنكي حسب ما جاء في تعليمة لبنك الجزائر رقم 07/01 المؤرخة في 2007/02/03 المتعلقة بالأحكام المالية المطبقة على الصادرات والقواعد المطبقة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات والتي حملت في طياتها مزيدا من الإعفاءات، إلا أن صادرات السلع الطازجة أو القابلة للتلف أو الخطيرة لم يمسها الإعفاء.[2]

سادسا: إجراءات تنويع الهيكل الجغرافي للصادرات خارج المحروقات:

– التوجيه الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات عبر استهداف أكبر عدد ممكن من الأسواق الخارجية ومساعدة المصدرين في عملية البحث عن الأسواق الخارجية، فقد وضعت الحكومة الجزائرية سلسلة من الاستراتيجيات لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومع ذلك لم تتمكن هذه الاستراتيجيات من تحقيق الأهداف المرجوة بسبب عدم مرونة القطاع الصناعي،[3] لذلك فكرت الجزائر في استراتيجية جديدة أكثر فعالية لترقية صادراتها عبر تحديد الأولوية الجغرافية لوجهات التصدير. هذه الاستراتيجية الجديدة تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة في إطار تحرير التجارة الخارجية لصالح ترقية الصادرات وتنويعها عبر ترتيب

[1] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] مروة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

[3] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012، ص 245.

الأولويات الجغرافية، من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي والتعاون الجغرافي الاقليمي في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وكذلك التوجه نحو الأسواق الدولية الواعدة كالسوق الإفريقية والعربية.

– توجيه التعاون الاقتصادي الدولي لترقية الصادرات، حيث شرعت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2020 بتحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر، عبر إجراء تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر القائمة فيما يخص مثلا ملف قواعد المنشأ، وتقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية بما فيها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحر العربية الكبرى والاتفاقية التفاضلية مع تونس، مع التركيز على تحديد مقاييس إبرام اتفاقيات تجارية جديدة ترمي إلى تسهيل دخول السلع و المنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الأسواق الأجنبية، وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالاتفاقيات.[1] هذا التعاون يوفر فوائد لا يمكن للدول تحقيقها بمفردها، ويساهم في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، فالجزائر أظهرت استعدادها مرار و تكرار للانخراط في المساعي المشتركة في التكامل والاندماج الاقتصادي الإقليمي والاستفادة من مزاياه التفضيلية الممنوحة لصالح الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

– تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية والتفاوض لصالح تنمية وترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من أجل توجيه التعاون الاقتصادي الدولي باعتباره أداة لتصريف المنتوج الوطني نحو الأسواق الدولية ضمن إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وهذا من خلال تنصيب الملحق التجاري التابع للممثلية الدبلوماسية في الخارج بهدف البحث عن سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر ومختلف الدول و الأقاليم الاقتصادية عبر استحداث مديرية ترقية و دعم المبادلات الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية، والتي تعتبر همزة وصل بين أصحاب المؤسسات والسفارات الأجنبية في مختلف دول ومرافقة المصدرين الجزائريين في الولوج إلى الأسواق الخارجية من طرف المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية،[2] وهذا ما يعرف بالتوجه الجديد للتمثيل الدبلوماسي الجزائري ضمن مساعي الإنعاش الاقتصادي وكذا ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري.

[1] اللحياني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 575.

[2] وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، الدبلوماسية الاقتصادية، **مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية**، بتاريخ: 2024/05/06، سا 23:30، https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/mfas-attributions-and-structures-in-economic-diplomacy/structures .

2.3 المطلب الثاني: واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن انضمام الجزائر لاتفاقيات التكامل الاقتصادي وخاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تعتبر أحدث مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي أمضت عليها الجزائر تماشياً مع سياسة الانفتاح التجاري التي انتهجتها ابتداء من سنة 2000، حيث صادقت على هذه الاتفاقية في 04 أوت 2004. في حين قدمت ملف انضمامها إلى هذه الاتفاقية بتاريخ 31 ديسمبر 2008، وانضمت رسمياً إلى ذات الاتفاقية في الفاتح من جانفي 2009،[1] وهذا كداعم لـــمساعي الجزائر لاستهداف السوق العربي والاستفادة من فرص التكامل بين الأسواق العربية ضمن استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وهو ما يقودنا للتطرق إلى الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار هذه الاتفاقية، وتقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1.2.3 الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بعد أن صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/ 223 المؤرخ في 03 أوت 2004 على "اتفاقية تيسير وتطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية الموقعة بتونس في فيفري 1981 "،[2] انضمت فعليا إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بداية من 01 جانفي 2009. وتتمثل الامتيازات الجمركية والإدارية الممنوحة للجزائر في مجال التبادل التجاري والتصدير فيما يلي:[3]

- **الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100%:** تمتع السلع العربية المتبادلة في اطار المنطقة بالإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005.
- **الإعفاء النسبي من الرسوم الجمركية عند التصدير نحو الدول الأقل نموا:** صادرات الجزائر نحو دولة السودان واليمن تتمتع بتخفيض جزئي بنسبة 20% و 16% على التوالي.

[1] وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **مناطق التبادل الحر**، بتاريخ: 2024/05/11، سا 11:40، https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas .

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 49، 2004، ص 05.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دليل تعريفي**، القاهرة، ص 07-08.

- **إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل:** لا تخضع السلع العربية المستوردة لأية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة.
- **إلغاء القيود غير الجمركية:** تقرر إزالة هذه القيود فورا اعتبارا من أول عام 1998، وتشمل الحواجز والعراقيل والمعوقات الفنية مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعاينة، والقيود الإدارية مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التثمين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، بالإضافة إلى القيود المالية مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية. وعرف عدد الاجراءات الغير جمركية الجمركية والتي تستعملها الدول العربية بما فيها الجزائر عند التصدير نحو المنطقة العربية تزايدا ملحوظا ما بين الفترة 2000 و 2020، حسب ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم 3-10: تطور عدد الإجراءات الغير جمركية المطبقة في المنطقة العربية بين عام 2000 و 2020.

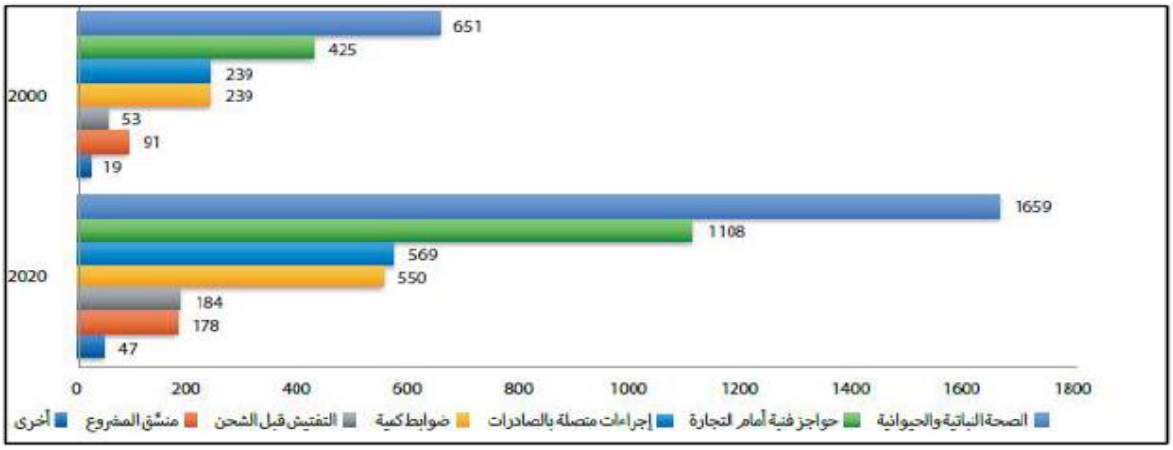

المصدر: تقرير مجموعة البنك الدولي بعنوان: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، 2020، ص 57.

- **المعاملة الوطنية:** تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف في ما يتعلق بقواعد المنشأ العربية والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصـــحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. مع التأكيد على أن لا يؤدي تطبيق الشروط حول الـــمواصفات القياسية إلى المنع أو التأخير لدخول المنتجات والسلع العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنطقة.

- **مراعاة الأحكام الدولية:** تراعى الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأســـس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- **اعتماد الشفافية والحياد والنـــزاهة:** تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها. وفض المنازعات الخاصة بالرسوم الجمركية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بكل حيادية ونزاهة لكسب ثقة الصدرين العرب.

وفي هذا الصدد ولمتابعة مستجدات و امتيازات انضمام الجزائر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية لتسيير و متابعة البرنامج التنفيذي للاتفاقية، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية. كما تتولى " لجنة التقييم و المتابعة" التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وتضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر.[1]

2.2.3 الفرع الثاني: تقييم تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية

نحاول من خلال هذا الفرع إظهار تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وهذا بعد انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2010-2021)، وكذا إظهار التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية فرادى.

أولا: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية للفترة ما بين (2010-2021):

سوف نتطرق إلى تطور إجمالي الصادرات الجزائرية العربية والمكونة من مجموعتين رئيسيتين وهما الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية ككل وكذا صادرات المحروقات، حيث يوضح الجدول التالي تطور قيمة وحصة كل منهما من سنة لأخرى:

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **منطقة التبادل العربي الحر**، بتاريخ: 2024/05/18، سا 16:10، https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange .

جدول رقم 3- 10: الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية (2010-2021).

(الوحدة: مليون دولار، %)

البيان / السنوات	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية		صادرات المحروقات الجزائرية نحو الدول العربية		إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2010	373.12	20.1	1480.88	79.9	1854.0	100
2011	1710.6	71.4	685.8	28.6	2396.4	100
2012	2269.4	88.3	300.7	11.7	2570.1	100
2013	2926.4	98.4	48.7	1.6	2975.1	100
2014	3337.7	100	0.0	0.0	3337.7	100
2015	2192.5	76.2	683.9	23.8	2876.4	100
2016	60.2	3.8	1514.0	96.2	1574.2	100
2017	1108.6	78.8	298.0	21.2	1406.6	100
2018	2010.0	95.4	97.9	4.6	2107.9	100
2019	2605.3	96.6	90.6	3.4	2695.9	100
2020	1850.5	98.3	32.7	1.7	1883.2	100
2021	2178.5	98.4	34.9	1.6	2213.4	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ما بين 2011 و 2022، صندوق النقد العربي، https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports .

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، يتضح لدينا أن إجمالي هيكل الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية والمكون من صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات عرف تذبذبا بين التزايد والنقصان خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2021)، حيث سجلت أدنى قيمة لحجم إجمالي الصادرات الجزائرية العربية 1406.6 م دولار في عام 2017، في حين سجلت ما قيمته 3337.7 م دولار كأقصى قيمة في عام 2014، ورغم ذلك فإن حجم الصادرات الجزائرية نحو المنطقة العربية ككل يبقى ضئيلا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب بالرغم من التقارب الجغرافي وتوفر المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي من شأنها أن تكون أكثر فعالية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والاستفادة من مزاياه الاقتصادية والتجارية لغرض ترقية الصادرات الجزائرية العربية خارج المحروقات.

والشكل التالي يبين تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية خلال الفترة (2010-2021):

شكل رقم 3-11: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية (2010-2021).

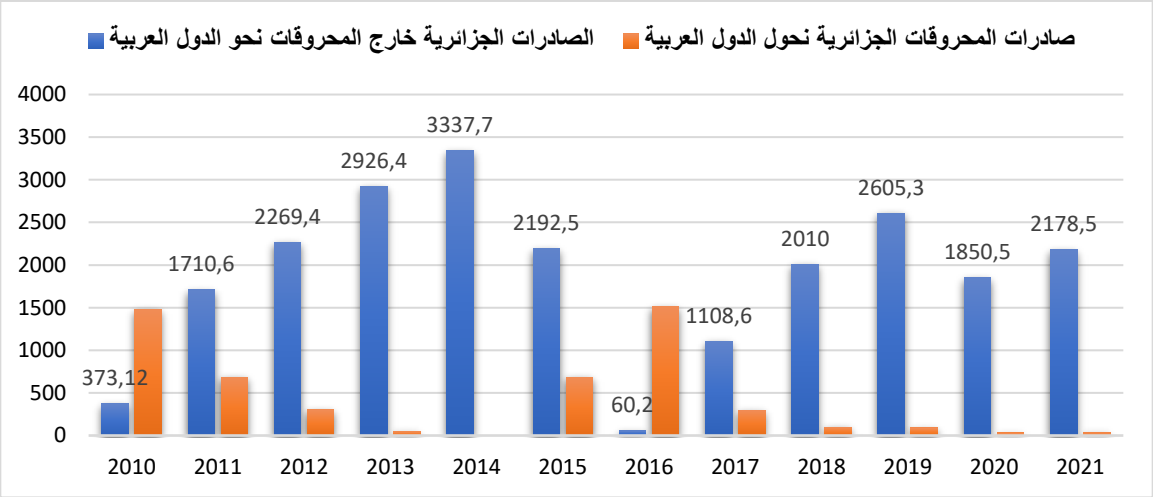

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3-10.

ويلاحظ من خلال الشكل السابق أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية عرفت تذبذبا في قيمتها خلال الفترة (2010-2021)، وهي تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية العربية مقارنة بصادرات المحروقات وهذا راجع كون أغلب الدول العربية هي دول نفطية بحكم أن المنطقة العربية تشكل أكثر من 43% من إجمالي احتياطي النفط العالمي، وبالتالي فإن التبادل التجاري البيني العربي أغلبه يتعلق بالمنتجات والسلع خارج قطاع المحروقات. وباستثناء عامي 2010 و2016، أين كانت حصة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية أقل مقارنة بحصة صادرات المحروقات نحو نفس المنطقة، وهذا راجع لانخفاض الصادرات الجزائرية البينية العربية، حيث سجلت في عام 2016 أدنى قيمة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية ما قيمته 60.2 م دولار، وبدأت قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية بالتزايد إلى أن بلغت على سبيل المثال في عام 2021 حوالي 2178.5 م دولار وبحصة تمثل 98.4% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية، وهو ما يدل على أهمية السوق العربية كوجهة إستراتيجية لتحفيز وتنويع الصادرات الجزائرية الغير نفطية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية للفترة (2017-2021):

تعتبر دول المنطقة العربية أحد أهم وجهات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، والجدول التالي يبين اتجاه الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية فرادى:

جدول رقم 3- 11: اتجاه الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية (2017-2021).

(الوحدة: مليون دولار، %)

اتجاه صادرات خارج المحروقات / السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الحصة من ص خ م %
الأردن	القيمة	80.0	34.4	17.9	60.3	65	3.2
	النسبة	7.2	1.7	0.7	3.3	3.0	
الإمارات	القيمة	12.5	6.5	495.1	73.4	69.7	5.5
	النسبة	1.1	0.3	19	4.0	3.2	
البحرين	القيمة	0.2	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
تونس	القيمة	605.3	951.8	1336.0	849.4	837.7	47.6
	النسبة	54.6	47.4	51.3	46.0	38.5	
جيبوتي	القيمة	0.1	0.0	2.0	12.2	9.9	0.3
	النسبة	0.0	0.0	0.1	0.7	0.5	
السعودية	القيمة	6.0	6.1	19.4	72.0	49.8	1.5
	النسبة	0.5	0.3	0.7	3.9	2.3	
السودان	القيمة	0.1	0.0	0.0	0.0	33.5	0.3
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	
سوريا	القيمة	5.0	0.0	0.0	0.0	33.4	0.4
	النسبة	0.5	0.0	0.0	0.0	1.5	
الصومال	القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
العراق	القيمة	0.6	1.6	0.2	0.2	94.8	0.9
	النسبة	0.0	0.1	0.0	0.0	4.4	
عُمان	القيمة	0.0	0.1	0.1	9.3	0.3	0.1
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	
فلسطين	القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
قطر	القيمة	3.9	5.3	4.1	0.7	1.3	0.2
	النسبة	0.4	0.3	0.2	0.0	0.1	
جزر القمر	القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	

الكويت	القيمة	6.4	0.0	12.0	11.2	0.5	0.3
	النسبة	0.6	0.0	0.5	0.6	0.0	
لبنان	القيمة	42.2	8.6	66.3	79.7	79.1	2.9
	النسبة	3.8	0.4	2.5	4.3	3.6	
ليبيا	القيمة	6.3	7.5	28.5	52.5	68.4	1.6
	النسبة	0.6	0.4	1.1	2.8	3.1	
مصر	القيمة	191.0	517.6	226.7	157.0	176.8	13.7
	النسبة	17.2	25.8	8.7	8.5	8.1	
المغرب	القيمة	124.0	463.3	371.8	444.4	560.6	19.6
	النسبة	11.2	23	14.3	24	25.7	
موريتانيا	القيمة	25	7.2	24.4	27.5	96.5	1.9
	النسبة	2.3	0.3	0.9	1.5	4.4	
اليمن	القيمة	0.0	0.0	0.1	0.7	1.3	0.0
	النسبة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	
مجموع ص خ المحروقات		1108.6	2010.0	2605.3	1850.5	2178.5	
مجموع النسبة		100	100	100	100	100	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ما بين 2018 و 2022، صندوق النقد العربي، https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports .

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، ومن خلال نسبة متوسط حصة كل دولة عربية من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2017-2021)، يتضح أنه بالرغم من كبر حجم السوق العربية والذي يشتمل على 21 دولة إلا أن اتجاه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتركز في عدد قليل منها وبحصص ضئيلة، وابرز وجهة عربية لصادرات الجزائر خارج المحروقات هي تونس والتي تعتبر الزبون الأول لصادرات الجزائر خارج المحروقات بمتوسط حصة يقدر بحوالي 47.6% وذلك باعتبارها دولة مجاورة للحدود الشرقية الجزائرية والتسهيلات الممنوحة لعبور البضائع عبر حدود البلدين، ونتيجة الاتفاق التجاري الثنائي التفاضلي بين الجزائر وتونس وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-12 المؤرخ في 2010/01/11،[1] المتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفضيلي بين الجزائر وتونس والذي تم توقيعه في تونس بتاريخ 2008/12/04، وتم الاتفاق بموجبه على العديد من الامتيازات الضريبية للصادرات

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12، 2010، ص 03.

الصناعية والزراعية، وتأتي في المرتبة الثانية المغرب بحصة 19.6% حيث تراجعت الصادرات نحوها بسبب ضعف التبادل التجاري بين البلدين كنتيجة لتدهور العلاقات الدبلوماسية وغلق الحدود، أما في المرتبة الثالثة كانت من نصيب مصر بمتوسط حصة تقدر ب 13.7% وهي نسبة تبقى ضعيفة ولا تتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية و التجارية للبلدين وحجم العلاقات السياسية الجزائرية المصرية، واحتلت المرتبة الرابعة والخامسة كل من الإمارات بحصة 5.5% والأردن بحصة 3.2% على التوالي، مع تسجيل أرقام متواضعة لحجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لهاتين البلدين والتي لم تتجاوز في أحسن أحوالها في عام 2019 نحو الامارات 495.1 م دولار، و80 م دولار نحو الأردن عام 2017، أما باقي الدول العربية فحصتها ضئيلة جدا وتنعدم في بعض الدول العربية الأخرى كالبحرين، الصومال، فلسطين، جزر القمر واليمن، لهذا وجب على الدولة الجزائرية تعزيز صادراتها خارج المحروقات نحو كافة أسواق الدول العربية ومواجهة مختلف العوائق الهيكلية والتجارية للتصدير في ظل ما تمتلكه السلع الجزائرية من إمكانية وميزة تنافسية في الأسواق العربية، وهو ما يشكل فرصة ثمينة وأداة هامة ضمن استراتيجية ترقية الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

والشكل التالي يبين حصة الدول العربية فرادى من الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات خلال الفترة (2017-2021):

شكل رقم 3-12: حصة الدول العربية فرادى من الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات للفترة (2017-2021).

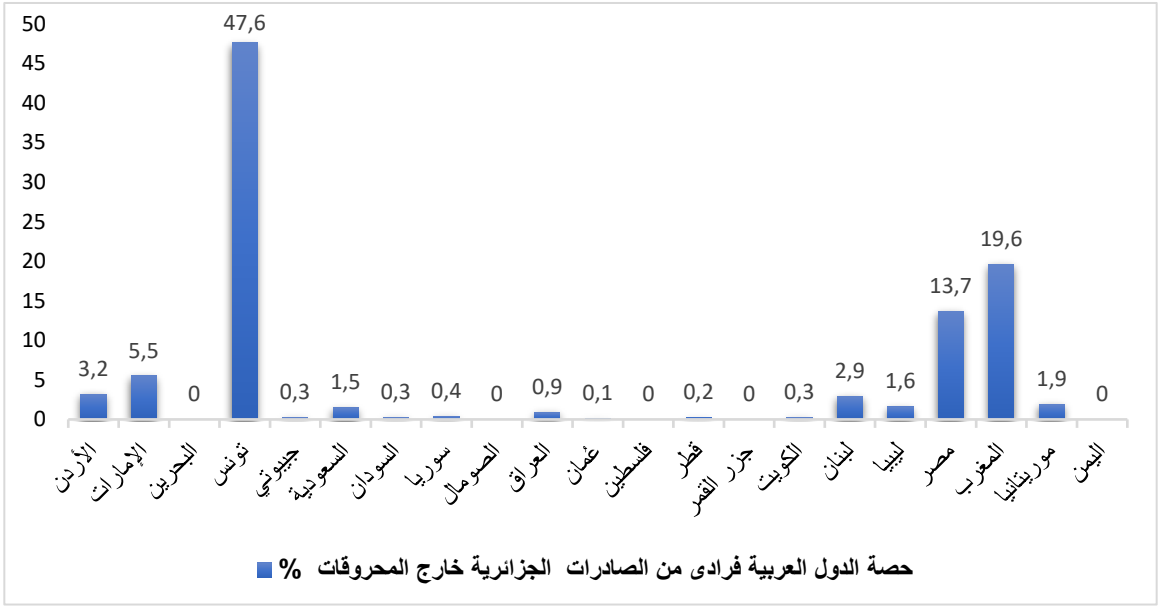

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3-11.

3.3 المطلب الثالث: تحديات وعوائق الصادرات الجزائرية العربية خارج الـــمحروقات

تواجه الصادرات الجزائرية جملة من التحديات والعوائق، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدير إلى الدول العربية من المشرق إلى المغرب العربي، وهو ما ترتب عنه ضعف مساهمة الصادرات الجزائرية البينية العربية في حصيلة الصادرات الجزائرية، وهذا بالرغم من التدابير والإجراءات التي بذلتها الجزائر على الصعيد الداخلي والخارجي لترقية صادراتها خارج المحروقات، ويمكن توضيح هذه التحديات و العوائق كالآتي:

أولا: التحديات الاقتصادية:

الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، حيث يشكل هذا القطاع الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية والصادرات، وتعد طبيعة الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالنفط من بين أبرز التحديات الاقتصادية والتي تجعل تنويع الصادرات وترقيتها أمراً صعباً حيث أن الاعتماد على عائدات المحروقات يُضْعِفُ القدرة على تطوير قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات كالتصنيع والزراعة، وبالتالي عدم وجود بضائع كافية يتم تصديرها من الجزائر نحو الأسواق العربية، مع تشابه طبيعة وهيكلة الاقتصاد الجزائري مع اقتصادات أغلب الدول العربية.

كما أن المحيط الاقتصادي في الجزائر يعرف وجود تشابك كبير في الأسواق الوطنية والخارجية مما أدى إلى غياب إستراتيجية واضحة للتصدير، مع غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم الشديد للاستيراد بسبب إرتفاع الربح وسرعته وتجنب مخاطر التصدير نحو أسواق جديدة على غرار أسواق دول المشرق والخليج العربي.

ثانيا: التحديات المالية:

لا يزال تمويل التجارة يشكل تحديا كبيرا للمنطقة العربية، ويعتقد أنه يشكل حجر عثرة أمام تنمية الصادرات والوصول إلى الأسواق الخارجية، وخاصة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتضاف هذه الصعوبة إلى الصعوبات التي تواجهها معظم الشركات في المنطقة في الوصول إلى الأسواق الأجنبية وغياب التقنيات الحديثة في سد الفجوة بين الممولين والمقترضين.[1] كما أن مشكلة القيود على التحويل المالي التي برزت في عدد من الدول العربية بسبب الصعوبات والأزمات الاقتصادية التي تمر بها هي وضعية تؤثر على

[1] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Trade finance in the Arab region: an overview**, Lebanon, 2021, P 38.

النشاط التصديري للمتعاملين الجزائريين أثناء عمليات التصدير نحو السوق العربية مع تذبذب أسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية، في ظل غياب فروع بنكية جزائرية في الدول العربية وعدم وجود أنظمة فعالة لتمويل الصادرات الجزائرية ونقص الدعم الحكومي القوي و غياب دور القطاع المالي، ويتعلق ذلك بصعوبة الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الراغبة في تصدير منتوجاتها نحو أسواق المنطقة العربية.

ثالثا: التحديات اللوجستية والنقل:

هي تحديات تتعلق بمنظومة النقل واللوجستيات، حيث أنه من بين المشكلات التي تواجه المصدرين الجزائريين هو ضعف البنية التحتية للطرق البرية مع ارتفاع تكاليف الشحن والنقل للسلع والمنتجات نحو الدول العربية، سواءا عبر النقل البري أو عبر شركات الطيران الوطنية مع عدم انتظام الرحلات الجوية، هذا في ظل المشاركة الضئيلة للنقل البحري والذي يعتبر مهما في عمليات نقل الصادرات الجزائرية نحو الدول والموانئ العربية، ويعود ذلك لضعف الموانئ الجزائرية التي لم تصل للحد الأدنى لكي تصبح قادرة على تلبية متطلبات توسيع التصدير، أو لكي تكون في قوة تنافسية مع الموانئ العالمية التي تتميز بالحداثة والتطور والسرعة في التنفيذ، وهذا الضعف تعاني منه كل الموانئ الجزائرية لضعف التكنولوجيا المستعملة بالإضافة إلى إرتفاع نفقات صيانتها وتسييرها.[1]

رابعا: التحديات الجمركية:

مازالت تعاني من ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية التي تطبقها وخاصة على السلع الزراعية، والتي تعد سلع حساسة ترغب الدول العربية في حمايتها بشكل أو بآخر،مع عدم توحيد الإجراءات الجمركية وغياب التجانس الضريبي والمواصفات التقنية للسلع بين الجزائر والدول العربية الأخرى، مما يشكل صعوبة في التصدير والفحوصات والإجراءات التقنية المعقدة، وتطبيق معايير متشددة تتعلق بالصحة والسلامة، وتعدد إجراءات التخليص الجمركي، والتدقيق الجمركي عبر الحدود، والإجراءات الروتينية المعقدة والتي تتسم بالبيروقراطية، وطول فترة التنفيذ والتي تقف عائقا أمام توسع التصدير الجزائري العربي.[2]

[1] محمد سعد الفقي، فنطازي أمينة وشكيرو وسيلة، **أداء مؤشرات النقل البحري والتجارة الخارجية في الجزائر دراسة احصائية باستخدام المركبات الأساسية ACP للفترة 2007 – 2021**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، ص 50.

[2] صندوق النقد العربي، تقرير حول **التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية**، 2022، ص 17.

خامسا: التحديات غير الجمركية و الإدارية:

على الرغم من أن التعريفات الجمركية للتبادل التجاري بين الدول العربية والرسوم ذات الأثر المماثل قد أصبحت تقريبا معفاة بحسب نص اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن التدابير غير الجمركية لا تزال مطبقة بشكل كبير في الدول العربية، والتي من شأنها زيادة تكلفة التجارة وإعاقة انسيابها، بما يشكل عائقا أمام تنمية الصادرات الجزائرية العربية، وتصل نسبة التجارة المغطاة بالتدابير غير الجمركية في الجزائر بمتوسط يقارب 53%، وغالبيتها تطبق على السلع الغذائية والمنسوجات، ولأغراض حماية الإنسان والصحة العامة، والصحة البيئية. وعلى الرغم من أن التدابير غير الجمركية التي تعد مهمة لحماية صحة المستهلك العربي، ولكنها يمكن أن تكون عائقاً للتجارة إذا ما استخدمت بشكل مبالغ فيه بما قد يتسبب في إعاقة عمليات التصدير من الجزائر نحو السوق العربية.[1] بالإضافة إلى معاناة المصدرين الجزائريين من عراقيل أثناء مراحل عملية التصدير سببها تفشي ظاهرة الفساد الإداري وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية.

سادسا: التحديات السوقية:

تواجه المنتجات الجزائرية تحديات وعوائق تتعلق بضعف القدرات التنافسية والتصديرية للمؤسسات الجزائرية ما يعرضها للمنافسة الشديدة من قبل الدول العربية الأخرى خاصة في بعض السلع والمنتجات حيث تعرف المؤسسات الجزائرية ضعف تنافسية في الأسواق الخارجية العربية في ظل عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكفل بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات، وهذا في ظل ضعف ميزانية البحث والتطوير وعدم الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا حال دون إيجاد منتوج قادر على المنافسة في أسواق الدول العربية.

كما تواجه المنتجات الجزائرية منافسة اقتصادية وتجارية عربية بينية في ظل تنافس جزائري–مصري في ليبيا،[2] مع بروز تحديات ضعف أنظمة ترويج الصادرات الجزائرية في أسواق الدول العربية وضعف قنوات الاتصال العربية وهو ما يصعب على المصدرين الجزائريين التعرف بدقة عن المعلومات المتعلقة بالأسواق العربية من حيث الميزة والمتطلبات وكذا سلوك المستهلك العربي الذي بدوره يفضل المنتجات الأجنبية الغربية والآسيوية والأمريكية بدلا من المنتجات العربية.

[1] صندوق النقد العربي، تقرير حول **التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية**، 2022، ص 18-19.

[2] Fatima Belkhir, **The future of Trade Relations Between Algeria and Libya in Light Of the Current Developments -A Forward-Looking Study-**, TOBNA journal for Acadimic scientific studies, vol 4, No 3, 2021, p1274.

سابعا: تحديات التفاوض حول الاتفاقيات الإقليمية العربية:

تفتقر اتفاقيات التجارة العربية بما فيها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تعتبر أبرز مميزات التكامل في المنطقة العربية إلى أي مواد ملزمة حول المنافسة والممارسات المناهضة للمنافسة والهيمنة في حين يعتبر إدراج أحكام المنافسة تحدٍ قبل استئناف أيّ مفاوضات، ووحدها الجزائر وتونس والمغرب واليمن كانت قد سنت قوانين المنافسة في المنطقة، غير أنّ الاختلافات الواضحة بين البلدان العربية في ما يتعلق بالهياكل الاقتصادية وقوانين المنافسة جعلت المفاوضات أكثر صعوبة.[1] ومن بين النقائص كذلك هو غياب الاتصالات والمشاورات بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص الجزائريين وممثلي الغرف التجارية العربية عند إعداد و تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون التجاري الجزائري العربي مع تعقد وبطء إجراءات تطبيق بنود الاتفاقيات التجارية وعدم الاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية، وفي هذا الصدد فإنه من التحديات نشير إلى تفاوت الدول العربية في درجات الالتزامات بالاتفاقيات التفضيلية كما يلاحظ كذلك أن الكثير من القرارات العربية الجماعية بما فيها قرارات الجامعة العربية في المجال الاقتصادي وتشجيع التصدير البيني لم توضع موضع التطبيق وبقيت لحد الساعة حبرا على ورق وغير مجسدة على أرض الواقع.

ثامنا: التحديات السياسية والأمنية:

الضغوطات الجيوسياسية الجديدة وتأزم الأوضاع السياسية والتوترات الأمنية في المنطقة العربية أثرت بشكل واضح على حجم واتجاه الصادرات الجزائرية العربية، ونذكر على سبيل المثال الاعتبارات السياسية والمخاطر الأمنية عبر الحدود الفاصلة ما بين الجزائر وليبيا والتي أدت إلى استمرار إغلاق المعابر بينهما، خاصة معبر الدبداب–غدامس الحدودي الهام، ومجال آخر للمواجهة الدبلوماسية هو الحدود الجزائرية المغربية المغلقة منذ عام 1994، أي لمدة 30 عاما لا تزال مشكلة الصحراء الغربية قائمة وتسبب تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، وتؤثر سلباً على العلاقة التجارية وحجم الصادرات البينية رغم الاتفاقية التجارية الموقعة بينهما، كما أن التوتر السياسي الجزائري المغربي أثر على التواصل الخليجي الجزائري، وأضفى نوعا من الحساسية السياسية بين الجزائر و دولة الإمارات بسبب وجهات نظرهما المختلفة حول القضايا الإقليمية الرئيسية، وهو ما أدى

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تقرير بعنوان: **التجارة والمنافسة في المنطقة العربية**، بيروت، 2021، ص 11.

لتراجع حجم الصادرات الجزائرية نحو دول الخليج العربي، وهو ما يستدعي تقريب وجهات النظر ومحاولة التوصل إلى قواسم مشتركة بين الأطراف المتنازعة سياسيا.

4.3 المطلب الرابع: فرص وآفاق الصادرات الجزائرية العربية خارج الـــمحروقات

رغم الصعوبات والتحديات العديدة التي تواجه تنمية وتوسيع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو المنطقة العربية والتي تطرقنا لها في المطلب السابق، منها البنية التحتية المحدودة، الإجراءات البيروقراطية المعقدة، والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. إلا أن هناك فرص واعدة بتوجيه بوصلة التصدير الجزائرية نحو أسواق المنطقة العربية عبر زيادة الصادرات غير النفطية في المستقبل وهو ما يمكن أن يعزز من تنويع الاقتصاد الجزائري. وفيما يلي بعض النقاط التي تبرز هذه الفرص:

أولا: تبني مقاربة جديدة في استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي:

تشكل النماذج الدولية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة أحد العوامل المؤثرة على تبني نمط التكامل الاقتصادي في عديد من الدول، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي توفرها كل من التقارب الجغرافي، والثقافي، والإيديولوجي، وذلك ضمن سياسات تكامل عربي من أجل تعزيز قاعدة اقتصادية مشتركة وخلق أسواق مشتركة تهدف إلى إحداث تنويع اقتصادي ورفع من مستوى النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد تسعى الجزائر لاتخاذ تدابير فورية من خلال إعادة التفاوض على شروط الاتفاقيات الاقتصادية للتكامل العربي بما يسمح للجميع الاستفادة العادلة والشاملة، مع تهيئة الظروف المساعدة على ترقية صادراتها غير النفطية وذلك بتركيز أولاً على الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق العربية.[1]

وتسعى الجزائر لتنويع أنماط النشاط التجاري والتصديري من حيث المنتجات والمسارات والشركاء من خلال التوجه نحو تحقيق تكامل هجين يجمع بين التكامل العربي الإفريقي، وتعود الروابط الاقتصادية بين المنطقة العربية وأفريقيا إلى العصور القديمة، حيث كانت طرق التجارة المزدحمة بمثابة قنوات للتجارة والتبادل الثقافي. وبلغ إجمالي التجارة بين العالم العربي وأفريقيا في عام 2021 حوالي 110 مليار دولار، مع فائض تجاري قدره 60 مليار دولار لإفريقيا، مما يسلط الضوء على إمكانية زيادة التجارة بين البلدان العربية والأفريقية،[2] بما فيها الجزائر والتي تعلّق آمالا كبيرة على الاستفادة من حجم السوق العربية وكذلك الأفريقية.

[1] حمخام عطية، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

[2] اتحاد الغرف العربية، **إفريقيا: الامتداد الاقتصادي للمنطقة العربية– الفرص والتحديات–**، النشرة الاقتصادية، العدد 61، 2024، ص157.

ثانيا: مساعي نحو تحقيق اتحاد إقتصادي عربي:

تحقيق اتحاد اقتصادي عربي يعد هدفاً طموحاً تعود جذوره إلى عقود مضت، ويهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الاقتصادات العربية للخروج من دائرة الريع النفطي. ورغم التحديات العديدة التي تواجه هذا الهدف، إلا أن هناك مساعي جزائرية عربية جادة للسير نحو وبلوغ مرحلة إقامة اتحاد عربي عبر الإسراع باستكمال كافة متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهمها الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، والتفعيل الكامل لاتفاقية تحرير التجارة، وتطوير آليه فض المنازعات والرصد والمتابعة. بالإضافة لمساعي انضمام الجزائر مستقبلا لاتفاقية تنظيم نقل البضائع على الطرق البرية بين الدول العربية، والذي سيمنح مزيدا من التسهيلات لنقل البضائع وتحريرها من بعض القيود من خلال توحيد الإجراءات وأنظمة النقل والتي تقضي بتسهيل عبور التجارة بين الدول مما ينعكس بشكل إيجابي على منظومة النقل العام، كما أن دخولها مستقبلا حيز التنفيذ سيقضي على كثير من المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع النقل البري في المنطقة مع اعتماد سياسة تشجيع الصناعات الوطنية وتصديرها .بموجب نظام بديل لنظام الحماية الجمركية والاتفاق على نظام مكافحة الإغراق في التجارة العربية.[1] و لم يعد إقامة اتحاد جمركي عربي بالنسبة للجزائر وباقي الدول العربية خياراً بل بات ضرورةً، كون أن الركائز القانونية للتجانس الضريبي متوفرة في المنطقة العربية بالرغم من عدم استكمال بعض الأطر التي تمكن من المساهمة في تعزيز تطبيقه على أرض الواقع وفي أقرب وقت ممكن.

ثالثا: الرفع من كفاءة البنية التحتية واللوجستية:

تعمل الجزائر جاهدة مع مختلف الدول العربية وباقتناعها بضرورة التعاون العربي المشترك حيث تُسرع الجزائر وموريتانيا الخطى لتنفيذ أول طريق بري بينهما الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية ويبلغ طوله حوالي 800 كيلومتر، حيث تم استكمال أعمال الجانب الجزائري منه باعتباره مشروع ذو طابع إقليمي قاري يربط ليبيا وتونس والجزائر بموريتانيا وهو ما يعزز حتما التصدير السلعي بين هذه الدول العربية.[2] كما تسعى الجزائر جاهدة لتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري واستخدام الموانئ والتي تعتبر

[1] عبد المعطي الخفاف، **هندسة التسويق**، دار دجلة، الطبعة الأولى، 2008، الأردن، ص 156.

[2] الإذاعة الجزائرية، **الجزائر–موريتانيا: المصادقة على البرتوكول التنفيذي لمشروع طريق تندوف– الزويرات**، بتاريخ: 2024/06/07، سا 11:30، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/21775 .

قاعدة مهمة لتطوير الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد تم التوقيع على اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين دولة قطر والجزائرية، وهي تهدف إلى:[1]

- تكثيف مساهمة الطرفين المتعاقدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.
- إرساء وتنمية سبل التعاون والتنسيق بين طرفي الاتفاقية في عمليات النقل البحري.
- العمل على إزالة كل العوائق ومنح التسهيلات لتنمية وتطوير عمليات النقل البحري بين البلدين.
- التعاون في مجال إدارة وتشغيل وبناء وصيانة وإصلاح السفن.
- التعاون في مجال السلامة البحرية وأمن السفن والمرافق المينائية وتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية.
- رفع مستوى التعاون في مجالات تيسير واستغلال الموانئ بين متعاملي قطاعي النقل البحري والمينائي.
- تبادل المعلومات المتعلقة بالتشريعات البحرية المينائية بين الطرفين المتعاقدين.

وضمن استراتيجية الجزائر الموجهة نحو الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني، فقد تم الاهتمام بالبنية التحتية وتحسين لوجستيات سلسلة التبريد لتقليل تلف الصادرات الفلاحية والغذائية وضمان النقل الفعال للسلع القابلة للتلف، ويمكن لهذا التحسين في الهياكل الأساسية أن يعزز الموثوقية العامة للمنتجات الموجهة للتصدير. مع تحديد الاحتياجات المستقبلية باستعمال الذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف، واللجوء لاستعمال الرقمنة من أجل تسريع عمليات تصدير المنتجات الغير نفطية والتخلص من العوائق البيروقراطية التي ينتج عنها تكاليف غير مهمة.[2]

رابعا: توجيه الاستثمار نحو المجالات الواعدة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

حافظت الجزائر على نمو اقتصادي ديناميكي في عام 2023، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 4.1٪، بفضل الأداء القوي في قطاعات المحروقات وخارج المحروقات وفق تقرير للبنك الدولي.[3] ويمكن لاستراتيجية تنمية وترقية الصادرات الجزائرية نحو الأسواق العالمية والعربية بصفة خاصة أن

---

[1] وزارة العدل لدولة قطر، **اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، بتاريخ: 2024/06/04، سا 22:20، https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=2035&language=ar .

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **ترقية الصادرات تتم عبر تطوير السلسلة اللوجستية المدمجة**، بتاريخ: 2024/06/08، سا 09:20، https://www.aps.dz/ar/economie/116667-2021-11-24-08-28-33 .

[3] البنك الدولي، **الجزائر: الاستثمار في البيانات من أجل نمو اقتصادي متنوع**، بتاريخ: 2024/06/04، سا 23:30، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth .

تتجسد مستقبلا وهذا بتوجيه الاستثمار نحو القطاع الصناعي، والاعتماد على أربعة محاور صناعية وهي كالتالي:[1]

-الصناعات التصديرية ذات الميزة التنافسية المعتمدة على الطاقة والمواد الأولية.

-الصناعات القائمة على أساس نمو الحاجة مثل صناعة الأسمدة والمعدات الفلاحية.

- الصناعات التي عليها طلب كبير في السوق المحلي والعربي.

- الصناعات التي يمكن اقامتها على أسس التنسيق والتكامل الصناعي العربي.

خامسا: توجيه القطاع الخاص نحو تحسين الأداء التصديري للقطاعات خارج المحروقات:

يتطلب تفعيل التكامل الاقتصادي العربي خارطة طريق واقعية تعكس تطلعات الحكومات والقطاع الخاص العربي انطلاقا من مسؤوليته القومية كشريك رئيسي في عملية النمو والتنمية ولتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، وإحداث التطوير النوعي في القواعد الإنتاجية والتصديرية،[2] وهو ما توجهت إليه السلطات الجزائرية من خلال تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال التأكيد على الأحكام الموجهة لدعم الاستثمار والمؤسسات الناشئة وترقية الصادرات، وهذا على ضوء إصدار قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 بمثابة رسالة قوية في اتجاه تحرير مجال الاستثمار وخلق مناخ جذاب وإصلاحات تشريعية،[3] لاستقطاب الاستثمار وتنويع الاقتصاد الجزائري ضمن مخطط اعتماد استراتيجية الجزائر لعام 2030 على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع الـــمحروقات بداية من عام 2025 وتمتد حتى عام 2030 بنحو 6.5 في المائة سنوياً،[4] وهذا ضمن نظرة مستقبلية تجمع كل من تنويع الإيرادات خارج المحروقات مع دخول سلع وقطاعات جديدة من جهة، ومحاولة إيجاد حلول ما بعد النفط عبر تنويع الطاقة وتحفيز قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى.[5]

---

[1] عبد المعطي الخفاف، **هندسة التسويق**، دار دجلة، الطبعة الأولى، 2008، الأردن، ص 154.

[2] اتحاد الغرف العربية، **نحو استراتيجية لتفعيل العمل الاقتصادي المشترك في ضوء التطورات العربية**، النشرة الاقتصادية، العدد 59، 2023، ص127.

[3] بوفاتح محمد بلقاسم، **الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 294.

[4] صندوق النقد العربي، **التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط : الواقع والتحديات**، دراسات إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 19.

[5] Abdellaoui Sid Ahmed, **The Algerian Economy Between Oil Dependence And The Inevitability Of Economic Diversification**, International journal of economic performance, Volume 5, No 2, 2022, p 87.

خلاصة:

استراتيجية ترقية الصادرات تلعب دورا محوريا في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع الواحد، ولهذا سعت الجزائر ولازالت تسعى إلى توسيع قاعدة صادراتها خارج قطاع المحروقات وتنويع التوزيع الجغرافي لها لتشمل أكبر عدد ممكن من الأسواق العالمية وتقليل الاعتماد أسواق بغرض زيادة وتنويع الإيرادات عبر تعزيز القدرات التصديرية وتفادي اضطرابات الاعتماد على مداخيل المحروقات وتقلبات أسعارها عالميا، وفي هذا الإطار إتخذت السلطات الجزائرية العديد من الإجراءات والتدابير المختلفة لترقية الصادرات خارج المحروقات. إلا أنه ومن خلال تحليلنا لواقع الصادرات الجزائرية اتضح لنا أن هيكل الصادرات بقي خاضعا لسيطرة قطاع المحروقات وظلت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وغير منوعة لا من ناحية الهيكل السلعي ولا الهيكل الجغرافي حيث أنه الحصة الأكبر منها تتجه نحو منطقة الإتحاد الأوربي كونها الزبون الأول للصادرات الجزائرية، في حين كانت حصة المنطقة العربية ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب في الوقت الذي تعتبر فيه السوق العربية سوقا واعدة وتوفر فرص أكبر لتصريف السلع والمنتجات الجزائرية خارج المحروقات، ولهذا تحاول الجزائر ولوج السوق العربية بقوة والاستفادة من الامتيازات الممنوحة للتجارة البينية العربية ضمن مسار التكامل الاقتصادي العربي والاتفاقيات التجارية العربية بما فيها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، والعمل العربي المشترك لمحاولة إقامة اتحاد جمركي عربي يشجع التصدير العربي البيني، وهو ما يساهم حتما في ترقية الصادرات الجزائرية العربية وبالتالي تحفيز التنويع الاقتصادي ضمن استراتيجية الجزائر تنطلق بداية من عام 2025 وتمتد إلى غاية عام 2030 وهي استراتيجية تسعى من خلالها على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات إضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والعمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق العام، وتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحتية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 10%، والوصول إلى 30 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات مع آفاق 2030. وبلوغ هذه الأهداف لن يتحقق بجهود الجزائر منفردة بل بالاعتماد على مقاربة التكامل الاقليمي وكسب رهان تحقيق التكامل العربي ورفع حجم الصادرات الجزائرية العربية البينية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: قياس دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية – العربية باستخدام نـــموذج الجاذبية

تمهيد:

إن واقع مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي ودورها في تشجيع التجارة البينية وخصوصا التصدير البيني، يدفعنا إلى ضرورة معرفة واقع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتقييم دوره في ترقية الصادرات، والجزائر من ضمن الدول العربية الريعية التي تسعى جاهدة لتنويع صادراتها. وفي هذا الصدد سنحاول معرفة هذا الدور من خلال تحليل إحصائي لمحددات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه دول الدول العربية كون أن القطاع التصديري السلعي الغير نفطي يساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية وتنويع هيكل الصادرات السلعي والجغرافي، وهو ما يتماشى مع سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على نموذج الجاذبية - The Gravity Model - الذي يستخدمه معظم الاقتصاديين كوسيلة تقريبية لتقييم وقياس دور التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري البيني ومحاولة وصف تدفقات المبادلات التجارية البينية سواءا كانت صادرات أو واردات وتحديد مختلف المحددات والعوامل المؤثرة فيها وتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول. كما يتم الاعتماد في تقدير وقياس محددات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية على استخدام التقنيات القياسية الحديثة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية الـــمقطعية (Panel data analysis) خلال الفترة 2010-2021.

ومن خلال ما سبق ولدراسة قياس دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية – العربية باستخدام نـــموذج الجاذبية، ارتأينا تقسيم الفصل إلى ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار النظري لنـــموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية؛
- ✓ **المبحث الثاني:** طرق تقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات البانل Panel Data؛
- ✓ **المبحث الثالث:** تطبيق نموذج الجاذبية لقياس وتحليل دور التكامل العربي على الصادرات الجزائرية – العربية خارج الـــمحروقات للفترة (2010-2021).

1. المبحث الأول: الإطار النظري لنـــموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية

من أجل وضع نماذج التدفقات السلعية للتجارة سواءا صادرات أو واردات بين دولتين أو أكثر، صممت نماذج اقتصادية قياسية خاصة صارت تعرف في الأدبيات باسم نموذج الجاذبية. ومن أجل إلقاء الضوء على هذا النموذج تم تصميم هذا المبحث الذي سنتناول فيه ماهية نموذج الجاذبية والتعرف على الـــمتغيرات التفسيرية لنموذج الجاذبية، ثم مقارنته بالنماذج القياسية الأخرى، وأخيرا استخدامات ومشاكل تطبيق نموذج الجاذبية في الدراسات القياسية.

1.1 المطلب الأول: ماهية نموذج الجاذبية

لتحديد ماهية نموذج الجاذبية فان ذلك يستلزم التطرق إلى مفهومه ومعادلة هذا النموذج، بالإضافة إلى تطوره التاريخي.

1.1.1 الفرع الأول: مفهوم نموذج الجاذبية

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في مختلف العلوم الاجتماعية وخصوصا في أدبيات الاقتصاد الدولي، حيث يجعل هذا النموذج القياسي في شكله الأساسي أن التوقعات المتعلقة بتدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول.

وتستند فكرة نماذج الجاذبية Gravity Models إلى قانون "نيوتن للجاذبية" عام 1687 الذي ينص على أن قوة التجاذب بين جسمين تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما. ولم يقتصر هذا النموذج على الفيزياء فقط، بل أستخدم بكثرة في مختلف العلوم خاصة الإقتصادية منها،[1] حيث يُنظر إلى كتلة السلع أو العمالة أو عوامل الإنتاج الأخرى المتاحة في نقطة الانطلاق ***(i)***، ويرمز لها بـــ ***Yi***، على أنها تنجذب إلى كتلة الطلب على السلع أو العمالة في الوجهة ***(j)***، ويرمز لها بـــ ***Ej***، ولكن تدفق هذه العوامل يتأثر عكسيا بالمسافة بينهما، ويرمز لها بـــ ***dij***، وعند تطبيق هذا التشبيه

[1] Jean- Louis Muécheilli et Thierry Mayer, **Economie internationale**, Edition Dalloz, 2005, P 236.

بدقة، فإن المعادلة التالية: $Xij = YiEj / d^2ij$ ، تعطي التنبؤ بحركة السلع أو العمالة بين النقطة i والنقطة j ، حيث ترمز Xij لحجم التدفق المتوقع نتيجة قوة الجذب.[1]

إن أهمية وملائمة هذا النموذج نظريا تكمن في شكله كون أن المصطلحات الرياضية المستخدمة في النموذج تكون مستمدة من المنطق الرياضي، أما تطبيقيا فهي تكمن في متطلباته كون أن النموذج يخضع للاختبار التجريبي والتحقق من صحته، وبصفة عامة ينبغي على النموذج تفسير ظاهرة يمكن ملاحظتها مع إبراز أهميتها الاقتصادية، كل هذه المواصفات يجب أن تتوفر في النموذج بعين الاعتبار، لذلك كان نموذج الجاذبية واحد من التقنيات التجريبية الأكثر نجاحا في الاقتصاد الدولي في العقود الماضية، كونه سمح بتحديد المتغيرات المرتبطة بحجم اقتصاديات الدول والمسافات بينها بناءً على البيانات المتاحة لتقديم علاقة إحصائية مُستنتَجَة، والتي اثبت من خلالها عن قدرة النموذج في التنبؤ بحجم التبادلات التجارية الثنائية.

وجاءت الصيغة العامة لمعادلة نموذج الجاذبية في التجارة الدولية التي قدمها وطورها تينبرجن Tinbergen (1962)، والتي من خلالها يُحلل نموذج الجاذبية واقع التجارة الدولية بين الدول، باستعمال محددات التدفقات التجارية المتمثلة في الحجم والمسافة الجغرافية الفاصلة بينهما في التجارة الخارجية، واستند النموذج الأساسي للجاذبية في تفسيره للتدفقات السلعية بين دولتين من الدولة (i) إلى الدولة (j) ، للوصول إلى (Fij) والذي يمثل حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين (Mi) و (Mj) مقسوما على المسافة الفاصلة بينهما، ومضروبا بالثابت (G)، حيث أن هذا الثابت يسمى بثابت الجاذبية (The Gravitational Constant). [2] ويمكن كتابة هذه المعادلة على النحو التالي:

$$Fij = G * \frac{Mi * Mj}{Dij}$$

- Fij: حجم التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى أو الدولة j.
- G: ثابت يمكن تقديره باستخدام البيانات.

[1] James E. Anderson, **The Gravity Model**, National Bureau Of Economic Researh Working Paper, No 16576, 2010, p 2.
[2] Luigi Capoani, **Review of the gravity model: origins and critical analysis of its theoretical development**, SN Business & Economics, vol 3, no 5, 2023, p 95.

- Mi و Mj: يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j.
- Dij: المسافة بين الدولتين iو j، وهي مؤشر لتكلفة التجارة.

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي وتحقيق أغراض الاقتصاد القياسي، من خلال توظيف اللوغاريتم (Ln) ،[1] حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:

$$LN(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(M_{it}) + \alpha_2 \ln(M_{jt}) - \alpha_3 \ln(D_{ij})$$

حيث يلاحظ من المعادلة الخطية لنموذج الجاذبية تفسير تدفقات التجارة (صادرات أو واردات) وهي تمثل المتغير التابع بالاعتماد على ثلاث متغيرات تفسيرية تتمثل في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم الدولة المستوردة ولوغاريتم المسافة بينهما، كما يتم استخدام معلمات النموذج (α_1، α_2 وα_3) كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما.كما يلاحظ أيضا من خلال المعادلة الخطية للنموذج أن الزيادة في حجم تدفقات التجارة تكون بمعدل α_1 % في حالة ما إذا زاد حجم إقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين ينقص حجم تدفقات التجارة بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1%.

وعلى العموم يعد نموذج الجاذبية The Gravity Model أحد أهم وأفضل الوسائل المستخدمة منهجياً في قياس وتحديد جدوى التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول، فبالرغم من كونه يعتريه بعض النقص والمشاكل في تطبيقه، مثله كمثل كل النماذج المستخدمة في العلوم الإنسانية لتقدير وتقييم أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه يستخدم بكثرة من قبل معظم الاقتصاديين كوسيلة منذ سنوات الستينيات من القرن الماضي لتقييم التبادل التجاري وتحليل العلاقات الاقتصادية وقياس درجة التقارب والتباعد بين الدول لمعرفة مدى إمكانية نجاح تكامل اقتصادي بينها.

2.1.1 الفرع الثاني: التطور التاريخي لنموذج الجاذبية

[1] وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسور التنمية بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 97، نوفمبر 2010، ص 3.

تعود جذور نموذج الجاذبية في التجارة الدولية إلى تينبرجن Tinbergen في عام 1962، وهو اقتصادي هولندي.[1] وفي وقت لاحق في عام 1969 فاز Tinbergen بأول جائزة نوبل في الاقتصاد بالاشتراك مع Ragnar Frisch عن عمله في تطوير وتطبيق النماذج الديناميكية لتحليل العمليات الاقتصادية. قبل أن يصيغ نموذج الجاذبية حيث كان مجال دراسته الأساسي هو الفيزياء النظرية، لكن قضايا الفقر بين الطبقة العاملة في البلاد دفعته إلى التحول إلى الاقتصاد، حيث حصل تينبرجن Tinbergen على درجة الدكتوراه في الفيزياء بأطروحة بعنوان "مشكلات الحد الأدنى في الفيزياء والاقتصاد" تحت إشراف بول إهرنفست، والذي يعد صديق مقرب لألبرت أينشتاين.[2] وكان قيام Tinbergen بتقديمه لعرض اقتصادي لفريق من الزملاء في المعهد الاقتصادي الهولندي، بمثابة بداية مفهوم نموذج اقتصادي قائم على قانون نيوتن للجاذبية الكونية حيث تتأثر تدفقات التجارة بشكل مباشر بالحجم الاقتصادي للدول المعنية، ولها علاقة مباشرة بالمسافة بينها.

وكما هو معروف فجميع الأفكار البسيطة والناجحة لها حياة خاصة بها، ويمكن أن يُنسب الفضل في ولادتها إلى عدة أشخاص. فقبل تينبرجن، استخدم رافنشتاين Ravenstein (1885) وزييف Zipf (1946) مفاهيم الجاذبية لنمذجة تدفقات الهجرة. وبشكل مستقل عن تينبرجن Tinbergen، نشر بويهونن Poyhonen (1963)، الذي استلهم من ليو تورنكفيست Leo Tornqvist ورقة بحثية باستخدام نهج مشابه. كما نشر تلميذ تينبرجن وعضو فريق المعهد الاقتصادي الهولندي، هانز لينمان Hans Linnemann (1966) دراسة متابعة والتي بدورها وسعت التحليل وناقشت الأساس النظري لمعادلة الجاذبية. وبحلول سنوات السبعينيات، حيث تضمن الكتاب الشهير حول التجارة الدولية لإدوارد ليمر Edward Leamer وروبرت ستيرن Robert Stern تقريباً فصلاً كاملاً حولها حيث كانت معادلة الجاذبية ضرورية، استنادًا إلى مساهمة سافاج Savage ودوتش Deutsch (1960). كما أدخل كتاب الاقتصاديين ليمير Leamer وستيرن Stern في مجال التجارة مصطلح "المقاومة"، والذي دخل قاموسهم كمرادف للمسافة والعوائق الأخرى للتجارة. وباختصار، منذ أول تصور لهذا النموذج بواسطة تينبرجن Tinbergen (1962)، تم استخدام معادلة الجاذبية مرارًا وتكرارًا لتحليل التجارة بين الدول

[1] Peter A. G. van Bergeijk, Steven Brakman, **The Gravity Model in International Trade: Advances and Applications**, Cambridge University Press, 2010, p 2.
[2] Michael Szenberg, **Eminent Economists: Their Life Philosophies**, Cambridge University Press, 1993, p 281.

بشكل تجريبي. وقد تم تعريفها بأنها العمود الفقري للتجارة الدولية، واعتبرت "حقيقة" في هذا المجال البحثي من طرف ديردورف Deardorff (1998)، كما كانت لمعادلة الجاذبية القدرة على التنبؤ بدقة بتدفقات التجارة الثنائية هذا ما جعلها واحدة من أكثر العلاقات التجريبية استقراراً في الاقتصاد من خلال أبحاث و دراسات الاقتصاديين ليمير Leamer وليفينسون Levinsohn (1995).[1]

تم قياس تطور التجارة متعددة الأطراف بين دول مختلف الأقاليم ومن بينها على سبيل المثال دول وسط وشرق أوروبا باستخدام نموذج الجاذبية، حيث قام بوسير Bussière وآخرين (2005)، بمساعدة نموذج جاذبية بسيط نسبيًا، وتمكنوا من تحديد البلدان التي كانت قد أحرزت تقدمًا جيدًا في اندماج التجارة مع منطقة اليورو وتلك التي لا تزال لديها إمكانية كبيرة لتحقيق ذلك. بعد إضافة خمسة متغيرات جديدة إلى النموذج الأساسي الذي يربط بين تدفقات التجارة والحجم الاقتصادي، مثل اللغة المشتركة، واتفاقيات التجارة الحرة أو الحدود المشتركة، أشاروا إلى الحاجة إلى فحص دقيق للغاية للآثار الثابتة للنموذج للحصول على تفسير صحيح للنتائج.[2]

ويمكن القول أن نموذج الجاذبية في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا في مجال التجارة الدولية له جذور تاريخية تمتد إلى منتصف القرن العشرين، وعرف تطورا إلى غاية العصر الحديث حيث تم تحسين نموذج الجاذبية ليأخذ في الاعتبار التأثيرات الديناميكية، ولا يزال نموذج الجاذبية أداة مهمة لتحليل التدفقات التجارية بين الدول، حيث يتم استخدامه لتقييم الأثر الاقتصادي للاتفاقيات التجارية وسياسات التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

2.1 المطلب الثاني: نموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية

لقد ظهرت العديد من النماذج القياسية التي تحاول أن تصف تدفقات المبادلات التجارية سواءا كانت صادرات أو واردات وتحديد مختلف المحددات والعوامل المؤثرة فيها، فإضافة إلى تلك النماذج التي تدرج وتقحم في صيغها المتغيرات الاقتصادية فقط، نوع آخر يدرج في صيغته متغيرات غير اقتصادية إلى

[1] Luca De Benedictis and Daria Taglioni, **The gravity model in international trade**, Springer Berlin Heidelberg, 2011, p 56.
[2] Bussière Matthieu, Jarko Fidrmuc, and Bernd Schnatz, **Trade integration of Central and Eastern European countries: Lessons from a gravity model**, ECB Working Paper Series 0545, 2005, p 8.

جانب تلك الاقتصادية. هذا النوع من النماذج يسمى نماذج الجاذبية، حيث حظيت هذه الأخيرة بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي خاصة في التجارة الدولية، ويضم نموذج الجاذبية العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية كون أن تحليل التدفقات التجارية بين الدول ينطوي على نظام معقد من العلاقات الاقتصادية والجغرافية والسياسية، فتحديد هذه المتغيرات يأخذ في الحسبان طريقة التقييم وكذا دورهم الداعم في تحفيز التجارة البينية.

حيث يلاحظ أن النظرية الاقتصادية للتجارة نفسها تقوم على أسس مختلفة، بما في ذلك هبات الطبيعة، والاختلافات التقنية وتزايد الغلة في ضوء النموذج الريكاردي ونموذج هيكشور – اولين ونماذج تزايد الغلة على مستوى الوحدات الإنتاجية على التوالي، وخلصت العديد من الأوراق لعدة باحثين على غرار كل من اندرسون (1979) وهيلبمان (1987) وإيفنت وكيلير (2002) إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة وأدت إلى اعتبار المزيد من المحددات لتدفقات التجارة وتذليل المسافة بين مخرجات نموذج الجاذبية وأهم الأسس النظرية في تفسير التجارة الدولية.[1]

وتزايدت أهمية استخدام نماذج الجاذبية في مجال التجارة الخارجية خاصة في ظل تزايد التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث تحظى هذه النماذج بأهمية كبيرة في هذا المجال باعتبار أن محددات تدفقات التجارة الخارجية تعتمد على المسافة بين الدول وحجم اقتصاداتها، وهذا في ظل وجود العديد من مبرراته النظرية خاصة مع ربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة البينية في ظل الإقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادي.[2]حيث تعتبر أداة لنمذجة وتفسير تدفقات المبادلات الثنائية في التجارة الخارجية بين زوج أو مجموعة من الدول أو الأقاليم الجغرافية. وتؤكد معظم الدراسات التطبيقية على القوة التفسيرية لها والأهمية التي تتمتع بها كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين.

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سيق ذكره، ص 4.

[2] عبد الله تركستاني وآخرون، **جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 14، العدد 2، 2008، ص 49.

ويتكون النموذج الأساسي للجاذبية والذي يقدر نمط التجارة الدولية، من عدد من المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية من أهمها الناتج المحلي الإجمالي والمسافة، وقد اعتمد نموذج جاذبية التجارة علي قانون نيوتن في الجاذبية كما تطرقنا إليه مسبقا، حيث أن حجم التجارة بين دولتين يتناسب طرديا مع حجم الناتج المحلي الاجمالي (كمقياس للقوة الاقتصادية للدولة)، وعكسيا مع المسافة بين الدولتين (كمقياس لتكلفة النقل).

لقد تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتمادا على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة، وتوسيع نطاقها لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات المؤثرة على تدفقات التجارة، بإضافة عدد من المتغيرات الأخرى على نموذج الجاذبية في التجارة الدولية، وهذا من أجل ربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية. وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءا بسيطاً من التغيرات في تدفقات التجارة، ولذلك عمل الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية، التي تأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه الدول، وتعكس هذه المتغيرات مستوى متوسط الدخل الفردي، وعدد السكان، ومستوى الأسعار، والحدود المشتركة، والعلاقات الثقافية واللغوية.[1] كما تم إضافة متغيرات سعر الصرف ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال نموذج الاقتصاديان الفرنسيان ديديه جوسلان Didier Josselin وبيرناديت نيكوت Bernadette Nicot (2003)، ومحاولتهم تقييم تأثير التكامل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أوربا الوسطى والشرقية والشركات متعددة الجنسيات.[2]

وتم اعتماد متغيرات وهمية لتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية البينية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وذلك بإدخال متغيرات وهمية في نموذج الجاذبية لتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة، خصوصا التدفقات التجارية الثنائية بين دولتين تكتلين إقليميين كان لسبب نوعية هذا المتغير المعبر عن صفات مختلفة، إذ استخدم قيمتين مختلفتين للمتغير هما (0) أو (1)، فالقيمة (1)

[1] Rose, Andrew, **Estimating protectionism through residuals from the gravity model**, Paper published for WEO, 2002, p 3-4.
[2] Didier Josselin, Bernadette Nicot, **Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'U.E., les PECO et les PTM**, Cybergeo: European Journal of Geography, Systèmes, Modélisation, Géostatistique, Document n° 237, 2003, p 14.

فهي للدلالة على وجود الصفة، أما القيمة (0) للدلالة على عدم وجود الصفة. ويكون هذا المتغير الوهمي أكثر وضوحاً في البيانات المقطعية.[1]وأظهرت نتائج الدراسات التي استعملت نموذج الجاذبية الموسع باستعمال المتغيرات الوهمية في التدفقات التجارية الثنائية، نمو وتطور حصص التجارة داخل التكتلات الإقليمية، على غرار دراسة للباحثين لورا ماركارز راموس Laura Márquez–Ramos و انماكولادا مارتيناز زارزوسو Inmaculada Martínez–Zarzoso (2005) في محاولة تحديد العوامل المؤثرة على تدفقات التجارة الثنائية وذلك بالاعتماد على تقدير نموذج الجاذبية المعزز بمتغيرات الابتكار التكنولوجي والبنية التحتية للنقل لعينة تضم 62 دولة تنتمي لمختلف الإتفاقيات الإقليمية في آسيا والمتمثلة في "مجموعة الآسيان (ASEAN)" و"اتفاقية بانكوك (BA) " و "منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) " ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، وتم تأكيد التأثيرات كل من للابتكار التكنولوجي والبنية التحتية للنقل والعوامل الثقافية والجغرافية على تدفقات التجارة البينية.[2]

وقد استخدم بعض الباحثين كل من المتغيرات الاقتصادية والوهمية معا وذلك لتفسير تدفقات التجارة البينية بحيث أصبحت تشمل متغيرات تفسيرية أخرى، وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء عبر العالم، في حين لم تحظ الاتفاقات الإقليمية العربية إلا بالقليل من الاهتمام في العقود الأخيرة، حيث تناول الباحث نعيم (2005) وباريدي (2006) التكامل التجاري في المنطقة العربية اعتمادا على نموذج الجاذبية. كما جاءت دراسة للباحث وليد عبد مولاه (2009) حول محددات تدفقات التجارة الخارجية بين 21 دولة عربية و 77 دولة من الشركاء التجاريين خلال الفترة 1990-2007، وهذا في محاولة دراسة أهمية التكتلات العربية المختلفة سواءا الكلية أو الجزئية بما فيها منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغربي ودول اتفاقية أغادير في تحفيز التجارة العربية البينية، حيث تضمن النموذج 16

[1] كاكي عبد الكريم، **علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو–متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 249.

[2] Laura Márquez–Ramos, Inmaculada Martínez–Zarzoso, **DOES HETEROGENEITY MATTER IN THE CONTEXT OF THE GRAVITY MODEL ?** , Economics Bulletin, Vol 6, No 17, 2005, p 1.

متغيراً اقتصاديا ووهميا لتفسير محددات التجارة الخارجية وبالتحديد تفسير الصادرات من الدولة (i) إلى الدولة (j) في السنة (t)، وتمثلت هذه المتغيرات في ما يلي:[1]

- $Ln(Exports_{ijt})$: لوغاريتم صادرات الدولة i إلى الدولة j في السنة.
- $Ln(GDP_{ijt})$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة j في السنة t.
- $Ln(Distance_{ij})$: لوغاريتم المسافة بين الدولتين i و j .
- $Border_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن الحدود المشتركة بين الدولتين i و j .
- $Language_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن اللغة المشتركة بين الدولتين i و j .
- $Colonizer_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن التاريخ الاستعماري بين الدولتين i و j .
- $TradeFreedom_{j}$: مؤشر الحرية التجارية للشريك التجاري j في السنة t.
- $Complementarity_{ijt}$: مؤشر توافق التجارة (صادرات i الدولة مع واردات الدولة j) في السنة t.
- $Arab_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الدولتين i و j للعالم العربي.
- $GAFTA_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الدولتين i و j لـــمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- GCC_{ij}: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الدولتين i و j لمجلس التعاون الخليج العربي.
- UMA_{ij}: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الدولتين i و j للاتحاد المغاربي.
- $AGADIR_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الدولتين i و j لاتفاقية اقادير 2004.
- EU_{ij}: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الشريك التجاري للاتحاد الأوربي.
- $NAFTA_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الشريك التجاري لمجموعة أمريكا الشمالية للتجارة.
- $ASEAN_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الشريك التجاري للاتحاد جنوب شرق آسيا.

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سبق ذكره، ص 5.

وعلى العموم، فإن نموذج الجاذبية الذي جاء به تينبرجن (1962) كان بهدف إيجاد العوامل التي توضح حجم التجارة بين بلدين وهي عوامل ترتبط بالعرض الكلي للدولة المصدرة من جهة، وبعوامل مرتبطة بالطلب الكلي للدولة المستوردة. كما أن نموذج الجاذبية الموسع (الذي أدخلت عليه المتغيرات الوهمية)، استخدم بكفاءة في تقييمه للتجارة البينية (صادرات بينية أو وارادات بينية) ضمن التكتلات الاقليمية، نتيجة للنتائج المحصل عليها من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وتم توسيعه فيما بعد بإدخال متغيرات وهمية أخرى متعددة حسب كل حالة إقليم وتكتل في تقدير نشاطات التكتلات الإقليمية واتجاهاتها.

3.1 المطلب الثالث: مميزات نموذج الجاذبية مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى

لاقى نموذج الجاذبية نجاحا صريحا واستعمالا واسعا لا سيما في ما يتعلق بالتدفقات التجارية ما بين الدول وهذا من وجهة نظر الاقتصاد القياسي، وهذا نظرا لمميزات عديدة تميزه عن باقي النماذج القياسية، وفي ما يلي أبرز مميزات هذا النموذج والتي تتمثل في النقاط التالية:

أولا: اشتراك مختلف الدراسات التطبيقية في ادراج المتغيرات الأساسية:

رغم اختلاف الدراسات التطبيقية في تحديد متغيرات الجاذبية المفسرة للتدفقات التجارية بين الدول وذلك حسب وجهة وطبيعة الدراسة، إلا أنها اشتركت في إدراج متغيرات أساسية اعتمادا على نموذج الجاذبية التقليدي لتنبرجر والمتمثلة في متغير الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين المصدرة والمستوردة، والمسافة بينهما. حيث يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أحد أهم محددات التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين، حيث تعتمد صادرات دولة ما بشكل كبير على مستوى دخل الدولة وشركائها التجاريين باعتبار أن ارتفاع مستوى دخل الدولة يشير إلى الطلب على السلع الأولية والاستهلاكية، حيث تلجأ إلى الاستيراد من الأسواق العالمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي ودفع حركة الإنتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة.

ثانيا: القوة التفسيرية العالية لنموذج الجاذبية:

نموذج الجاذبية يتميز بقوة تفسيرية عالية وعلى وجه خاص وقت توفر البيانات اللازمة لتقديره، كما تستطيع المعادلات اللوغاريتمية الخطية أن تفسر التدفق من نقطة مصدر (i) إلى نقطة وصول (j) بعوامل اقتصادية تخص هاتين النقطتين، وعوامل اقتصادية أخرى تحفز أو تعوق الحركة من المصدر إلى المستورد، وما يميز نموذج الجاذبية هو أنه لا يستند في تفسيره للمبادلات التجارية بين الدول إلى فروض يجري استنباطها نظريا، بل إلى نوع من التقريب البديهي، وهو ما أوضحه سانسو وغوايران وسانج (Sanso, Guairan and Sang)، كما أن الدراسات التي اعتمدت أسلوب نموذج الجاذبية لتفسير التجارة البينية حقق معظمها نجاحا، وهو أمر نادر حدوثه في الدراسات الاقتصادية ويرجع ديردورف Deardorff نجاح معادلة الجاذبية إلى أنها تستطيع تفسير قضايا عملية وواقعية مثل التجارة بين الدول الصناعية والتجارة داخل القطاعات ، عكس الأساليب القياسية الأخرى التي تقييم أداء التجارة، من بينها نماذج التوازن العام الحسابية les modèles calculable d'équilibre général والتي تقديرها يجري بالنسبة إلى القطاعات السلعية فقط، وليس على أساس الدولة أو الإقليم وتكاليف المعاملات التي يستعصى تقديرها على رغم أهميتها، فضلا عن ذلك فان معظم هذه النماذج يجرى عادة تقديرها من واقع مشاهدات طغى عليها الطابع التخميني.[1]

ثالثا: القدرة على التنبؤ ومقارنة التجارة:

بفضل بساطته وقدرته التنبؤية، يستخدم النموذج بشكل واسع في التنبؤ بأنماط التجارة المستقبلية أو في تحديد تأثير العوامل المختلفة مثل الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية. كما يستخدم هذا النموذج في دراسات لمقارنة التجارة داخل الدول وفي ما بينها.

رابعا: التكيف مع متغيرات متعددة:

من بين مميزات نموذج الجاذبية أنه يمكن إدراج عوامل إضافية في النموذج لقياس المتغيرات وتحليل النتائج، مثل التكاليف التجارية، الحواجز الجمركية، تحرير التجارة، والعوامل الثقافية أو اللغوية، وغيرها من المتغيرات المؤثرة في التجارة الدولية، بما فيها التغيرات الحادثة كالتغيرات السياسية التي تطرأ على الأقطار

[1] محمد محمود الامام وآخرون، منطقة التجارة الحرة التحديات وضروريات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 214.

والأقاليم. وهو ما تعجز عن تفسيره النظريات التقليدية للتجارة الدولية التي تعتمد على تفاوت عناصر الإنتاج.

خامسا: تحليل العلاقات بين الدول:

يساعد النموذج على فهم العلاقات التجارية بين البلدان بناءً على القوة الاقتصادية والمسافة بينها، مع الأخذ بالحسبان تفاعلات العلاقات الدولية والتي قد يسودها النمط التعاوني بين الدول أو نمط الصراعات، ويُستخدم بكثرة هذا النموذج في الدراسات الأكاديمية والسياسات الحكومية لتحليل التجارة والسياسات التجارية.[1]

سادسا: مرونة الاستخدام:

تكمن ميزة نموذج الجاذبية في بساطته وقدرته على توضيح التفاعلات الاقتصادية بين الكيانات المختلفة. ويتسم بالمرونة حيث أن المسافة بين الدول يمكن أن تشمل مجموعة من المتغيرات كالاختلافات الثقافية و السياسية. كما يمكن تطبيق النموذج أيضًا في مجالات أخرى غير التجارة الدولية، مثل الهجرة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، ومختلف العلاقات الاجتماعية.[2]

4.1 المطلب الرابع: استخدامات ومشاكل تطبيق نموذج الجاذبية

نموذج الجاذبية هو واحد من النماذج الأساسية المستخدمة بكثرة في تحليل التجارة الدولية ، ثم ازداد تطبيقه في ميادين عديدة كتدفقات الهجرة والسياحة، إلا أن العديد من الاقتصاديين القياسيين واجهوا صعوبات و مشاكل عديدة عند تطبيق نموذج الجاذبية في مختلف الدراسات التجريبية الاقتصادية الكمية. وسنتطرق لأهم استخداماته و المشاكل التي تواجه هذا النموذج.

1.4.1 الفرع الأول: استخدامات نموذج الجاذبية

أولا: قياس أثر التكامل الاقتصادي:

[1] Márquez–Ramos, Laura and Inmaculada Martínez–Zarzoso, Op cit, p 4.
[2] Ozam Saray. M & Kadir Karagöz, **Determinants of Tourist Inflows in Turkey: Evidence from Panal Gravity Model**, ZKU Journal of Sciences, vol 6, No 11, 2010, P 38.

نموذج الجاذبية يُستْخدم لقياس أثر التكامل الاقتصادي والاتفاقيات والمعاهدات التجارية والانضمام إلى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، على اتجاهات التجارة الخارجية لتلك الدول، كما يعد نموذج الجاذبية من أنجح أساليب قياس تدفقات التجارة أو الاستثمار داخل إقليم ما أو بين الأقاليم عند تحرير التجارة البينية، وكذلك عند تحرير تدفق الاستثمارات بين الأقاليم.[1] وتم توظيف نموذج الجاذبية في العديد من الدراسات الاقتصادية المتعلقة بصادرات السلع والمنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم والحدود الوطنية، وفي مختلف الظروف، كما ثبت مُوَاءمته بالنسبة إلى تفسير عدة أنواع من التدفقات كالهجرة والتنقل والسياحة والنقل البحري للسلع وتدفقات التجارة الثنائية والمشاريع المشتركة بين اتحادات العملة والتكتلات الإقليمية.

ثانيا: قياس الإقليمية بين خلق التجارة أو تحويل التجارة:

يعتبر نموذج الجاذبية من أفضل النماذج الاقتصادية التي تستخدم لتقييم أثر الاتفاقيات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات. وفي هذا الصدد يتم الاعتماد على نموذج الجاذبية لفك الارتباط بين تأثير قوة خلق التجارة وتحويل التجارة ولتقدير وقياس آثار صافي خلق التجارة للتدفقات التجارية بين الدول.[2] ويتم استخدام معادلة نموذج الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية على اعتبار أن الدولتين j و i قد وقعتا إتفاقية إقليمية، ويشار إلى هذا بمتغير وهمي يأخذ القيمة (0) إذا كان الدولتين في الإتفاقية والقيمة (1) إذا كان الدولتين خارج نطاق الإتفاقية، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير موجبة فإن هناك خلقاً للتجارة نتيجة الإقليمية، بينما لو كانت الإشارة المقدرة للمتغير سالبة فإن هناك تحويل للتجارة.[3]

ثالثا: قياس أثر الحدود:

---

[1] نرفين أحمد ماهر عز، **دراسة تحليلية للاستثمارات العربية البينية في إطار نموذج الجاذبية**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 3، 2018، ص 201.

[2] محيريق فوزي وآخرون، **«الإقليمية الجديدة» بين «خلق التجارة» و«تحويل التنمية» دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2015م**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص 206.

[3] بودية فاطمة، **قياس محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية –دراسة حالة الجزائر وتونس–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2018، ص 238.

استخدمت نماذج الجاذبية في العديد من الأبحاث والدراسات التي غطت جميع المجالات الاقتصادية، فقد ركز الباحثون عند تطبيقها على السياسات التجارية الخارجية خاصة أن هذه النماذج تتيح تقييم الآثار لمختلف السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتدابير الجديدة التي ترغب الدول في اتخاذها فيما وراء الحدود.[1] لاسيما وأن التجارة الثنائية بين الدول أو المقاطعات الإقليمية التي تشترك في الحدود تكون أكبر نتيجة انخفاض تكاليف النقل والعكس صحيح. ولقياس ذلك يستخدم عادة نموذج الجاذبية من خلال إدراجه كمتغير وهمي. ومن بين الدراسات التي كان لها إسهامات كبيرة في هذا المجال دراسة جون ماكالوم John McCallum 1995 والتي قام من خلالها باستخدام نموذج الجاذبية بغرض قياس أثر الحدود على حجم التبادل التجاري بين بعض المقاطعات الكندية (الحدود المحلية) وحجم التبادل التجاري بين بعض المقاطعات الكندية والأمريكية (الحدود الدولية) والتي هي من نفس الحجم الإقتصادي وتفصلها نفس المسافة الجغرافية، وقد تم التوصل إلى أن حجم التبادل التجاري في حالة الحدود المحلية يفوق التبادل التجاري في الحالة الثانية.[2]

رابعا: تقدير التجارة المحتملة مستقبلا:

يُفسر نموذج الجاذبية التجارة الثنائية بين مجموعة من الدول من خلال معادلة تُستخدم في عملية الـــمحاكاة لتحديد التجارة البينية المحتملة بين بلدين، هذا ما يتيح حساب الإمكانات التجارية بينهما، والتي تُعرف بأنها الفرق بين حجم المبادلات التجارية الفعلية أو الملاحظة وحجم المبادلات التجارية المستنتجة من خلال عملية المحاكاة باستخدام النموذج المقدّر للجاذبية. وفي هذا الاطار جاءت دراسة للباحثة وفاء سعد ابراهيم والتي تم فيها استخدام نموذج الجاذبية للتنبؤ من أجل تحليل حجم التجارة لدول تجمع جنوب شرق أمريكا اللاتينية المعروفة بإسم تكتل الميركسور MERCOSUR، وتوصلت الدراسة إلى وجود نمو ملحوظ لحجم التجارة لدول الميركسور، بالإضافة إلى النمو المتوقع لحجم التجارة لفترة التنبؤ

[1] صندوق النقد العربي، **قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية**، دراسات إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 18.

[2] John McCallum, **National Borders Matter: Canada-U.S. Regional Trade Patterns**, The American Economic Review, Vol 85, No 3, 1995, p 616.

المستقبلية، وهو ما يوضح أهمية ومستقبل تكتل الميركسور في ظل الانتشار الواسع التكتلات الاقتصادية العالمية.[1]

واستخلاصا لـــما سبق فإنه يتم إجراء مختلف الاختبارات التقديرية القياسية باستخدام نموذج الجاذبية للتنبؤ لكي يتم وضع تصور لحجم التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي. وتشكل نتائج التنبؤ التي يتم الحصول عليها مرشداً لصناع السياسة عند قيامهم باتخاذ قرارات معينة في المستقبل.

كما أن الإشارات المتوقعة للمتغيرات المستقلة لأغلب نتائج الدراسات السابقة فيما يخص التجارة البينية وقياسها بنموذج الجاذبية وجدت علاقة طردية موجبة بين حجـــــم التجارة (الصادرات) وحاصل ضرب الدخل المحلي الإجمالي (متغير الجاذبية)، أي كلما زادت قيمة هذا المتغير يتوقع أن يرتفع حجم التجارة بين الدول المتكتلة اقتصاديا، وبمعنى أخر تساهم الدول الأكبر حجماً بشكل أكبر في التجارة من الدول الأصغر. كما يتوقع أن متغير حاصل ضرب الدخل الفردي أن يظهر علاقة طردية مع حجم الصادرات بين الدول المتكتلة اقتصاديا، فكلما كانت الدول الأعضاء أكثر غنا، زادت التجارة البينية فيها. أما عدد السكان للدول المصدرة i والدول المستوردة j فيعكسان الحجم مثل الدخل المحلي الإجمالي، ويتوقع لمعامل كل منهما الإشارة الموجبة. فكلما زاد عدد السكان في الدولة المصدرة زادت قدرتها على الإنتاج وبالتالي زيادة التصدير (بافتراض أن الإنتاج دالة في العمل ورأس المال)، وعندما يزيد عدد السكان في الدول المستوردة j فمن المتوقع أن يزيد طلب هذه الدول على الواردات.[2] وبالتالي يمكن القول أن في نموذج الجاذبية يقوم بتحديد حجم التجارة، ويتم تحديد متغير حجم الاقتصاد عموماً بحجم قيمة الناتج المحلي الإجمالي وحجم السوق يتم تحديده حسب عدد السكان.

2.4.1 الفرع الثاني: مشاكل تطبيق نموذج الجاذبية

لقد برزت مجموعة من المشكلات المرتبطة بتطبيق نموذج الجاذبية، والتي لا تقلل من أهمية النموذج والقدرة التفسيرية التي يتمتع بها، بل تجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة فقط، ومن هذه المشكلات:

[1] وفاء سعد إبراهيم، **مستقبل الميركسور فيما بين التكتلات الاقتصادية العالمية (نموذج التنبؤ)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 3، 2020، ص 145.

[2] عبد الله تركستاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

أولا: قيمة الصفر ملاحظة للتدفق التجاري:

غالباً ما يواجه تقدير نموذج الجاذبية في مجال التجارة مشكلة عدم وجود نشاط تصدير أو استيراد في بعض السنوات بين بعض الدول، فمن الطبيعي أن العديد من البلدان لا تتبادل التجارة مع بعضها البعض. وبيانات تدفق التجارة بين البلدان عادة ما تحتوي على كمية قليلة جداً من الملاحظات وبالتالي تأخذ تلك المشاهدات قيمة الصفر، وهو وضع يتسبب في وجود بعض الانحيازات والمشكلات في هذه الإجراءات التقديرية، حيث يُعتبر فقدان المعلومات قضية هامة، ناتجة عن عدم كفاءة تقنيات التقدير، مما قد يؤدي إلى تقدير متحيز نتيجة حذف البيانات، والتقدير في هذه الحالة يعطي نتائج غير منطقية تماماً ولا يتبع التوزيع الطبيعي، لأنه يتم التعامل مع الصفر كقيمة عند حساب معاملات الانحدار والمتوسطات، وبالتالي فإن التحويل اللوغاريتمي في هذه الحالة غير مناسب لأن لوغاريتم الصفر غير معرف. لذا، تم اقتراح أساليب القص والتعتيم في الأدبيات لمعالجة مشكلات التدفقات الصفرية في مجموعات البيانات التجارية.[1]

لحل مشكلة تدفقات التجارة ذات القيمة الصفرية، تم تطوير أساليب مختلفة في أدبيات العلم التجريبي. وأكثر النهج شيوعًا هو إضافة قيمة صغيرة إيجابية إلى جميع الملاحظات أو التخلص من الملاحظة ذات القيمة الصفرية عن طريق حذفها. وللتغلب على هذه المشكلة هناك عدة حلول حيث يتم إما التخلص من هذه الملاحظات، أو إضافة عامل ثابت موجب صغير إلى التجارة في جميع المشاهدات قبل أخذ اللوغاريتم (عادة تضاف القيمة 1 فيصبح المتغير التابع $Tij+1$)، كم أنه من أجل حل هذا المشكل يتم اللجوء إلى تقدير النموذج في هذه الحالة بأسلوب بانل توبيت Tobit Panel، والذي يعتبر من بين الطرق للتغلب على مشكلة وجود بيانات صفرية للتدفقات التجارية كما يتميز بالبساطة في تطبيقه، حيث يتم تقدير المعلمات بصورة منفصلة لتحديد ما إذا كانت المشاهدة صفرية وعليه تحديد المعاملات الشرطية في المشاهدة التي لا تساوي الصفر.[2]

ثانيا: مشاكل قياس الـــمسافة:

[1] Saleh Shahriar, Lu Qian, Sokvibol Kea, Nazir Muhammad Abdullahi, **The gravity model of trade: A theoretical perspective**, Review of Innovation and Competitiveness: A Journal of Economic and Social Research, vol 5, no 1, 2019, p. 31.
[2] Saleh Shahriar, Lu Qian, Sokvibol Kea, Nazir Muhammad Abdullahi, Op cit, p 32.

من أهم الإسهامات التي جاء بها نموذج الجاذبية في مجال التجارة الدولية هو إدراجه لتكاليف النقل كمتغير هام لتفسير حجم التبادل التجاري بين الدول. ويتم اللجوء إلى المسافة كبديل عن تكلفة النقل، خاصة عندما لا تتوفر معلومات عن تكاليف النقل، ويعتبر هذا بديل غير كافي لتكاليف النقل لثبات المسافة بين الدول مما لا يسمح ذلك بقياس التغيرات في تكاليف السفر على مر الزمن. كما تجدر الإشارة هنا أن هناك عدد قليل من الدراسات التي استخدمت بيانات فعلية في هذا مجال منها دراسة ليما Lima و فينابلز Venables (2001)، ودراسة لـــ كومبس Combes ولافوركاد Lafourcade (2005).[1]

ثالثا: مشكل تعدد العلاقات الخطية:

من ضمن فروض نموذج الانحدار المتعدد أنه لا توجد أي علاقة خطية بين المتغيرات من التفسيرية في النموذج خصوصاً تلك التي تتضمن بيانات سلاسل زمنية، وعلى الرغم من وجود عدد الدراسات السابقة لاختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يلقى قبولاً واسعاً، وواحداً من تلك الاختبارات للعلاقات الخطية.[2]

رابعا: مشكلة التقدير غير الـــمتسق في وجود الاختلاف في التباين:

هي مشكلة شائعة في النماذج الاقتصادية والإحصائية، بما في ذلك نموذج الجاذبية المستخدم في تحليل التجارة الدولية. هذا الاختلاف في التباين يشير إلى حالة تكون فيها تباينات الأخطاء (residuals) في النموذج غير ثابتة عبر الملاحظات، كما أن هذه المشكلة تؤدي إلى تقديرات غير متسقة للمعلمات (coefficients) في النماذج الاقتصادية، مما يؤثر على دقة النتائج والاستنتاجات. وفي النماذج الخطية مثل نموذج الجاذبية، يُفترض أن تكون الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت (homoscedasticity) لكن عندما يكون هناك اختلاف في التباين بين ملاحظات مختلفة (بسبب حجم الدول أو مستويات الدخل، على سبيل المثال)، تظهر مشكلة التباين المتغير.[3]

---

[1] Bergeijk, PAG van & Steven Brakman, **The Gravity Model in International Trade: Advances and Applications**, Cambridge University Press, First Edition, 2010, P 14.

[2] وفاء سعد إبراهيم، , **التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا "نموذج الجاذبية"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 2، 2019، ص 66.

[3] محمد توفيق البلقيني وآخرون، **التقدير المتين للتباين التقاربي في نموذج الانحدار البواسوني لبيانات سلاسل زمنية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 47، العدد 3، ص 9.

ولمعالجة مشكلة التباين غير الثابت، يمكن تحويل المتغيرات في النموذج لتقليل تأثير التباين غير المتسق. على سبيل المثال، يمكن تحويل المتغيرات الاقتصادية الكبيرة إلى اللوغاريتمات لجعل العلاقات أكثر خطية وتقليل التباين بين الدول الكبيرة والصغيرة.

خامسا: صعوبة جمع البيانات المستخدمة في النموذج:

سواء باستخدام بيانات مقطعية أو بيانات سلاسل زمنية مقطعية، فهناك يشترط العدد المرتبط ببيانات المتغيرات، وعندما يزيد هذا العدد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد صعوبة في جمع هذه البيانات عبر فترة زمنية طويلة، وهذا كان يشكل قيداً لاستخدام النموذج في الماضي، حيث اقتصر استخدامه على الدول المتقدمة فقط. والبيانات الدولية المتاحة للدول النامية محدودة للغاية، لذلك يجب السعي من خلال المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بما لها من قوة وسيطرة لإجبار الدول والتكتلات الإقليمية على نشر بياناتها دوليا.[1]

سادسا: صعوبة قياس العوامل غير الاقتصادية:

بعض العوامل مثل الثقة بين الدول، المخاطر السياسية، والتعقيدات الإدارية قد يكون من الصعب قياسها وإدخالها في النموذج بشكل صحيح. رغم أن نموذج الجاذبية مفيد في تحليل وقياس التجارة الدولية وتوقع حجم التجارة بين الدول، إلا أنه يتطلب تحسينات لمعالجة القيود المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، والظروف المتغيرة على المستوى العالمي.

على الرغم من الاستخدام الواسع والتقدير الذي لقيه هذا النموذج إلى حد ما، إلا أن استخدامه لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية المختلفة واجه العديد من المشاكل والصعوبات، كما كان إدخاله كأداة في اتخاذ القرار والسياسة الإعادة التوازن الاقتصادي غير مرتكز على أي تفسير مقنع أو أساسي نظري مقبول بسبب نقص الإطار النظري للنموذج. وقد بقي هذا الوضع إلى أن جاءت في وقت لاحق

[1] منال عفان، **رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 2، 2023، ص 35-36.

الدراسات التي عملت على تطوير وإيجاد الإطار النظري لهذا النموذج وركزت على اشتقاقه رياضياً، استعمالا ولتصبح نتائجه أكثر واقعية.

2. المبحث الثاني: طرق تقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات البانل Panel Data

بعد أن تم في المبحث السابق التطرق للإطار النظري لنـــموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية، يتم في هذا المبحث استعراض الطرق والتقنيات المستخدمة في تقدير نموذج الجاذبية وهذا باستخدام بيانات البانل Panel Data نظرا لما اكتسبته نماذج البانل في الآونة الأخيرة من اهتمام كبير خصوصا في الدراسات الاقتصادية، فمعظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة البينية استخدمت تحليل بيانات بانل كنهج أساس في التحليل، فهو يتيح لنا تحليل نموذج الجاذبية المتعلق بعينة من الدول المتكاملة اقتصاديا، وعلى هذا الأساس سوف نعمد إلى التطرق إلى مفهوم وتقسيمات بيانات البانل، وبصفة موجزة لمختلف نماذج بيانات بانل، حيث نتعرف على بعض تقنيات التقدير مع تحديد أسلوب المفاضلة بينها على اعتبار أننا سنعتمد عليها في دراستنا القياسية لنموذج الجاذبية المقترح.

1.2 المطلب الأول: مفهوم وتقسيمات بيانات البانل Panel Data

سنتناول في هذا العنصر مفهوم بيانات البانل وتقسيماتها:

1.1.2 الفرع الأول: مفهوم بيانات البانل Panel Data

يقصد ببيانات بانل Panel Data مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد (Individuals) في عدة فترات زمنية، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، أي أنها تشير إلى مزيج من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية. على سبيل المثال، إذا قمنا بتجميع المشاهدات على عينة من الأفراد، الأسر، البلدان، الشركات، البنوك، الجامعات، المناطق،... إلخ، على مدى عدة فترات زمنية.[1]

[1] Sharif Hossain, **Econometric Analysis: An Applied Approach to Business and Economics**, Cambridge Scholars Publishing, United Kingdom, 2024, p 636.

وبيانات بانل هي عبارة يستخدمها الاقتصاديون لوصف هياكل البيانات التي تشمل مشاهدات أحيانًا، ونحتاج إلى التعامل مع هذا النوع من البيانات للتحليل القياسي للعلاقات الاقتصادية في الدراسات المتقدمة. وتشير بيانات البانل إلى تلك المعلومات المستقاة انطلاقا من الأفراد أو الوحدات في فترة زمنية متعددة بهدف اختبار التغير الفردي أو الجماعي.[1]

وفقا ل Yaffee (2003)، يمنح تحليل بيانات البانل تحليل الانحدار مع كل من البعد المكاني والزماني. حيث أن البعد المكاني يتعلق بمجموعة من وحدات المقطع العرضي للرصد بمختلف أنواع المواضيع المراد دراستها. أما البعد الزمني فهو يتعلق بالملاحظات الدورية لمجموعة من المتغيرات التي تميز وحدات المقطع العرضي هذه على مدى فترة زمنية معينة محددة.[2]

وعموما من الشائع حاليا أن يكون لبيانات البانل اتجاهين بحيث (N) هو عدد المجموعات و (T) هو عدد الفترات الزمنية، كما يمكن أن تمثل هذه المجموعات شركات، صناعات، مناطق أو دول، كما أطلق Quah (1990) على بعض بيانات البانل مصطلح حقول البيانات (Data Fields) وهذا من أجل تمييزها على بيانات البانل ذات الفترة القصير.[3]

تجدر الإشارة إلى أنه هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات فهي تمثل اندماج بين بيانات المقطع العرضي وبيانات السلاسل الزمنية، كما تسمى أيضا بالبيانات الطولية (Longitudinal Data) عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، بحيث أن وصف بيانات البانل جاء من عملية مسح (Surveys) بعد استطلاع لسلوك الأفراد على مر الزمن، فعبارة البانل تعني مجموعة من الأفراد التي شملتهم عملية المسح مرارا وتكرار خلال فترة زمنية.[4]

[1] Steven E.FINKEL , **Casual analysis with panel data** , sage publications , international educational professional publisher, London, 1995, p1.
[2] Yaffee Robert. **A primer for panel data analysis**, Social Sciences Statistics and Mapping, New York University, USA, 2003, P1.
[3] Pesaran M H, Ron Smith., **Estimationg long-run relationships from dynamic heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, Elsevier, vol 68, 1995, P79.
[4] Edward W, Frees; Richard, A.Derrig & Glenn Meyers, **Longitudinal and Panel Data –Predictive Modeling Applications in Actual Science-**, 1st edition, Cambridge University Press, 2014, p 03.

واستنادا إلى ما سبق ونظرا لتعدد تسميات بيانات بانل، مع وجود اختلافات دقيقة، فإن كل هذه الأسماء تشير بشكل أساسي إلى حركة وحدات المقطع العرضي بمرور الوقت. ومن أجل تضمين واحد أو أكثر لهذه المصطلحات فإننا سنعتمد من خلال دراستنا هذه على تسمية "بيانات بانل" بالمعنى العام.

2.1.2 الفرع الثاني: تقسيمات بيانات البانل Panel Data

أولا: بيانات بانل حسب التوازن:

تقسيمات بيانات بانل تتكون من عدة معرفات، بدءا من الإشارة إلى (i) معرف المقطع العرضي و(t) معرف الوقت كما أنه من المفترض أن يوجد حد أقصى لعدد (n) من الوحدات المقطعية أو الملاحظات والحد الأقصى للفترات الزمنية (T)، لذلك لدينا الأنواع التالية من بيانات البانل:[1]

أ- بيانات متوازنة: إذا كان لكل وحدة مقطع عرضي نفس عدد ملاحظات السلاسل الزمنية فإن بيانات البائل تسمى بيانات متوازنة. والعدد الإجمالي للمشاهدات في بيانات متوازنة هو $N= n \times T$.

ب- بيانات غير متوازنة: إذا كانت بعض وحدات المقطع العرضي تحتوي على ملاحظات مفقودة في السلاسل الزمنية، مما يعني أنه بالنسبة للفرد (i)، تتوفر ملاحظات الفترة الزمنية من $i=1,\ldots..,n$، في حين تتوفر بعض الملاحظات للفرد (j)، أي $t_i \neq t_j$، لهذا تسمى بيانات غير متوازنة نظرا لأن إجمالي عدد المشاهدات في بيانات غير متوازنة.

ثانيا: بيانات بانل قصيرة أو طويلة:

من تقسيمات بيانات بانل هو التمييز بين البيانات الجزئية والكلية حسب عدد المقاطع العرضية مقارنة بعدد الفترات الزمنية لذلك لدينا نوعان:[2]

أ- بيانات قصيرة (micro panels): إذا كان عدد المقاطع العرضية أو الوحدات الفردية n أكبر من عدد الفترات الزمنية T، فلدينا بيانات بانل قصيرة أو صغيرة، أي جزء قصير إذا كانت $n > T$.

[1] Sharif Hossain, Op cit, p 651.
[2] Bruce E. Hansen, **ECONOMETRICS**, University of Wisconsin, United States, 2019, p 602

ب- بيانات طويلة (macro panels): إذا كان عدد الفترات الزمنية T أكبر من عدد المقاطع العرضية، ثم لدينا بيانات بانل طويلة أو ماكرو، أي بيانات بانل طويلة إذا كانت $T > n$.

2.2 المطلب الثاني: أهمية استخدام بيانات البانل Panel Data

يتسم استخدام بيانات بانل في التحليل بالعديد من المزايا أهمها:

- اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية سواء كانت مجموعة من الدول، أو مجموعة من الأسر أو السلع ... الخ. المرصودة في فترة زمنية معنية أي دمج البيانات المقطعية والبيانات الزمنية مَعًا؛[1]

- يمنح التحليل ببيانات بانل استنتاجات أفضل نتيجة وجود ملاحظات أوسع وزيادة في درجات الحرية هذا ما يؤدي إلى إمكانية نمذجة علاقات أكثر تعقيدا باستخدام هذا النوع من التحليل؛[2]

- يمكن استعمال بيانات بانل من زيادة الكفاءة الإحصائية تزيد من عدد الملاحظات، مما يحسن دقة التقديرات وقوة الاختبارات الإحصائية؛

- اكتشاف التأثيرات السببية من خلال تسهيل تحديد العلاقات السببية عن طريق متابعة نفس الكيانات على مدى فترات متعددة؛

- دراسة تأثيرات الفئات كون أنها تسمح بتحليل التأثيرات الخاصة بفئات معينة أو مجموعات من الكيانات خلال فترة معينة؛[3]

- نماذج بيانات البانل تسمح لنا ببناء واختبار نماذج سلوكية أكثر تعقيدا من بيانات المقطع العرضي المحض أو السلاسل الزمنية؛

---

[1] عابد العبدلي ، محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، مجلد 16، العدد 1، 2010، ص 12.

[2] Larry Dwyer ,Alison Gill, neelu Seetaram, **Handbook of research methods in tourism, quantitative approaches**, Edward Elgar Publishing, United Kingdom, 2012, p 127.

[3] Andreß, Hans-Jürgen, Katrin Golsch, and Alexander Schmidt, **Applied panel data analysis for economic and social surveys**, Springer Science & Business Media, 2013, p 3.

– يمكن التقليل من التحيز الناتج عندما يتم تجميع الأفراد في مجاميع واسعة عن طريق استخدام بيانات البانل من خلال إتاحة البيانات لعدة وحدات،[1] أي المساهمة في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، وهي التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates) في الانحدارات المفردة بحيث تأخذ بعين الاعتبار الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم كتأثير الخصائص الإجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الإقتصادي، أي أن بيانات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛[2]

– ضبط عدم التجانس الفردي، حيث تشير بيانات السلاسل المقطعية إلى أن الأفراد أو الشركات أو الدول أو البلدان غير متجانسة ولا تتحكم درا سات السلاسل الزمنية ولا المقاطع العرضية في هذا التباين بل إنها تخاطر بالحصول على نتائج متحيزة. وعلى هذا الأساس يمكن دراسة الظواهر مثل اقتصاديات الحجم والتغير التكنولوجي بشكل أفضل من خلال هذه النماذج بدلا بيانات المقطع العرضي أو السلاسل الزمنية لوحدها؛[3]

– كما تكمن أهمية نموذج بيانات بانل في اهتمامه بالتغيرات داخل الوحدات، أي التغيرات لكل وحدة (مثل الأفراد، الدولة، الإقليم،... إلخ) عبر الزمن. حيث تستخدم الدراسات العرضية التغير بين الوحدات وتركز على تفسير التباينات بين الوحدات، وتعتبر النتائج التي تم الحصول عليها من دراسة التغيرات داخل الوحدات أكثر ملاءمة ومعنوية لاتخاذ القرارات، حيث تعتبر بيانات بانل أداة قوية في تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن هذه المزايا تجعل من بيانات البانل أداة قوية للتحليلات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية.

3.2 المطلب الثالث: نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

[1] Damodar N. Gujarati, **Basic of econometrics**, The McGraw-Hill Companies, USA, 2004, p 636.

[2] Greene William.H, **Econometric Analysis**, 5th edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2003, P 272.

[3] Pesaran M. Hashem, **Time series and panel data econometrics**, Oxford University Press, 2015, p 812

إن استخدام بيانات بانل يسمح بالتمييز بين ثلاثة نماذج رئيسية، فهناك نماذج معاملات ثابتة ونماذج تأثيرات ثابتة ونماذج تأثيرات عشوائية.

1.3.2 الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

في هذا النموذج، تكون جميع المعاملات ثابتة (معاملات التقاطع والانحدار) عبر الزمن والأفراد، في حالة عدم وجود دولة مهمة أو تأثيرات زمنية مهمة أو بعبارة أخرى ننكر عدم التجانس أو الفردية التي قد تكون موجودة بين الأفراد، يمكننا تجميع جميع البيانات، وبالتالي فإن نموذج انحدار المربعات الصغرى العادي (OLS) يوفر تقديرا مستقرا وفعالا للمعامل،[1] أي يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات بانل بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

i : مؤشر يعبر عن الوحدات المفردة $i = 1.2.....N$.

t : مؤشر يعبر عن الزمن $t = 1.2.....T$.

Y_{it} : متجه عمودي ذو البعد $(NT \times 1)$ ويمثل قيم المتغير التابع الخاص بالفرد i في الفترة الزمنية t.

$X_{j(it)}$: تمثل قيم المتغير المستقل j للفرد i في الفترة الزمنية t.

B_j : متجه معاملات الانحدار، وهو متجه عمودي ذو البعد $(k \times 1)$ للمعلمات المراد تقديرها.

β_{0i} : الحد الثابت للفرد i.

ε_{it} : متجه الخطأ العشوائي ذو البعد $(NT \times 1)$ للفرد i في الفترة الزمنية t.

ونشير هنا بالنسبة للحد الثابت β_{0i} الذي يمثل الأثر الفردي ويكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i. إذا كانت β_{0i} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل

[1] Damodar N. Gujarati, , Op cit, p 641.

كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل $Y = XB + \varepsilon$ ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وفي هذه الحالة تعطي طريقة المربعات الصغرى العادية مقدرات متسقة وكفؤة لـــ B_0, B_j. أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية، فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسين هما نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعتبر β_{0i} مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل فرد i. ونموذج التأثيرات العشوائية الذي يعتبر β_{0i} ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.[1]

2.3.2 الفرع الثاني: نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)

في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية مثل الدول أو الزمنية مثل السنوات، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل وحدة مقطعية أو حسب كل فترة زمنية، وذلك من أجل احتواء العوامل أو الآثار غير الملحوظة سواء أكانت ذات بعد مقطعي أو بعد زمني والتي هي في الواقع متغيرات غير ملحوظة.

ولتقدير نموذج الآثار الثابتة يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية least Squares Dummy Variables والتي يرمز لها بالرمز LSDV ، وذلك لتجنب حالة التعددية الخطية التامة.[2] ويكون في هذه الحالة عدد المتغيرات الصورية التي تستخدم لتقدير هذه القواطع أو الثوابت هو العدد $(N-1)$ لتمثيل الأفراد و $(T-1)$ لتمثيل الزمن. ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض مفاده أن هذه الآثار الخاصة بالأفراد، أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات المفسرة أو على الأقل بإحداها أي $\text{cov}(X_{it}, B_0 and\ \gamma_t) \neq 0$،[3] ويكون النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{n} a_d D_d + \sum_{j=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

---

[1] يحي زكريا الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص 270.

[2] Greene William.H, Op cit, P 287.

[3] عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، مجلد 16، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2010، ص 19.

$\sum_{d=2}^{n} \alpha_d D_d$: يمثل هذا المقدار التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_{0i}.

D_i: متغير صوري للفرد i يأخذ القيمة 1 إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت للفردة المقصودة i، والقيمة 0 إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لفرد آخر.

α_i: معامل انحدار المتغير الصوري للفرد i.

مع الإشارة أن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية، لذلك تعتبر المعلمة مجهولة ويراد تقديرها.[1]

3.3.2 الفرع الثالث: نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)

عكس نموذج الآثار الثابتة، يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، كما يقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط معدوم وتباين ثابت، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج. وبالمقارنة فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً،[2] في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي. وتقوم فكرة نموذج الآثار العشوائية على معاملة الحد الثابت β_{0i} في النموذج كمتغير عشوائي بمعنى:

$$\beta_{0i} = \mu + \nu_i$$

حيث أن:

ν_i: حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للفرد i.

μ: المتغير العشوائي.

وبتعويض الحد الثابت في النموذج التجميعي، نتحصل على العلاقة التالية:

[1] Trognon Alain, **l'econometerie des panels in revue d'economie politique**, Vol 113, no 6, 2003, p 130.
[2] Jérôme Hericourt, Julien Reynaud, **TD d'Econométrie**, éditions: Dumond, Paris, septembre 2007, p 169.

$$Y_{it} = \mu + \ \nu_i + \sum_{j=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

من خلال هذه المعادلة يظهر لنا أن النموذج التجميعي يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما ν_i و ε_{it}، و يطلق على نموذج الآثار العشوائية بنموذج مكونات الخطأ Error Components Mod. ولتقدير معلمات نموذج الآثار العشوائية عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة والتي تعرف بـــ Least Squares Generalized والتي يرمز لها بـــ GLS. ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي هو عدم إرتباط الآثار العشوائية مع المتغيرات المفسرة في النموذج أي $\text{cov}(X_{it}, B_0 and\ \gamma_t) = 0$.[1]

4.2 المطلب الرابع: المفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

من اجل تحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة يتم تطبيق إختبارات المفاضلة والمتمثلة فيما يلي:

1.4.2 الفرع الأول: الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية

يتم إختبار وجود الآثار الثابتة عف طريق إختبار فيشر (F test)، بينما يتم إختبار إمكانية وجود الآثار العشوائية عن طريق إختبار لاجرانج (Lagrange multiplier test)، المقترح من طرف Breusch and Pagan (1980)، بحيث إذا تم رفض الفرضية المعدومة H_0 في كلا الاختبارين فإن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو النموذج الملائم كما يلي:[2]

أولا: إختبار فيشر (F test): يتم إجراءه في المعادلة التالية:

$$Y_{it} = B\, X_{it} + (\alpha + \mu_i) + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

بحيث ينص إختبار فيشر على إختبار الفرضية المعدومة (افتراض التجانس ثابت مشترك) أي:

$H_0 : \mu_1 = \ldots\ldots = \mu_{n-1} = 0$

[1] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] Park Hun Myoung, **Practical Guides To Panel Data Modeling: Step by Step Analysis Using Stata**, Graduate School of International Relations, International University of Japan, 2011, p 13.

في حين تشير الفرضية البديلة إلى وجود على الأقل معلمة وهمية (dummy parameter) واحدة لا تساوي الصفر، و يرتكز الاختبار على معرفة ما إذا كان هناك تجانس ثابت من عدمه، فإذا تم رفض الفرضية المعدومةّ H_0 إذا كان الاحتمال أقل من 0.05 فإن هناك أثر ثابت وبالتالي نموذج الأثار الثابتة يكون ملائم لتقدير المعادلة رقم (1) أحسن من نموذج الانحدار التجميعي.

ثانيا: إختبار لاجرانج (Breusch and Pagan LM test): يستعمل إختبار لاجرانج لفحص إمكانية وجود الآثار العشوائية بمعنى أن يكون مكونات التباين (للفرد أو الزمن) تساوي الصفر، وتكون فرضية العدم كما يلي:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الـــملائم

H_1: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الـــملائم

يرتكز الاختبار على معرفة ما إذا كان هناك تجانس غير ملحوظ من عدمه، فإذا كان الاحتمال أقل من 0.05 نقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإن نموذج الآثار العشوائية هو الملائم، ويمكن من خلاله التعامل مع عدم التجانس أحسن من نموذج الانحدار التجميعي.

2.4.2 الفرع الثاني: الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

يتم الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة نموذج وبين نموذج الآثار العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار Hausman Test،حيث تكون فرضية العدم بالشكل الآتي: [1]

H_0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الـــملائم

H_1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الـــملائم

[1] زكريا يحيا الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد12، العدد 21، العراق، 2012 ، ص 275.

ينصب الاختبار على ما إذا كان هناك إرتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وتحديداً مقدرات النموذجين في ظل فرضية العدم H_0 بأن مقدرة الآثار العشوائية متسقة وكفأة، مقابل الفرض البديل بأن مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة. ويستخدم الاختبار إحصائية (H) التي لها توزيع (X^2) وبدرجة حرية مقدارها (K).

يكون نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية، حيث إذا كانت القيمة الإحصائية كبيرة فهذا يعني أن الفرق بين المقدرتين معنوي، وعليه يمكن رفض فرض العدم القائل بأن الآثار العشوائية متسقة، والقبول بنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية، فيكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.[1]

3. المبحث الثالث: تطبيق نموذج الجاذبية لقياس وتحليل دور التكامل العربي على الصادرات الجزائرية – العربية خارج الـــمحروقات للفترة (2010-2021)

تم استخدام نموذج الجاذبية فبي العديد من الأبحاث والدراسات التي غطت مختلف المجالات الاقتصادية، فقد ركز الباحثون عند تطبيقها على التجارة الخارجية البينية بما في ذلك الصادرات البينية. ولأغراض قياس محددات التجارة بين الدول داخل إقليم إقتصادي واحد يتم الاستناد عند تقديرات نموذج الجاذبية على الأحجام الاقتصادية وعدد السكان للدول المتبادلة تجاريا إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية والغير الاقتصادية الأخرى بناءا على خصوصية كل مجموعة دول والإقليم الذي تنتمي إليه على غرار السياسات الإقليمية الموحدة والاتفاقات التجارية، بالإضافة إلى اللغة والثقافة المشتركة، والماضي الاستعماري بين الشركاء الإقليميين. وللتعرف على الآثار الاقتصادية للتكامل العربي على حجم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو دول المنطقة العربية سنتطرق في هذا الجزء إلى صياغة نموذج الدراسة وفق منهجيات حديثة تتماشى مع طبيعة الدراسة وفقا لمعطيات وبيانات معتمدة دوليا لاستنباط النتائج واسقاطها اقتصاديا.

1.3 المطلب الأول: نموذج الجاذبية المقترح وعرض متغيرات الدراسة

[1] Hausman Jerry A, **Specification tests in econometrics: Econometrica**, Journal of the econometric society, Vol 46, N°6, 1978, p 1263.

سنقوم في هذا العنصر باستعراض نظرة عامة حول الدراسة التطبيقية لدور التكامل الاقتصادي العربي على الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية أين سنعرض عينة الدراسة ومعادلة نموذج الجاذبية المقترح، ثم تقديم جميع المتغيرات التي تعتبر مهمة في تحديد النموذج المقترح في هذه الدراسة.

1.1.3 الفرع الأول: عينة الدراسة

عموما قبل البداية في تقدير النموذج القياسي فعينة الدراسة تضم دولة الجزائر كدولة مصدرة نحو 17 دولة عربية مستوردة، وقد تم جمع البيانات السنوية لهذه الدول محل الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2021.

رغم أننا ارتأينا دراسة جميع الدول العربية الاثنان والعشرون، والتي تتمتع بعضوية جامعة الدول العربية (LAS)، إلا أنه تم التركيز على دراسة عينة الدول العربية تتكون من 17 دولة من أصل 21 دولة عربية عضوة في جامعة الدول العربية، حيث تم استثناء دولة فلسطين من عينة الدراسة نظرا لغياب بيانات حول الصادرات الجزائرية نحو فلسطين، بالإضافة كذلك لاستثناء كل من دولة اليمن، الصومال، وجزر القمر نظرا لقلة حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحوها والتي تكاد تكون منعدمة على طول مدة الدراسة والتي تمتد ما بين 2010 إلى غاية 2021، حيث تم اعتماد سنة 2010 أي بعد سنة واحدة من دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي كان تاريخ انضمامها رسمياً إلى ذات الاتفاقية في الفاتح من جانفي 2009. كما فضلنا الاعتماد في دراستنا على سنة 2010 كون كل المعطيات الصادرات العربية البينية خارج المحروقات حسب الدول فرادى متوفرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي بداية من سنة 2010 وغير متوفرة قبل تلك الفترة في موقعها الخاص (https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports).

2.1.3 الفرع الثاني: معادلة نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة

رغم اختلاف الدراسات التطبيقية في تحديد متغيرات الجاذبية المفسرة للتدفقات التجارية بين الدول وذلك حسب وجهة وطبيعة الدراسة، إلا أنها اشتركت في إدراج ثلاث متغيرات أساسية اعتمادا على نموذج الجاذبية التقليدي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين المصدرة والمستوردة والمسافة بينهما. ويمكن التعبير عن نموذج الجاذبية في شكله الأساسي النحو على التالي:

$$Trade_{ij} = \beta * \frac{GDP_i . GDP_j}{DIST_{ij}}$$

حيث أن:

- $Trade_{ij}$: حجم المبادلات التجارية بين الدولة i والدولة j.
- GDP_i: حجم الاقتصاد في الدولة i ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.
- GDP_j: حجم الاقتصاد في الدولة j ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.
- $DIST_{ij}$: المسافة بين الدولة i والدولة j.

وبغرض معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على التدفق السلعي البيني للصادرات خارج المحروقات، قمنا ببناء نموذج الجاذبية للصادرات خارج المحروقات تم من خلال تنقيح نموذج الجاذبية للتجارة، وبذلك تم تحديد الصيغة العامة لنموذج الجاذبية في مجال الصادرات خارج المحروقات على النحو التالي:

$$NOX_{ij} = \beta * \frac{GDP_i . GDP_j}{DIST_{ij}}$$

وانطلاقا من هنا تصبح معادلة الصادرات خارج المحروقات البينية في شكل معادلة أُسَّيْهِ كما يلي:

$$NOX_{ij} = \beta_0 . GDP_i^{\beta 1} . GDP_j^{\beta 2} . DIS_{ij}^{-\beta 3}$$

وبعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة الأُسَّيْهِ، نحصل على الشكل الخطي للمعادلة، في حالة دراستنا، يمكن التعبير عنها بالنسبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول المنطقة العربية خلال فترة زمنية على النحو التالي:

$$ln\ NOX_{ijt} = \beta_0 + \beta_1\ ln(\ GDP_{it}\ ) + \beta_2 ln(\ GDP_{jt}) + \beta_3 ln(\ DIST_{ij}) + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

- i: الجزائر.
- j: الدول العربية المستوردة من الجزائر.
- t: عدد سنوات الدراسة.

- NOX_{ij} : حجم حجم الصادرات خارج الـــمحروقات من الدولة المصدرة i نحو الدول المستوردة j .
- ε_{ijt} : يمثل المتغير أو الخط العشوائي.

وبغرض معرفة مدى تأثير التكامل الاقتصادي العربي على التدفق السلعي للصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية محل الدراسة، قمنا بدمج مكونات أخرى لمعادلة نموذج الجاذبية الأساسية في هذه الدراسة، وذلك بإدراج المتغيرات المفسرة نظرياً للصادرات البينية خلال فترة زمنية معينة مع استخدام القيم اللوغاريتمية للمتغيرات غير الصفرية المدرجة في النموذج، حيث اقترحنا نموذج الجاذبية الموسع والذي تأخذ معادلته الشكل التالي:

$$ln\,NOX_{ijt} = \beta_0 + \beta_1 ln\,GDP_{it} + \beta_2 ln\,GDP_{jt} + \beta_3 ln\,POP_{it} + \beta_4 ln\,POP_{jt} + \beta_5 ln\,DIST_{ij} + \beta_6 ln\,EXR_{ijt} + \beta_7 BORD_{ij} + \beta_8 COL_{ij} + \beta_9 BTAG_{ij} + \beta_{10} GAFTA_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

- i: الجزائر.
- j: الدول العربية المستوردة من الجزائر.
- t: عدد سنوات فترة الدراسة وهي (2010-2021).
- NOX_{ijt} : يمثل حجم الصادرات خارج الـــمحروقات من الدولة المصدرة i نحو الدول المستوردة j خلال السنة t.
- GDP_{it} : يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة i في السنة t.
- GDP_{jt} : يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة j في السنة t.
- POP_{it} : يمثل عدد سكان الدولة المصدرة i في السنة t.
- POP_{jt} : يمثل عدد سكان الدولة المستوردة j في السنة t.
- $DIST_{ij}$: يمثل المسافة الجغرافية بالكيلومترات بين الدولة المصدرة i و الدولة المستوردة j بالكيلومتر.
- EXR_{ijt} : يمثل معدل سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي بين عملة الدولة المصدرة i وعملة الدولة المستوردة j خلال السنة t.

- $BORD_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن الحدود المشتركة بين الدولتين i وj .
- COL_{ij} : متغير وهمي يعبر عن التاريخ الاستعماري المشترك بين الدولتين i وj .
- $BTAG_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى تطبيق الدولتين i وj لاتفاق تجاري ثنائي.
- $GAFTA_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن مدى انتماء الدولتين i وj لـــمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- ε_{ijt}: يمثل المتغير أو الخطأ العشوائي، ويعبر عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج والتي قد تكون غير قابلة للقياس أو غير معروفة.
- β_0: تمثل معلمة الحد الثابت وتفسر حجم الصادرات خارج الـــمحروقات بين الدولة المصدرة و الدول المستوردة مع انعدام المتغيرات المستقلة الأخرى.
- β_1، β_2، β_3، ... .، β_{10}: تمثل معلمات النموذج بالنسبة للمتغيرات التفسيرية التي تم التعبير عنها.
- Ln: تعبر على اللوغاريتم الطبيعي.

إن تكوين النموذج على النحو السابق والذي يتسم بعدة مزايا والتي من بينها أنه يتضمن متغيرات مشجعة على تشجيع التصدير خارج المحروقات للجزائر نحو الدول العربية والاستفادة من مكونات المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي في تحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، مثل المتغيرات التي تعكس الحجم الإقتصادي للدولة المصدرة والمستوردة وعدد السكان ومعدل الصرف للعملة، بالإضافة إلى مدى وجود حدود مشتركة وتاريخ استعماري مشترك. ومتغيرات تعكس مدى المشاركة في اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية مشتركة. كما تضمن النموذج أيضا متغيرات من شأنها أن تقلص حجم الصادرات بين الدول مثل المتغير الخاص بالمسافة الجغرافية وهو مؤشر تقريبي لتكاليف النقل بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة.

3.1.3 الفرع الثالث: تقديم متغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة

إن من خصوصيات نموذج الجاذبية وما يتميز به عن باقي النماذج الاقتصادية، هو أنه يضم العديد من المتغيرات التفسيرية، وذلك بناءاً على استعراض الأبعاد النظرية لنموذج الجاذبية، وبالإشارة إلى المتغيرات التي شاع استخدامها في تقدير هذا النموذج بالنسبة لتفسير تدفقات الصادرات بين دول متكاملة اقتصاديا، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الوهمية. وفيما يلي تقديم لـــمتغيرات التي يضمها النموذج المقترح:

أولا: المتغير التابع Dependent Variable:

- **الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية NOXij:** وهو متغير يشير إلى إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع الـــمحروقات نحو مجموع الدول العربية محل الدراسة، حيث تعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات من العناصر المهمة في دعم التنويع الاقتصادي للدول، خصوصاً في البلدان التي تعتمد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، كما أن تعزيز هذه الصادرات يساهم في تحقيق عدة أهداف مرتبطة بالتنويع الاقتصادي. وفيما يخص بيانات حجم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية محل الدراسة فقد تم الحصول عليها استنادا على الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ما بين 2011 و2022 لصندوق النقد العربي (https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports)، باعتبار أن بيانات صندوق النقد العربي من أكثر البيانات المعترف بها رسميا عربيا ودوليا.

ثانيا: المتغيرات المستقلة Independaent Variables:

يتكون النموذج المقترح للدراسة من المتغيرات المستقلة الآتية:

- **متغير الناتج المحلي الإجمالي GDPi و GDPj:** الناتج المحلي الإجمالي هو مرآة الاقتصاد، ويمثل أهم متغير مستقل داخل في بناء نموذج الجاذبية، ويعتبر كمحدد رئيسي لنتائج تقديرات النموذج. كون أن حجم الطلب على صادرات دولة ما يتحدد بمستويات دخول البلدان المستوردة منها ففي حالة الرفاه الاقتصادي لهذه الدول، فإن حجم مستورداتها من هذه الدولة المصدرة سوف يزداد و يرتفع، بمعنى أن الطلب على صادرات هذه الدولة سوف يزداد حجم الناتج المحلي الخام للشريكين التجاريين يعمل بمثابة الجاذب و المنشط للتجارة بينهما و يلعب دور إيجابي في تنشيط التجارة الخارجية.

وفيما يخص البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر والتي رمزنا لها بـــ GDPi والناتج المحلي الاجمالي للدول العربية رمزنا له بـــ GDPj تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي (https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database)، باعتبار

أن بيانات صندوق النقد العربي والذي هو عبارة عن مؤسسة مالية عربية إقليمية تضم 22 دولة عربية، وبياناتها معترف بها عربيا ودوليا.

ومن المتوقع أن يكون للناتج المحلي الإجمالي أثر موجب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول المنطقة العربية، حيث يشير زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المصدرة إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والذي يزيد تيسر وجود السلع والمنتجات خارج المحروقات للتصدير، كما يشير زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستوردة إلى زيادة مستويات الدخول في الدول المستوردة وبالتالي زيادة الطلب على الواردات.

- **متغير عدد السكان POPi وPOPj:** يقصد به عدد الأشخاص القاطنين في الدولة أو في مجموعة الدول المكونة للإقليم الواحد، واستخدم كمتغير مستقل في أغلب الدراسات القياسية التي استخدمت نماذج الجاذبية، حيث يعتبر عدد السكان عنصر أساسي لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها عن طريق مدى قدرة الأيدي العاملة على العمل والإنتاج للدولة المصدرة. كما أن عدد السكان يؤثر بشكل كبير على التجارة البينية بين الدول، حيث يلعب دوراً مهماً في تشكيل حجم الطلب الداخلي والإقليمي، وفي هذا الصدد رمزنا لعدد السكان في الجزائر بـــ POPi وعدد السكان في الدول العربية رمزنا له بـــ GDPj في دراستنا.

وقد تم الحصول على بيانات التعداد السكاني للجزائر والدول العربية محل الدراسة من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) (https://unctadstat.unctad.org/datacentre). ومن المتوقع أن يكون لعدد السكان أثر موجب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، فزيادة عدد السكان يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني نظراً لتوفر القوى العاملة، وهذا قد يُمكّن الدول من التخصص في إنتاج سلع وخدمات معينة بكفاءة أكبر، ومن جهة أخرى يحدد التعداد السكاني في الغالب نسبة الاستهلاك، وحجم السوق للدولة المستوردة، فكلما زاد عدد السكان في دولة ما، ازداد حجم السوق المحلي، وبالتالي تزداد إمكانية وجود طلب كبير على السلع والمنتجات وهو ما يشجع الدول الأخرى على تصدير منتجاتها لتلبية هذا الطلب الكبير.

- **متغير المسافة DISTij :** هو أهم متغير يعتمد عليه نموذج الجاذبية حيث جعلت في شكلها الأساسي التوقعات بشأن تدفقات التجارة البينية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الاحجام الاقتصادية لهذه الدول، كما أن من أهم الإسهامات التي جاء بها نموذج الجاذبية في مجال التجارة الدولية هو إدراجه لتكاليف النقل كمتغير هام لتفسير حجم التبادل التجاري بين الدول. إلا أن هذه التكلفة لا تقاس بيانات فعلية وإنما بالمسافة الجغرافية.. ورمزنا لمتغير المسافة بين الجزائر والدول العربية بـــ DISTij ، وتم حساب المسافة الجغرافية المرجحة بالكيلومترات والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer سنة 2002 والتي تعتمد على حساب المسافة بين الدائرة الكبرى لخطوط الطول والعرض لأهم وأكبر المدن في الدول،[1]وتم الحصول على بيانات المسافة الجغرافية بين الجزائر وباقي الدول العربية محل الدراسة من قاعدة بيانات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII عبر الموقع (http://www.cepii.fr)، والذي يختص في توفير مختلف بيانات التجارة الدولية ومتغيرات نموذج الجاذبية لكل دول العالم. ومن المتوقع أن يكون للمسافة الجغرافية أثر سالب على الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول محل الدراسة، ففي حالة ما كانت المسافة بعيدة بين الشركاء التجاريين هذا يعني ارتفاع تكاليف النقل وانخفاض حجم التجارة، هذا يعني أن المسافة الجغرافية تلعب دورا في تحديد حجم ووجهات التصدير.
- **معدل سعر الصرف الحقيقي EXRij:** وهو يمثل معدل الصرف للعملة مقابل الدولار ما بين الدولة المصدرة والدول المستوردة، وتم استخدام معدل الصرف كمتغير مستقل نعتمد عليه في النموذج المقترح لدراستنا تبعا لدراسة كل من الباحثة وفاء سعد إبراهيم (2019) والتي استعملت في نموذج الجاذبية معدل الصرف ما بين الدولة المصدرة والمستوردة في تحليل التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا،[2]وكذلك دراسة الباحثة Leena Ajit Kaushal (2021) والتي استعملت في معادلة نموذج الجاذبية معدل سعر الصرف الحقيقي ما بين الدولة المصدرة والدول المستوردة كمتغير مستقل في تحليل دور الاتفاقات التجارية الإقليمية في تحديد كفاءة التصدير.[3] حيث أن زيادة معدل الصرف تعني

[1] Maddalena Conte, Pierre Cotterlaz and Thierry Mayer, **the CEPII Database**, CEPII Working Paper N° 25, 2022, p 16.

[2] وفاء سعد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] Leena Ajit Kaushal, **Impact of regional trade agreements on export efficiency – A case study of India**, Cogent Economics & Finance, 2021, p7.

انخفاض في قيمة العملة المحلية ومن ثم زيادة أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.[1] ورمزنا لمعدل سعر الصرف الحقيقي ما بين الجزائر والدول العربية المستوردة بـــ EXRij في النموذج المقترح للدراسة، وهو حاصل قسمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي i على معدل صرف عملات الدول العربية المستوردة j أي (EXRi / EXRj). أما فيما يخص بيانات سعر الصرف الحقيقي للجزائر والدول العربية محل الدراسة فقد تم الحصول عليها من احصائيات نشرة أسعار الصرف التقاطعية لصندوق النقد العربي (https://www.amf.org.ae/ar/tags/asar-alsrf-altqatyt). ومن المتوقع أن يكون للمتغير معدل الصرف للعملة أثر إيجابي على قيمة الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات، حيث أن الزيادة في هذا المعدل تعني انخفاض سعر الصرف في الجزائر وهو من شأنه أن يساعد نظريا في تعزيز إجمالي الصادرات الجزائرية بما فيها الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- **المتغيرات الوهمية (Dummy Variables):** وهي متغيرات تم اختيارها على أساس التقارب الإقليمي والقواسم المشتركة الكثيرة بين الجزائر والتي رمزنا لها بـــ i وبين الدول العربية محل الدراسة والتي نرمز لها بـــ j، و تتمثل هذه المتغيرات في كل من BORDij والذي يمثل الحدود المشتركة بين الدولتين، وCOLij يمثل التاريخ الاستعماري المشترك بينهما، بالإضافة إلى كل من BTAGij وهو يمثل امضاء اتفاق شراكة تجارية ثنائية بين الجزائر والدول العربية المستوردة محل الدراسة وهي تتمثل في الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر سنة 2008 والاتفاق التجاري الثنائي للتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا سنة 2016، وفي نفس الوقت تم اعتماد متغير GAFTAij والذي يمثل انتماء هذه الدول العربية لـــمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هذه المتغيرات تم تضمينها في النموذج المقترح للدراسة كمتغيرات وهمية، فإذا كان هناك اشتراك بين الجزائر والدول العربية في هذه المتغيرات فإنها تأخذ قيمة الواحد 1 وإذا لم يكن اشتراك فتأخذ قيمة 0.

وتم الحصول على بيانات هذه المتغيرات الوهمية والتي تعتبر متغيرات ثابتة زمنيا تبين عوامل الاشتراك بين الجزائر وباقي الدول العربية محل الدراسة من قاعدة بيانات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات

[1] وفاء سعد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الدولية CEPII عبر الموقع (http://www.cepii.fr)، والذي يوفر مختلف بيانات متغيرات نموذج الجاذبية الوهمية لكل دول العالم. ويتوقع من خلال عدد من الدراسات أن يكون تأثير الاشتراك في الحدود والتاريخ الاستعماري مضافا لهم الاتفاقيات التجارية بين الشريكين والانضمام للتكتل الإقليمي الواحد تأثيرا ايجابيا علي حجم الصادرات خارج المحروقات البينية.

والجدول التالي يلخص متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها كما يلي:

جدول رقم 4-1: متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها.

المتغيرات	مصادر البيانات
الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية NOXij	الملاحق الإحصائية رقم 6/8 و9/8 للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ما بين 2011 و 2022 الصادر عن صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports
الناتج المحلي الإجمالي للجزائر GDPi والدول العربية GDPj	قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
عدد السكان في الجزائر POPi والدول العربية POPj	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.PopTotal
المسافة الجغرافية بين الجزائر والدول العربية DISTij	قاعدة بيانات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII http://www.cepii.fr/anglaisgraph/bdd/distances.htm
معدل سعر الصرف الحقيقي EXRij	نشرة أسعار الصرف التقاطعية لصندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/tags/asar-alsrf-altqatyt
المتغيرات الوهمية: – BORDij – COLij – BTAGij – GAFTAij	قاعدة بيانات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII https://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/bdd_modele_item.asp?id=8

المصدر: من إعداد الباحث.

2.3 المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لـــمتغيرات نموذج الجاذبية الـــمقترح في الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة لابد من القيام ببعض الخطوات المتمثلة في دراسة الوصف الإحصائي للبيانات المستعلمة وفحص مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نموذج الجاذبية المقترح للدراسة.

1.2.3 الفرع الأول: الوصف الإحصائي لمتغيرات نموذج الجاذبية الـــمقترح في الدراسة

لابد في البداية القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية لنموذج الدراسة، والعينة متكونة من 17 دولة العربية خلال الفترة ما بين (2010-2021)، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 4- 2: الاحصائيات الوصفية لـــمتغيرات نموذج الجاذبية الـــمقترح في الدراسة.

المتغيرات Variable	عدد المشاهدات Obs	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. dev	الحد الأدنى Min	الحد الأعلى Max
LNNOXij	204	2.304	2.827	-2.303	9.652
LNGDPi	204	5.186	0.116	5.035	5.365
LNGDPj	204	4.169	1.444	0.122	6.705
LNPOPi	204	3.698	0.068	3.589	3.801
LNPOPj	204	2.213	1.256	-0.073	4.709
LNDISTij	204	7.992	0.619	6.466	8.607
LNEXRij	204	2.416	2.666	-3.028	6.104
BORDij	204	0.235	0.425	0	1
COLij	204	0.353	0.479	0	1
BTAGij	204	0.088	0.284	0	1
GAFTAij	204	0.882	0.323	0	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17 (أنظر الملحق رقم 04).

بالنظر إلى الإحصاءات الواردة أعلاه، والمتعلقة بالمقاييس الإحصائية للمتغيرات الجاذبية لإجمالي عينة الدراسة والممثلة في 17 دولة عربية في الفترة (2010-2021) بعدد مشاهدات 204 مشاهدة، نلاحظ

أن الـــمتغير التابع والمتمثل في الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية محل الدراسة باللوغاريتم الطبيعي بلغ متوسطه الحسابي 2,304 وبانحراف معياري قدره 2,827، حيث يظهر الفرق بين القيمة الأدنى 2,303- والقيمة القصوى 9,652 التباين في حجم الصادرات الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو عينة الدول العربية.

أما فيما يخص الـــمتغيرات المستقلة بلغ متوسط متغير الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر باللوغاريتم الطبيعي ما قيمته 5,186 وبانحراف معياري قدره 0,116، أما متغير الناتج المحلي الاجمالي لعينة الدول العربية فقد باللوغاريتم الطبيعي بلغ متوسطه الحسابي 4,169 وانحراف معياري قدره 1,444. كما بلغ المتوسط متغير عدد السكان في الجزائر باللوغاريتم الطبيعي ما قيمته 3.698، أما متغير عدد سكان لعينة الدول العربية باللوغاريتم الطبيعي بلغ متوسطه الحسابي 2,213. وأما فيما يخص متغير المسافة الجغرافية بين الجزائر والدول العربية باللوغاريتم الطبيعي فقد سجل انحراف معياري قيمته 0,619، في حين سجل متغير معدل سعر الصرف الحقيقي باللوغاريتم الطبيعي ما بين الجزائر وعينة الدول العربية انحرافات معيارية قدرها 2,666، وهذا ما يبرز التباينات الحاصلة في معدل سعر الصرف الحقيقي بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة.

بالنسبة للـــمتغيرات الوهمية الممثلة في الحدود المشتركة، التاريخ الاستعماري المشترك، الاتفاقيات التجارية الثنائية، و الانتماء لـــمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نلاحظ أنها تأخذ القيمة 0 كقيمة دنيا لها والقيمة 1 كقيمة قصوى لها خلال الفترة (2010-2021)، ويتبين لنا أيضاً من خلال المتوسط أن ما نسبته 23.5% من الصادرات الجزائرية-العربية خارج المحروقات تحدث بين الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع الجزائر، و35.3% بين الدول العربية التي لها تاريخ استعماري مشترك مع الجزائر، و8.8% بين الدول العربية التي أمضت اتفاقيات تجارية مشتركة مع الجزائر، في حين أن ما نسبته 88.2% من الصادرات الجزائرية-العربية خارج المحروقات تحدث بين الدول العربية التي تنتمي لـــمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجزائر خلال سنوات فترة الدراسة.

موازاتا مع القيم الوصفية المتحصل عليها، يمكن أيضا وصف المتغيرات التفسيرية من خلال المدرج التكراري للقيم التي تأخذها هذه المتغيرات والشكل الذي تتخذه هذه الرسوم البيانية.

شكل رقم 4-1: المدرج التكراري للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية.

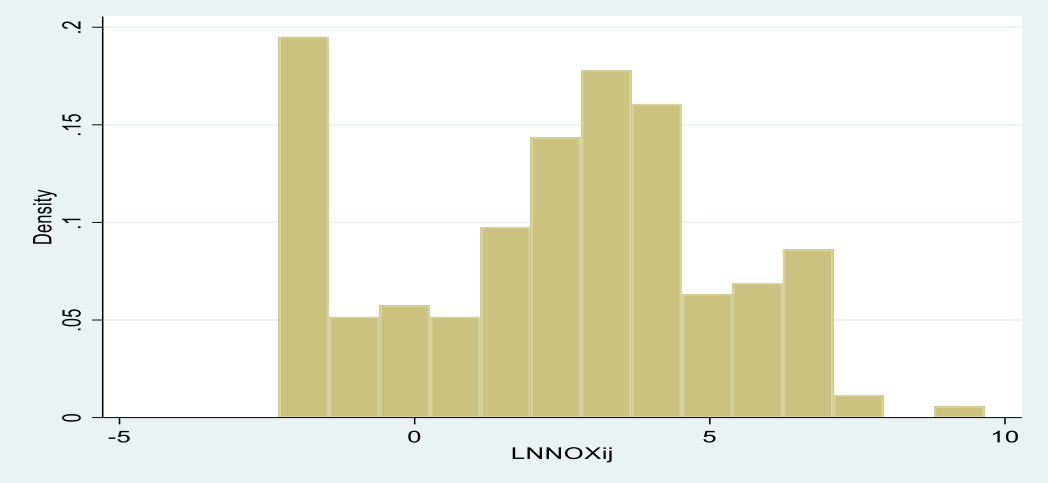

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

شكل رقم 4-2: المدرج التكراري للناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

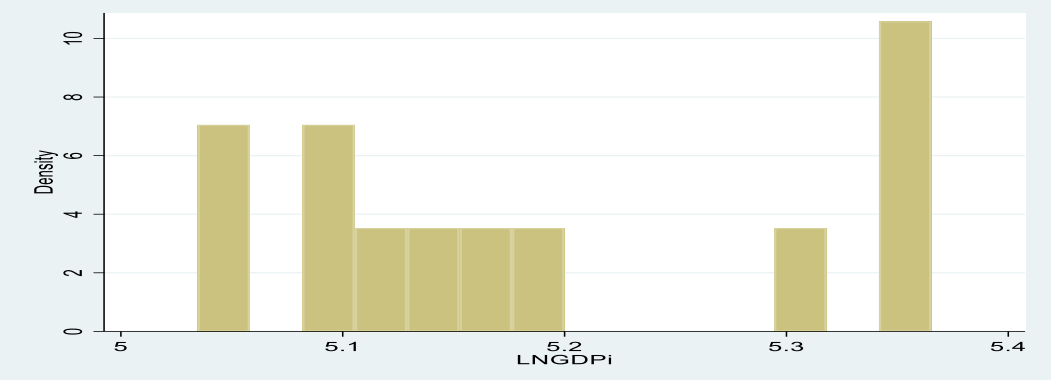

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

شكل رقم 4-3: المدرج التكراري للناتج المحلي الاجمالي لعينة الدول العربية.

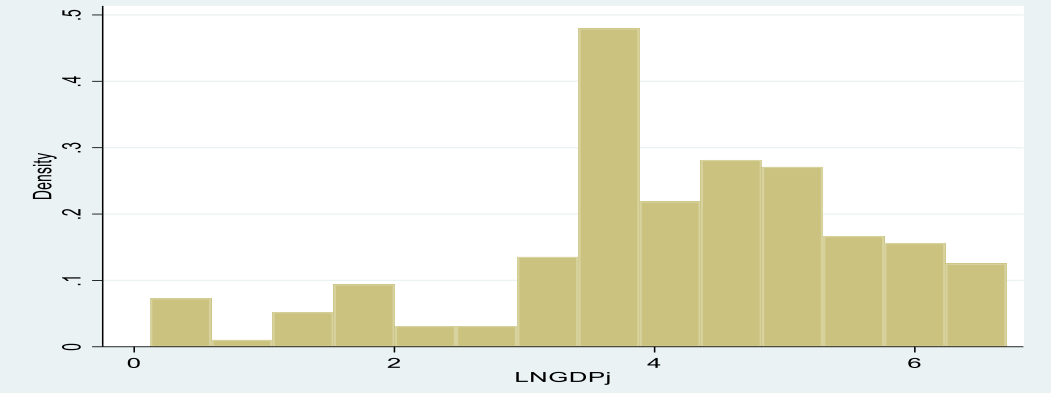

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

شكل رقم 4-4: المدرج التكراري لعدد السكان في الجزائر.

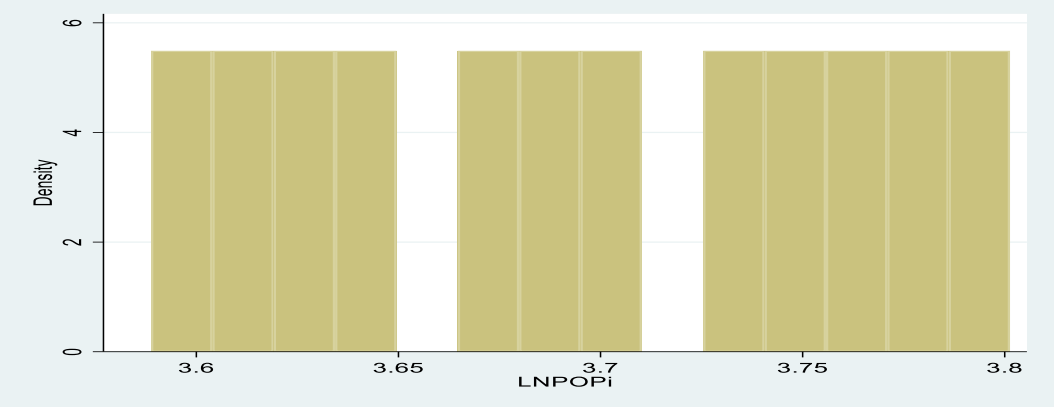

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

شكل رقم 4-5: المدرج التكراري لعدد السكان في عينة الدول العربية.

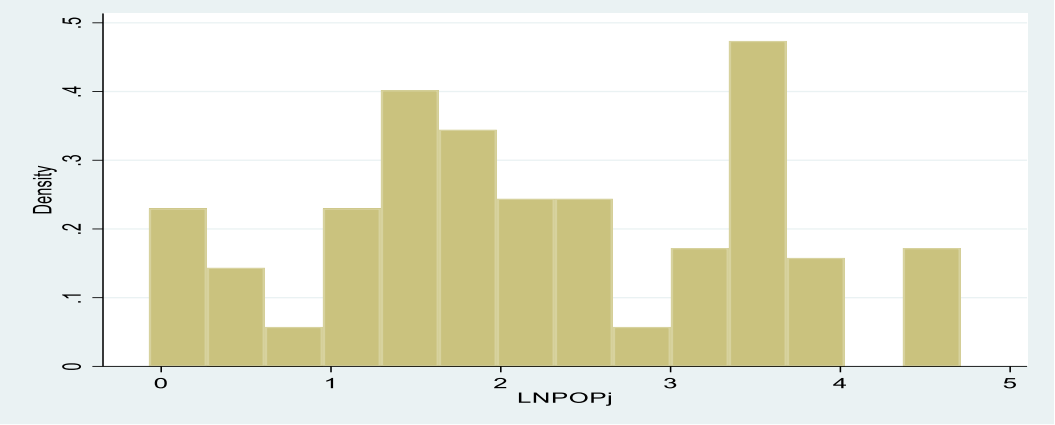

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

شكل رقم 4-6: المدرج التكراري للمسافة الجغرافية بين الجزائر وعينة الدول العربية.

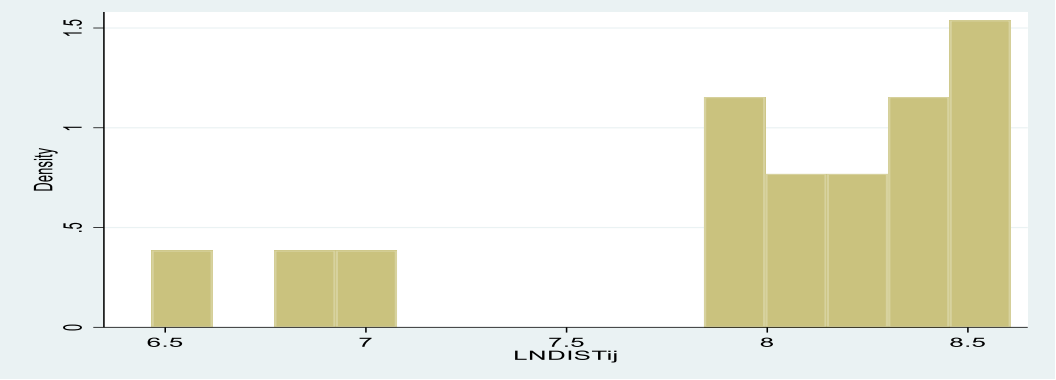

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

3.2.3 الفرع الثاني: مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة

نعرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية للدراسة، والمتغير التابع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 4– 3: مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة.

```
. pwcorr LNNOXij LNGDPi LNGDPj LNPOPi LNPOPj LNDISTij LNEXRij BORDij COLij BTAGij GAFTAij
```

	LNNOXij	LNGDPi	LNGDPj	LNPOPi	LNPOPj	LNDISTij	LNEXRij
LNNOXij	1.0000						
LNGDPi	0.0513	1.0000					
LNGDPj	0.2607	0.0136	1.0000				
LNPOPi	-0.0062	-0.5649	0.0175	1.0000			
LNPOPj	0.5356	-0.0369	0.5464	0.0673	1.0000		
LNDISTij	-0.6443	0.0000	0.0632	0.0000	-0.3015	1.0000	
LNEXRij	-0.0794	-0.0143	0.2661	-0.0019	-0.2115	-0.0356	1.0000
BORDij	0.4738	-0.0000	-0.2314	0.0000	0.0459	-0.8482	0.0982
COLij	0.2760	-0.0000	-0.5962	-0.0000	-0.1084	-0.4373	-0.5203
BTAGij	0.4001	-0.0754	-0.2124	0.0907	-0.0235	-0.5221	0.0659
GAFTAij	0.1757	0.0000	0.7480	-0.0000	0.4390	-0.1313	0.2977

	BORDij	COLij	BTAGij	GAFTAij
BORDij	1.0000			
COLij	0.4609	1.0000		
BTAGij	0.5608	0.4212	1.0000	
GAFTAij	-0.2279	-0.4944	-0.2083	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

من خلال هذا الجدول الذي يمثل عناصر المصفوفة والتي هي عبارة عن معاملات الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج حيث تُعبر قيم المصفوفة على مدى الارتباط بين متغيرات النموذج، ونلاحظ بأن مصفوفة الإرتباط بين هذه المتغيرات تبين النتائج التالية:

– يرتبط المتغير التابع المتمثل في الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية إيجابيا مع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر وكذلك الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية محل الدراسة، بحيث قدرت معاملات الارتباط بين المتغير التابع وهذه المتغيرات التفسيرية بـــ 0.0513 و 0.2607 على التوالي، كما وجد ارتباط قوي وعلاقة إيجابية مرتفعة بين المتغير التابع وعدد السكان في الدول العربية، بحيث قدر معامل الإرتباط بينهما بـــ 0.5356؛

– كما أن النتائج أظهرت أنه توجد علاقات ارتباط ايجابية بين المتغير التابع المتمثل في الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية والمتغيرات الوهمية التي تم تضمينها كمتغيرات مشتركة في معادلة الجاذبية المتمثلة في كل من الحدود مشتركة، التاريخ الاستعماري المشترك، الاتفاقيات التجارية المشتركة، والانتماء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بحيث قدرت معاملات الإرتباط بين المتغير التابع وهذه المتغيرات الوهمية بـــ 0.4738، 0.2760، 0.4001، و0.1757 على التوالي؛

– يرتبط المتغير التابع وهو حجم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية بشكل سلبي مع كل من متغير عدد سكان الجزائر، والمسافة، وكذلك متغير معدل سعر الصرف الحقيقي، بحيث قدرت معاملات الإرتباط بين المتغير التابع وهذه المتغيرات التفسيرية بـــ 0.0062-، 0.6443-، 0.0794- على التوالي؛

– وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرين هما عدد سكان الدول العربية مع متغير الانضمام الانتماء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، بحيث بلغ معامل الإرتباط بينهما 0.4390؛

– وجود علاقة ارتباط سالبة بين متغير المسافة مع كل من متغير معدل سعر الصرف الحقيقي، والحدود مشتركة، والتاريخ الاستعماري المشترك، والاتفاقيات التجارية المشتركة، والانتماء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

– أظهرت النتائج أنه توجد ارتباطات مرتفعة عديدة بالنسبة لطبيعة العلاقات، حيث تظهر بعض حالات الارتباط المرتفع بين المتغيرات مثل علاقة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بمتغير الانضمام الانتماء لمنطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) والتي بلغت 0.7480، و أيضا بين متغير المسافة بمتغير الحدود المشتركة ولكن بإشارة عكسية والتي بلغت 0.8482-.

3.3 المطلب الثالث: تقدير نموذج الجاذبية الـــمقترح في الدراسة

كما أسلفنا الذكر فقد تم الاعتماد على منهجية نماذج الجاذبية التي تقيس مختلف المحددات التفسيرية للصادرات خارج المحروقات بين الجزائر والدول العربية، ونظرا لطبيعة البيانات المعتمدة في هذه الدراسة والتي تمثل مزيجا بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية فقد تم استخدام طرق التقدير لبيانات بانل وذلك بالاعتماد على برنامج (Stata 17)، الذي يشمل على العديد من الطرائق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى الذي نستخدمها في عملية التقدير.

1.3.3 الفرع الأول: نتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة

سيتم في هذه الحالة تقدير النموذج عن طريق المربعات الصغرى العادية المجمعة أو ما يعرف بالانحدار التجميعي Pooled OLS وهذا بدمج البيانات المقطعية والبيانات الزمنية معا، وهذا بافتراض وجود التجانس وعدم وجود آثار فردية للدول، وهذا لاعتبارات طبيعة وموضوع دراستنا والذي يهتم بدراسة الأثر الكلي وتبيان العلاقة بين المتغيرات التفسيرية للتصدير خارج المحروقات من الجزائر نحو مجموع الدول العربية دون الأخذ بالاعتبار الفروق الفردية بين الوحدات (الدول العربية المستوردة من الجزائر) عبر الزمن. كما أنه ولاعتبارات نظرية إحصائية فكلا من منهج الأثار الثابتة والأثار العشوائية مستبعدين من دراستنا لأن الهدف من الدراسة ليس تبيان الفروقات الفردية بين الدول.[1]

والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الزمنية (2010-2021):

[1] Pesaran M. Hashem, Op cit, p 653.

جدول رقم 4– 4: نتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة.

```
. reg LNNOXij LNGDPi LNGDPj LNPOPi LNPOPj LNDISTij LNEXRij BORDij COLij BTAGij GAFTAij
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	204
				F(10, 193)	=	36.21
Model	1058.56572	10	105.856572	Prob > F	=	0.0000
Residual	564.147346	193	2.92304324	R-squared	=	0.6523
				Adj R-squared	=	0.6343
Total	1622.71306	203	7.99366042	Root MSE	=	1.7097

LNNOXij	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
LNGDPi	1.378997	1.253166	1.10	0.273	-1.092662	3.850655
LNGDPj	1.075275	.172093	6.25	0.000	.7358502	1.414699
LNPOPi	-.450149	2.149761	-0.21	0.834	-4.690191	3.789893
LNPOPj	.5116992	.1541073	3.32	0.001	.2077486	.8156498
LNDISTij	-3.751186	.6699776	-5.60	0.000	-5.072604	-2.429768
LNEXRij	.0595329	.0694191	0.86	0.392	-.0773845	.1964503
BORDij	-2.510045	.8545221	-2.94	0.004	-4.195446	-.8246437
COLij	1.253778	.4723506	2.65	0.009	.3221455	2.18541
BTAGij	1.298752	.5506895	2.36	0.019	.2126094	2.384894
GAFTAij	-3.618459	.880276	-4.11	0.000	-5.354655	-1.882262
_cons	24.26347	14.11604	1.72	0.087	-3.578046	52.10499

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 4–4 أنه من خلال مخرجات نتائج التقدير فإن نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية يأخذ الصيغة اللوغاريتمية التالية:

$$ln\,NOX_{ij} = 24.263 + 1.378ln\,GDP_i + 1.075ln\,GDP_j - 0.450ln\,POP_i + 0.511ln\,POP_j - 3.751ln\,DIST_i + 0.059ln\,EXR_{ij} - 2.510BORD_{ij} + 1.253COL_{ij} + 1.298BTAG_{ij} - 3.618GAFTA_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

كما يتضح لنا من خلال الجدول والمعادلة أعلاه أنه باستخدام طريقة المربعات الصغرى وجدنا معاملات معادلة الجاذبية، والتي تمكننا من تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية مع مقارنة

النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها، فانطلاقا من هذه النتائج المبينة في الجدول نستخلص مايلي:

– تدل قيمة معامل التحديد **(R-squared)** R^2= 0.6523 أن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي النموذج المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر التغيرات التي تحدث في حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنسبة 65.23 % خلال فترة الدراسة، أما الباقي فهو مفسر من طرف عوامل أخرى غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائيε_{ij}.

– يشير الجدول إلى إحصائية فيشر F(10,193)= 36.21 والتي تعبر عن جودة النموذج بقيمة احتمالية F = 0.0000 وهي أقل من حد المعنوية 5%، وهذا ما يعني أن النموذج ككل له معنوية إجمالية وله قدرة تفسيرية عالية.

– بالنسبة للحد الثابت تشير نتائج التقدير إلى عدم معنويته، وهذا يعني أن وجود الحد الثابت لا يضيف قيمة كبيرة لنموذج الجاذبية المقترح في الدراسة. أي أن المتغير التابع المتمثل في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية قد يكون قريبًا جدًا من الصفر عندما تكون المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج غير مؤثرة.

– التقديرات تشير إلى أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة تتفق بعضها مع تلك المقترحة عند التوصيف النظري للنموذج، كما نلاحظ أن معظم المتغيرات المستقلة في النموذج ذات معنوية إحصائية عند المستوى 1%، وهي كالتالي:

- وجود إشارة المعلمة موجبة ومعنوية للناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية LNGDPj، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، أي أن زيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية بنحو 1.07%.
- وجود إشارة المعلمة موجبة ومعنوية لعدد سكان الدول العربية محل الدراسة LNPOPj، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية وعدد

سكان الدول العربية وهذا يتماشى مع الأدبيات النظرية، أي أن زيادة بنسبة 1% في عدد سكان الدول العربية محل الدراسة يؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنحو 0.51%.

- وجود إشارة المعلمة سالبة ومعنوية لمتغير المسافة بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة LNDISTij، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية والـــمسافة الجغرافية بين الجزائر والدول العربية وهذا أمر منطقي ويتماشى مع الدراسات السابقة في مجال التجارة البينية وعلاقتها بالـــمسافة وتكاليف التصدير، أي أن زيادة بنسبة 1% في المسافة بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنحو 3.75%.
- وجود إشارة المعلمة سالبة ومعنوية لمتغير الحدود المشتركة بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة BORDij، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية و الحدود المشتركة بين الجزائر والدول العربية وهذا يتنافى مع الأدبيات النظرية لنماذج الجاذبية، أي أن زيادة بنسبة 1% في الحدود المشتركة بين الجزائر وعينة الدول العربية يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنحو 2.51%.
- وجود إشارة المعلمة موجبة ومعنوية لمتغير التاريخ الاستعماري المشترك COLij، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية والتاريخ الاستعماري المشترك بين الجزائر وعينة الدول العربية، أي أن زيادة بنسبة 1% في متغير التاريخ الاستعماري المشترك يؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنحو 1.25%.
- وجود إشارة المعلمة سالبة ومعنوية لمتغير الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTAij، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية و الحدود المشتركة بين الجزائر والدول العربية وهذا يتنافى مع الأدبيات النظرية لنماذج الجاذبية، أي أن زيادة بنسبة 1% في الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنحو 3.61%.

– كما نلاحظ أن هناك متغير مستقل له معنوية إحصائية عند المستوى 5%، وهو يتمثل في متغير الاتفاقيات التجارية المشتركة بين الجزائر وشركائها من الدول العربية BTAGij، مع وجود إشارة موجبة لمعلمة هذا المتغير، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية والاتفاقيات التجارية المشتركة المبرمة بين الجزائر والدول العربية وهذا يتوافق مع الإشارات المتوقعة لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النموذج، أي أن زيادة بنسبة 1% في عدد متغير الاتفاقيات التجارية المشتركة يؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بنحو 1.29%.

– نلاحظ من خلال التقديرات الإحصائية لنموذج الجاذبية المدروس عدم معنوية تأثير كل من متغير عدد سكان الجزائر، والناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ومعدل سعر الصرف الحقيقي، وهذا يتعارض مع التوقعات المفترضة لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة.

2.3.3 الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية للتحقق من الافتراضات وصحة النموذج

أولا: إختبار مدى صحة مواصفات النموذج

هذا الاختبار يهدف إلى التحقق مما إذا كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تمثل العلاقة بشكل صحيح أم أن هناك نقصًا في المواصفات المتعلقة بالمتغيرات المفسرة للنموذج. والجدول التالي يبين نتائج هذا الفحص.

جدول رقم 4– 5: نتائج إختبار مدى صحة مواصفات النموذج الخطي العام.

```
. linktest
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	204
				F(2, 201)	=	199.00
Model	1078.19017	2	539.095086	Prob > F	=	0.0000
Residual	544.522892	201	2.70906911	R-squared	=	0.6644
				Adj R-squared	=	0.6611
Total	1622.71306	203	7.99366042	Root MSE	=	1.6459

LNNOXij	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
_hat	1.298915	.1220392	10.64	0.000	1.058273	1.539556
_hatsq	-.0490382	.0182199	-2.69	0.008	-.0849648	-.0131115
_cons	-.1739018	.1761711	-0.99	0.325	-.5212824	.1734788

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17.

أظهرت النتائج أن معامل **_hat** له قيمة معنوية p-value=0.000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي هذا يعني أن المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها في نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة كافية لشرح المتغير التابع، وبالتالي النموذج يتمتع بمواصفات جيدة (OLS model is well-specified) .

ثانيا: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (residuals):

نستخدم اختبار Doornik-Hansen كون أنه يعد جزء من تقييم شامل لصحة النموذج من خلال اختبار فرضية أن البواقي أو البيانات نفسها تتبع توزيعًا طبيعيًا، وجاءت نتائج هذا الاختبار كمايلي:

```
. mvtest normality resid

Test for multivariate normality

Doornik-Hansen              chi2(2) =    5.397   Prob>chi2 =  0.0673
```

أظهرت النتائج المتحصل عليها أن البيانات المستخدمة في النموذج موزعة طبيعيا كون أن القيمة الاحتمالية prob>chi2 = 0.0087 وهي أقل من 0.05، وبالتالي فالنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي.

4.3 المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة

على ضوء تطبيق نمذجة قياسية على دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية بتطبيق نموذج الجاذبية، ولتحليل وتفسير التقديرات الإحصائية للنموذج من جانب الشق الاقتصادي، تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج التالية:

– وفقا لنتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في دراستنا وحسب درجة المعنوية الإحصائية للمتغيرات المكونة للنموذج، فإن أكثر وأهم هذه المتغيرات تأثيرا على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية خلال الفترة 2010-2021 هو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعدد السكان في هذه الدول العربية، والمسافة الجغرافية، بالإضافة لمتغير الحدود المشتركة والتاريخ الاستعماري المشترك. بينما

المتغير الأقل تأثيرا على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية هو متغير الاتفاقات التجارية المشتركة بين الجزائر وشركائها من الدول العربية.

– ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستوردة يساهم في زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وهذا يتوافق مع ما هو متوقع من الناحية النظرية، باعتبار أن السوق العربية يمكنها استيعاب المزيد من السلع والمنتجات لتلبية احتياجات الطلب في السوق المحلي، كون أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية غالبا ما يعكس تحسن القدرة الشرائية للمستهلك العربي، مما يتيح إمكانية استيراد منتجات وسلع غير متوفرة محليا، وبالتالي هي فرصة لزيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات.

– ارتفاع عدد السكان في الدول العربية المستوردة يشجع على زيادة الواردات سواء كانت استهلاكية أو مواد غذائية، كما ينتج عن زيادة عدد السكان في المنطقة العربية ككل تنوع الشرائح السكانية من ما يزيد من تنوع الطلب لمختلف السلع والمنتجات الغير أولية، وهو ما يعزز من صادرات الدول المصدرة بما فيها صادرات الجزائر خارج المحروقات وهو ما كان متوقعا ويتوافق والدراسات السابقة في هذا المجال خاصة وأن عدد سكان المنطقة العربية يعرف ارتفاعا ملحوظا وهو ما يجعل السوق العربية والتي تزخر بكم هائل من الفرص غير المستغلة من الوجهات المثالية لمثل هذا التوسع في ما يخص زيادة حصة الجزائر من صادراتها الغير نفطية نحو المنطقة العربية.

– المسافة الجغرافية بين الجزائر والدول العربية تؤثر سلبا على حجم الصادرات خارج المحروقات من الجزائر نحو معظم الدول العربية وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، حيث أن بعد المسافة بين الدول العربية يزيد من تكلفة النقل ويؤدي بذلك لزيادة تكلفة التصدير، وهذا راجع في نفس الوقت إلى منظومة النقل واللوجستيات التي لا ترقى للمستوى المطلوب في الدول العربية والتي بالرغم من أن معظمها يملك موانئ تطل على البحار والمحيطات لكن يبقى النقل البحري يأخذ نسبة ضئيلة من إجمالي وسائل النقل، وهو الأمر الذي يرفع من تكلفة النقل والتصدير بسبب اللجوء لوسائل النقل الأكثر تكلفة كالنقل البري والجوي.

– الحدود المشتركة مع بعض الدول العربية أثرت سلبا على حجم الصادرات الجزائرية–العربية خارج الـــمحروقات وهذا بخلاف ما هو متوقع من الناحية النظرية، ويعود تفسير ذلك إلى قلة عدد الدول العربية المستوردة التي تملك حدود مشتركة وهي أربعة دول (تونس ، ليبيا، المغرب، موريتانيا) من أصل عينة

الدول العربية المتمثلة في 17 دولة، كما أن حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة لا يرقى للمستوى المطلوب بسبب عدم الاستفادة المثلى من قرب المسافة والحدود المشتركة بين الجزائر والدول العربية المجاورة لها وهذا راجع لتشابه الصادرات السلعية للدول المجاورة والمنافسة بينها وضعف شبكات النقل واللوجستيك في الحدود، بالإضافة إلى الخلافات السياسية والاقتصادية والتعقيدات الادارية.

– من الافتراضات أن التاريخ الاستعماري المشترك بين الجزائر وعينة الدول العربية يؤثر إيجابا على التجارة العربية البينية بما فيها الصادرات البينية، وهو فعلا ما تحقق من النتائج حيث أن الجزائر تجمعها روابط تجارية قوية مع بعض الدول العربية التي تجمعها معها تاريخ استعماري مشترك (تونس، المغرب، موريتانيا، لبنان، سوريا، جيبوتي)، هذا ما يؤدي لتقارب ثقافي وتشابه مؤسساتي وقانوني، وهي عوامل تحفز على زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الدول العربية الشريكة لها تجاريا.

– أما فيما يخص الاتفاقات التجارية الثنائية بين الجزائر وشركائها من الدول العربية تأثيرها الإيجابي كان ضئيل على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، وهذا راجع إلى قلة الاتفاقات الثنائية الجزائرية–العربية في مجال التبادل التجاري، حيث توجد اتفاقيتين مفعلتين فقط تتمثل في كلا من الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر سنة 2008،[1] والاتفاق التجاري الثنائي للتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا سنة 2016.[2]

– الانضمام لـــمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كان له تأثير سلبي على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية وهو أمر يخالف أدبيات نماذج الجاذبية في التجارة الإقليمية، وهذا راجع إلى أن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى GAFTA لم تفلح في زيادة التجارة العربية البينية، كما تعتبر الأكثر بعدا عن تحقيق أهدافها مقارنة بباقي الاتفاقيات الإقليمية الاقتصادية الأخرى ليس فقط بسبب الإخلال بالالتزامات بخصوص تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي للاتفاقية فيما يخص المنافذ الجمركية والأنظمة الجمركية والتعريفة الجمركية، بل لارتباط تطبيقها بمؤسسات ذات طابع سياسي كمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية وحدوث خلافات ونزاعات سياسية بين الدول العربية وهو ما يؤدي إلى

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 24، 2013، ص 03.

[2] وكالة الموريتانية للأنباء، **توقيع اتفاق حول انشاء نقطة عبور على الحدود بين موريتانيا والجزائر**، بتاريخ 2024/09/29، سا 23:00، https://www.ami.mr/Depeche-50967.html .

فرض قيود إضافية على التجارة وقد تصل حتى لقطع العلاقات الاقتصادية بينها، بالإضافة لتشابه الهياكل الإنتاجية والصناعية للدول العربية وهو ما يتسبب في ضعف الطلب الداخلي على المنتجات البينية. كما يبقى تأخر الانضمام الفعلي لباقي الدول العربية إلى منطقة GAFTA (موريتانيا، جزر القمر، الصومال، جيبوتي) هو ثغرة معوقة للتكامل الاقتصادي العربي، فانضمام هذه الدول التي خارج الاتفاقية قد يساعد على تشجيع التصدير العربي البيني من خلال زيادة عدد الشركاء التجاريين العرب، مع ضرورة وجود إرادة سياسية حازمة من أجل التطبيق الفعلي للاتفاقية وخلق تشابه في محاكاة الأنظمة التشريعية والإدارية والجمركية ونظام المواصفات والمقاييس للدول الأعضاء.

– أما فيما يخص عدد سكان الجزائر، نلاحظ غياب أثره على حجم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية، وهذا راجع إلى عدم توجيه الدولة لسكانها في المشاركة في قطاع التصدير، ونقص تفعيل دور الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في العملية الإنتاجية والتصديرية، حيث أن النسبة الأكبر من اليد العاملة في الجزائر ترتبط بالقطاعات الغير إنتاجية. كما أن الزيادة في عدد سكان الجزائر يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والمنتجات المحلية الصنع من خلال سياسة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإحلال الواردات لخفض الاعتماد على الخارج. وبالتالي عدد السكان في الجزائر علاقته أكثر مع حجم المنتوج المحلي الموجه للاستهلاك المحلي ولا يؤثر على حجم الصادرات خارج الـــمحروقات، فهذه الأخيرة تتحكم فيها عوامل إقتصادية أخرى.

– نلاحظ كذلك أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لا يؤثر على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، وهذا راجع إلى الإعتماد الـــمفرط للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كونه الـــمصدر الرئيسي للإيرادات والنسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي تتركز في هذا القطاع حيث تفوق 90% وهذا في ظل فشل سياسات التنويع الاقتصادي وضعف القطاعات غير النفطية في المساهمة في حصة الصادرات الجزائرية.

– وبخصوص معدل سعر الصرف الحقيقي لم يؤثر على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، وهذا راجع إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في دعم الميزان التجاري وتعزيز تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية بما فيها الأسواق العربية.

خلاصة:

اختص هذا الفصل بقياس دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية – العربية باستخدام نـــموذج الجاذبية الذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled OLS) والذي يؤدي إلى الحصول على مقدرات متسقة وكفؤة في تقدير نموذج الجاذبية في التكامل الاقتصادي العربي وتحليل التدفقات التجارية العربية البينية، بما فيها تدفقات الصادرات الجزائرية نحو المنطقة العربية ككل دون الاهتمام بالتأثيرات الفردية للدول.

عملية بناء النموذج المقترح لدراستنا، فرضت علينا تشريح أهم المؤشرات الاقتصادية الاقتصادية المؤثرة في نموذج الجاذبية الـــمستخدم لتحديد دور التكامل الاقتصادي العربي في ترقية الصادرات الجزائرية–العربية خارج قطاع المحروقات، واتضح لنا من نتائج تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة، أن أغلب المتغيرات التفسيرية كانت معنوية وأن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة تتفق بعضها مع تلك المقترحة عند التوصيف النظري للنموذج، فقد تأثر حجم الصادرات الجزائرية خارج الـــمحروقات نحو الدول العربية إيجابا بحجم الاقتصاد وعدد السكان في الدول العربية وسلبا بالـــمسافة. كما أن متغيرات القواسم المشتركة بين الجزائر ودول المنطقة العربية المتمثلة في التاريخ الاستعماري المشترك والاتفاقات التجارية الثنائية لها دور مهم في تحفيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية على غرار الاتفاق التجاري الفعلي الثنائي بين الجزائر وشركائها تونس وموريتانيا. في حين أن الحدود المشتركة والانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA ليس بالضرورة أن يؤدي للزيادة من تدفقات الصادرات خارج المحروقات من الجزائر اتجاه الدول العربية بل يحدث العكس، حيث أظهرت النتائج عجزها من خلال أثرها السلبي و لم تؤدي دورها كما هو متوقع، وهذا راجع إلى قصور في التنفيذ الفعلي للاتفاقية، وكذلك التشابه الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتطبيق سياسات تجارية حمائية وهو ما يقيد التجارة البينية ويجعلها تتسم بالضعف والتراجع، بالإضافة إلى بروز خلافات ونزاعات سياسية بين الدول العربية، هذه العوامل تعثر من التفعيل الحقيقي لدور هذه الاتفاقية في تعزيز التجارة البينية وتحقيق أهداف التكامل العربي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تناولنا في هذه الدراسة تحليلا لدور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية كخيار إستراتيجي لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، وكان ذلك انطلاقا من خلفية محاولة الدول العربية إيجاد موقع لها في عالم يعيش سباقا نحو التكتلات والاتحادات من خلال التكامل الاقتصادي العربي، مما دفع بالدول العربية بالاقتناع بالدور الذي يلعبه التكامل الإقتصادي في معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتنويع اقتصاداتها والتي تبقى المسألة المحورية المطروحة في الوقت الراهن، بمعنى أن هذه الدول تسعى من خلال التكامل الاقتصادي توسيع أسواقها وتشجيع التجارة فيما بينها عبر وضع إستراتيجية عربية متكاملة تهدف لترقية الصادرات العربية عن طريق زيادة حجم الصادرات السلعية وتنويعها. ولهذا تحاول الدول العربية النفطية ونخص بالذكر منها الجزائر ولوج السوق العربية بقوة والاستفادة من الامتيازات الممنوحة للتجارة البينية العربية باعتبارها مدخلا مهما من مداخل التكامل الاقتصادي العربي عبر التوقيع على الاتفاقيات التجارية العربية بما فيها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، وهو ما يساهم حتما في ترقية الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية وهو ما يصب في صالح استراتيجية الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من هاجس الريع النفطي.

وللإلمام بالموضوع ومحاولة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وبغية إختبار الفرضيات كنا قد قسمنا تقسيم دراستنا إلى أربع فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول للتكامل الاقتصادي العربي بداية بعرض مقاربة نظرية للتكامل الاقتصادي على إعتبار أنه وسيلة تعتمد على إزالة القيود والحواجز من أجل تحقيق اهداف اقتصادية مشتركة، كما تم إعطاء لمحة عن مراحل التكامل الاقتصادي والذي يعد في حد ذاته عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تتم عبر الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل والإتحاد فيما بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق أهداف مشتركة وشاملة، بعدها تم التطرق لمقومات التكامل الاقتصادي التي يستند عليها وتعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية، ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي، كما تطرقنا لكل من أهداف ومعوقات التكامل الاقتصادي حيث تم تقسيم أهداف التكامل الاقتصادي في مضمونه العام إلى أهداف بين الدول النامية وأخرى اهداف بين الدول الصناعية المتقدمة، وهذا راجع للاختلاف في المبررات واتساع الفجوة القائمة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، هذا في ظل تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعيقة لعملية التكامل الاقتصادي والمرتبطة

أساسا بمواصفات الدول المختلفة واختلاف مصالحها والتي قد لا تتوافق بالضرورة مع بعضها البعض. كما تضمن هذا الفصل عرض التجربة العربية في التكامل الاقتصادي بمختلف نواحيها بداية بتقديم دعائم ومقومات التكامل الاقتصادي العربي، فالوطن العربي يتوفر على العديد المقومات الاقتصادية وغير الاقتصادية لقيام تكامل اقتصادي ناجح بمفهومه الحقيقي وقد لا تتوافر هذه المقومات لتكتلات أخرى أبرزها اتساع السوق العربية واتساع هيكل توزيع التجارة، حيث يضم هذا السوق على ما يفوق 470 مليون مستهلك، وما يميز سكان مجموعة البلدان العربية هو التجاور مكاني والتشابه في الحياة الاجتماعية وامتلاكها لإرث وتاريخ حضاري وثقافة مشركة. وفي هذه الدراسة تبين أن هناك العديد من المحاولات لدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ضمن عملية تكثيف التعاون الاقتصادي، والاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي العربي، فلقد بات التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول العربية من الأهمية بمكان، نظرا لأهدافه والتي أبرزها تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق سوق اقتصادية عربية كبيرة على اعتبار أن التجارة الخارجية تعد من محركات النمو الاقتصادي فالتكامل الاقتصادي يهدف على إيجاد حلول ومعالجة اختلال ميزان مدفوعات من خلال رسم الدول المتكاملة لاستراتيجيات تشجيع التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والتجارة العربية البينية بصفة خاصة، وكل هذه الأهداف لن تتحقق إلا بعد إزالة العوائق التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي العربي خاصة في ظل غياب التنسيق وتباين الأنظمة السياسية وتغليب المصلحة الخاصة على حساب العمل القومي العربي الموحد ذو الأهداف الجماعية الإقليمية المشتركة. كما تم التطرق في هذا الفصل إلى العلاقات الإقتصادية وتجارب التكتلات الإقليمية العربية، حيث أن التجمعات الإقليمية العربية هي ظاهرة ايجابية فهي تعبر عن بعض أشكال التكامل والتنسيق بين أقطار الدول العربية، عبر الآليات المتبعة ومداخل تحقيق التكامل الاقتصادي عبر كامل القطر العربي أو بين التجمعات الجزئية للوطن العربي، ويمكن القول أن تجربة التكامل والتكتل لدول مجلس الخليج العربي ناجحة نسبيا سياسيا واقتصاديا، على عكس المغرب العربي بالمعنى الاقتصادي والسياسي لا يرقى إلى التطلعات ويبقى سوى مشروع على الأوراق وحلما مؤجل التحقق، فمشروع التكامل الاقتصادي العربي واجه العديد من العقبات والانتكاسات، مما حال دون تحقيقه بأهدافه المحددة.

أما بالفصل الثاني فتم التطرق إلى التجارة البينية وترقية الصادرات العربية، بدءا بعرض الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية بين الدول وإبراز أهميتها حيث تؤدي دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية عبر توسيع فرص التصدير من خلال الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، وزيادة الناتج القومي كما يمكن للدول تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على القطاعات الواحدة مما يقلل من تأثير التقلبات في الأسواق الدولية،

مرورا إلى عرض نظريات وسياسات التجارة الخارجية حيث عرفت نظرية التجارة الخارجية العديد من التطورات بدءاً من الفكر الكلاسيكي، ووصولا إلى الفكر الحديث في تفسير الأسباب الحقيقية المفسرة لقيام التبادل التجاري الدولي وفق سياسات تجارية مختلفة من حيث الأدوات ونتائج تطبيقها، ومن ثم عرض العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومعايير كفاءتها خاصة في ظل اختلاف الأنظمة الاقتصادية والقانونية والموقع الجغرافي للبلدان فالوصول إلى أسواق أخرى والبنية التحتية اللوجستية مهمة لنجاح التجارة الخارجية وفي هذا الصدد فإن التوجه نحو التكتلات الإقليمية والتي تمنح مزايا للدول الأعضاء وتفضلها مقارنة بالدول خارج التكتل، هذا كله يحتاج لتظافر جهود دول التكتل الإقليمي من تنسيق السياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات وتخطي العراقيل. كما تم التطرق بهذا الفصل تحليل واقع التجارة العربية البينية على إعتبار أنها تمثل مدخلا مهما من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، بدءا بعرض وتحليل أداء التجارة الخارجية العربية والتي عرفت قيما متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، سواء فيما يخص تطور الصادرات أو الواردات العربية الإجمالية، كما أن وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية ضعيف، وتعتبر الدول الصناعية الرئيسية (دول آسيا، الاتحاد الأوروبي) بمثابة الأسواق التصديرية الرئيسية للدول العربية، في حين وارداتها متنوعة ومصدرها من مختلف مناطق دول العالم، ومن ثم قمنا بعرض وتحليل أداء التجارة العربية البينية، حيث عرف أداء التجارة العربية السلعية تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض قيمتها خلال الفترة، وعلى العموم فالصادرات العربية البينية تشكل جزءا صغيرا نسبيا من الصادرات العربية الإجمالية، فهذه النسبة لم تتعدى في أحسن أحوالها 13.1% خلال الفترة ما بين عام 2017 و 2021 وهذا راجع لاعتماد الدول العربية على العالم الخارجي، كما أن الروابط التجارية العربية المتبادلة والتي تبقى محدودة نسبيا إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الأهداف الكبيرة للتكامل العربي، خاصة وأن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية يتركز في مجموعة المصنوعات والسلع الزراعية، وفيما يخص أداء التجارة العربية البينية للتجمعات العربية تستحوذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على الحصة الأكبر في التجارة البينية للتجمعات العربية، ويليها في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي ودول إتفاقية أغادير مازالت قيمة تجارتهما البينية عند مستويات منخفضة، بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل السلع الأولية والمتمثلة في الوقود والمعادن أهم السلع المتبادلة والتي احتلت الحصة الأكبر بالدرجة الأولى في نطاق كل التكتلات الجزئية العربية. كما تم التطرق بهذا الفصل لترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي، بعرض أولا تطور مؤشرات الصادرات العربية من خلال عدد المنتجات التي تصدرها الدول العربية ومؤشرات تركز وتنوع الصادرات العربية والذي يتسم بالتباين الكبير فيما

بين دول العربية، حيث تشير المؤشرات ارتفاع درجة التنوع في كل من تونس والإمارات ومصر وجيبوتي مقارنة بباقي الدول العربية، ومن ثم تسليط الضوء على أبرز إجراءات ترقية الصادرات العربية في ظل التكامل العربي في ظل تحديات وصعوبات تواجه هذه الدول العربية وتعمل على حلها، لكن ونظرا لاستمرار تواضع مستوى التكامل في المنطقة العربية على الرغم من تسهيلات الجمركية وغير الجمركية بمعدلات معتبرة بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، يقتضي الوضع بذل جهود هادفة في سبيل إحراز المزيد من التقدم مستقبلا نحو تعزيز التجارة العربية البينية وترقية الصادرات البينية بغرض زيادة فرص تنويع إقتصاديات دول المنطقة العربية.

أما عن الفصل الثالث والذي تضمن ترقية الصادرات كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التطرق إلى إستراتيجية ترقية الصادرات وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي وهذا بعرض مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات وأهميتها، وفي هذا الصدد فقد احتلت ترقية الصادرات مكانة هامة في استراتيجيات اقتصاديات الدول النامية على الخصوص، في مقدمتها برامج إنماء وتنويع صادراتها، كما تم التطرق لأساسيات حول التنويع الاقتصادي والذي يعرف على أنه هو تنويع لمصادر الدخل الوطني من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد سواءا بتنويع نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة أو بتنمية حجم وهيكل الصادرات، كما أن التنويع الاقتصادي مرتبط بدرجة وثيقة بعوامل عديدة ومحددات تؤثر في قراراته وهذا عبر مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المختلفة، كما تم عرض أهمية ترقية الصادرات في تحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقا من مرتكزات تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مجالات التجارة الخارجية، إلى جانب عرض تجارب بعض الدول العربية النفطية في مجال التنويع الاقتصادي أبرزها دولة الإمارات والجزائر والسعودية حيث تبين أن هذه الدول العربية أغلب صادراتها من النفط وبهذا أدركت أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على اقتصادها الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط. كما تم التطرق بهذا الفصل لتحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتوضح أنه رغم محاولة الجزائر تنويع هيكلها التصديري خارج المحروقات في ظل هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية، ويبقى الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الأولى للصادرات الجزائرية في حين التصدير نحو الدول العربية ضعيف، وهذا في ظل وجود مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر. ولهذا تم التطرق في هذا الفصل إلى سبل ترقية الصادرات الجزائرية العربية لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهذا بعرض إجراءات ترقية الصادرات الجزائرية لتحفيز التنويع الاقتصادي سواء كانت تخص الإطار المؤسساتي أو إجراءات وتسهيلات المطبقة من طرف الدولة الجزائرية لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بما فيها

التوجيه الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات عبر استهداف أكبر عدد ممكن من الأسواق الخارجية ومساعدة المصدرين في عملية البحث عن الأسواق الخارجية، كما تم بعد ذلك عرض واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي انضمت لها الجزائر رسمياً في 2009 كداعم لمساعي الجزائر لاستهداف السوق العربي، والتي يبقى فيها حجم الصادرات الجزائرية نحو المنطقة العربية ضئيلا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب بالرغم من التقارب الجغرافي وتوفر المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي من شأنها أن تكون أكثر فعالية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي حيث تواجه الصادرات الجزائرية جملة من العوائق، حيث بالرغم الصعوبات والتحديات العديدة التي تواجه تنمية وتوسيع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو المنطقة العربية والتي تطرقنا لها في المطلب السابق، منها البنية التحتية المحدودة، الإجراءات البيروقراطية المعقدة، والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، إلا أن هناك فرص واعدة بتوجيه بوصلة التصدير الجزائرية نحو أسواق المنطقة العربية عبر زيادة الصادرات غير النفطية في المستقبل وهو ما يمكن أن يعزز من تنويع الاقتصاد الجزائري، بغية الوصول إلى 30 مليار دولار من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع آفاق 2030.

أما الفصل الرابع والأخير فقد تضمن قياس دور التكامل العربي في ترقية الصادرات الجزائرية – العربية باستخدام نموذج الجاذبية، وذلك أولا بتسليط الضوء على الإطار النظري لنموذج الجاذبية وتطبيقاته في مجال التجارة البينية مع التعرف على المتغيرات التفسيرية لهذا النموذج والذي يعد أحد أهم وأفضل الوسائل المستخدمة منهجياً في قياس وتحديد جدوى التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول، فعينة الدراسة تضم دولة الجزائر كدولة مصدرة نحو 17 دولة عربية مستوردة، وقد تم جمع البيانات السنوية لهذه الدول محل الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2021، وقمنا بإسقاط النمذجة القياسية على بيانات بانل (Panel Data) تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled OLS) والذي يؤدي إلى الحصول على مقدرات متسقة وكفؤة في تقدير نموذج الجاذبية في التكامل الاقتصادي العربي وتحليل التدفقات التجارية العربية البينية، بما فيها تدفقات الصادرات الجزائرية نحو المنطقة العربية، واتضح لنا جليا أنه توجد علاقة بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية والمتغيرات التفسيرية للنموذج والتي أغلبها كانت ذات قيمة إحصائية معنوية وأن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة تتفق بعضها مع تلك المقترحة عند التوصيف النظري لنموذج الجاذبية، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وتفسيرها اقتصاديا.

نتائج الدراسة:

يسمح الجانب النظري والتطبيقي للدراسة باستخلاص مايلي:

– التكامل الاقتصادي وسيلة تعتمد على إزالة القيود والحواجز وهذا من أجل تحقيق اهداف اقتصادية مشتركة بين الدول، حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة، كما أنه عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تتم عبر الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل والإتحاد فيما بين الدول الأعضاء وذلك بالاستفادة من مزايا التكامل بهدف تحقيق أهداف مشتركة والتي أهمها توسيع نطاق السوق وتشجيع التجارة البينية؛

– تتوافر مقومات نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وما يميز هذه الدول هو وحدة الدين واللغة المشركة والعادات والتقاليد ووحدة الأصل والقيم الروحية، ،كانت هناك العديد من المحاولات لدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ضمن عملية تكثيف التعاون الاقتصادي، والاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي العربي، لكن تعددت العوائق المانعة للتكامل الاقتصادي العربي بين أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية والتي تحول دون الوصول إلى التجسيد الفعلي والحقيقي للتكامل الاقتصادي في ظل غياب التنسيق بين الدول العربية ووجود النزاعات والخلافات السياسية بينها؛

– فيما يخص التكتلات الاقتصادية بين التجمعات الجزئية للوطن العربي، فإن حلم بناء اتحاد المغرب العربي اصطدم بالعديد من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمشروع التكامل المغاربي بقي معطلا بتعطيل عمل مجلس الرئاسة الذي لم يجتمع منذ ما يقارب الثلاث عقود أي منذ عام 1994، وهو ما يوضح ضعف النوايا التكاملية و الأداء التكاملي بين دول المنطقة. في حين تعد تجربة التكامل والتكتل لدول مجلس الخليج العربي ناجحة نسبيا لما تحقق من إنجازات على الصعيد السياسي والأمني، الاجتماعي، الثقافي والإعلامي، ونخص بالذكر الإنجازات الاقتصادية من تحقيق لحرية إنتقال السلع الوطنية وتسهيل إنتقال مواطني الدول الأعضاء بين دول المجلس؛

– ضعف حصة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات الاجمالية العربية وهذا راجع للروابط التجارية العربية المتبادلة والتي تبقى محدودة نسبيا إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الأهداف الكبيرة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

– الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للتكتلات الجزئية العربية لا تزال عند مستويات منخفضة ولا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، أما بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق التكتلات الجزئية العربية، فتتمثل في السلع الأولية وهي الوقود والمعادن حيث احتلت الحصة الأكبر، حيث لا زالت التجارة في المنطقة العربية مع مناطق أخرى أو فيما بين الدول العربية تتأثر بشكل كبير بسوق وأسعار النفط؛

– ضعف حجم تدفقات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، لذلك فهي تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، كما أن الجزائر على غرار الدول العربية النفطية التي تعتمد في اقتصادها بشكل أساسي على صادرات المحروقات تسعى عبر إتباع استراتيجية ترقية الصادرات التي تهتم بكل جوانب التصدير والبحث عن إيرادات بديلة لقطاع المحروقات، وهذا بتنويع هيكل الصادرات والتوسيع الجغرافي لأسواق التصدير خاصة وأن الحصة الأكبر من صادرات الجزائر خارج المحروقات موجهة للاتحاد الأوربي، وهو ما يدفعنا للقول أن السوق العربية تشكل فرصة ضائعة وجب استغلالها للسير نحو ترقية الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

– نستخلص من نتائج الدراسة القياسية وفق القراءة الإحصائية والاقتصادية للتقديرات أن كل من الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية و عدد سكان الدول العربية لهما علاقة طردية قوية مع حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، وذلك لوجود إشارة المعلمة موجبة ذات معنوية إحصائية عند المستوى 1%. بمعنى حجم الاقتصادات العربية وارتفاع الطلب العربي المحلي على السلع الجزائرية المستوردة هو ما يجعل المنطقة العربية سوقاً واعداً للصادرات الجزائرية خارج المحروقات. بينما عدد سكان الدولة المصدرة فليس لها تأثير في التقديرات؛

– نستخلص من نتائج الدراسة القياسية أن متغير المسافة الجغرافية ومتغير الحدود المشتركة لهما علاقة عكسية قوية مع حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، فكلما زادت المسافة بين الدول تزيد تكاليف التصدير وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية. أما الحدود المشتركة فتأثيرها السلبي والمخالف للتوقعات راجع إلى أن الدول المجاورة للجزائر غالبا ما تنافسها في نفس الأسواق العربية بالإضافة إلى نقص في التنوع التجاري والذي يقلل من الحافز لتبادل السلع بينهما فعلى سبيل

المثال الجزائر وتونس كلاهما يعتمد بشكل كبير على إنتاج الزراعة وبعض الصناعات التحويلية، مما يقلل الطلب المتبادل على صادرات الطرف الآخر؛

- كما توصلت الدراسة إلى أن التاريخ الاستعماري المشترك بين الجزائر وعينة الدول العربية يؤثر إيجابا على التجارة العربية البينية بما فيها الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، حيث أن الجزائر تجمعها روابط تجارية قوية مع بعض الدول العربية التي تجمعها معها تاريخ استعماري مشترك (تونس، المغرب، موريتانيا، لبنان، سوريا، جيبوتي)، هذا ما يؤدي لتقارب ثقافي وتشابه مؤسساتي وقانوني، وهي عوامل تحفز على زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الدول العربية الشريكة لها تجاريا؛

- كما دلت أيضا النتائج المتوصل إليها من خلال تقدير نموذج الجاذبية المقترح في الدراسة أن الاتفاقيات التجارية المشتركة بين الجزائر وشركائها من الدول العربية لها علاقة طردية متوسطة في التأثير على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية، وذلك لوجود إشارة المعلمة موجبة ذات معنوية إحصائية عند المستوى 5%. ويرجع هذا التأثير المتوسط إلى قلة الاتفاقات الثنائية الجزائرية-العربية في مجال التبادل التجاري، حيث توجد اتفاقيتين مفعلتين فقط تتمثل في كلا من الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر والاتفاق التجاري الثنائي للتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا؛

- وتبين من نتائج الدراسة القياسية أن الانضمام لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كان له تأثير سلبي على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية وهو أمر يخالف أدبيات نماذج الجاذبية في التجارة الإقليمية، وهذا راجع إلى أن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى GAFTA تعتبر الأكثر بعدا عن تحقيق أهدافها بسبب تماطل الدول العربية في التطبيق الفعلي للاتفاقية وغياب الإرادة السياسية في ظل النزاعات السياسية بين بعض الدول والتي أعاقت تنسيق السياسات التجارية بينها في ظل اتباع الدول العربية السياسة التجارية الحمائية والتي هي وراء فشل بناء تكتل تجاري عربي مشترك فعال بالرغم من وجود مقومات التكامل العربي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

وقد حاولنا في دراستنا هذه إبراز دور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية مستهدفين في ذلك الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية ضمن إستراتيجية الجزائر في تنويع اقتصادها، ويمكننا

إتباع خطوات الدراسة من الإجابة على مختلف التساؤلات ومنه اختبار صحة الفرضيات التي تم الانطلاق منها كالآتي:

الفرضية 1: بعد دراستنا للتكامل الاقتصادي العربي فقد تبين محدودية التقدم المحرز في تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، فقد تم تجسيد بعض الإنجازات وإن كان بعضها ما زال يتعثر في التنفيذ في ما يخص مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وهذا في خضم المشاكل العديدة التي واجهت عمليات الوحدة والتكامل بين الأقطار العربية والتي لم يتم التغلب عليها لحد الساعة، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى، حيث يمكن اعتبار التكامل العربي إلى حد كبير تجربة تكاملية لم تحقق أهدافها الرئيسية بسبب العقبات السياسية والاقتصادية والتنظيمية وهو ما أدى لضآلة التقدم في تعميم الالتزامات المتعلقة بالتكامل الإقليمي في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

الفرضية 2: بعد تحليلنا لتطور الصادرات العربية البينية تبين أنه خلال الفترة 2017-2021 لم تتجاوز في أحسن أحوالها 13.1% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية وهي نسبة ضئيلة تعبر عن ضعف التجارة العربية البينية رغم ما يتمتع به وطننا العربي الكبير من ثروات ومقومات، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية، خاصة وأنه لا زالت التجارة في المنطقة العربية مع مناطق أخرى أو فيما بين الدول العربية تتأثر بشكل كبير بسوق وأسعار النفط.

الفرضية 3: تمثل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية العربية مقارنة بصادرات المحروقات نحوها خلال الفترة (2010-2021)، وهذا راجع كون أغلب الدول العربية هي دول نفطية، مما يجعل التبادل التجاري البيني العربي أغلبه يتعلق بالمنتجات والسلع غير النفطية، وهو ما يدل على أهمية السوق العربية كوجهة إستراتيجية لتحفيز وتنويع الصادرات الجزائرية الغير نفطية خاصة في ظل انضمام الجزائر لاتفاقيات التكامل الاقتصادي بما فيها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بغرض الاستفادة من الامتيازات الجمركية والإدارية الممنوحة للجزائر في مجال التبادل التجاري والتصدير، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة، حيث تساهم الامتيازات الممنوحة للتجارة البينية العربية كمدخل هام للتكامل الاقتصادي العربي في تشجيع الصادرات الجزائرية العربية خارج المحروقات وتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية 4: أكدت نتائج تطبيق نموذج الجاذبية في التكامل الاقتصادي العربي وتحليل التدفقات التجارية العربية البينية، بما فيها تدفقات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية، واتضح لنا جليا أنه توجد علاقة بين حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية والمتغيرات التفسيرية للنموذج والتي أغلبها كانت ذات قيمة إحصائية معنوية وأن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة تتفق بعضها مع تلك المقترحة عند التوصيف النظري لنموذج الجاذبية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة، حيث يوجد أثر معنوي للتكامل الاقتصادي العربي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2021.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال دراستنا ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

بالنسبة للمنطقة العربية والمدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي:

- يتطلب تفعيل التكامل الاقتصادي العربي خارطة طريق واقعية تعكس تطلعات الحكومات والقطاع الخاص العربي انطلاقا من مسؤوليته القومية كشريك رئيسي في عملية النمو والتنمية ولتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، وإحداث التطوير النوعي في القواعد الإنتاجية والتصديرية، بما يستثمر آليات التكامل ويعزز النمو والتقدم وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار اقتصادي في المنطقة العربية، والتأكيد على ضرورة تحييد السياسة عن الاقتصاد والنظر إلى الاتحاد الأوربي كنموذج لتكتل إقليمي ناجح.
- أهمية نقل الخبرات والتجارب الناجحة للتكامل الاقتصادي الإقليمي عبر مختلف مناطق العالم إلى البلدان العربية لنهج مسيرة التطوير في ما يتعلق بمجالات التنافسية، والاقتصاد الرقمي واللوجستيات والنقل البحري وصياغة القوانين لتعزيز التجارة العربية البينية.
- تعزيز التجارة العربية يكون أولا من خلال تنويع الصادرات العربية بعيدا الهيمنة النفطية وثانيا الترويج للمنتجات المحلية في الدول العربية الأخرى وبالتالي جني فوائد فعالة من القرب والمزايا التي تضمنها الاتفاقيات المختلفة العربية، مع ضرورة توحيد الجهود فيما يتعلق بمشروع التكامل الاقتصادي العربي وإزالة الحواجز المتبقية أمام التجارة العربية البينية.

- تعزيز البنية التحتية العربية المشتركة عبر تطوير شبكات النقل والمواصلات لتسهيل حركة المنتجات والسلع ما بين الدول العربية.
- تطوير منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتكون أكثر شمولية وفعالية في تعزيز التجارة العربية البينية، من أجل مضاعفة المكاسب العربية المشتركة مع تعميق مستويات التكامل الاقتصادي، مثل إنشاء اتحاد جمركي، سوق مشتركة، واتحاد اقتصادي.
- التأكيد على تكثيف دور مساهمة القطاع الخاص العربي في الناتج المحلي عبر تعزيز التعاون والتنسيق بين اتحاد الغرف العربية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب، على إعتبار أن اتحاد الغرف العربية يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التعاون التجاري بين البلاد العربية على الصعيد التجاري والاستثماري، إضافة إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.
- لابد من توفر إرادة سياسية في الالتزام ببنود إتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والعمل على إنجاح مشروع التكامل الاقتصادي العربي بعيدا عن الخلافات والنزاعات السياسية وكذلك فصل السياسة عن الاقتصاد فقطع العلاقات السياسية لا يجب أن يتبعه قطع العلاقات التجارية والاقتصادية.
- من الضروري تجاوز الخلافات السياسية بين الدول العربية، حيث يتطلب التعامل مع هذه القضايا استخدام آليات فعالة مثل "إدارة الأزمات" وتعزيز التحالفات داخل الإطار العربي. يعد هذا النهج وسيلة مباشرة لمنع تفاقم الخلافات التي قد تؤثر على العلاقات والمصالح المشتركة، خاصة في ظل حالة الانكشاف غير المسبوقة التي يمر بها العالم العربي منذ التحرر من الاستعمار.
- معاودة التفكير مرة أخرى في توظيف آليات التكامل الاقتصادي العربي وتجاوز آليات العمل القديمة عبر تحديث الهياكل المؤسساتية وتحيين مختلف النصوص القانونية كي تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية الراهنة.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات الجزائرية العربية خارج قطاع المحروقات:

- تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المستثمرين والمصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية العربية.

- بما أن جل المتغيرات المفسرة المتعلقة بالصادرات الجزائرية- العربية خارج المحروقات أظهرت معنوية اقتصادية و احصائية، فإنها تعتبر من العوامل المنشطة لقطاع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، فيجب التركيز على هذه المتغيرات بغرض ترقية الصادرات بغرض تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد.
- على الجزائر أن تتجاوز مرحلة إحلال الواردات والمرور بقوة إلى مرحلة التصدير بكثافة فيما يخص المنتوجات غير النفطية، واستهداف أكبر عدد ممكن من الأسواق الدولية وخاصة الواعدة منها على غرار السوق العربية.
- دعم الصناعات التي تعتمد على الموارد الأولية الطاقوية وجعل هذه المواد الخام بما فيها النفط والغاز نعمة وليس نقمة من خلال استعمال إيراداتها بطريقة عقلانية في توفير منتجات تتوافق مع متطلبات المستهلك المحلي والعربي.
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى المتوسط والطويل.
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية والتي تهدف أساسا الى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص.
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.
- إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري الجزائري، ومراجعة ترسانة القوانين التي تجلب المستثمر الأجنبي عبر خلق محفز وملائم للاستثمار في القطاعات الغير نفطية.
- تكثيف دور نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المنطقة العربية ضمن سياسة تطوير الصادرات خارج المحروقات ومراجعة تموقعها التجاري على المستوى العربي كخيار استراتيجي للظفر بالسوق العربية الواعدة، والقيام بتدابير ملموسة لمرافقة المنتجين والمصدرين الجزائريين.
- تكثيف المعارض سواء للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات التي تستهدف المستهلك النهائي العربي حتى يتم احتكاك مباشر بين المصنع الجزائري والتعرف على النمط الاستهلاكي للمستهلك العربي والتي تختلف ما بين دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، فالمستهلك الخليجي نمطه يختلف عن المستهلك العربي في شمال إفريقيا.

- لابد من فتح فروع للبنوك الجزائرية العمومية في أكبر عدد ممكن من دول المنطقة العربية ضمن إجراءات تسهيل عمليات التصدير على المنتجين الجزائريين ومرافقة المتعاملين الجزائريين في مجال التصدير ودعمهم لاقتحام الأسواق الخارجية العربية، خاصة في ظل المنطقة العربية الحرة الكبرى.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في شقها النظري والقياسي لاختبار أثر التكامل الاقتصادي العربي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية حاولنا إتباع خطوات ومنهجية البحث العلمي خلال مختلف مراحل إعداد هذه الأطروحة، إلا أن النتائج المتوصل إليها تبقى نتائجا فردية محدودة على دول العينة وعلى فترة الدراسة والنموذج المستخدم، وطريقة التقدير المتبعة، بالإضافة إلى مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها، وهو ما يقودنا لاقتراح الآفاق البحثية التالية:

- توسيع عينة الدراسة لتشمل دولا أخرى خارج المنطقة العربية لا سيما الدول الافريقية، واعتماد فترات أطول للإطار الزماني؛
- التفصيل في المؤشرات المستقلة الجزئية المكونة للتكامل الاقتصادي العربي من أجل قياس أثره على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث يمكن اعتماد نموذج اقتصادي للتكامل يشمل متغيرات أكثر تفصيلا وأكثر ملاءمة، وفي هذا السياق يمكن التعمق في الدراسة القياسية باستخدام نماذج بيانات البانل الديناميكية؛
- على ضوء الاستنتاجات المتوصل لها من هذه الدراسة، يمكن طرح العديد من المواضيع البحثية التي تمثل امتدادا للدراسة الحالية من خلال اختيار مدخل آخر من مداخل التكامل العربي، كالبحث في دور التكامل الاقتصادي العربي في تشجيع المشاريع العربية المشتركة كخيار استراتيجي في تحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- أحمد الغندور، **التكامل الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
- أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- أحمد نافع الحمامدة، عدنان عبد الكريم الذيابات، **إقتصاديات المعلومات والمعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.
- أدهم إبراهيم جلال الدين ، **التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2017.
- أرثر لويس، **أسس التخطيط الاقتصادي**، ترجمة فريد مصطفى، وكالة الصحافة العربية للنشر، مصر، 2019.
- إسماعيل شلبي، **التحديات الاقتصادية تحدي الوحدة والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية (إمكانيات و معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية)**، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، 2000.
- إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- اكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- أمال عبد الرحمن زيدان قاسم، **مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.
- أمال عبد الرحمن زيدان، **تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.
- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.

- جابر محمد محمد الجزار، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**، مطابع التجارية، مصر،2006.
- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
- حسام داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988.
- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- رنان مختار، **علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، الطبعة الأولى، منشورات دار الأمل، الجزائر، 2011.
- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
- سعد عبد الكريم حماد الدليمي وآخرون، **التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)**، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2023.
- سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق (سلسلة الثقافة القومية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988.
- السيد السريتي، أحمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، 2017.
- السيد متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001.
- عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

- عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة** ، الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المعطي الخفاف، **هندسة التسويق**، دار دجلة، الطبعة الأولى، 2008، الأردن.
- عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- عثمان خالد أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- على القزويني، **التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي**، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.
- علي محمد الخوري، **التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة العربية البينية**، الإتحاد العربي للتجارة الإلكترونية، مصر، 2017.
- عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005.
- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- كمال سي محمد ، **مدخل الإقتصاد الدولي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.
- مجد الدين خمش، **الدولة والتنمية في إطار العولمة**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- مجموعة مؤلفين، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق** (سلسلة كتب المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.
- محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

- محمد الطنطاوي الباز، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.
- محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**، دار الخليج للصحافة والنشر، الاردن، 2019.
- محمد راتول، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- محمد رياض رشيد وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، منشورات ELGA، الطبعة الأولى، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995.
- محمد محمود الامام وآخرون، **منطقة التجارة الحرة التحديات وضروريات التحقيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.
- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.
- محمد مصطفى زيدان، محمود محمد احمد بلال، **القومية العربية بين القوميات والمذاهب السياسية المعاصرة**، منشأ المعارف، الاسكندرية، 1967.
- محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية (سلسلة عالم المعرفة)**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
- محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.

- مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- مصطفى أبو حلوة، **التجارة الخارجية**، مكتبة كلية التجارة، طنطا، مصر، 1992.
- منذر ماخوس، **إرهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
- نايف علي عبيد، **مجلس تعاون دول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 28)**،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية، لبنان، 2002.
- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- وسيم حسام الدين، **الاتفاقيات الغربية المعنية بالشأن الاقتصادي**، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، الأردن.

2. المجلات والدوريات:

- ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، **دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية دراسة حالة المنطقة العربية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي**، المجلد 01، العدد 01، 2020.
- ابتهال ناهي شاكر، حامد عبد الحسين خضير وعلي نعمة محمد، **التنويع الاقتصادي في العراق الواقع والتحديات والحلول**، مجلة وارث العلمية، المجلد 4، العدد 9، 2022.
- الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **تكامل الأسواق المالية العربية لمواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 1، 2013.
- بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.
- بوفاتح محمد بلقاسم، **الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، 2023.
- توات عثمان، **التكامل مع الجيران : هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابكة خيارا ناجعا لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية؟**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، 2014.
- ثامر محسن، عبيدة زهير، **مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021.

- جمال عمورة، **معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 1، 2013.
- حامد عبيد حداد، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية**، مجلة كلية الآداب، 2012.
- حجيرة عبد المنعم، مزيان سعيد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، 2019.
- حساني عمر، **انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية " التطورات، المشاكل والحلول"**، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019.
- حسن العمري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى درس الماضي وآفاق المستقبل**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الجارية، العدد 02، 2009.
- حمزة فطيمة، **التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية "دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية"**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2022.
- حنين كاترين سامي عدلي، **العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة البحث العلمي في الأداب، 2018.
- دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، **آثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد2، العدد 2، 2017.
- دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان، يحى عبد الرحمن يحى الحفنى، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، العدد 4، المجلد 42، 2021.
- رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 2013.
- زايد محمد، **واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، 2021.
- زكريا يحيا الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد12، العدد 21، العراق، 2012.

- زهرة مصطفى، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- زياد عزالدين طه، **دراسة التجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي مع إمكانية محاكاتها للاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2020.
- سعدوني محمد، بن بوزيان، **الوحدة النقدية الاوربية وإشكالية المنطقة النقدية المثلى**، مجلة دفاتر MECAS ، المجلد 5، العدد1، 2009.
- سليمان الساسي شحومي، علي قابوسة، **اتحاد المغرب العربي .. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 2، العدد 1، 2020.
- سليماني مباركة، **أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، 2014.
- شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر –نمذجة قياسية للدينار الجزائري–**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، 2011.
- شليح الطاهر، **المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 5، 2014.
- صبري يحيى سيد على شلتوت، **التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 2، المجلد 26، 2016.
- صلاح محمود عبد المحسن عرفة، **التحليل الاقتصادي لأثر انضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الإنسانية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 7، 2016.
- صندوق النقد العربي، **" التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط : الواقع والتحديات"**، دراسات إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 118، 2023.
- صندوق النقد العربي، **قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية**، دراسات إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 50، 2018.
- طالم علي ، **نحو إستراتيجية حديثة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدّولية الراهنة – وجهة نظر–**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 4، 2017.

- عابد العبدلي ، **محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، مجلد 16، العدد 1، 2010.
- عبد الرزاق حمد حسين، **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الأول، 2011.
- عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد22 ، العدد 250، 1999.
- عبد اللهتركستاني وآخرون، **جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 14، العدد 2، 2008.
- عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، **تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل –دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013–**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 3، 2016.
- عزالدين رضوان، رشاش عباسية، **قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها على نفاذ الصادرات نحو الأسواق العربية**، مجلة التمويل والاستجمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد2، 2022.
- علالي الزهراء، نبو مجيد، **استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة**، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2022.
- غانية نذير، غانية البشير، **دراسة تقييمية لمسيرة تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 2019.
- قارح أمين، شربي محمد الأمين، **وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية –عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) –**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 1، 2020.
- كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، **عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوربي ومعوقاته بالاتحاد الافريقي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، 2019.

- اللحياني ليلى، **استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، 2023.
- لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 5، 2015.
- لطيفة بن يوب، خديجة خرافي، **أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الإيموا، السيماك والكوميسا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد5 ، 2020.
- محمد توفيق البلقيني وآخرون، **التقدير المتين للتباين التقاربي في نموذج الانحدار البواسوني لبيانات سلاسل زمنية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 47، العدد 3، 2023.
- محمد سعد الفقي، فنطازي أمينة وشكيرو وسيلة، **أداء مؤشرات النقل البحري والتجارة الخارجية في الجزائر دراسة احصائية باستخدام المركبات الأساسية ACP للفترة 2007 – 2021**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023.
- محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014) ،** مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016.
- محيريق فوزي وآخرون، **«الإقليمية الجديدة» بين «خلق التجارة» و«تحويل التنمية» دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2015م**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019.
- مصابيح فاطمة، **ضمان ائتمان الصادرات**، مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية، المجلد5، العدد 1، 2021.
- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 62، 2014.
- منال عفان، **رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 2، 2023.
- موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2016.

- موسى خلف عواد، **الترتيبات التجارية في العمل الاقتصادي العربي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد (قراءة في شروط التكيف والموائمة)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2012.
- نبيل بن موسى، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 01، 2019.
- نرفين أحمد ماهر عز، **دراسة تحليلية للاستثمارات العربية البينية في إطار نموذج الجاذبية**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 3، 2018.
- هواري أحلام ، يوسفي رشيد، سدي علي، **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**، مجلة دفاتر بوادكس، 2019.
- وفاء سعد إبراهيم، , **التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا "نموذج الجاذبية"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 2، 2019.
- وفاء سعد إبراهيم، **مستقبل الميركسور فيما بين التكتلات الاقتصادية العالمية (نموذج التنبؤ)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 3، 2020.
- ولد محمد عيسى محمد محمود، **مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 8، 2010.
- وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسور التنمية بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 97، 2010.
- يحي زكريا الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.

3. الرسائل والأطروحات:

- أحمد غراب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية–حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2016.
- إلهام أيت بن اعمر بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات "واقع وآفاق"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017.

- إلياس حناش، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2018.
- بايزيد كمال، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2020.
- بلقاسم فيلالي خيرة، **دور برنامج تمويل التجارة العربية البينية في تطوير التجارة العربية البينية (1980-2010)**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2012.
- بن حركات مولود، **انعكاسات تطوير القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2022.
- بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات– دراسة حالة–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2013.
- بن نية حميد، **أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي – دراسة تحليلية و استشرافية لحالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2020.
- بودية فاطمة، **قياس محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية –دراسة حالة الجزائر وتونس–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2018.
- بوقاعة زينب، **معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، سطيف، 2018.
- حجاب إكرام، **ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2021.
- حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009.
- خاطر إسمان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة دكتوراه، بسكرة، 2013.

- خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، مذكرة ماجستير، 2006.
- خمخام عطية، **تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة 2009 – 2020**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022.
- رياش سهام، **الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.
- سداوي نورة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980- 2014 – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2019.
- سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان، **اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2013.
- سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- سموك نوال، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2019.
- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
- عبدالله نواف النوايسة، **التجارة الخارجية وأثرها على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993–2014)**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2015.
- فضيلة مزوزي، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط "دراسة حالة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2021.
- قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

- قشرو فتيحة، **استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000- 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، 2017.
- كاكي عبد الكريم، **علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو–متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017.
- لرباع الهادي، **التكامل الاقتصادي الإقليمي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، عنابة، 2015.
- محمد بولعسل، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، أطروحة دكتوراه، المدية، 2017.
- مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012.
- مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000-2020–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023.
- مسيود عبد الله، **مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكسيت**، أطروحة دكتوراه ، قالمة، 2019.
- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، 2011.
- ملال شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990–2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2021.
- مليكة خالدي، **أثر الإقليمية الجديدة على أداء التجارة العربية البينية للفترة 2000–2017**، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2020.
- نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشركة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.

- يحياوي سمير، **الاستثمار العربي البيني بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة (1998-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010.
- يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية – دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2018.

4. **الملتقيات والمؤتمرات:**

- حسن إبراهيم، **مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي**، كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية – بالإشتراك مع معهد الشؤون الدولية – بروما، مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوربا والعالم العربي، أيام 23/22 فبراير 1999 ، الإسكندرية/مصر.
- عطية معتق سلمي المسعودي، **التكامل الاقتصادي الافريقي (الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول)**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة في افريقيا، جامعة القاهرة(مصر): معهد البحوث والدراسات الإفريقية، يومي 7-8 ماي 2018.
- مثنى عبد الإله ناصر، **تسهيل التجارة العربية البينية مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية ؟**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العربي حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، مسقط، سلطنة عمان، 2007.

5. **قوانين ومنشورات:**

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دليل تعريفي**، القاهرة، 2015.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12، 1991.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12، 2010.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 16، 1996.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 16، 1990.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 21، 1990.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 24، 2013.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 35، 1996.

- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 39، 2004.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 49، 2004.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 58، 1996.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **إتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (المعدلة)**، 1997.
- مجلس تعاون دول الخليج العربية، الأمانة العامة، **النظام الأساسي لمجلس التعاون**، 1981.
- اتحاد المغرب العربي، **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، مراكش، 1989.

6. التقارير:

- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، تقرير حول **مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022. مرحلة ما بعد كوفيد-19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي**، 2022.
- اتحاد الغرف العربية، تقرير حول **إفريقيا: الامتداد الاقتصادي للمنطقة العربية- الفرص والتحديات-**، النشرة الاقتصادية، العدد 61، 2024.
- اتحاد الغرف العربية، التقرير الخامس و العشرون، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية**، مارس 2018.
- اتحاد الغرف العربية، **نحو استراتيجية لتفعيل العمل الاقتصادي المشترك في ضوء التطورات العربية**، النشرة الاقتصادية، العدد 59، 2023.
- الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ملخص تقرير حول **رؤية صندوق النقد العربي 2040**، 2020/01/01.
- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير بعنوان: **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية**، الفصل الثاني: التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد، 2014.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2022.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر: **التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، 2002.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الحادي عشر: **العون الإنمائي العربي**، 2022.
- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي **لأنشطة صندوق النقد العربي 2022**، افريل 2023.
- صندوق النقد العربي، تقرير حول **التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية**، 2022.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير بعنوان: **آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية**، 2018.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تقرير بعنوان: **التجارة والمنافسة في المنطقة العربية**، بيروت، 2021.
- مركز التجارة الدولية، تقرير بعنوان: **خلق فرص تصدير لتحقيق تكامل إقليمي أكبر بين الدول العربية**، 2018.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير فصلي بعنوان **التجارة العربية لعام 2021**، العدد 02، 2022.
- وزارة الاقتصاد لدول الامارات العربية المتحدة، تقرير حول **مؤشر الحرية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة**، 2022.
- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، **التقرير الاقتصادي السنوي 2021**، الإصدار 29، 2021.

7. **لـمواقع الالكترونية:**

- الاتحاد العربي للنقل البري، الموقع الرسمي، **الاتحاد العربي للنقل البري يواصل جهوده لتذليل تحديات النقل البيني العربي**، بتاريخ 2023/12/20، https://www.auolt.org/?ID=98
- اتحاد الغرف العربية، الموقع الرسمي، **نبذة عن اتحاد الغرف العربية ومهامه واختصاصاته**، بتاريخ 2023/12/27، https://uac-org.org/ar/About/mission-_and_-specialization
- الإذاعة الجزائرية، **الجزائر–موريتانيا: المصادقة على البرتوكول التنفيذي لمشروع طريق تندوف– الزويرات**، بتاريخ: 2024/06/07، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/21775

- ألجكس، الموقع الرسمي، **حول لوكالة ألجكس**، بتاريخ: 2024/05/03، https://www.algex.dz/ar/
- ألجكس، الموقع الرسمي، **لقاء مع المصدرين تحت عنوان" ترقية الصادرات خارج المحروقات "**، بتاريخ 2024/03/31، https://www.algex.dz/ar/2017-03-19-08-13-36/item/1602-02-2021
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الاتحاد النقدي والعملة الموحدة**، الأمانة العامة، بتاريخ 2023/07/15، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheMonetaryUnionandtheSingleCurrency/Pages/Secondthemonetaryunionrequirem.aspx
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الهيكل التنظيمي**، الأمانة العامة، بتاريخ 2023/07/15، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مسيرة العمل الاقتصادي المشترك**، الأمانة العامة، بتاريخ 2023/07/15، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements
- البنك الدولي، **الجزائر: الاستثمار في البيانات من أجل نمو اقتصادي متنوع**، بتاريخ: 2024/06/04، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth
- البنك الدولي، **العالم العربي**، بيانات تعداد السكان الإجمالي، بتاريخ 2023/06/05، https://data.albankaldawli.org/country/1A
- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الرسمي، **مميزات البيئة الاقتصادية للدولة**، بتاريخ: 2024/02/23، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy
- تيم كالين، موقع معهد دول الخليج العربية بواشنطن، **مؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي في السعودية**، بتاريخ 2024/02/26، https://agsiw.org/ar/signs-that-economic-diversification-is-working-in-saudi-arabia-arabic

- الجمهورية اونلاين، اقتصادية الجامعة العربية تناقش سبل تنفيذ استراتيجية التكامل العربي، عبد النبي الشحات، قسم التحرير، بتاريخ 2023/07/25،
https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1167817.html
- الحوار المتمدن، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مصطفى العبد الله الكفري، قسم الإدارة والاقتصاد، بتاريخ 2023/07/24، https://m.ahewar.org/s.as
- الحوار المتمدن، **العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحدي الإرادة السياسية**، توفيق الحفار، 2022/10/01، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147224
- رؤية الإخبارية، **العملة الخليجية الموحدة.. هل تكون رقمية؟**، لمياء أمين، بتاريخ 2023/07/15،
https://roayahnews.com/?p=1419989
- الشرق الأوسط، **انطلاق مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي في توس بمشاركة دول الخليج وشمال أفريقيا**، المنجي السعيداني، بتاريخ 2023/06/30،
https://aawsat.com/home/article/1190346/
- صافكس، الموقع الرسمي، **تاريخ صافكس**، بتاريخ: 2024/05/04،
https://www.safex.dz/?page_id=170
- صندوق النقد العربي، الموقع الرسمي، **اطار دعم البرامج الاقتصادية**، بتاريخ 2023/12/28،
https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/framework
- القمة العالمية للحكومات، الموقع الرسمي، **مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023**، بتاريخ 2024/02/22،
https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/observer/reports/2023/detail/global-economic-diversification-index-ar
- المجلس الأعلى للسكان، اليوم العربي للسكان، بتاريخ 2023/06/30،
https://hpc.org.jo/ar/content/
- محمود حرب، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، **الجزائر في مفترق طرق**، بتاريخ 2024/02/22،
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/12/01/na120221-algeria-at-a-crossroads
- المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، بتاريخ: 2024/05/10،
https://www.douane.gov.dz/spip.php?article475

- ملتقى الاتحادات العربية النوعية والمتخصصة، الموقع الرسمي، تعريف بالملتقى وأهدافه، بتاريخ 2023/12/28، https://saffportal.org
- منظمة العمل العربية، **اتفاقيات العمل العربية**، قسم الإتفاقيات والتوصيات، بتاريخ 2023/07/09، https://alolabor.org/category
- الموسوعة العربية، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، محمد العمادي، بتاريخ 2023/07/11، https://arab-ency.com.sy/ency/details/
- وزارة الاقتصاد، الموقع الرسمي، **الانفتاح على الأسواق العالمية تنمية الصادرات الإماراتية**، بتاريخ: 2024/02/23، https://www.moec.gov.ae/uae-export-development
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس**، بتاريخ: 2024/05/04، https://www.commerce.gov.dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-expositions-safex
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **الصندوق الخاص بترقية الصادرات**، بتاريخ: 2024/05/03، https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع الرسمي، **منطقة التبادل العربي الحر**، بتاريخ: 2024/05/18، https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange
- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **الإجراءات والتسهيلات**، بتاريخ: 2024/05/08، https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/support-for-exports/measures-and-facilitations
- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، الدبلوماسية الاقتصادية، **مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية**، بتاريخ: 2024/05/06، https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/mfas-attributions-and-structures-in-economic-diplomacy/structures
- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **مناطق التبادل الحر**، بتاريخ: 2024/05/11، https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas

- وزارة العدل لدولة قطر، **اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، بتاريخ: 2024/06/04، https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=2035&language=ar
- وزارة المالية في دولة الإمارات، الموقع الرسمي، **لمحة عن النموذج الرائد لاقتصاد دولة الإمارات**، بتاريخ: 2024/02/23، https://mof.gov.ae/fdmo-uae-economy-overview-ar/
- وزارة المالية، **قانون رقم 23-09 يتضمن القانون النقدي والمصرفي**، بتاريخ: 2024/05/10، https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1228-loi-n-23-09-du-21-juin-2023-portant-loi-monetaire-et-bancaire-2
- وكالة الأنباء الجزائرية، **ترقية الصادرات تتم عبر تطوير السلسلة اللوجستية المدمجة**، بتاريخ: 2024/06/08، https://www.aps.dz/ar/economie/116667-2021-11-24-08-28-33
- وكالة الأنباء الجزائرية، **منتدى التصدير يقدم عدة اقتراحات تهدف لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات**، بتاريخ 2024/02/29، https://www.aps.dz/ar/economie/133385-2022-10-20-22-53-58
- وكالة الموريتانية للأنباء، **توقيع اتفاق حول انشاء نقطة عبور على الحدود بين موريتانيا والجزائر**، بتاريخ 2024/09/29، https://www.ami.mr/Depeche-50967.html
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **الوطن العربي**، الأرض والسكان، بتاريخ 2023/06/04، https://ar.wikipedia.org/wiki/الوطن_العربي

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Books:

- Ahmed galal, Bernard hoekman, **Between Hope and Reality: An Overview of Arab Economic Integration**, Brookings Institution Press, Égypte, 2003.
- Alexander Bulatov, **World Economy and International Business: Theories, Trends, and Challenges**, Cham: Springer International Publishing, 2023.
- Andreß, Hans-Jürgen, Katrin Golsch, and Alexander Schmidt, **Applied panel data analysis for economic and social surveys**, Springer Science & Business Media, 2013.

- Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration**, homewood, Richard D. Irwin, 1961.
- Benchenane Mustapha, **L'intégration économique arabe**, Revue Tiers Monde, tome 24, n°96, 1983.
- Bergeijk, PAG van & Steven Brakman, **The Gravity Model in International Trade: Advances and Applications**, Cambridge University Press, First Edition, 2010.
- Bhalla, Ajit S, **Regional blocs: building blocks or stumbling blocks?**, Springer, London, 2016.
- Bruce E. Hansen, **ECONOMETRICS**, University of Wisconsin, United States, 2019.
- Damodar N. Gujarati, **Basic of econometrics**, The McGraw-Hill Companies, USA, 2004.
- Diery Seck, **Private sector development in West Africa**, Springer Cham Heidelberg, New York, 2014.
- Dilip K. Das, **International Trade Policy: A Developing Country Perspective**, Palgrave Macmillan Books, London, 1990.
- Dominick Salvatore , **ECONOMIE INTERNQTIONAL "cours et problèmes** "traduit par François contenson , Mc graw hill . paris ,1982.
- Edward W, Frees; Richard, A.Derrig & Glenn Meyers, **Longitudinal and Panel Data –Predictive Modeling Applications in Actual Science-**, 1st edition, Cambridge University Press, 2014.
- G. Myrdal, **An International Economy Problems and Prospects, Harper and Row**, New York, 1956.
- Greene William.H, **Econometric Analysis**, 5th edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2003.
- Iana Dreyer and Nicu Popescu, **The Eurasian Customs Union: The economics and the politics**, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2014.
- Jawaher Ahmed and others, **Economic Development in the Gulf Cooperation Council Countries. Gulf Studies**, Springer, vol 1, Singapore, 2020.

- Jean- Louis Muécheilli et Thierry Mayer, **Economie internationale**, Edition Dalloz, 2005.
- Jérôme Hericourt, Julien Reynaud, **TD d'Econométrie**, éditions: Dumond, Paris, septembre 2007.
- Larry Dwyer ,Alison Gill, neelu Seetaram, **Handbook of research methods in tourism, quantitative approaches**, Edward Elgar Publishing, United Kingdom, 2012.
- Luca De Benedictis and Daria Taglioni, **The gravity model in international trade**, Springer Berlin Heidelberg, 2011.
- Lüder Gerken, The Constitution of Liberty in the Open Economy, Routledge, London, 2004.
- Michael C. Hudson, **Middle East Dilemma:The Politics and Economics of Arab Integration**, Columbia University Press, 1999.
- Michael Szenberg, **Eminent Economists: Their Life Philosophies**, Cambridge University Press, 1993.
- Omotunde EG, JOHNSON, **Economic diversification and growth in Africa: Critical policy making issues**, Springer, Switzerland, 2016.
- Park Hun Myoung, **Practical Guides To Panel Data Modeling: Step by Step Analysis Using Stata**, Graduate School of International Relations, International University of Japan, 2011.
- Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, **International Trade -Theory and Policy-**, Pearson Education, Tenth Edition, 2015.
- Pesaran M. Hashem, **Time series and panel data econometrics**, Oxford University Press, 2015.
- Peter A. G. van Bergeijk, Steven Brakman, **The Gravity Model in International Trade: Advances and Applications**, Cambridge University Press, 2010.
- Richard Anthony Johns, **International Trade Theories and the Evolving International Economy**, Bloomsbury Publishing plc, London, 2013.

- Richard. Baldwin, Anthony J. Venables, **REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION** , Handbook of International Economics, Edited by G. Grossman and K. Rogoff, vol 3, 1995.
- Robert C Feenstra, **Advanced International Trade - Theory and Evidence -**, Princeton University Press, New Jersey, 2004.
- Robert C. Feenstra, Alan M. Taylor, **International Trade,** Worth Publishers, Third Edition, 2014.
- Sharif Hossain, **Econometric Analysis: An Applied Approach to Business and Economics**, Cambridge Scholars Publishing, United Kingdom, 2024.
- Steven E. Finkel, **Casual analysis with panel data**, sage publications, international educational professional publisher, London, 1995.
- Villard Henry H, **Economic performance: an introduction to economics**, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1961.
- Yaffee Robert. **A primer for panel data analysis**, Social Sciences Statistics and Mapping, New York University, USA, 2003.

2. Articles:

- Abad Mustafa Kazemi Najaf, **Regional Economic Integration To Counter The Global Recession (Researchsample: Republic Of Iraq From 2013 – 2017)**, PalArch's Journal of Archaeology of Egypt, 2020.
- Abdellaoui Sid Ahmed, **The Algerian Economy Between Oil Dependence And The Inevitability Of Economic Diversification**, International journal of economic performance, Volume 5, No 2, 2022.
- Addisu A. Lashitew, Michael L. Ross, and Eric Werker, **What drives successful economic diversification in resource-rich countries?** , The World Bank Research Observer, Vol 36, no 2, 2021.
- Adnan Mnati Salih, **Economic Globalization and the Problem of Achieving Arab Economic Integration**, Asian Journal of Convergence in Technology, 2021.
- ALON Gabriel, **Empirical verification of foreign trade theories**, Kyklos, vol 21, no 4, 1968.

- Bussière Matthieu, Jarko Fidrmuc, and Bernd Schnatz, **Trade integration of Central and Eastern European countries: Lessons from a gravity model**, ECB Working Paper Series No. 545, 2005.
- Christiane Krieger-Boden, Rüdiger Soltwedel, **European Economic Integration in Econometric Modelling – Concepts, Measures and Illustration,** Kiel Working Paper No. 1661, 2010.
- Didier Josselin, Bernadette Nicot, **Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'U.E., les PECO et les PTM**, Cybergeo: European Journal of Geography, Systèmes, Modélisation, Géostatistique, Document n° 237, 2003.
- Fakrul Islam, Monzurul Karim, **Export Diversification And Economic Growth Of The Developing Countries**, Corporate Professional Journal, Volume 25, Issue 3, 2023.
- Fatima Belkhir, **The future of Trade Relations Between Algeria and Libya in Light Of the Current Developments -A Forward-Looking Study-**, TOBNA journal for Acadimic scientific studies, vol 4, No 3, 2021.
- Hausman Jerry A, **Specification tests in econometrics: Econometrica**, Journal of the econometric society, Vol 46, N°6, 1978.
- James E. Anderson, **The Gravity Model**, National Bureau Of Economic Researh Working Paper, No 16576, 2010.
- John McCallum, **National Borders Matter: Canada-U.S. Regional Trade Patterns**, The American Economic Review, Vol 85, No 3, 1995.
- Johon E, Wagner, **Regional Economic Diversity : Action, Concept, or of Confusion**, The journal of regional Analysis & policy, IRAP, 2000.
- Laura Márquez−Ramos, Inmaculada Martínez−Zarzoso, **DOES HETEROGENEITY MATTER IN THE CONTEXT OF THE GRAVITY MODEL ?** , Economics Bulletin, Vol 6, No 17, 2005.
- Leena Ajit Kaushal, **Impact of regional trade agreements on export efficiency – A case study of India**, Cogent Economics & Finance, 2021.
- Leonidou, C. Leonidas, **"An analysis of the barriers hindering small business export development"**, Journal of small business management, 2004.

- Luigi Capoani, **Review of the gravity model: origins and critical analysis of its theoretical development**, SN Business & Economics, vol 3, no 5, 2023.
- Maddalena Conte, Pierre Cotterlaz and Thierry Mayer, **the CEPII Database**, CEPII Working Paper N° 25, 2022.
- Ozam Saray. M & Kadir Karagöz, **Determinants of Tourist Inflows in Turkey: Evidence from Panal Gravity Model**, ZKU Journal of Sciences, vol 6, No 11, 2010.
- Pasara, Michael Takudzwa, **An overview of the obstacles to the African economic integration process in view of the African continental free trade area**, Africa Review, vol 12, no 1, 2020.
- Pesaran M H, Ron Smith., **Estimationg long-run relationships from dynamic heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, Elsevier, vol 68, 1995.
- Rodrigue Tremblay, Adam Smith, **Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et des pays**, Canadian journal of regional science, vol. 10, no 3, 1987.
- Rose, Andrew, **Estimating protectionism through residuals from the gravity model**, Paper published for WEO, 2002.
- Saleh Shahriar, Lu Qian, Sokvibol Kea, Nazir Muhammad Abdullahi, **The gravity model of trade: A theoretical perspective**, Review of Innovation and Competitiveness: A Journal of Economic and Social Research, vol 5, no 1, 2019.
- Thi Anh-Dao Tran, **Stratégie de promotion des exportations et ajustement macroéconomique**, revue Economie internationale, no 2, 2001.
- Trognon Alain, **l'econometerie des panels in revue d'economie politique**, Vol 113, N° 6, 2003.
- Valeska VGeldres-Weiss, Nathaniel P. Massa, and Joaquín Monreal-Pérez, **Export promotion agencies' lived turmoil, response and strategies in COVID-19 times**, Sustainability, 2021.
- Vernon, R, **The Product Cycle Hypothesis in the New International Environment**, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, vol. 41, no 4, 1979.

- Yeshineh Alekaw, **Determinants and Potential of Foreign Trade in Ethiopia: A Gravity Model Analysis**, Available at SSRN 2854183, 2014.

3. Theses:

- Élodie Mania, **Diversification du commerce, vulnérabilité et développement économique**, Thèse Pour obtenir le diplôme de doctorat Spécialité Sciences Économiques, L'université de Rouen Normandie, 2020.
- Taspinar, Aytac, **Causal Relationship between export and economic growth: The Poland and Sweden Case**, Halmstad University, 2010.

4. Forums and conferences:

- Eduard Marinov, **Economic Integration Theories and the Developing Counties**, Proceedings of the9th Annual South-East European Doctoral Student Conference, 2014.
- Sofia Dominguez, Janvier D.Nkurunziza, **Economic diversification: its relationship with inequality and ensuing policy options**, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Work Paper, January 2024.

5. Reports:

- Goldstein Andrea, **The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye? OECD Development Center policy Brief**, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, 2002.
- International Monetary Fund, **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, International Monetary of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016.
- Marianne Schneider-Petsinger, **Global trade in 2023 what's driving Reglobalization?** , Briefing Paper, Global Economy and Finance Programme, Chatham House, 2023.
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Trade finance in the Arab region: an overview**, Lebanon, 2021.

6. Electronic website:

- International Trade Administration, Algeria Country Commercial Guide, **Oil and Gas - Hydrocarbons**, on the date 01/03/2024, https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-oil-and-gas-hydrocarbons .

الملاحق

الملحق رقم 01: الدول العربية محل الدراسة

الدولة العربية المستوردة	الرمز
الأردن	1
الإمارات	2
البحرين	3
تونس	4
جيبوتي	5
السعودية	6
السودان	7
سوريا	8
العراق	9
عمان	10
قطر	11
الكويت	12
لبنان	13
ليبيا	14
مصر	15
المغرب	16
موريتانيا	17

الملحق رقم 02: جدول لوغاريتم بيانات عينة الدراسة

الملحق رقم (02-01): جدول لوغاريتم الصادرات الجزائرية خارج لمحروقات نحو عينة الدول العربية "LNNOXij"

6	5	4	3	2	1	
2.174751721	0.336472237	5.405556117	-2.30258509	3.442659171	3.206803244	2010
2.980618636	-2.30258509	6.554645401	-1.2039728	2.397895273	1.064710737	2011
3.265759411	-1.60943791	6.837118199	-0.91629073	2.683074215	1.348073148	2012
2.415913778	-2.30258509	7.033153688	-2.30258509	3.716008122	2.104134154	2013
2.557227311	-2.30258509	9.652028114	-2.30258509	3.795489189	1.589235205	2014
1.945910149	-2.30258509	6.943411956	-2.30258509	2.00148	3.387774361	2015
2.00148	-2.30258509	6.399758982	-2.30258509	2.990719732	4.012772909	2016
1.791759469	-2.30258509	6.549936824	-1.60943791	2.525728644	4.382026635	2017
1.808288771	-2.30258509	6.908055234	-2.30258509	1.871802177	3.538056564	2018
2.965273066	0.693147181	7.197435354	-0.22314355	5.273512248	2.867898902	2019
4.276666119	2.501435952	6.744530218	-2.30258509	4.295923936	4.099332104	2020
3.908014984	2.292534757	6.730660041	-2.30258509	4.244200318	4.17438727	2021
12	11	10	9	8	7	
-1.60943791	-0.69314718	-0.69314718	1.435084525	4.272490748	3.951243719	2010
-0.51082562	0.530628251	-0.22314355	3.728100167	3.696351469	3.039749159	2011
-0.22314355	0.815364813	0.058268908	4.013134507	3.981549068	3.324676244	2012
2.054123734	1.547562509	-1.2039728	3.678829118	3.561046083	3.269568939	2013
2.104134154	1.609437912	-1.2039728	3.730501129	3.555348061	2.681021529	2014
3.18221184	-0.51082562	-2.30258509	3.589059119	3.360375387	2.151762203	2015
-1.60943791	0.587786665	-2.30258509	-0.91629073	1.704748092	2.990719732	2016
1.85629799	1.360976553	-2.30258509	-0.51082562	1.609437912	-2.30258509	2017
-2.30258509	1.667706821	-2.30258509	0.405465108	-2.30258509	-2.30258509	2018
2.48490665	1.410986974	-2.30258509	-1.60943791	-2.30258509	-2.30258509	2019
2.415913778	-0.35667494	2.2300144	-1.60943791	-2.30258509	-2.30258509	2020
-0.69314718	0.262364264	-1.2039728	4.551769409	3.5085559	3.511545439	2021
	17	16	15	14	13	
	0.09531018	4.911772143	5.846727751	3.424262655	3.349904087	2010
	-0.35667494	6.746882053	6.520326533	2.433613355	2.533696814	2011
	0.955511445	6.834969509	5.219274159	2.71866038	2.818398258	2012
	1.435084525	6.934494576	6.222179364	3.117949906	3.945457782	2013
	3.377587516	7.157501812	5.137561588	3.173878459	4.007333185	2014
	5.324959297	5.653891705	6.03260649	3.747148362	4.154184563	2015
	6.192975798	3.653252276	5.65459223	3.430756184	2.884800713	2016
	4.553876892	4.820281566	5.673323267	1.840549633	3.742420221	2017

1.974081026	6.138374792	6.249202743	2.014903021	2.151762203	2018
3.194583132	5.918356075	5.423627558	3.349904087	4.194189897	2019
3.314186005	6.096725058	5.056245805	3.96081317	4.378269586	2020
4.568506202	6.329168168	5.17501915	4.225372825	4.370712875	2021

الملحق رقم (02-02): جدول لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر "LNGDPi"

6	5	4	3	2	1	
5.082708	5.082708	5.082708	5.082708	5.082707863	5.082708	2010
5.298367	5.298367	5.298367	5.298367	5.298367365	5.298367	2011
5.342621	5.342621	5.342621	5.342621	5.342621292	5.342621	2012
5.345773	5.345773	5.345773	5.345773	5.345773308	5.345773	2013
5.365322	5.365322	5.365322	5.365322	5.365321595	5.365322	2014
5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	2015
5.051009	5.051009	5.051009	5.051009	5.051009188	5.051009	2016
5.120983	5.120983	5.120983	5.120983	5.120983351	5.120983	2017
5.169973	5.169973	5.169973	5.169973	5.169972501	5.169973	2018
5.134916	5.134916	5.134916	5.134916	5.134915695	5.134916	2019
5.034547	5.034547	5.034547	5.034547	5.034547114	5.034547	2020
5.096629	5.096629	5.096629	5.096629	5.096629487	5.096629	2021
12	11	10	9	8	7	
5.082708	5.082708	5.082708	5.082708	5.082708	5.082708	2010
5.298367	5.298367	5.298367	5.298367	5.298367	5.298367	2011
5.342621	5.342621	5.342621	5.342621	5.342621	5.342621	2012
5.345773	5.345773	5.345773	5.345773	5.345773	5.345773	2013
5.365322	5.365322	5.365322	5.365322	5.365322	5.365322	2014
5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	2015
5.051009	5.051009	5.051009	5.051009	5.051009	5.051009	2016
5.120983	5.120983	5.120983	5.120983	5.120983	5.120983	2017
5.169973	5.169973	5.169973	5.169973	5.169973	5.169973	2018
5.134916	5.134916	5.134916	5.134916	5.134916	5.134916	2019
5.034547	5.034547	5.034547	5.034547	5.034547	5.034547	2020
5.096629	5.096629	5.096629	5.096629	5.096629	5.096629	2021
	17	16	15	14	13	
	5.082708	5.082708	5.082708	5.082708	5.082708	2010
	5.298367	5.298367	5.298367	5.298367	5.298367	2011
	5.342621	5.342621	5.342621	5.342621	5.342621	2012
	5.345773	5.345773	5.345773	5.345773	5.345773	2013
	5.365322	5.365322	5.365322	5.365322	5.365322	2014

5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	5.186156	2015	
5.051009	5.051009	5.051009	5.051009	5.051009	2016	
5.120983	5.120983	5.120983	5.120983	5.120983	2017	
5.169973	5.169973	5.169973	5.169973	5.169973	2018	
5.134916	5.134916	5.134916	5.134916	5.134916	2019	
5.034547	5.034547	5.034547	5.034547	5.034547	2020	
5.096629	5.096629	5.096629	5.096629	5.096629	2021	

الملحق رقم (02-03): جدول لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية "LNGDPj"

6	5	4	3	2	1	
6.269494	0.122218	3.833196	3.24688	5.704416	3.30064	2010
6.609147	0.215111	3.873698	3.359681	5.888407	3.385068	2011
6.625207	0.24686	3.856722	3.42589	5.95223	3.454106	2012
6.615583	0.277632	3.830813	3.482163	5.968017	3.516607	2013
6.628504	0.371564	3.856087	3.507957	5.999953	3.586293	2014
6.48352	0.48858	3.76584	3.437851	5.881566	3.636796	2015
6.469142	0.57098	3.79121	3.461037	5.87852	3.669951	2016
6.534632	0.647103	3.741235	3.568687	5.933809	3.707701	2017
6.705113	1.071584	3.752558	3.632309	6.046189	3.744551	2018
6.689114	1.205971	3.730981	3.654547	6.04363	3.796837	2019
6.555869	1.226712	3.729301	3.547316	5.856418	3.778492	2020
6.543351	1.105257	3.846097	3.415758	5.780188	4.499254	2021
12	11	10	9	8	7	
4.748578	4.829273	4.174233	4.931015	4.117247	4.076859	2010
5.037212	5.122654	4.349116	5.224402	4.21272	4.007697	2011
5.159343	5.230199	4.350407	5.384495	3.765609	3.627802	2012
5.172754	5.291897	4.378395	5.333153	3.299165	4.159196	2013
5.107762	5.328944	4.407085	5.294058	3.182627	4.359014	2014
4.744149	5.08599	4.244631	5.056309	2.9877	4.427597	2015
4.669365	5.022103	4.33047	5.061582	2.611539	4.600861	2016
4.804267	5.081963	4.404399	5.168664	2.871302	4.825911	2017
4.952865	5.211288	4.528073	5.351906	3.05022	3.871618	2018
4.926239	5.169518	4.48931	5.371847	3.301009	3.630721	2019
4.650526	4.986343	4.315353	5.154793	3.258865	3.296947	2020
4.838343	4.921877	4.372607	5.34563	2.195	3.533102	2021
	17	16	15	14	13	
	1.398717	4.613833	5.38898	4.322542	3.649099	2010
	1.644805	4.701207	5.463832	3.874736	3.687128	2011

1.638997	4.672268	5.631642	4.527641	3.784644	2012
1.729884	4.670583	5.664452	4.18829	3.846951	2013
1.722767	4.701934	5.722244	3.522825	3.876603	2014
1.818077	4.617296	5.80664	2.878637	3.909821	2015
1.856298	4.637734	5.807692	3.875152	3.939249	2016
1.911023	4.698023	5.456602	4.202601	3.975561	2017
1.948763	4.771024	5.524815	4.335983	4.012954	2018
2.070653	4.786074	5.713997	4.236423	3.980616	2019
2.104134	4.742146	5.895201	3.07639	3.874944	2020
1.8453	5.46273	6.051312	3.866816	3.14113	2021

الملحق رقم (02-04): جدول لوغاريتم عدد السكان في الجزائر "LNPOPi"

6	5	4	3	2	1	
3.588783	3.588783	3.588783	3.588783	3.588783	3.588783	2010
3.608212	3.608212	3.608212	3.608212	3.608212	3.608212	2011
3.628333	3.628333	3.628333	3.628333	3.628333	3.628333	2012
3.648318	3.648318	3.648318	3.648318	3.648318	3.648318	2013
3.668932	3.668932	3.668932	3.668932	3.668932	3.668932	2014
3.689379	3.689379	3.689379	3.689379	3.689379	3.689379	2015
3.709907	3.709907	3.709907	3.709907	3.709907	3.709907	2016
3.730261	3.730261	3.730261	3.730261	3.730261	3.730261	2017
3.749739	3.749739	3.749739	3.749739	3.749739	3.749739	2018
3.767922	3.767922	3.767922	3.767922	3.767922	3.767922	2019
3.785098	3.785098	3.785098	3.785098	3.785098	3.785098	2020
3.801315	3.801315	3.801315	3.801315	3.801315	3.801315	2021
12	11	10	9	8	7	
3.588783	3.588783	3.588783	3.588783	3.801315	3.588783	2010
3.608212	3.608212	3.608212	3.608212	3.588783	3.608212	2011
3.628333	3.628333	3.628333	3.628333	3.608212	3.628333	2012
3.648318	3.648318	3.648318	3.648318	3.628333	3.648318	2013
3.668932	3.668932	3.668932	3.668932	3.648318	3.668932	2014
3.689379	3.689379	3.689379	3.689379	3.668932	3.689379	2015
3.709907	3.709907	3.709907	3.709907	3.689379	3.709907	2016
3.730261	3.730261	3.730261	3.730261	3.709907	3.730261	2017
3.749739	3.749739	3.749739	3.749739	3.730261	3.749739	2018
3.767922	3.767922	3.767922	3.767922	3.749739	3.767922	2019
3.785098	3.785098	3.785098	3.785098	3.767922	3.785098	2020
3.801315	3.801315	3.801315	3.801315	3.785098	3.588783	2021

17	16	15	14	13	
3.588783	3.588783	3.588783	3.588783	3.588783	2010
3.608212	3.608212	3.608212	3.608212	3.608212	2011
3.628333	3.628333	3.628333	3.628333	3.628333	2012
3.648318	3.648318	3.648318	3.648318	3.648318	2013
3.668932	3.668932	3.668932	3.668932	3.668932	2014
3.689379	3.689379	3.689379	3.689379	3.689379	2015
3.709907	3.709907	3.709907	3.709907	3.709907	2016
3.730261	3.730261	3.730261	3.730261	3.730261	2017
3.749739	3.749739	3.749739	3.749739	3.749739	2018
3.767922	3.767922	3.767922	3.767922	3.767922	2019
3.785098	3.785098	3.785098	3.785098	3.785098	2020
3.801315	3.801315	3.801315	3.801315	3.801315	2021

الملحق رقم (02-05): جدول لوغاريتم عدد السكان في عينة الدول العربية "LNPOPj"

6	5	4	3	2	1	
3.225255	-0.07257	2.376764	0.19062	1.937302	1.987874	2010
3.262318	-0.05129	2.387845	0.19062	1.974081	2.012233	2011
3.298057	-0.04082	2.398804	0.198851	2.014903	2.026832	2012
3.333275	-0.0202	2.410542	0.231112	2.057963	2.078191	2013
3.367296	0	2.422144	0.270027	2.109	2.173615	2014
3.400197	0.019803	2.433613	0.314811	2.159869	2.255493	2015
3.424914	0.029559	2.444952	0.357674	2.200552	2.303585	2016
3.426865	0.04879	2.455306	0.392042	2.222459	2.325325	2017
3.413455	0.067659	2.465554	0.405465	2.235376	2.347558	2018
3.416743	0.076961	2.474856	0.398776	2.23858	2.367436	2019
3.433665	0.09531	2.482404	0.392042	2.246015	2.386007	2020
3.444576	0.113329	2.489065	0.405465	2.281361	2.404239	2021
12	11	10	9	8	7	
1.07841	0.536493	1.015231	3.435599	3.112626	3.507957	2010
1.141033	0.593327	1.12493	3.470723	3.130263	3.538638	2011
1.205971	0.647103	1.266948	3.516013	3.125005	3.608753	2012
1.255616	0.708036	1.342865	3.563316	3.075929	3.632045	2013
1.300192	0.797507	1.386294	3.598681	3.009142	3.658936	2014
1.342865	0.887891	1.430311	3.62594	2.966303	3.689379	2015
1.386294	0.955511	1.479329	3.649879	2.954389	3.719894	2016
1.423108	0.996949	1.512927	3.672242	2.955951	3.754433	2017
1.463255	1.015231	1.526056	3.695607	2.974509	3.789403	2018

1.490654	1.029619	1.52388	3.718196	3.013081	3.818811	2019
1.481605	1.029619	1.508512	3.740523	3.046901	3.84567	2020
1.472472	1.033184	1.504077	3.762827	3.074081	3.872658	2021
	17	16	15	14	13	
	1.22083	3.480317	4.490881	1.871802	1.617406	2010
	1.252763	3.493777	4.511848	1.846879	1.629241	2011
	1.283708	3.507358	4.534318	1.821318	1.656321	2012
	1.316408	3.520165	4.557345	1.84055	1.747459	2013
	1.348073	3.532226	4.58016	1.860975	1.677097	2014
	1.376244	3.544143	4.601162	1.876407	1.867176	2015
	1.406097	3.555919	4.621437	1.891605	1.843719	2016
	1.437463	3.539509	4.641502	1.90806	1.818077	2017
	1.465568	3.579065	4.660416	1.924249	1.788421	2018
	1.495149	3.589335	4.677956	1.938742	1.756132	2019
	1.526056	3.599502	4.694279	1.953028	1.740466	2020
	1.553925	3.609566	4.70917	1.965713	1.743969	2021

الملحق رقم (02-06): جدول لوغاريتم المسافة الجغرافية بين الجزائر وعينة الدول العربية "LNDISij"

6	5	4	3	2	1	
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2010
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2011
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2012
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2013
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2014
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2015
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2016
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2017
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2018
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2019
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2020
8.379923	8.495495	6.465712	8.438615	8.526899	8.025391	2021
12	11	10	9	8	7	
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2010
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2011
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2012
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2013
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2014
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2015

8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2016
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2017
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2018
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2019
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2020
8.352094	8.466083	8.607023	8.233323	8.01912	8.230776	2021
	17	16	15	14	13	
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2010
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2011
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2012
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2013
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2014
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2015
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2016
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2017
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2018
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2019
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2020
	7.932704	6.851706	7.907957	6.937756	7.991082	2021

الملحق رقم (02-07): جدول لوغاريتم معدل سعر الصرف الحقيقي "LNEXRij"

6	5	4	3	2	1	
2.98758	-0.87087	3.950963	5.287502	3.008464	4.652954	2010
2.967969	-0.89048	3.942171	5.267891	2.988852	4.633343	2011
3.02915	-0.8293	3.901998	5.329072	3.050033	4.694524	2012
3.052344	-0.80611	3.888408	5.352266	3.073228	4.717718	2013
3.067254	-0.7912	3.854507	5.367176	3.088137	4.732627	2014
3.288402	-0.57005	3.93604	5.588324	3.309285	4.953775	2015
3.374169	-0.48428	3.93176	5.674091	3.395052	5.039542	2016
3.387774	-0.47068	3.825763	5.687696	3.408658	5.053148	2017
3.423176	-0.43528	3.770372	5.723098	3.444059	5.08855	2018
3.43694	-0.42151	3.785307	5.736862	3.457823	5.102314	2019
3.520461	-0.33799	3.808641	5.820383	3.541344	5.185834	2020
3.583994	-0.27446	3.878096	5.883916	3.604877	5.249367	2021
12	11	10	9	8	7	
5.569174	3.017353	5.265148	-2.75542	1.891638	3.472089	2010
5.549563	2.997741	5.245536	-2.77503	0.411466	3.307646	2011
5.610744	3.058922	5.306718	-2.71043	0.183001	3.078341	2012

5.633938	3.082117	5.329912	-2.68723	-0.31477	2.815114	2013
5.646032	3.097026	5.344821	-2.67228	-0.64879	2.657354	2014
5.810803	3.318174	5.565969	-2.45224	-0.85803	2.879848	2015
5.88173	3.403941	5.651736	-2.37892	-1.43591	2.869522	2016
5.902563	3.417547	5.665342	-2.36526	-1.49019	2.809963	2017
5.94226	3.452948	5.700744	-2.33006	-1.33386	1.248425	2018
5.956024	3.466712	5.714508	-2.3169	-1.32009	0.935133	2019
6.02966	3.550233	5.798028	-2.25202	-1.93537	0.851891	2020
6.104403	3.613766	5.861561	-2.37357	-2.22994	-1.03375	2021

17	16	15	14	13	
0.991883	2.178726	2.583005	4.06906	-3.00887	2010
0.9536	2.199096	2.509701	4.090874	-3.02848	2011
0.961107	2.195662	2.549196	4.119794	-2.9673	2012
0.970572	2.245214	2.447664	4.133824	-2.94411	2013
0.978853	2.260778	2.448012	4.148105	-2.9292	2014
1.129841	2.331865	2.620217	4.287205	-2.70806	2015
1.133743	2.412522	2.60952	4.331281	-2.62228	2016
1.132421	2.43826	2.015985	4.402046	-2.60867	2017
1.166984	2.505638	1.869279	4.430121	-2.57328	2018
1.184386	2.519466	1.881336	4.447542	-2.55951	2019
1.220011	2.590883	2.067817	4.510901	-2.47599	2020
1.317243	2.709803	2.15563	3.406126	-2.41246	2021

الملحق رقم 03: المتغيرات الوهمية

الملحق رقم (03-01): جدول متغير الحدود المشتركة بين الجزائر وعينة الدول العربية "BORDij"

6	5	4	3	2	1	
0	0	1	0	0	0	2010
0	0	1	0	0	0	2011
0	0	1	0	0	0	2012
0	0	1	0	0	0	2013
0	0	1	0	0	0	2014
0	0	1	0	0	0	2015
0	0	1	0	0	0	2016
0	0	1	0	0	0	2017
0	0	1	0	0	0	2018
0	0	1	0	0	0	2019
0	0	1	0	0	0	2020

0	0	1	0	0	0	2021
12	11	10	9	8	7	
0	0	0	0	0	0	2010
0	0	0	0	0	0	2011
0	0	0	0	0	0	2012
0	0	0	0	0	0	2013
0	0	0	0	0	0	2014
0	0	0	0	0	0	2015
0	0	0	0	0	0	2016
0	0	0	0	0	0	2017
0	0	0	0	0	0	2018
0	0	0	0	0	0	2019
0	0	0	0	0	0	2020
0	0	0	0	0	0	2021
	17	16	15	14	13	
	1	1	0	1	0	2010
	1	1	0	1	0	2011
	1	1	0	1	0	2012
	1	1	0	1	0	2013
	1	1	0	1	0	2014
	1	1	0	1	0	2015
	1	1	0	1	0	2016
	1	1	0	1	0	2017
	1	1	0	1	0	2018
	1	1	0	1	0	2019
	1	1	0	1	0	2020
	1	1	0	1	0	2021

الملحق رقم (03-02): جدول متغير التاريخ الاستعماري المشترك بين الجزائر وعينة الدول العربية "COLij"

6	5	4	3	2	1	
0	1	1	0	0	0	2010
0	1	1	0	0	0	2011
0	1	1	0	0	0	2012
0	1	1	0	0	0	2013
0	1	1	0	0	0	2014
0	1	1	0	0	0	2015
0	1	1	0	0	0	2016
0	1	1	0	0	0	2017

0	1	1	0	0	0	2018
0	1	1	0	0	0	2019
0	1	1	0	0	0	2020
0	1	1	0	0	0	2021
12	11	10	9	8	7	
0	0	0	0	1	0	2010
0	0	0	0	1	0	2011
0	0	0	0	1	0	2012
0	0	0	0	1	0	2013
0	0	0	0	1	0	2014
0	0	0	0	1	0	2015
0	0	0	0	1	0	2016
0	0	0	0	1	0	2017
0	0	0	0	1	0	2018
0	0	0	0	1	0	2019
0	0	0	0	1	0	2020
0	0	0	0	1	0	2021
	17	16	15	14	13	
	1	1	0	0	1	2010
	1	1	0	0	1	2011
	1	1	0	0	1	2012
	1	1	0	0	1	2013
	1	1	0	0	1	2014
	1	1	0	0	1	2015
	1	1	0	0	1	2016
	1	1	0	0	1	2017
	1	1	0	0	1	2018
	1	1	0	0	1	2019
	1	1	0	0	1	2020
	1	1	0	0	1	2021

الملحق رقم (03-03): جدول متغير الاتفاقات التجارية الثنائية بين الجزائر وعينة الدول العربية "BTAGij"

6	5	4	3	2	1	
0	0	1	0	0	0	2010
0	0	1	0	0	0	2011
0	0	1	0	0	0	2012
0	0	1	0	0	0	2013
0	0	1	0	0	0	2014

0	0	1	0	0	0	2015
0	0	1	0	0	0	2016
0	0	1	0	0	0	2017
0	0	1	0	0	0	2018
0	0	1	0	0	0	2019
0	0	1	0	0	0	2020
0	0	1	0	0	0	2021
12	11	10	9	8	7	
0	0	0	0	0	0	2010
0	0	0	0	0	0	2011
0	0	0	0	0	0	2012
0	0	0	0	0	0	2013
0	0	0	0	0	0	2014
0	0	0	0	0	0	2015
0	0	0	0	0	0	2016
0	0	0	0	0	0	2017
0	0	0	0	0	0	2018
0	0	0	0	0	0	2019
0	0	0	0	0	0	2020
0	0	0	0	0	0	2021
	17	16	15	14	13	
	0	0	0	0	0	2010
	0	0	0	0	0	2011
	0	0	0	0	0	2012
	0	0	0	0	0	2013
	0	0	0	0	0	2014
	0	0	0	0	0	2015
	1	0	0	0	0	2016
	1	0	0	0	0	2017
	1	0	0	0	0	2018
	1	0	0	0	0	2019
	1	0	0	0	0	2020
	1	0	0	0	0	2021

الملحق رقم (03-04): جدول متغير الانتماءلـمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GAFTAij"

6	5	4	3	2	1	
1	0	1	1	1	1	2010
1	0	1	1	1	1	2011

1	0	1	1	1	1	2012
1	0	1	1	1	1	2013
1	0	1	1	1	1	2014
1	0	1	1	1	1	2015
1	0	1	1	1	1	2016
1	0	1	1	1	1	2017
1	0	1	1	1	1	2018
1	0	1	1	1	1	2019
1	0	1	1	1	1	2020
1	0	1	1	1	1	2021
12	11	10	9	8	7	
1	1	1	1	1	1	2010
1	1	1	1	1	1	2011
1	1	1	1	1	1	2012
1	1	1	1	1	1	2013
1	1	1	1	1	1	2014
1	1	1	1	1	1	2015
1	1	1	1	1	1	2016
1	1	1	1	1	1	2017
1	1	1	1	1	1	2018
1	1	1	1	1	1	2019
1	1	1	1	1	1	2020
1	1	1	1	1	1	2021
	17	16	15	14	13	
	0	1	1	1	1	2010
	0	1	1	1	1	2011
	0	1	1	1	1	2012
	0	1	1	1	1	2013
	0	1	1	1	1	2014
	0	1	1	1	1	2015
	0	1	1	1	1	2016
	0	1	1	1	1	2017
	0	1	1	1	1	2018
	0	1	1	1	1	2019
	0	1	1	1	1	2020
	0	1	1	1	1	2021

الملحق رقم 04: الإحصائيات الوصفية لـــمتغيرات الدراسة.

```
. xtsum LNNOXij LNGDPi LNGDPj LNPOPi LNPOPj LNDISTij LNEXRij BORDij COLij BTAGij GAFTAij
```

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
LNNOXij	overall	2.303705	2.827306	-2.302585	9.652028	N = 204
	between		2.463858	-1.86446	6.913024	n = 17
	within		1.50067	-1.860726	5.797136	T = 12
LNGDPi	overall	5.18575	.1163855	5.034547	5.365322	N = 204
	between		0	5.18575	5.18575	n = 17
	within		.1163855	5.034547	5.365322	T = 12
LNGDPj	overall	4.169117	1.443996	.1222176	6.705113	N = 204
	between		1.457509	.6291309	6.560723	n = 17
	within		.2755084	3.126366	5.144087	T = 12
LNPOPi	overall	3.698017	.0680148	3.588783	3.801315	N = 204
	between		0	3.698017	3.698017	n = 17
	within		.0680148	3.588783	3.801315	T = 12
LNPOPj	overall	2.212571	1.255954	-.0725707	4.70917	N = 204
	between		1.287005	.0222101	4.606706	n = 17
	within		.1039013	1.842688	2.394444	T = 12
LNDISTij	overall	7.991862	.6194477	6.465712	8.607023	N = 204
	between		.6369452	6.465712	8.607023	n = 17
	within		1.26e-15	7.991862	7.991862	T = 12
LNEXRij	overall	2.416334	2.665821	-3.028483	6.104403	N = 204
	between		2.700318	-2.736518	5.803075	n = 17
	within		.458259	-.7750457	5.064709	T = 12
BORDij	overall	.2352941	.425226	0	1	N = 204
	between		.4372373	0	1	n = 17
	within		0	.2352941	.2352941	T = 12
COLij	overall	.3529412	.4790602	0	1	N = 204
	between		.4925922	0	1	n = 17
	within		0	.3529412	.3529412	T = 12
BTAGij	overall	.0882353	.2843345	0	1	N = 204
	between		.2642971	0	1	n = 17
	within		.1215661	-.4117647	.5882353	T = 12
GAFTAij	overall	.8823529	.3229823	0	1	N = 204
	between		.3321056	0	1	n = 17
	within		0	.8823529	.8823529	T = 12

الملخص:

إن التكامل العربي هو ضرورة استراتيجية لتعزيز التعاون بين الدول العربية وتحقيق التنمية المستدامة المشتركة، وكان محور التبادل التجاري بين الدول العربية من المحاور الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية وتعزيز التجارة العربية البينية، مما يؤكد أهمية تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية والاستفادة من اتساع السوق العربي. والجزائر على غرار الدول العربية النفطية تسعى عبر إتباع استراتيجية ترقية الصادرات التي تهتم بكل جوانب التصدير والبحث عن إيرادات بديلة لقطاع المحروقات، وهذا بتنويع هيكل الصادرات والتوسيع الجغرافي لأسواق التصدير، ومن بينها استهداف بالدرجة الأولى الأسواق العربية، بغية تحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، وعليه قامت هذه الدراسة على تحليل وقياس دور التكامل الاقتصادي العربي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الدول العربية وهذا باستغلال بيانات البانل ونمذجتها باستخدام نموذج الجاذبية، وهذا بغرض الحصول على نتائج قياسية باستعمال أدوات التحليل الإحصائي مثل برنامج Stata 17.

كلمات مفتاحية: التكامل العربي، التجارة العربية البينية، ترقية الصادرات، التنويع الاقتصادي، الجزائر، الصادرات خارج المحروقات، برنامج Stata 17.

Abstract:

Arab integration is a strategic necessity to enhance cooperation among Arab countries and achieve sustainable development. The focus on trade exchange between Arab nations has been a fundamental pillar of joint economic efforts through economic agreements and the promotion of intra-Arab trade. This underscores the importance of facilitating trade movement among Arab countries and leveraging the vast Arab market. Like other oil-producing Arab countries, Algeria is pursuing a strategy to promote exports by addressing all aspects of export activities and seeking alternative revenue sources to the hydrocarbon sector. This involves diversifying the export structure and expanding the geographical reach of export markets, with a primary focus on Arab markets, to stimulate economic diversification in Algeria. Accordingly, this study analyzes and measures the role of Arab economic integration on Algeria's non-hydrocarbon exports to Arab countries. It utilizes panel data and models it using the gravity model, aiming to obtain econometrics results through statistical analysis tools such as Stata 17 Software.

Keywords: Arab integration, Intra-Arab Trade, export promotion, economic diversification, Algeria, Non-Hydrocarbon Exports, Stata 17 Software.

Résume:

L'intégration arabe est une nécessité stratégique pour renforcer la coopération entre les pays arabes et parvenir à un développement durable. L'accent mis sur les échanges commerciaux entre les nations arabes a constitué un pilier fondamental des efforts économiques communs à travers des accords économiques et la promotion du commerce intra-arabe. Cela souligne l'importance de faciliter les mouvements commerciaux entre les pays arabes et d'exploiter le vaste marché arabe. Comme d'autres pays arabes producteurs de pétrole, l'Algérie poursuit une stratégie visant à promouvoir les exportations en abordant tous les aspects des activités d'exportation et en cherchant des sources de revenus alternatives au secteur des hydrocarbures. Cela implique de diversifier la structure des exportations et d'élargir la portée géographique des marchés d'exportation, en se concentrant principalement sur les marchés arabes, afin de stimuler la diversification économique en Algérie. Par conséquent, cette étude analyse et mesure le rôle de l'intégration économique arabe sur les Exportations hors hydrocarbures de l'Algérie vers les pays arabes. Elle utilise des données de panel et les modélise à l'aide du modèle de gravité, dans le but d'obtenir des résultats économétriques grâce à des outils d'analyse statistique tels que le logiciel Stata 17.

Mots clé: Intégration arabe, commerce intra-arabe, promotion des exportations, diversification économique, Algérie, Exportations hors hydrocarbures, logiciel Stata 17.